التذييل والتكميل

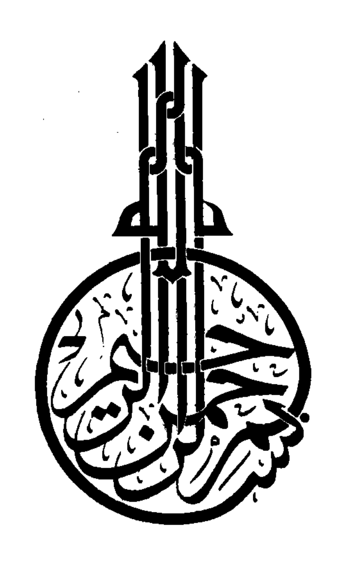
في شرح
كتاب التسهيل

ألفه
أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ
الدكتور حسن هنداوي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

الجزء الثالث

دار القلم
دمشق



التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

الطّبْعة الأولى

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

تُطلبُ جميع كتبُنا مِنْ :

دَارُ القَلم - دمَشق : ص.ب: ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧

الدّار الشّاميّة - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦

ص.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزّع جميع كتبنا في السّعوديّة عن طريق

دَارُ البَشير - جدّة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥

ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص: بابُ الموصول

وهو مِن الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائدٍ أو خَلَفِه، وجملةٍ صريحةٍ أو مُؤَوَّلةٍ غيرِ طلبيةٍ ولا إنشائيةٍ. ومِن الحُروف ما أُوِّلَ مَعَ ما يليه بمصدرٍ، ولم يَحْتَجْ إلى عائد.

ش: الموصولُ الاسميُّ والموصولُ الحرفيُّ كِلاهما مَحْصورٌ بالعَدِّ، فلا يُفتقر في تعرفهما[1] إلى الحَدِّ، وقد حَدَّهما المصنف، فبيّن بقوله «مِن الأسماء» أنه يَحُدُّ الموصولَ الاسميَّ.

فقولُه «ما افتقرَ» جنس، وجاء فيه بلفظ «ما» الدالةِ على الإبهام، وينبغي أن لا يؤتى في الحدّ بلفظٍ مُبْهَم، وشَمَل الجنس كلَّ مفتقر.

وقوله «أبداً» احتراز من النكرة الموصوفة بجملة، فإنَّها حال وصْفها[2] بها، تَفتقر إلى ما ذكر، لكنَّ الموضع بحقِّ الأصالة لمفرد تُؤَوَّل الجملةُ به، ويُغني ذكرُ المفرد عنها، فالافتقار إلى ما تُؤَوَّلُ به لا[3] إليها، وإنْ صَدَقَ في الظاهر أنها مُفتقَرٌ إليها فلا يَصْدُقُ على الافتقار إليها أنه كائن أبداً.

وقوله «إلى عائد» احتراز من «حيثُ» و «إذْ» و «إذا»، فإنها أسماء تَفتقر أبداً إلى جملة، لكنَّها مُستغنيةٌ عن عائد.

---

(١) ك، ص، م، ف: في تعريفهما.

(٢) ص، ح: وصلها.

(٣) لا: سقط من ك.

وقولُه أو خَلَفِه ليشمُل[1] ما وقع الربطُ فيه بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى، وهو خَلَفٌ من الضمير، ومنه ما رُوي من كلامهم «أبو سعيدٍ الذي رَويت عن الخدريِّ»[2] / ، و «الحَجَّاجُ الذي رأيتُ ابنَ يوسف»[2]، ومنه قولُ الشاعر[3]: [١٤٣:١/أ]

فيا رَبَّ ليلى أنتَ في كلِّ مَوْطِنٍ وأنتَ الذي في رحمةِ الله أَطْمَعُ

يريدون: رويت عنه، والذي رأيتُه، وفي رحمته.

وقال أبو علي في التذكرة: «وقال رجلٌ يُخاطبُ ربَّه ـ تعالى ـ:

. . . . وأنتَ الذي في رحمةِ الله أَطْمَعُ

حمل على المعنى، وكأنه[4] قال: وأنتَ الذي في رحمتِك، أو في رحمته أَطْمَعُ، ومِن الناس من لا يُجيزُ هذا» انتهى.

قال بعض أصحابنا: تقديره «أنتَ الذي في رحمتكَ أَطمعُ» أَولى، وأَوقع الظاهرَ مَوْقعَ المُضْمَر، ولم يُكرر لفظ الأول، وهذا لم يُجِزْه س[5] في خبر المبتدأ، فأحرى أن لا يَجوز عنده في الصلة.

وقولُه وجملةٍ صريحةٍ أو مُؤَوَّلةٍ مثالُ التأويل بجملةٍ مُؤَوَّلةٍ الوصلُ بالظرف والمجرور التامَّينِ، والصفةُ الواقعةُ صلةً للألف واللام، فإذا قلت: قام الذي عندَك، أو في الدار، فإنَّ صلةَ الموصولِ جملةٌ مُسْنَدَةٌ إلى ضميرِ

---

(١) ح: لمشتمل. م: يشمل.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ١٨١، ٣٤٦، وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٨، ٨٨٩. والذي رواهما هو الكسائي.

(٣) هو مجنون بني عامر كما في شرح أبيات المغني ٤: ٢٧٦ [الإنشاد ٣٤٢]، وليس في ديوانه. والبيت بغير نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ١٨٢، ٣٤٦ وشرح التسهيل ١: ١٨٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٨، ٨٨٩. وقال العيني: قد قيل: إن قائله هو مجنون بني عامر. ١: ٤٩٧.

(٤) ك: كأنه.

(٥) الكتاب ١: ٨١.

الموصولِ محذوفةٌ، وبها يتعلق حرف الجر، وهي عاملة في الظرف. وكذلك: مررتُ بالضاربِ، هو مُؤول بجملة، ولذلك تَعمل الصفة ماضيةً ومستقبلةً وحالاً.

وقولُه **غيرِ طَلَبِيَّةٍ** المقصودُ بالصلة توضيحُ الموصول، والجملةُ الطلبية لم يَتحصل معناها بعدُ، فهي أَحْرى أن لا يَتحصل بها وضوحُ غيرِها.

وما ذَكَره المصنفُ مِن أنَّ الجملةَ الواقعةَ صِلةً تكون غيرَ طَلَبِية هو مذهبُ الجمهور، وفي ذلك خلاف:

أمَّا جملةُ الأمر والنهي فذهب الكسائيُّ إلى جواز ذلك، فتقول: الذي اضربْه، أو لا تضربْه زيدٌ.

وأمَّا جملةُ الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر فحكمُها عند المازنيّ حكمُ الجملةِ الأَمْرِيَّة والنَّهْيِيَّة عند الكسائيّ، فيجوز عند المازني أن تقول: الذي يرحمُه الله زيدٌ، وكأنه راعى صيغة الخبر، ولم يلحظ معناه. ويقتضي مذهبُ الكسائيِّ موافقةَ المازنيِّ، بل هو أَحْرى بذلك لأنه إذا[1] أجازَ ذلك مع صيغة الأمر والنهي فَلأَنْ[2] يُجيزَه مع صيغةِ الخبرِ المرادِ به الدعاءُ أَوْلى وأَحْرى.

وقولُه **ولا إنشائيةٍ** هذا مُخالفٌ لِما قَسَّمَ الكلام إليه من أنه خَبَرٌ وطَلب[3]، وهنا جَعل الجُمل ثلاثة: خبراً وطلباً وإنشاءً، وتقسيمُها إلى خبرٍ وإنشاءٍ هو التقسيمُ الصحيح.

والجملةُ الإنشائيةُ هي التي حُصول معناها مُقارِنٌ لحصولِ لفظِها، فلا يَصْلُحُ وقوعُها صلةً. قال المصنف في شرحه[4]: «لأن الصلة

---

(١) ك: إذ.

(٢) فلأن: سقط من ك.

(٣) انظر ما سبق في ١: ٣١ ـ ٣٢ وما بعدهما.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٨٧ ـ ١٨٨.

معَرَّفة، والموصولُ مُعَرَّف، فلا بُدَّ مِن تَقَدُّم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه(١). والمشهورُ عند النحويين تقييدُ الجملة الموصولِ بها بكونِها معهودةً، وذلك غيرُ لازم لأنَّ الموصول قد يُراد به معهودٌ، فتكون صلتُه معهودةً، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾(٢)، وكقول الشاعر(٣):

[١:١٤٣/ب] / ألا أيُّها القلبُ الذي قادَه الهوى ... أَفِقْ، لا أَقَرَّ اللّهُ عَيْنَكَ مِنْ قَلْبِ

وقد يُرادُ به الجنس، فتُوافقُه صِلَتُه، كقوله ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾(٤)، وكقول الشاعر(٥):

ويَسْعَى إذا أَبْني لِيَهْدِمَ صالحي ... وليس الذي يَبْني كَمَنْ شَأْنُهُ الهَدْمُ

وقد يُقْصَد تعظيمُ الموصول، فتُبْهَمُ صلتُه، كقول الشاعر(٦):

فإنْ أَسْتَطِعْ أَغْلِبْ، وإنْ يَغْلِبِ الهَوى ... فَمِثْلُ الذي لاقيتُ يُغْلَبُ صاحبُهْ

وقال آخر(٧):

وكنتَ إذا أرسلتَ طَرْفَكَ رائداً ... لِقَلْبِكَ يوماً أَتْعَبَتْكَ المَناظِرُ

رأيتَ الذي لا كُلُّه أنتَ قادرٌ ... عليهِ، ولا عَنْ بَعْضِهِ أنتَ صابِرُ»

انتهى.

---

(١) س: بمعناها.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٧.

(٣) قيس بن ذريح. الحماسة ٢: ٢٢ [٤٧٨] وشرحها للأعلم ص ٧٤٢.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧١.

(٥) هو معن بن أوس المزني كما في الأمالي ٢: ١٠٢ والخزانة ٧: ٢٦٢ [عند الشاهد ٥٣٠].

(٦) هو ابن ميادة. شعره ص ٧٣ والحماسة ٢: ٨٧ [٥٤٠].

(٧) الحماسة ٢: ١٥ [٤٧١] وشرحها للأعلم ص ٧٧٥ ـ ٧٧٦ [٥٢٩]. وذكر الأنباري في الإنصاف ص ٨٠٤ أن امرأة قالته. ك: وقال الآخر. م: أتعبتك النواظر.

وما ذهب إليه من أن جملة الإنشاء لا تقع صلةً هو مذهب الجمهور[1]. وذهب هشام إلى أنه يجوز في[2] ليتَ ولعلَّ وعَسى أن يقعن صلةً للموصول، فتقول: الذي لَيْتَهُ مُنطلقٌ زيدٌ، والذي لَعَلَّه مُنطلقٌ زيدٌ، والذي عَسى أنْ يَخرجَ عمروٌ.

ومما يُسْتَدَلُّ به لهشام[3] في وقوع «لعلّ» صلة للموصول قولُه[4]:

وإنــي لَــرامٍ نَظْــرةً قِبَــلَ التــي   لعلِّي - وإنْ شَطّتْ نَواها - أَزورُها

والمشهور أنَّ «عسى» إنشاءٌ لأنه تَرَجٍّ، فهي نظيرة «لعلّ»، ولذلك لا يجوز وصلُ الموصول بها، لكنَّ دخولَ «هَل» الاستفهاميةِ عليها في نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ...﴾[5] ووقوعها خبراً لـ «إنَّ» في قول الراجز[6]:

أَكثرتَ في العَذْل مُلِحًّا دائما   لا تَلْحَني إني عَسَيْتُ صائما

---

(1) شرح الكافية ٢: ٣٧.

(2) في: سقط من ك.

(3) م: ومما استدل به هشام.

(4) هو الفرزدق. ديوانه ص ٦٦١ وإيضاح الشعر ص ٤٣٥ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ١٨٠ والبسيط لابن العلج ١: ٤٠٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٥ والخزانة ٥: ٤٦٤ - ٤٧٠ [الشاهد ٤١٥] وشرح أبيات المغني ٦: ١٩١ - ١٩٣ [الإنشاد ٦٢١] وعجزه في الديوان «لعلّي - وإن شقت علي - أنالُها». وقد أوضح البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المغني أن رواية الديوان هذه هي الصحيحة، وأن البيت - كما يرويه النحويون - مغير عن أصله. رمى نظره نحو كذا: توجه نحوه. والنوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد. وشطت: بعدت.

(5) سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

(6) ذكر البغدادي في الخزانة ٩: ٣٢٢ [الشاهد ٧٤٨] أن هذا الرجز نسب إلى رؤبة بن العجاج، وأنه لم يجده في ديوان رجزه. وقد ألحق بديوانه ص ١٨٥. وهو بغير نسبة في المسائل الحلبيات ص ٢٥١ والخصائص ١: ٩٨ وشرح المفصل ٧: ١٤ والمقرب ١: ١٠٠ والمغني ص ١٦٤ وشرح أبياته ٣: ٣٤١. وذكر العيني أنه نسب إلى رؤبة، لكن نسبته لم تثبت ٢: ١٦١. م: لا تُكْثِرَنْ.

دليلٌ على أنها فعلٌ خَبَرِيّ، وإذا ثَبت كونُها فعلاً خبريًّا فينبغي أن يجوز وقوعُها صلةً للموصولِ بلا خِلاف.

ويحتمل أن تكون «عَسى» صلةً لـ «ذا» المرادِ به «الذي» على أحد محتملات «ذا» في قولِ الشاعر(١):

وماذا عَسى الواشُونَ أن يَتَحدَّثُوا سِوى أنْ يقولوا: إنَّني لكِ عاشِقُ

وقولِ الآخر(٢):

وماذا عسى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إذا نحـنُ جـاوَزْنـا حَفِيـرَ زِيـادِ

ومَنْ مَنع ذلك تأول هذا(٣) السماع، وقد تأولوا قوله «قِبَلَ التي لعلّي» على إضمار القول(٤) بعد «التي»، أي: قِبَلَ التي أقول لعليّ، أو على إضمار خبر «لعلّي» وجعل «أزورها» صلةً(٥) لِـ «التي»، والتقدير: قبل التي أزورها وإن شطت نواها لعلّي أبلغ ذلك، وفصل بين الصلة/ والموصول بجملة [١:١٤٤/أ] الاعتراض التي هي: لعلّي أبلغ ذلك.

---

(١) هو جميل بثينة كما في الحماسة ٢: ١٢٨ [٥٧٧] وشرحها للأعلم ص ٨٥٦ [٦٢٠] وللمرزوقي ص ١٣٨٣ [٥٧٢]. وفي الخزانة ٦: ١٥٠ ـ ١٥٣ [٤٤٦] أنه جميل أو المجنون. والبيت في ديوان المجنون ص ٢٠٣ وفيه تخريجه.

(٢) البيت من أبيات للفرزدق في ديوانه ص ١٩٠ والحماسة ١: ٣٤٠ [٢٢٩] وشرحها للمرزوقي ص ٦٧٧ [٢٢٦]. وله أو لمالك بن الريب في شرح الحماسة للأعلم ص ٢٠٦ [٦٤]. ولمالك بن الريب في الكامل ص ٦٣٠ والشعر والشعراء ص ٣٥٤ وعنه في الخزانة ٢: ٢١١ [عند الشاهد ١١٥]. وللبرج بن خنزير التميمي في معجم البلدان (حفير) ٢: ٢٧٧. حفير زياد: نهر كان احتفره زياد.

(٣) هذا: سقط من س.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٠ ولابن الضائع (باب الصلات) مخطوط، وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٥.

(٥) إيضاح الشعر ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٠ ولابن الضائع (باب الصلات) مخطوط، وشرح الكافية ٢: ٣٧ والخزانة ٥: ٤٦٤ ـ ٤٦٦.

وذكر أصحابنا شروط الجملة الواقعة صلةً، فزادوا[1] فيها أنها لا تكون تعجبية ولا مُسْتَدْعية كلاماً قبلها.

أما اشتراط انتفاء كونها تعجبيةً فإن التعجب عندهم خبر من الأخبار يقبل التصديق والتكذيب، فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنَه[2]! وعلة ذلك أن التعجب إنما يكون من خفي السبب، والصلة تكون موضحة، فتَنافَيا.

وأما من يذهب إلى أن التعجب إنشاء فوجهُ المنع ظاهر، وذلك أن الإنشاء يكون في الحال، والصلة لا تكون أبداً إلا معهودة بينك وبين مخاطبك على المشهور، والإنشاءُ ليس فيه تقدم عهد، فلا يجوز.

وفي الإفصاح: «جملةُ الشرطِ والجزاءِ ونِعْمَ وبئسَ وجملةُ التعجب كلُّها تكون صلة لِـ «الذي» باتفاق إلا جملةَ التعجب فإن فيها خلافاً» انتهى.

وفي البسيط[3]: «وفي التعجب[4] والقَسَم[5] من غيرِ إضمارِ القولِ خلافٌ، ووجهُ جوازه أنهما خبرٌ يُوَضِّحان الموصولَ كما يوضح الموصوفَ، فكما تقول: مررت برجل ما أَحسنَه! وبرجل لتكرمنَّه، كذلك تقول: «مررت بالذي لتكرمنّه، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[6] أي: للذي ليبطئنّ»[7].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٥.

(٢) أجازه ابن خروف. شرح الكافية ٢: ٣٧. وفيه أيضاً أنه منعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين لكون جملته إنشائية.

(٣) البسيط لابن العلج ١: ٤٠٨. وقد سقط كل ما نقله من البسيط من: ص، م.

(٤) أجازه ابن خروف كما ذكرنا قبل قليل.

(٥) أجازه ابن السراج. الأصول ٢: ٣٤٠. وتبعه ابن أبي الربيع في شرح الجمل ص ٢٨٢ والملخص ١: ١٩٣. ومنعه قدماء النحويين. معاني القرآن للفراء ١: ٢٧٦ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ٧٥ ـ ٧٦. وانظر هوامش البسيط لابن العلج ١: ٤٠٨.

(٦) سورة النساء، الآية: ٧٢.

(٧) تتمة من البسيط.

وأما كأنَّ ولعلَّ وليتَ فالأحسنُ أن لا تكون في الصلة لأنها غَيَّرتِ الخبرَ عن مُقْتَضاه، وقد تدخل في الجملة مراعاةً للأصل».

«قالوا: فإذا دخل الموصولَ معنى الشرط لم تكن صلتها شرطاً لاجتماع الشرطين، والشيءُ لا يكون تمامَ نفسه، ولأنّه لا يوضّح لأنه لا يثبت له[1].

وليس بصحيح: أما الأول فليس أحدهما هو الآخر حتى يكون الشيء تماماً لنفسه، بل كل واحدٍ شرطٌ على حِدَته لمشروطه[2]، كقولك[3]: الذي إن تَطْلُع الشمسُ ينظُرْ إليها فهو صحيحُ البَصَر. وأما الثاني فهو منقوض بالشرط الأول، وكان قد قَدَّمَ[4] جواز: الذي إنْ قامَ قامَ أبوه منطلقٌ، فهذا يعني بالأول»[5] انتهى.

وأمَّا اشتراطُ كونِها لا تكونُ مستدعيةً كلاماً قبلها فهو نحو أن تقول: جاءني الذي حتى أبوه قائم، فلا يجوز ذلك لأنَّ «حتى» لا بُدَّ أن يتقدمها كلامٌ تكونُ «حتى» غايةً له.

وذهب[6] جماعة[7] من قدماء النحويين إلى أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذا كانت جملةُ القسم قد عَرِيَتْ من ضميرٍ يعودُ على الموصول؛ فلا يجوز أن تقول: جاءني الذي أُقْسِمُ بالله لقد قام أبوه.

---

(١) ك، ف، ن: لنفسه.

(٢) ن، والبسيط: بمشروطه. ك، ف: على حد له بمشروطه.

(٣) في النسخ كلها: فقولك. صوابه في البسيط.

(٤) يعني صاحب البسيط، فقد ذكر جواز ذلك قبل هذا النص الذي بدأه بقوله: «قالوا: فإذا دخل...». وفي ك، ف، ن: تقدم.

(٥) البسيط لابن العلج ١: ٤٠٩ ـ ٤١٠.

(٦) النص في شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٢ ما عدا الحديث عن الآية ٧٢ من سورة النساء. وفي شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات): زعم بعض النحويين.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١: ٢٧٥ ـ ٦٧٦ و ٢: ٢٨ ـ ٢٩ والأصول ٢: ٣٤٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٨٧ والبحر ٣: ٣٠٢.

وذهبوا أيضاً إلى أنه لا يجوز الوصل بالشرط والجزاء إذا عَرِيتْ إحدى الجملتين من ضميرٍ عائد على الموصول، فلا يجوز: جاءني الذي إنْ قامَ عمرو قام أبوه.

قال أصحابنا: وذلك جائز قياساً وسَماعاً:

أمّا القياسُ فإنَّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تُفيد إلا باقترانها بالأخرى، فاكتُفي فيهما[1] بضمير واحد كما يُكتفى في الجملة الواحدة.

وأما السماعُ فقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[2]، فـ (ليبطئنَّ) جوابُ قسم، والقسمُ وجوابه في موضع صلة لِـ (مَنْ)، التقدير: وإنَّ منكم لَلَّذي والله ليبطئنَّ.

فإن قلت: لعل (مَنْ) نكرة[3]/ أي: لإنساناً ليبطئنّ؟ [١٤٤:١/ب]

فالجواب: أنَّ «مَن» النكرة لا بُدَّ لها من صفة، والجملةُ إذا وقعت صفةً فلا بُدَّ فيها من رابط يَرْبِطُها بالموصوف، فإذا ثبت في جملة القسم والجواب أنها تقع صفة فكذلك تقع صلةً.

ومن السَّماع قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4]، فـ (ما) موصولة في موضع خبر (إنَّ)، واللام الداخلة عليها لام (إنَّ)، و (ليوفينَّهم) جوابُ القسم المحذوف، والقسمُ وجوابه في صلة (ما).

فإن قيل: لعلَّ (ما) حرفٌ زائد، وليست بموصولة؟

---

(١) فيهما: سقط من س. وفي بقية النسخ: فيها. والصواب «فيهما» كما في شرح الجمل لابن عصفور الذي أخذ أبو حيان النص منه كما يبدو.

(٢) سورة النساء، الآية: ٧٢.

(٣) ك: أنكره.

(٤) سورة هود، الآية: ١١١. وهذه قراءة الكسائي وأبي عمرو. السبعة ص ٣٣٩.

فالجوابُ: أنَّ ذلك يؤدي إلى دخول لام التأكيد على مثلها، حتى كأنك قلت: لَلَيُوَفِّيَنَّهم، وذلك لا يجوز[1].

وقد رَدَّ شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع هذا، وقال[2]: «الممتنع أن تدخل اللام على اللام، فإذا فصل بينهما[3] جاز؛ ألا ترى أن القسم أيضاً فاصل في التقدير». وقال أيضاً[4]: «لا يَمنع[5]: «جاءني الذي والله لأضربنَّه» مَنْ عندَه أدنى مُسْكة من اللغة، ثم إنَّ هذا ليس لِلُّغة فيه مجال، بل هو معنى لا يَصِحُّ أن يُخالِفَ فيه أحدٌ من العُقَلاء لأنَّ الفطرة السليمة تَقبل مثل هذا الإخبار، وهو أن تقول: زيدٌ والله لأضربنَّه، وكذا: زيدٌ أُقْسِمُ بالله لأضربنَّه، وكذا: زيدٌ إنْ يكرمْني تَحْسُنْ حالي، وقال الشاعر[6]:

وأنتَ إذا اسْتَدْبَرْتَه سَدَّ فَرْجَهُ بِضافٍ فُويقَ الأرضِ ليس بأَعْزَلِ

ومثلُه كثير في الكلام، ومعنى صحيح في كل لغة».

«ثُم[7] أيُّ فرق بين الوصل والخبر؟ فكما يجوز الخبر بجملة الشرط والجواب كذلك يجوز الوصل، ولهذا إذا ارتبطت الجملتان بالفاء جاز أيضاً أن يكون الضمير في إحداهما وإن لم يكن في الأخرى؛ كإجازة أبي علي «الذي يَطيرُ الذُّبابُ فيغضبُ زيدٌ» على أن يكون الضمير العائد على الموصول

---

(١) هنا ينتهي نص ابن عصفور في شرح الجمل.
(٢) شرح الجمل له (باب الصلات) مخطوط.
(٣) زيد هنا في شرح الجمل ما نصه: ما الزائدة.
(٤) شرح الجمل (باب الصلات).
(٥) لا يمنع: سقط من ك.
(٦) امرؤ القيس يصف فرسه. ديوانه ص ٢٣ وشرح القصائد السبع ص ٩٠. فرجه: ما بين رجليه. بضافٍ: بذنب ضافٍ، وهو السابغ. والأعزل: المائل الذَّنَب عن الدُّبُر عادةً لا خِلْقة.
(٧) من هذا الموضع إلى آخر النص عند قوله «انتهى» موضعه في شرح الجمل لابن الضائع بين النصين السابقين.

في «يغضب»، والجملةُ الأولى خالية عنه، لكنْ لارتباطِهما بالفاء وصيرورتِهما جملةً واحدةً جاز. وعلى هذا كان الأستاذ أبو علي يُجيز في قوله[1]:

إنَّ الخَليطَ أَجَدَّ البَيْنُ فانْفَرَقا ....

رَفْعَ «البين» على أن يكون فاعلاً بـ «أَجَدَّ»، ويكون الضمير العائد على اسم «إنّ» في «انْفَرَقا»، وجاز لارتباطهما بالفاء» انتهى.

وزعم[2] الكوفيون[3] أن الموصول قد يجوز أن يُتْبَعَ باسمٍ معرفةٍ بعدَه، ويستغنى بذلك عن الصلة، فأجازوا أن تقول: ضربت الذي أباك. واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[4]:

حتى إذا كانا هُما اللَّذَيْنِ   مثلَ الجَدِيلَينِ المُحَمْلَجَينِ

وبقول الآخر[5]:

إنَّ الزُّبَيْرِيَّ الذي مِثْلَ الجَلَمْ   سَرى بِأَسْلابِكَ في أهلِ العَلَمْ

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى. وعجز البيت: وعُلِّقَ القلبُ مِنْ أسماءَ ما عَلِقا. ديوانه ص ٦٣ (شرح الأعلم). الخليط: المخالط لهم في الدار. وجَدَّ فلان في أمره وأَجَدَّ: أخذ فيه. وانفرق: انقطع.

(٢) من هنا إلى آخر قوله «فالأحرى أن يجوز ذلك إذا بقي منها بعض» في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٣٦٥ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ١٠٨ وشرح المفصل ٣: ١٥٣ ـ ١٥٤ والجامع لأحكام القرآن ٧: ٩٣ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ والبسيط لابن العلج ص ٤٢٩ وحواشيه.

(٤) إيضاح الشعر ص ٢٦٣ والعضديات ص ١٦٨ والشيرازيات ص ٤١٩ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٥ وشرح المفصل ٣: ١٥٣ وشرح التسهيل ١: ٢١٨. الجديل: الزمام. والمحملج: المحكم الفتل.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٣٦٥ والعضديات ص ١٦٨ والشيرازيات ص ٤١٩ وشرح التسهيل ١: ٢١٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٤ والبسيط لابن العلج ص ٤٢٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٣. وفي آخرهما خلاف.

إلا أن تكون المعرفة التي بعد الموصول اسماً مضمراً فإنه لا يجوز إجراؤه على الموصول والاستغناءُ به عن الصلة عندهم؛ لأن المضمر لا يكون نعتاً، فتقول: ضربت الذي أنتَ/ ، أي: الذي هو أنتَ، ولا يجوز عندهم: ضربت الذي إياك. [١/١٤٥:١]

وهذا الذي ذهبوا إليه عند البصريين[١] باطل، لا بُدَّ للموصول عندهم مِن صلة، ولا حُجةَ لهم في البيتين لأنه يحتمل أن تكون الصلة محذوفةً لفهم المعنى، التقديرُ: اللذينِ عادا مثلَ الجَدِيلَينِ، والذي عادَ مثلَ الجَلَم، فحذف، ولم يبق من الجملة إلا الحال، وإذا كانت الجملة الواقعة صلةً كما تقدم يَجوزُ حذفُها بأسرِها فالأَحْرى أن يَجوزَ ذلك إذا بَقِيَ منها بعضٌ.

وزعم الكوفيون[٢] أيضاً أن مِثْلاً تقع صلة للموصول. واستدلوا بالبيتين السابقين، وذلك بناءً منهم على أن «مِثْلَك» تستعمل ظرفاً، وهذا مُقَرَّر في عِلم الكوفيين أنَّ «مِثْلَك» تكون مَحَلاًّ[٣]، وسنتعرض لذلك في باب المبتدأ والخبر، إن شاء الله.

ورُدَّ[٤] استدلالهما[٥] بأنه يحتمل أن تكون الصلة محذوفةً، أي: صارا مثلَ، وصار مثلَ، فحذف الجملة، وأبقى معمولها، وإذا حذفت الجملة بأسرها في قوله[٦]:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٠٨ والمحتسب ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٥ والجامع لأحكام القرآن ٧: ٩٣.

(٢) العضديات ص ١٦٧ ـ ١٦٩ وشرح المفصل ٣: ١٥٣ ـ ١٥٤ وشرح التسهيل ١: ٢١٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) مخطوط.

(٣) يعني: ظرفاً. انظر المصطلح النحوي ص ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) مخطوط.

(٥) لعله يعني الكسائي والفراء لأنهما هما اللذان استدلا بذلك.

(٦) هو سُلْمِيّ بن ربيعة السِّيْدِيّ. وصدر البيت:

ولقد رَأَبْتُ ثَأَى العشيرةِ كُلِّها

النوادر ص ٣٧٤ ـ ٣٧٦ والأمالي ١: ٨١ ـ ٨٢ والحماسة ١: ٢٨٦ [١٨١] وإيضاح =

. . . . وكَفَيتُ جانِيَها اللَّتَيَّا والَّتِي

أي: اللَّتَيَّا صَغُرت والتي عَظُمَتْ، فالأَحْرى أن تُحذَف ويَبْقى منها بعضٌ.

وقوله ومن الحروف ما أُوِّلَ مَعَ ما يليه بمصدرٍ، ولم يَحْتَجْ إلى عائدٍ أي: والموصولُ من الحروف. و «ما أُوِّلَ» جنسٌ يتناولُ «صَهْ» ونحوَه من أسماء الأفعال، فإنه يُؤَوَّلُ بمصدرٍ معرفةٍ إن لم يُنَوَّنْ، وبمصدرٍ نكرةٍ إن نُوِّن. ويتناول أيضاً الفعلَ المضاف إليه، نحو: حينَ قمتَ قمتُ، معناه: حينَ قيامِك. ويتناول أيضاً (هُوَ) من قوله ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[1] أي: العَدْل. قال المصنف[2]: «فاحترزتُ من هذه الأشياءِ ونحوِها بقولي «مَعَ ما يليه»، فإنَّ هذه الأشياء مُؤَوَّلة بمصادرَ لا مَعَ شيءٍ يليها، بخلاف الحروف الموصولة، فإنها تُؤَوَّلُ بمصادرَ مَعَ ما يليها مِن صِلاتها» انتهى.

وفيما ذَكر مُنازَعة، وذلك أنَّ «صَهْ» اسمُ فعل، فمدلولُه لفظُ فِعْل، وإذا كان مدلولُه لفظَ فعلٍ فكيف يُؤَوَّل بمصدر؟ ولو كان مُؤَوَّلاً بمصدر على مذهبه لكان له موضع من الإعراب، والمصنفُ[3] لا يرى له موضعاً من الإعراب؛ لأنه من حيث أَوَّله[4] بمصدر لا بُدَّ أن يكون ذلك المصدر إما في موضع رفع أو نصب أو جَرّ، فيلزم من حيث إنَّه لا موضعَ له من

= الشعر ص ٤٢٥ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٥ والبسيط لابن العلج ص ٤٢٧، ٤٤٤، ٤٥٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٢. وإن رمت المزيد فانظر حواشي هذه المصادر. والبيت أيضاً من قصيدة لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٦٢ [الأصمعية ٥٦]. وبعضهم يجعل اسم الشاعر: سَلْمَى. وقيل: سَلْمان. رأبت: أصلحت. والثأى: الفساد. ك: وكففت.

(١) سورة المائدة، الآية: ٨.

(٢) شرح التسهيل ١ : ١٨٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٣٨٣ ـ ١٣٨٤.

(٤) ص: تأوله.

الإعراب أن لا يكون مؤولاً بمصدر.

وأمّا قوله: يتناول أيضاً (هُوَ) من قوله ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ فلا يقال إنَّ (هُوَ) يتأول بمصدر؛ إذ الضمير إذا عاد على شيء لا يقال فيه إنه يتأول بذلك الشيء، لو قلتَ: زيد هو الفاضلُ، وأعربنا هو مبتدأ، لا نقول إنه يتأول بالاسم العَلَم الذي هو زيد، ولو قلتَ: خَرج أخوك، فقال قائل: هُو مِن أهل الخير، لا نقول إنَّ «هُوَ» يتأول باسم مضاف إلى ضمير، وهو «أخوك»، فكذلك «هُوَ»، هُوَ عائد على المصدر المفهوم مما قبله، فلا يقال إنه يتأول بمصدر. والحروفُ المصدرية قليلة جداً، فالذي كان[1] يناسبُ أن تُعَدّ لا أن [١٤٥:١/ب] تُحَدّ كما قلنا/ في أول كلامنا على الموصول[2].

وقولُه **ولم يَحْتَجْ إلى عائد** احترازٌ من «الذي» الموصوفِ به مصدرٌ محذوف، فإنه يدل على المصدر، ولا بُدَّ له من عائد، نحو: قمتُ الذي قمتَ، تريد: القيامَ الذي قمتَ، فهذا لا بُدَّ من تقدير عائد، أي: قمته. قال المصنف[3]: «ومثالُ ذلك قولهُ تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[4] أي: كالخوض الذي خاضوه، حَذف الخوض، وأقام (الذي) مقامه، وحُذف العائد إلى (الذي) لأنه منصوب متصل بفعل، وحَذْفُ مثلِه كثير» انتهى.

وهذا المثال أيضاً لا يتعين لما[5] ذكر؛ بل قالوا[6] يكون مما حذفت منه النون، أي: كالذين، أو صفة لمفرد في معنى الجمع، أي: كالجمع الذي خاضوا، ويكون قد جمع الضمير في الصلة على معنى «الذي» لا على لفظه.

---

(١) كان: سقط من ك.

(٢) تقدم ذلك في ص ٥ من هذا الجزء.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨٨.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٦٩.

(٥) ص، ح: كما.

(٦) شرح المفصل ٣: ١٥٦ والبسيط لابن العلج ص ٣٦٢.

وجَوَّز الكوفيون[1] والمصنف[2] أن تكون (الذي) مصدرية، فينسبك منها ومن صلتها مصدر، وتكون حرفيةً لا يعود عليها ضمير، أي: وخضتم كخوضهم، ومع هذه الاحتمالات لا يتعين ما ذكَر في الآية.

ص: **فَمِنَ الأسماءِ الذي والتي للواحدِ والواحدة، وقد تُشَدَّد ياءاهما مكسورتينِ أو مضمومتينِ، أو تُحْذَفانِ ساكناً ما قبلَهما أو مكسوراً، وتَخْلُفُهما في التثنية علامتُها مُجَوَّزاً تشديدُ نونها وحذفُها. وإنْ عُني بـ «الذي» مَنْ يَعلم أو شبهُه فجمعُه «الذين» مطلقاً، ويُغني عنه «الذي» في غير تخصيص كثيراً، وفيه للضرورة قليلاً، ورُبما قيل «اللَّذونَ» رفعاً.**

ش: بَدأ المصنف بالذي والتي لأنهما ـ وإن كانا مبنيين ـ ظَهر فيهما تصرُّفٌ ما كالتثنية والجمع والتصغير، فصار فيهما بذلك شَبَهٌ بالمُعْرَب، ولأنه إذا التبسَ كونُ غيرِهما موصولاً اخْتُبِرَ بصلاحية الذي والتي موضعه.

واللام والياء في «الذي» أصلان لأنه اسم ظاهر، فلم يكن على حرف واحد كسائر الأسماء الظاهرة.

وقال الكوفيون[3]: الاسمُ الذالُ وحده لأن الياء تسقط في التثنية، ولو كانت أصلاً لم تسقط، ولحذفها في الشعر وتسكين الذال، واللامُ زيدتْ

---

(١) نسب للفراء في شرح التسهيل ١: ٢١٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ وفيه أن ابن خروف قد اختاره. والذي في معاني القرآن للفراء ١: ٤٤٦ أنَّ «الذي» صفة لمصدر محذوف، فقد قال: «يريد: كخوضهم الذي خاضوا». وجعلُ «الذي» مع ما بعده من الفعل في تقدير المصدر حكاه أبو الحسن عن يونس، وحكي عن بعض الكوفيين. الشيرازيات ص ٤٢٢ والعضديات ص ١٦٩ ـ ١٧٠ حيث سماهم «البغداديين». ونسب إلى يونس والأخفش في كشف المشكلات ص ٥١٩ ـ ٥٢٠. وانظر حواشيه ومعاني القرآن للأخفش ص ٤٦٩ ـ ٤٧٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢١٨ ـ ٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٥.

(٣) الإنصاف ص ٦٦٩ ـ ٦٧٧ [٩٥] وشرح المفصل ٣: ١٣٩ وشرح الكافية ٢: ٣٩ ـ ٤٠ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٨٩. وحجتهم في اللباب للعكبري ٢: ١١٤ ـ ١١٥. وانظر الأصول ٢: ٢٦٣.

ليمكن النطق بالذال ساكنة، ولتدخل اللام على متحرك.

قالوا: والجواب عما قاله الكوفيون أنه ليس بتثنية حقيقة، وحذفها في الشعر من الشذوذ لا يدل على زيادتها، وقد حُذفَ كثير من الأصول في الشعر. والألف واللام في «الذي» زائدتان لا للتعريف، والتعريف بالصلة بدليل تعرف مَنْ وما بها إذ لا لام فيهما، ولأنهما لو حَصَّلا التعريف لكان الاسم مستعملاً بدونهما نكرة؛ إذ جميعُ ما تَدخل عليه لامُ التعريف كذلك، ورُبَّ زائد يلزم كالفاء في: خرجتُ فإذا زيد. انتهى هذا الردّ[1]، وفيه مناقشة.

وفي البسيط ما ملخصه: «مذهب س[2] أنّ أصل الذي لَذِي كعَمِي، ومذهب الفراء[3] أنّ أصله «ذا» التي لاسم الإشارة»[4]. «وكذا التي أصلها عند س لَتِي، وعند الفراء[5] تي. ومذهب السُّهيلي[6] أن أصل الذي ذُو بمعنى صاحب»[7]. / وللفراء[8] والسهيلي[9] تقديراتٌ حتى صارت «الذي» [١٤٦:١/أ] في غاية الاضمحلال والتعسف، ضربنا عن كتابتها صفحاً.

وقوله للواحِدِ أي: للمذكر سواء أكان من ذوي العِلْم أم غيرهم.

---

(١) انظره في اللباب للعكبري ٢: ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨١ وشرحه للسيرافي ٤: ١٢٠/أ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١١. ونسب إليه وإلى سائر البصريين في الأزهية ص ٣٠١. ونسب إلى البصريين في أمالي ابن الشجري ٣: ٥٢ والإنصاف ص ٦٧٠ وشرح المفصل ٣: ١٣٩.

(٣) اللامات للزجاجي ص ٤٨ والأزهية ص ٣٠١ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٢. ونسب في الأصول ٢:٢٦٣ إلى غير البصريين.

(٤) البسيط لابن العلج ص ٣٤٠.

(٥) في شرح المفصل ٣: ١٤٢ ما نصه: «وقال الكوفيون: هي منقولة من تا في الإشارة، وأصل تا عندهم التاء وحدها».

(٦) نتائج الفكر ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٧) البسيط لابن العلج ص ٣٦٦.

(٨) انظر اللامات للزجاجي ص ٤٨ والبسيط لابن العلج ص ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٩) انظر نتائج الفكر ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

والواحدةِ أي: للمؤنث سواء أكانت من ذوات العقل أم غيرهن.

وقوله **وقد تُشَدَّدُ ياءاهما مكسورتين** مثالُه قولُ الشاعر[1]:

وليس المال فاعْلَمْهُ بمالٍ ... وإنْ أغناكَ إلا لِلَّذِيِّ
يَنالُ بِه العَلاءَ، ويَصْطَفِيهِ ... لأقْرَبِ أقْرَبِيهِ ولِلْقَصِيِّ

ويُروى: وإنْ أرضاكَ إلا لِلَّذِيِّ. هكذا أنشد هذا البيتَ المصنفُ[2]، وأنشد غيرُه[3]:

. . . . وإنْ أَنْفَقْتَهُ إلا الَّذِيِّ
تَنالُ بِه العلاءَ وتَصْطَفِيهِ ... لأقْرَبِ أقْرَبِيكَ وللقَصِيِّ

فعلى ما أنشده المصنفُ يكون «إلا للذِيِّ» استثناء مفرغاً، ويكون «للذيّ» واقعاً على الشخص، والتقدير: وليس المالُ فاعلمْه بمالٍ لأحدٍ إلا للشخصِ الذي يَنال به العلاءَ. وعلى ما أنشده غيرُه يكون استثناء من المال، ويكون «الذيّ» وقع على المال لا على الشخص، إذ[4] التقدير: وليس المالُ فاعلمْه بمالٍ وإنْ أغناك إلا المالَ الذي تَنال به العلاءَ وتَصطفيه لأقرب أقربيكَ ولِلْقَصِيِّ.

وظاهر قول المصنف «وقد تُشَدَّدُ ياءاهما مكسورتينِ» أنَّهما يُبنيان على

---

(١) البيتان في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٠ والأزهية ص ٣٠٣ ودقائق التصريف ص ٥٤٢ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٤ والإنصاف ص ٦٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح التسهيل ١: ١٩٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٤ والمباحث الكاملية ١: ٢٦٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٠ والبسيط لابن العلج ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦ ورصف المباني ص ١٦٣ وانظر الخزانة ٥: ٥٠٤ ـ ٥٠٥ [الشاهد ٤١٩]. وقد نسبهما محقق شرح الجمل للحطيئة، ولم أجدهما في ديوانه.

(٢) في شرح التسهيل ١: ١٩٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٤. وكذا أنشده غيره.

(٣) التوطئة ص ١٧٢ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠١ وللورقي ١: ٢٦٣ وللأبذي ص ٤٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠ ولابن الضائع (باب الصلات) مخطوط ورصف المباني ص ١٦٣.

(٤) ك: الذ.

الكسر، وأنّ ذلك جائز في الذي والتي. أما البناءُ على الكسر فليس يَظهر في الرواية التي أَنشدها المصنفُ، وهي قوله «إلا لِلَّذِيِّ» لأنه يجوز أن تكون الحركةُ حركةَ إعراب أَحدثَتْها لامُ الجر. وأما في إنشاد غيره «إلا الذيِّ تنال به» على الخطاب بـ «تَنال» وبقوله «وتَصطفيه» و «أَقربيكَ» فإنّ فيه دليلاً على البناء.

وقد زعم أبو موسى[1] أن الياء تجري بوجوه الإعراب الثلاثة. وإن صح هذا عن العرب فلا يكون في إنشاد المصنف دليل على أنها تُبنى على الكسر؛ إذ يحتمل أن تكون الكسرةُ كسرةَ إعراب.

وذكر بعضُ أصحابنا[2] أن في «الذي» إذا شدّدت البناءَ على الكسر والجريَ بوجوه الإعراب.

وأمّا جوازُ ذلك في الذي والتي فإنَّ التشديد سُمع في «الذي»، وأمّا في «التي» فلا يُحفظ ذلك. وكأنَّ المصنف اعتمد على أبي موسى في «الكُرَّاس»[3] له حيث ذكر ذلك. وأمّا مَنْ تَعرض لحصر لغات «التي» كالدِّيْنَوَري[4] في «المهذب»، والهَرَويّ في «الأزهية»[5]، والجَوْهَريّ في «الصحاح»[6]، فلم يذكروا ذلك في كتبهم.

وقوله أو مضموتين مثالُه ما أنشده المصنف من قول الشاعر[7]:

أَغْضِ ما اسْطَعْتَ فالكريمُ الذِيُّ   يألَفُ الحِلْمَ إن جَفاه بَذِيُّ

---

(١) يعني الجزولي. ولم أقف عليه في الجزولية، وهو في المباحث الكاملية ١ : ٢٦٢ ضمن نص الجزولية عن إحدى نسخها حيث قال: «والذيُّ بتشديدها وإجرائها بحسب العوامل».

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٧٠ والمباحث الكاملية ١ : ٢٦٢.

(٣) يعني «الجزولية» انظر ذلك في ص ٥٣ منه.

(٤) تقدمت ترجمته في ١ : ١٣١.

(٥) الأزهية ص ٣١٢.

(٦) الصحاح (لتي).

(٧) شرح التسهيل ١ : ١٩٠.

وظاهر كلام المصنف أنها تكون مبنيةً على الضم مشددةً[1].

ولا حجة في هذا البيت على البناء إذ قد يحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب، كما ذكروا أنه يجوز في «الذيّ» مشددةً/ الجريُ بوجوه الإعراب. [١٤٦:١/ب]

وقوله **أو تُحذَفان ساكناً ما قبلَهما** مثالُه[2]:

فلم أَرَ بَيْتاً كان أَحْسَنَ بَهْجةً   من اللَّذْ بهِ مِن آلِ عَزَّةَ عامِرُ

وقال[3]:

ما اللَّذْ يَسومُكَ سُوءاً بعدَ بَسْطِ يَدٍ   بالبِرِّ إلا كَمُتْلي البَغْيِ عُدْوانا

وقال[4]:

فما نحنُ إلا مِن أُناسٍ تُخُرِّمُوا   بِأَدْنى مِنَ اللَّذْ نحنُ فيه وأَوْفَرا

وقال آخر[5]:

فكنتُ والأمرَ الذي قد كِيدا   كاللَّذْ تَزَبَّىٰ زُبْيةً فاصْطِيدا

وقال آخر[6]:

---

(١) ذكر القواس في شرح ألفية ابن معط ص ٦٩٠ أن فيها خلافاً، فهي مبنية على الضم أو على الكسر أو معربة.

(٢) البيت في جمهرة اللغة ص ٦٥٠، ٨٥٩ والإنصاف ص ٦٧١ وشرح التسهيل ١: ١٨٩.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨٩. ك: كمثلي.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٨٩. وآخره فيه: وأَبْرَأُوا.

(٥) رجل من هذيل لم يُسَمّ. شرح أشعار الهذليين ص ٦٥١ والكامل ص ٢٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢٠٧ والتمام ص ٤٢ والأزهية ص ٣٠٢ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٣ والتوطئة ص ١٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧١ ولابن الضائع (باب الصلات) مخطوط وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠١ وللورقي ١: ٢٦٣ وللأبذي ص ٤٧١ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٥ والبسيط لابن العلج ص ٣٤٥ ورصف المباني ص ١٦٣. الزبية: مَصْيَدة الأسد، ولا تتخذ إلا في قُلَّة أو رابية أو هضبة، أو حَفيرة يستتر فيها الرجل للصيد.

(٦) البيت في الأزهية ص ٣١٢ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٩ وشرح التسهيل ١: ١٩٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٢ والخزانة ٦: ٦ [الشاهد ٤٢٢].

فَقُلْ لِلَّتْ تلومُك إنَّ نفسي أراها لا تُعَوَّذُ بالتَّميمِ

وقال آخر[1]:

أَرْضُنا اللَّتْ أَوَتْ ذَوي الفقر والذلِّ... فآضُوا ذوي غِنىً واعتزازِ

وقوله أو مكسوراً مثالُه قولُ بعضِ بني تميم[2]:

واللَّذِ لو شاءَ لكانت بَرًّا أو جَبَلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرًّا

وقوله[3]:

لا تَعْذُلِ اللَّذِ لا يَنْفَكُّ مُكتسباً حَمْداً، ولو كان لا يُبْقي ولا يَذَرُ

وقال الفراء: ومن العرب من يقول: «هو اللَّذِ قال ذلك».

ولم ينشدوا على كسر التاء دون ياء شيئاً، لكنْ ذَكر ذلك فيها الدِّيْنَوَرِيّ والهَرَوِيّ[4] والجوهري[5]، إلا أن المصنف في بعض نُسخ شرح هذا الكتاب أَنشد على ذلك قولَ الشاعر[6]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٩٠. أويتُ فلاناً وآويته: أنزلته بي. وآضَ يئيض: صار. ك: آوَتْ.

(٢) التمام ص ٤٢ والأزهية ص ٣٠٢ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٣ والإنصاف ص ٦٧٦ والتوطئة ص ١٧٢ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠١ وللورقي ١: ١٦٣ وللأبذي ص ٤٧١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٤ ورصف المباني ص ١٦٣ والبسيط لابن العلج ص ٣٤٥ والخزانة ٥: ٥٠٥ ـ ٥٠٦ [الشاهد ٤٢٠]. كانت: أي: الدنيا أو الأرض. والبر: خلاف البحر. والأصم: من الصَّمَم، أراد به المُصْمَت الذي لا جوف له. والمشمخر: العالي البالغ الارتفاع.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨٩.

(٤) كذا! وليست هذه اللغة في مطبوعة «الأزهية»، ويبدو أنها سقطت أثناء الطبع؛ لأنه ذكر أن في «التي» أربع لغات، وليس في المطبوعة سوى ثلاث. وهي في أمالي ابن الشجري ٣: ٥٩. وابن الشجري يأخذ عن الأزهية كثيراً.

(٥) الصحاح (لتي).

(٦) شرح التسهيل ١: ١٩٠.

شُغِفتْ بِكَ اللَّتِ تَيَّمَتْكَ، فمثلُ ما بِكَ ما بِها من لَوْعةٍ وغَرامِ

ومَنْ ذَهب[١] إلى أنَّ هذا التصرف في ياء الذي والتي مِن التشديد في الياء، ومِن حذفها والاجتزاء بالكسرة عنها، ومِن حذفها وتسكين المكسور، مختصٌّ بالشعر، فمذهبهُ فاسد، وإنما نقله[٢] أئمة العربية[٣] على أنها لغات في الذي والتي.

قال الفراء: «ومن العرب من يقول: هو اللَّذِ قال ذلك، ويقول في الواحد: هو اللَّذْ قال ذاك، بجزم الدال، وفي الواحدة: هي اللَّتْ قالت ذلك» انتهى.

وقد تقدم[٤] من قولنا أن تشديد الياء في «التي» لا نحفظه، لكن أكثر أصحابنا[٥] نص عليه كـ «الذي» سواء.

وقوله **وتَخلُّفُهما** أي: تخلف ياءَ الذي وياءَ التي في **التثنية علامتها** أي: الألف رفعاً والياء نصباً وجرًّا، تقول: اللَّذانِ/ واللَّتانِ، ورأيت اللَّذيْنِ، [١/١٤٧:١] ومررت باللَّذيْنِ، وكذلك «التي».

وقولُه **مُجَوِّزاً تشديدُ نونِها** أي: نون التثنية. وتخفيفُ النون لغةُ الحجاز وبني أسد، وتشديدُها لغة قيس وتميم. وظاهر[٦] كلام المصنف جواز التشديد مع الألف والياء.

---

(١) كالشلوبين في شرح الجزولية ص ٦٠٢ ـ ٦٠٣، ونصه في المباحث الكاملية ١: ٢٦٣ ـ ٢٦٤، وعن اللورقي أخذه الرضي. شرح الكافية ٢: ٤٠ حيث يسميه «الأندلسي». وقد ذكر ابن الضائع في شرح الجمل (باب الصلات) مذهب الشلوبين، وردَّ عليه.

(٢) ص، م، ح: نقلها.

(٣) كالزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٠ ـ ١١١ وفيه اللغات في «الذي» فقط.

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٢ من هذا الجزء.

(٥) كالجزولي في الجزولية ص ٥٣ والأبذي في شرحها ص ٤٧٢ وابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٧٠ ـ ١٧١ وابن الضائع في شرح الجمل (باب الصلات).

(٦) ك: فظاهر.

وفي البسيط[1]: «وفيه وجهان: تشديد النون لغة قريش[2]، وتخفيفها»[3]. فأما مع الألف فلا خلاف في تجويز تشديد النون، وقد قرئ في السبعة ﴿وَٱلَّذَانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾[4]، وأمَّا مع الياء ففيه خلاف: مذهب البصريين أنه لا يجوز التشديد مع الياء. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وبه قرأ بعضُهم في قوله ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا﴾[5].

وذَكر المصنفُ[6] أنَّ التشديد قُصد به التعويض مما حُذف من الاسم المفرد في التثنية؛ لأن القياس كان يقتضي أن لا يُحذف منه شيء، فكان يقال: اللَّذِيان كما قالوا: الشَّجِيانِ، لكنهم حذفوا الياءَ في التثنية، فناسب أن يُعَوِّضُوا من ذلك المحذوفِ التشديدَ في النون. ويُحتاج في دعوى هذا إلى دليل.

ولمدَّعٍ أن يدعي[7] أنَّ هذه الزيادة في النون إنما هي للفرق بين تثنية المبنيّ وتثنيةِ المُعْرَب لا للتعويض من المحذوف؛ كما فرقوا بالحركة بين المُعْرَب والمبنيّ في قَبلُ وبَعدُ، فجعلوا الحركة فيهما إذا كانا مبنيين ضمةً. وكل واحد من القولين دعوى.

وفي البسيط[8] أقوالٌ في تشديد النون لِمَ شُدِّدت، لا يقوم لشيء منها دليل.

---

(١) البسيط لابن العلج ١: ٣٥٨.

(٢) ذكر ذلك قبله الهروي في الأزهية ص ٣٠٦ وابن الشجري في أماليه ٣: ٥٥.

(٣) بعده في البسيط: «وهي الوجه».

(٤) سورة النساء، الآية: ١٦. وتشديد النون قراءة ابن كثير. السبعة ص ٢٢٩.

(٥) سورة فصلت، الآية: ٢٩. وهي قراءة ابن كثير. السبعة ص ٢٢٩.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٩١. وقد سُبق ابن مالك في ذلك. الحجة للفارسي ٣: ١٤١ ـ ١٤٤ والأزهية ص ٣٠٧. وانظر عللاً أخرى في شرح المفصل ٣: ١٤٢ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩١.

(٧) أمالي ابن الشجري ٣: ٥٦.

(٨) البسيط لابن العلج ١: ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

وقوله **وحذفُها** الحذفُ لغةُ بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة[1]، يقولون: هما اللذا قالا ذلك، بحذف النون، وهما اللتا قالتا ذلك، وعليه قوله في تثنية الذي[2]:

أَبَنِي كُليب إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلُوكَ، وفَكَّكا الأَغْلالا

وقال[3]:

وعكرمة الفياض منا وحَوْشَب هما فَتَيا الناس اللذا لم يُعَمَّرا

وقال[4]:

وحَوْصاءَ ورأْلانَ الـ ـلَذيْ دَلّا على الحَجِّ

وقال في تثنية التي[5]:

هما اللتا لو وَلدتْ تميمُ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمُ عَميمُ

وقوله **وإن عُني بـ «الذي» مَنْ يَعْلم أو شبهُه** يَعْني بشبهه الأصنامَ التي عُبدت من دون الله إذْ نزلوها منزلة مَن يَعلم حتى[6] عبدوها. فمثالُ إطلاق «الذين» على من يعلم قولُه ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾[7]، وهو كثير جداً. ومثالُ إطلاقه على من يُشبه من يَعلم قولُه تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ

---

(١) ك،ح،ص،ف،ن: وبعض بني ربيعة. وقد تقدم ذكر هذه اللغة في ١ : ٢٤٤، ٢٨٥.

(٢) تقدم البيت في ١ : ٢٤٤، ٢٨٤. وهو في شرح التسهيل ١ : ١٩٢ أيضاً.

(٣) هو العديل بن الفرخ العجلي كما في الأغاني ٢٢ : ٣٧٦ طبع دار الثقافة. والبيت بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٥٣٧. عكرمة: هو عكرمة بن ربعي. وحوشب: هو حوشب بن يزيد بن الحويرث. وقد سقط البيت من ك. ويروى آخره: لم يُغَمَّرا، أي: لم يجعلهما أحد مغمورين.

(٤) تقدم في ١ : ٢٤٤.

(٥) تقدم في ١ : ٢٤٤. وآخره في ص،م: صميم. وهو أيضاً في البسيط لابن العلج ١ : ٣٦٧.

(٦) ح، ص، م، ف، ن: حين.

(٧) سورة المؤمنون، الآية: ٢.

﴿عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْۖ فَٱدْعُوهُمْ﴾[1] إلى قوله ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآۖ﴾ إلى آخر الاستفهام.

وقوله **فجمعُه «الذين» مطلقاً** يعني أنه يكون بالياء في موضع الرفع والنصب والجر. قال المصنف في الشرح[2]: «لما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة، ولَحِقَتْ الذي والتي، جُعل لحاقُها لهما[3]/ معارضاً [١٤٧:١/ب] لشبههما بالحروف، فأُعربا في التثنية كما جُعلت إضافةُ «أيّ» مُعارِضة لِشَبَهِها بالحروف، فأُعربت. ولم يُعْرِب أكثرُ العرب «الذين» وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن «الذين» مخصوص بأولي العلم و «الذي» عام، فلم يجريا على سنن الجموع المتمكنة؛ بخلاف «اللَّذين» و «اللَّتين»، فإنهما جَريا على سَنَن المُثنَّيات المتمكِّنة لفظاً ومعنًى. وعلى كل حال ففي «الذي» و «الذين» شَبَهٌ بالشَّجِي والشَّجِين في اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم يُجمع العرب على ترك إعراب الذين» انتهى.

والذي ذهب إليه المحققون[4] أن اللذان واللتان والذين واللذون صيغ تثنية وجمع، وليست بتثنية صحيحة ولا جمع صحيح؛ لأنها لو كانت تثنيةً صحيحة للزم تنكيرها لأن الاسم لا يثنى حتى يُنكَّر، ولذلك تقول «الزَّيدانِ»، والموصولات لا يُتَصَوَّرُ تنكيرها لأنَّ مُوجب تعرِيفها لازمٌ لها، وهو الألف واللام على قول، والصلة على قول آخر[5]، فلمَّا لم يُتَصور تنكيرُها لم يُتَصَوَّر تثنيتُها وجمعُها. ويبين أنها ليست بتثنية صحيحة حذف الياء، إذ لو كانت تثنية صحيحة لقيل اللَّذيانِ واللَّتيانِ، كما تقول في القاضي والغازي

(١) سورة الأعراف، الآيات: ١٩٤ ـ ١٩٥: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٩٤﴾ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآۖ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآۖ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَاۗ قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴿١٩٥﴾﴾.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٩١.

(٣) فيما عدا ص: لها.

(٤) نسب في شرح الكافية ٢: ٣١ إلى الأكثرين.

(٥) تقدم القولان في ٢: ١١١ ـ ١١٢.

القاضِيان والغازِيان.

وقولُه **ويُغني عنه «الذي» في غير تخصيص كثيراً** مثالُه ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[1]، فلو لم يكن المرادُ به جمعاً لم يُخبر عنه بجمع، وهو «أولئك»، ولا عاد عليه ضميرُ جمع.

قال المصنف[2]: «ومنه ﴿ كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾[3] انتهى. وليس مثلَ ما تقدم لأنه يحتمل أن يكون (الذي) هو مفرداً، بل هو أظهرُ، بخلاف قوله ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ ﴾.

وقولُه **وفيه للضرورة قليلاً** أي: وفي[4] التخصيص. قال المصنف في الشرح[5]: «إذا قُصد بـ «الذي» مُخَصَّصٌ فلا محيص عن «اللذين» في التثنية و «الذينَ» في الجمع، ما لم يُضطر شاعر، كقوله[6]:

أَبَنـي كُليـب إنَّ عَمَّـيَّ اللّـذا ....

وقوله[7]:

وإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ»

انتهى.

ولا يعرف أصحابنا هذا التفصيل بينَ أن يُقصد به التخصيصُ أو غيرُه، بل أنشدوا[8] البيتين على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة، وعلى

(١) سورة الزمر، الآية: ٣٣.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٩٢.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥. وقال المصنف بعد ذلك: «فلو لم يرد به جمع لم يضرب به مثل لجمع».
(٤) فيما عدا م: أي وفيه أي.
(٥) شرح التسهيل ١: ١٩٢.
(٦) تقدم في ١: ٢٤٤، ٢٨٤، و ٣: ٢٧. وفيما عدا م: عميا.
(٧) تقدم في ١: ٢٨٣، ٢٨٤.
(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧١ ـ ١٧٢ ولابن أبي الربيع ص ٢٥٧، ١٠٠٧ =

ذلك أنشدوا أيضاً قولَ الشاعر[1]:

يا ربَّ عَبْسٍ لا تُبارِكْ في أَحَدْ   في قائمٍ منهم، ولا فيمنْ قَعَدْ
إلا الذي قامُوا بأطرافِ المَسَدْ

وقولَ الآخر[2]:

فَبِتُّ أُساقي القومَ إخوتيَ الذي   غَوايتُهم غَيِّي ورُشْدُهُمُ رُشْدي

وقول الآخر[3]:

أُولئكَ أَشْياخي الذي تَعْرِفُونَهُمْ   . . . .

وقال الأخفش[4]: يكون «الذي» للجمع والواحد بلفظ واحد كـ «مَنْ».

[١/١٤٨:١] قيل[5]: ومنه ﴿والذي/ جاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّق بِهِ﴾[6] و ﴿كَمَثَلِ الذي اسْتَوْقَدَ ناراً﴾[7]. فعلى مذهب الأخفش لا يكون «الذي» المراد منه الجمع محذوفاً منه النون، بل هو من المشترك بين الواحد والجمع. ولو كان مثل «مَنْ» على ما ذهب إليه الأخفش لجاز أن يكون أيضاً للمثنى، فيعود عليه الضمير مثنى،

= والملخص ١: ٢٩٩، ٣٠٠ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠٣، ٦٠٤ وللورقي ١: ٢٦٥ - ٢٦٦ وللأبذي ص ٤٧١، ٤٧٣ والبسيط لابن العلج ص ٣٤٣، ٣٦٠، ٣٦٢.

(١) الأبيات في تهذيب اللغة (ذا) ٥: ٤٠ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٧ والأزهية ص ٣٠٩ واللسان (ذا) ٢٠: ٣٤٣ والتاج (الذي). وممن أنشدها من أصحابه ابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٧٢ والأبذي في شرح الجزولية ص ٤٧٣ وابن العلج في البسيط ١: ٣٦٢.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٥٣٧ وحاشيته.

(٣) عجز البيت: لُيُوثٌ سَعَوْا يومَ النبيِّ بِفَيْلَقِ. وهو في سر صناعة الإعراب ص ٥٣٨ ودقائق التصريف ص ٥٤٤.

(٤) معاني القرآن ص ٣٨، ٤٩، ٤٥٦، ٤٧٦. وانظر البسيط لابن العلج ١: ٣٤٢ وحواشيه؛ فقد ذكر المحقق أن مجموعة من العلماء قد وافقوه في ذلك.

(٥) قال ذلك الأخفش في معاني القرآن ص ٣٨. وانظر دقائق التصريف ص ٥٤٤ والأزهية ص ٣٠٨ - ٣١٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٧ والبسيط لابن العلج ١: ٣٤٢ وحاشيته.

(٦) سورة الزمر، الآية: ٣٣.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٧.

فتقول: جاءني الذي ضربا زيداً، وهذا غير مسموع.

وقولُه **وربَّمَا قيل اللَّذُونَ رفعاً** يعني أنه أُجري مُجرى ما جُمع بالواو والنون رفعاً، والياءِ والنون جرًّا ونصباً. قال المصنف[1]: «إعراب الذين في لغة طيئ[2] مشهور، فيقولون: نُصِرَ اللذُونَ آمنوا على الذين كفروا».

ونقل غيره من أصحابنا[3] أنها لغة هذيل. ونقل غيرهما[4] أنها لغة عُقَيل. وأنشد من ذكر أنها لغة طيـئ ومن ذكر أنها لغة[5] هُذيل قول الشاعر[6]:

وبنو نُوَيْجِيَةَ اللَّذُون كأنَّهُمْ ... مُعْـطٌ مُخَـدَّمـةٌ مِـنَ الخِـزَّانِ

ص: وقد يقال لَذِي ولَذانِ ولَذينَ ولَتِي ولاتي. وبمعنى الذين الأُلى والأُلاءِ واللاءِ واللائين مطلقاً، أو جَرًّا ونَصْباً، واللاؤُون رفعاً. وجمعُ التي: اللاتي، واللائي واللَّواتي، وبلا ياءات، واللاَّ واللَّوا واللَّواءِ واللاءاتِ مكسوراً أو معرباً إعراب أُولاتِ والأُلَى، وقد تُرادفُ التي واللاتي ذاتُ وذَواتُ مضمومتين مطلقاً.

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٩١.

(٢) في شرح التسهيل: هذيل.

(٣) كابن الناظم في شرح الألفية ص ٨٣ والأبذي في شرح الجزولية ص ٤٧٢ وابن العلج في البسيط ١: ٣٦١. وممن نسبها إلى هذيل ابن الشجري في أماليه ٣: ٥٦.

(٤) هو ابن الناظم في شرح الألفية ص ٨٣ حيث نسبه لبعضهم. وانظر النوادر ص ٢٣٩ وحواشيه.

(٥) طيـئ ومن ذكر أنها لغة: سقط من س.

(٦) البيت في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٠٣ وإعراب ثلاثين سورة ص ٣٠ ودقائق التصريف ص ٥٤٤ ومقاييس اللغة ٢: ١٥١ والأزهية ص ٣٠٨ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٢ وشرح التسهيل ١: ١٩١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٢ والبسيط لابن العلج ١: ٣٦٢. مُعْط: جمع أَمْعَط، وهو الذي سقط شعره. ومخدم: أبيض الأطراف. والخزان: جمع الخُزَز، وهو ذكر الأرانب.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «والسادسةُ ـ يعني اللغة السادسة ـ حذفُ الألف واللام وتخفيفُ الياء ساكنة. وبهذه اللغة قرأ بعضُ الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعتُ أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام، يعني ﴿صِراطَ لَذِينَ﴾[2]» انتهى.

ولم يذكر المصنف شاهداً على ما ادَّعاه من حذف الألف واللام من لَذِي ولَذانِ ولَذِينَ ولَتِي ولاتي سوى قراءة هذا الأعرابي، فإن كان مستنده القياس على قراءة هذا الأعرابي، فجوَّز الحذف من البواقي دون سماع، كان قياساً فاسداً لأن ذلك في ﴿صِرَاطَ ٱلَّذِينَ﴾[3] في غاية من الندور والشذوذ، فلا يقاس عليه، وهو شبيه بحذف الألف واللام من قول بعضهم «سَلامُ عليكم»[4] بحذف التنوين على إرادة الألف واللام، وذلك على رأي من يزعم[5] أن تعريف الذي وما فيه الألف واللام من الموصولات بالألف واللام.

وقوله وبمعنى الذين الألى هي على وزن «العُلَى»، والمشهورُ وقوعُها بمعنى «الذين» فتكون للعقلاء، نحوُ قولِ الشاعر[6]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٩٠.

(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٧. مختصر في شواذ القرآن ص ١. والذي حكاه أبو عمرو عن بعض الأعراب إنما هو تخفيف لام (الذي) من قوله تعالى ﴿الله الذي﴾ سورة الشورى، الآية: ٥٣. وانظر إعراب القراءات الشواذ ١: ٩٩.

(٣) س: الذي.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٥٤٧. وقد حكاها الأخفش. وانظر شرح الجزولية للأبذي ص٤٦٨، ٥٧٨، ٨٠٢.

(٥) تقدم ذلك في ٢: ١١١ ـ ١١٢.

(٦) هو عمرو بن أسد الفقعسي كما في الحماسة البصرية ١: ٧٥، أو مُرَّة بن عداء الفقعسي كما في شرح الحماسة للمرزوقي ص ٢١٣ وللتبريزي ١: ١١٥، أو بعض بني فقعس كما في الحماسة ١: ١٢٤ [٥٠] وشرحها للأعلم ص١٢٦. وانظر الخزانة ٣: ٣٠ [عند الشاهد ١٥٩].

رأيتُ بَني عَمّي الأُلى يَخْذُلونَني على حَدَثانِ الدهرِ إذْ يَتَقَلَّبُ

وقولِ الآخر[1]:

وإن يَكُـنَّ مـن خيـارِ أُمَّتِـهْ من الأُلى يَحْشُرُهم في زُمْرَتِهْ

/ وقول الآخر أنشده بعض البغداديين[2]: [١: ١٤٨/ب]

ألا أيُّها القومُ الأُلى ينبحونني كما نبح الليثَ الكلابُ الضوارعُ

ألم ترني بعد الذين تتابعوا وكانوا الأُلى أعطي بهم وأمانعُ

وقول الآخر[3]:

أَلَيْسُوا بالأُلى قَسَطُوا جميعاً على النُّعْمان، وابْتَدَرُوا السِّطاعا

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «وأما الأُلى بمعنى الذين فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين» انتهى. ولا تختص بالمذكر، بل تأتي للمؤنث على ما يُذكر إن شاء الله.

وقال[4]: «وقولُنا الأُلى بمعنى «الذين» تَحَرُّزٌ منها بمعنى «أصحاب» نحوُ قوله[5]:

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيتان في إيضاح الشعر ص ٤٥١ عن بعض البغداديين، وهما فيه غير متصلين، بل بينهما: «وأنشدوا». والبسيط لابن العلج ١: ٤٦٧. الضوارع: جمع ضارع، وهو النحيف الضاوي الجسم.

(٣) هو القطامي. ديوانه ص ٣٦ والأضداد لابن الأنباري ص ٥٨ وتهذيب اللغة ٢: ٦٦ ومقاييس اللغة ٣: ٧٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٧ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥١٠ والبسيط لابن العلج ١: ٣٦٥ واللسان (سطع) والتاج (قسط). قسط: جار. والسطاع: عمود الخيمة. وآخره عند الأبذي «المِصاعا». والمصاع: الجِلاد والضِّراب.

(٤) شرح الجمل ١: ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٥) هو المرار الأسدي أو مالك بن زغبة الباهلي. الكتاب ١: ١٩٣ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٦٠ وللأعلم ص ١٦١ والمقتضب ١: ١٤ والجمل ص ١٢٤ والحلل ص ١٦٨ ـ ١٦٩ وفرحة الأديب ص ٣٠ ـ ٣٢ وشرح اللمع لابن برهان ص ٥٩٩ وشرح المفصل ٦: ٦٤ =

لقـد عَلِمـتْ أُولـى المُغيـرة أنَّنـي لَحِقْتُ، فلم أنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعا

معناه: أصحابُ المغيرة» انتهى.

وهذا وهم من الأستاذ، أُولى تأنيث أوَّل، ومعنى أُولى في البيت متقدمة الخيل المغيرة، أو أُولى الجماعة المغيرة، قال أبو عبد الله بن خالويه: سألت أبا عُمر ـ يعني غلام ثعلب ـ عن قوله:

لقد عَلِمتْ أُولى المُغيرةِ أنني . . . .

فقال: أُوْلى كل شيء أَوَّلُه، وأنشد[1]:

له وَفْضة فيها ثلاثون سَيْحَفاً إذا ما رأَتْ أُولى العَدِيِّ اقشعَرَّتِ

ولو قال ابن عصفور: «احترز من أُلَى اسم الإشارة» لكان له وجه لأن النطق بهما واحد، ورسمهما في الخط واحد، بخلاف أُوْلَى فإن بعدَ الهمزة واواً، تُمَدُّ الهمزةُ لأجلها إذ هي عين الكلمة، فلفظة «أُلَى» مشتركة بين أن تكون موصولة وبين أن تكون مشاراً بها، ولا تكون بمعنى «أصحاب» البتةَ، ولا أيضاً «أُوْلَى» تأنيث «أَوَّل» بمعنى »أصحاب»، ثم إنه لا يقع اشتراك بين أُلَى الموصولة وأُلَى اسم الإشارة إلا إذا كانت الموصولة دون ألف ولام، نحوُ قول الشاعر[2]:

أأنتم أُلَى جِئْتُمْ مع الدَّبْر والدَّبا فطِرْتمُ، وهذا شَرُّكُمْ غيرُ طائرِ

= والخزانة ٨: ١٢٩ ـ ١٣٥ [الشاهد ٥٩٨]. أنكل: أجبن وأتأخر.

(١) البيت للشنفرى. شرح اختيارات المفضل ص ٥٢٥ [١٩] والمنصف ٣: ١٤ واللسان (وفض). الوفضة: الجعبة. والسيحف: النصل المُذَلَّق، أو السهم العريض النصل. العديّ: الذين يعدون قُدام الخيل. وفي المصادر الثلاثة «لها وفضة. . .» أي: لأمّ العيال المذكورة قبل ثلاثة أبيات.

(٢) هو زياد الأعجم. شعره ص ٧٣ والحماسة ٢: ٢٣٦ [٦٧١] وشرحها للأعلم ص ١٠٥٩ [٨١٣] وللمرزوقي ص ١٥٣٩ [٦٦٦]. الدَّبْر: جماعة النحل، والزنابير. والدَّبا: صغار الجراد.

وقول بشر بن أبي خازم[1]:

ونحن أُلَى ضَرَبْنا رأسَ حُجْرٍ   بِـأَسْيـافٍ مُهَنَّـدةٍ رِقـاقِ

وقولُه والأُلاءِ مثالُ ذلك قولُ كُثَيِّر[2]:

أَبى اللَّهُ للشُّمِّ الأُلاءِ كأَنَّهُمْ   سُيوفٌ أَجادَ القَيْنُ يوماً صِقالَها

وقولُه واللأَّءِ مثالُه قولُ الشاعر[3]:

مِـنَ النَّفَـرِ اللاءِ الذينَ هُـمُ إذا   يَهابُ الرجالُ حَلْقَةَ البابِ قَعْقَعُوا

وقال كُثَيِّر[4]:

تَرُوقُ عيونَ اللاءِ لا يَطْعَمُونها   / ويَرْوَى بريَّاها الضَّجِيعُ المكافِحُ [١ : ١٤٩ / أ]

وأنشد الفراءُ لرجل من سُليم[5]:

فمـا آبـاؤُنـا بـأَمَـنَّ مِنْـهُ   علينا اللاءِ هُمْ مَهَدُوا الحُجُورا

---

(١) في النسخ كلها: قيس بن أبي حازم. والصواب ما أثبته. والبيت في ديوانه ص ١٦٦ وإيضاح الشعر ص ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٣ ـ ٤٤ وعنه في شرح أبيات المغني ٢: ١٩٥ والبسيط لابن العلج ١: ٤٦٦ ـ ٤٦٧، ٤٦٩. ويبدو أن أبا حيان أخذه منه، ففي مخطوطته «قيس». حجر: هو ابن الحارث، وهو أبو امرئ القيس الشاعر.

(٢) ديوانه ص ٢٧ وشرح التسهيل ١: ١٩٥.

(٣) هو أبو الرُّبَيْس عَبَّاد بن طِهْفة الثعلبي. معاني القرآن للفراء ١: ١٧٦ و٣: ٨٤ وذيل الأمالي ص ١٦٤ والكامل ص ٢٣٤ والأصول ٢: ٣٥٤ والحيوان ٣: ٣٨٦ والبيان والتبيين ١: ٣٩٦ و٣: ٣٠٦ والموشح ص ٣٨٣ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٣٢ وإيضاح الشعر ص ٤٤٢، ٤٦٢ والشيرازيات ص ٤١٣ والبسيط لابن العلج ص ٤٥٨، ٤٦٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٩ والخزانة ٦: ٧٨ ـ ٩١ [الشاهد ٤٣٣]. وقوله «هم إذا» كذا ورد في النسخ المخطوطة، والرواية المشهورة «إذا هم».

(٤) ديوانه ص ١٨٧ وشرح التسهيل ١: ١٩٤. كافَحَ المرأة: قَبَّلَها غفلةً وِجاهاً.

(٥) الأزهية ص ٣١١ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٨ وشرح التسهيل ١: ١٩٤ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٤ والبسيط لابن العلج ١: ٣٦٤ وتخليص الشواهد ص ١٣٧. وفي الأزهية: رجل من بني تميم. س، ص، ح: هم شهدوا.

اجتزأ بالكسرة عن الياء.

وقوله **واللائينَ مطلقاً** يعني أنه كـ «الذين»، يكون بالياء رفعاً ونصباً وجراً، وهذه لغة هُذيل[1]. وأنشد المصنف في الشرح قول الشاعر[2]:

وإنَّا من اللائينَ إن قَدَرُوا عفَوْا ... وإنْ أَتْـرَبُـوا جـادُوا، وإنْ تَـرِبُـوا عَفُّـوا

وأنشد غيره[3]:

أَلَمَّـا تَعْجَبِـي وتَـرَيْ بَطِيطـاً ... مِنَ اللَّائينَ في الحِقَبِ الخَوالي

وأنشد المصنف[4]:

من اللائي يعود الحلم فيهم ... ويعطون الجزيل بلا حسابِ

قال[5]: «فقوله «من اللائين» يحتمل أن يكون على لغة من يَبْني، ويحتمل أن يكون على لغة من يُعْرب».

وقولُه **واللاؤون** هي أيضاً لغةٌ لبعض هُذيل[6]، يقولون «اللاؤون» في الرفع، و «اللائين» في الجر والنصب، وأنشدوا[7]:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٩٤. أتربوا: كثر مالهم. وتربوا: قَلَّ مالهم.

(٣) هذا بيت مفرد للكميت في شعره ٢: ٦٧، وقد نسب إليه في مقاييس اللغة ١: ١٨٤ وخرجناه في إيضاح الشعر ص ٤٦١. وهو بغير نسبة في البسيط لابن العلج ١: ٤٦٥. البطيط: العجب.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٩٤. وموضعه في م بعد قوله السابق: وهذه لغة هذيل.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٩٤.

(٦) الأزهية ص ٣١٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٢.

(٧) نسبه الهروي في الأزهية ص ٣١٠ للهذلي، ولم يُسمّه، وليس في شرح أشعار الهذليين للسكري. وهو في تهذيب اللغة ١٥: ٣٧ وإعراب ثلاثين سورة ص ٣٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٣. وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٧ والبسيط لابن العلج ص ٣٦٣ واللسان (تصغير ذا وتا وجمعهما) ٢٠: ٣٤٢ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٥٥ ـ ٢٥٦ [الإنشاد ٦٤٩].

هم اللَّاؤُونَ فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي بِمَرْوِ الشَّاهِجانِ، وهُمْ جَناحي

ويجوز حذفُ النون من اللائين واللاؤون[1]، قرأ ابن مسعود ﴿**لِلَّائي آلَوْا مِن نِّسَآئِهِمْ**﴾[2]، وابنُ مسعود هُذَلي. وسَمع الكسائي[3] هذيلاً تقول: «هم اللاؤو صنعوا كذا». وحكى الفارسي في «الشِّيرازيات»[4] عن بعض البغداديين أنه حكى: «هم اللائي فعلوا كذا»، فاستعمله بالياء في حالة الرفع محذوف النون كقراءة عبدالله.

ونسب المصنف[5] لهُذيل هذه اللغة، أعني «اللاؤون» رفعاً، ولم ينسب «اللائين» مطلقاً، وكِلاهما لغة لهُذيل. قال المصنف في الشرح[6]: «والصحيح أنَّ الذينَ جمعُ الذي مُراداً به من يعقل، وأنَّ اللائين جمعُ اللاءِ مرادفاً لِلَّذِين» انتهى. وهذه كما قلنا ليست بجموع حقيقة.

وقولُه **وجمعُ التي اللاتي واللائي واللواتي وبلا ياءات** هذه ستة[7] ألفاظ للجمع في «التي». قال المصنف[8]: «وإثباتُ الياءات فيهن هو الأصل، وحذفُها تخفيفٌ واجتنابٌ للاستطالة، وقد بالغوا في ذلك حتى حذفوا التاء والياء من اللاتي واللَّواتي، فقالوا: اللاَّ واللَّوا، ولم أجد حجة على ذلك إلا

---

(١) ك، ح، ص: ومن اللاؤون.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٦. وهذه القراءة نسبت لعبد الله بن مسعود في شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) ولابن عصفور ١: ١٧٢. ونسب إليه في الأزهية ص ٣١١ عن الفراء والبسيط لابن العلج أنه قرأ (اللائي آلوا). وفي شرح الكافية ٢: ٤١ أن الأخفش قرأ (واللائي يؤلون). وفي شرح اللمع لابن برهان ص٥٨٦ أن الأخفش قال: في بعض القراءات (لِلَّاءِ يؤلون). وفي الكشاف ١: ٣٦٣ أن عبدالله قرأ (آلوا من نسائهم) ولم يذكر (للذين). وفي البحر ٢: ١٩١ نص أبو حيان على أن عبدالله قرأ (للذين آلوا) بلفظ الماضي.

(٣) الأزهية ص ٣١٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٨.

(٤) الشيرازيات ص ٤١٧ (مسألة في اللائي واللاتي).

(٥) شرح التسهيل ١: ١٩٤.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٩٥.

(٧) فيما عدا م: ست.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٩٥، والجملة الأخيرة ليست في المطبوعة.

تصديق الرواة» انتهى.

وعدمُ وِجْدانه هو لا يدل على عدم الوجود، وهذا هو من باب نقل اللغة، وليس من شرط نقل اللغة أن يجد في ذلك المتأخر نقلاً عن العرب بصريح لفظها، بل يكفي في ذلك قول اللغوي: إنَّ العرب تقول كذا.

وقد أنشد المصنف في نسخة أخرى من الشرح قول الراجز[1]:

[١٤٩:١/ب] / جَمَعْتُها مِن أَيْنُقٍ عِكارِ مِنَ اللَّوا شُرِّفْنَ بالصِّرارِ

وقال[2]:

وكانَتْ مِنَ اللاَّ لا يُعَيِّرُها ابنُها إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأُمَّ عُيِّرا

والبيت للكُميت، وقال الكُميت[3]:

فَدُومي على العهدِ الذي كان بينَنا أَمَ انتِ من اللاَّ ما لَهُنَّ عُهودُ

قال[4]: «والأظهرُ عندي أنَّ الأصل في اللَّوَا: اللَّوائي، وفي اللاَّ:

---

(١) نسب في النوادر ص ٢٦٣ لكُثيِّر بن عطية. وهو في الشيرازيات ص ٤٣٦ [مسألة في اللائي واللاتي] وشرح التسهيل ١: ١٩٥ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٩ واللسان (لتي) و (لوى) و (شرف). عكار: جمع عَكَرة، وهي القطعة من الإبل. وشَرَّفَ الناقةَ: كاد يقطع أخلافها بالصَّرّ. والصرار: خيط يُشد فوق خلف الناقة لئلا يرضعها ولدها. ح، ص: شدين. م: يشربن. ف، ن: شُرين.

(٢) هو الكميت كما ذكر أبو حيان بعد البيت. ونسب إليه في الأزهية ص ٣١٤ ـ ٣١٥ وأمالي ابن الشجري ٣: ٦١ وشرح التسهيل ١: ١٩٥ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٩، والبسيط لابن العلج ١: ٣٦٨. وهذا يوهم أنه للكميت بن زيد ونسبه أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص ٤٦٤ للكميت بن معروف. وهو بغير نسبة في الشيرازيات ص ٤٣٠. س: الأمَّ عَيَّرا. وانظر تحقيق ذلك في هامش أمالي ابن الشجري.

(٣) البيت في إيضاح الشعر ص ٤٦٣ والشيرازيات ص ٤٢٩ والأزهية ص ٣١٥ وأمالي ابن الشجري ٣: ٦١ وشرح التسهيل ١: ١٩٥ واللسان (لوى) والبسيط لابن العلج ص ٣٦٩، ٤٦٦.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٩٥.

اللَّاءِ». وأنشد غيرُ المصنف[١]:

السلاءِ كُـنَّ مَـرابعـاً ومَصَـايِفـاً   بِكَ، والغُصونُ من الشَّبابِ رِطابُ

وقوله **واللاءاتِ** مكسوراً أي مبنياً على الكسر في الأحوال الثلاث، **أو معرباً إعراب أُولات**، أي: يرفع بالضمة، ويُجر وينصب بالكسرة[٢]. ولم يذكر بعض أصحابنا[٣] في «اللاءات» إلا البناء على الكسر. وأنشد المصنف[٤]:

أولئكَ إخواني الذين عَرَفْتُهُمْ   وأخدانُك اللاءاتُ زُيِّنَّ بالكَتَمْ

وزاد «اللائي»[٥] بياء محضة، و «اللايْ» بالسكون. ولا تثبت لغة السكون بقوله ﴿اللايْ يَئِسْنَ﴾[٦] لإمكانه أن يكون السكون لأجل الإدغام.

وقوله **والأُلَى** تقدم[٧] أن «الأُلى» أيضاً يكون لجمع المذكر عاقلاً وغيرَ عاقل، ومما جاء فيه لجمع المذكر بمعنى الذين وجمع المؤنثات بمعنى

---

(١) البيت في الأزهية ص ٣١١، ٣١٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٣ والبسيط لابن العلج ١: ٣٦٩.

(٢) ذكر الوجهين الرضي في شرح الكافية ٢: ٤١.

(٣) هو الأبذي في شرح الجزولية ص ٤٧٤.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ١٩٢ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٤ واللسان (لتي). الكتم: نبات يختضب به.

(٥) شاهده البيت السابق في رواية من رواه كما يلي:

أولئك أخداني وأخلال شيمتي   وأخدانُك اللائي تَزَيَّنَّ بالكَتَمْ

الشيرازيات ص ٤٣٩ [مسألة في اللائي واللاتي] واللسان (خلل) و (لتى).

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤. وهي مروية عن أبي عمرو والبزي. وأصله: اللائي، فحذفوا الياء بعد الهمزة، ثم أبدلوا الهمزة ياء من غير قياس، ثم أسكنوا الياء إجراء للوصل مجرى الوقف. الحجة ٥: ٤٦٧ والكشف ٢: ١٩٣ والمبسوط ص ٢٩٩ والإقناع ص ٧٣٤ والنشر ١: ٤٠٤ وشرح الكافية ٢: ٤١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٣. وقال ابن برهان: «وقرأ أبو عمرو (واللاّ يَّسْنَ) حذف الياء التي بعد الهمزة فلم يهمز، وجعلها ياء، ثم أدغمها في ياء (يئسن)» شرح اللمع ص ٥٨٦، وانظر هامشه.

(٧) تقدم ذلك في ص ٣٢ ـ ٣٣.

اللاتي قولُ الشاعر[1]:

وتُفْني الأُلى يَسْتَلئمُون على الأُلى ... تَراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَأ القُبْلِ

ومما جاءت فيه بمعنى «اللاتي» قوله[2]:

فأمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تهامةٍ ... فكُلُّ فتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَما

وقال يصفِ كلاباً وبقرةً وحشيةً[3]:

تَبُذُّ الأُلَى يأتينَها مِن ورائها ... وإنْ تَتَقَدَّمْها الطَّوارِدُ تَصْطَدِ

وقولُه **وقد تُرادف التي واللاتي ذاتُ وذَواتُ مضمومتين مطلقاً** تقدم أنَّ «ذات» بمعنى صاحبة تعرب بالضمة والفتحة والكسرة، وأن «ذوات» بمعنى صواحب تعرب[4] بالضمة والكسرة نحو صاحبات. فأما إذا كانت «ذات» بمعنى «التي» ـ أي: لمؤنثة مفردة ـ أو: «ذَوات» بمعنى «اللاتي» ـ أي: لجمع مؤنث ـ فإنهما مبنيان على الضم أبداً، ومن كلام العرب «بالفضلِ ذُو فَضَّلكم الله به، وبالكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله به»[5]، وقال الشاعر[6]:

---

(١) شرح أشعار الهذليين ص ٩٢ وشرح التسهيل ١: ١٩٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٥. تفني: أي المنون المذكورة في البيت الذي قبله. يستلئمون: يلبسون اللأمة، وهي الدرع. على الأُلى: على الخيل. والحدأ: واحدته حِدَأة، وهو طائر يطير يصيد الجِرْذان. والقبل: جمع أَقْبَل وقَبْلاء، وهي المُفَزَّعة، فكأنَّ في عيونها قَبَلاً، والقَبَل: الحَوَل. م، والسكري: وتبلي.

(٢) نسب البيت في اللسان (فصم) لعمارة بن راشد. وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ١٩٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٤ وتخليص الشواهد ص ١٣٨ والمقاصد النحوية ١: ٤٥٣. الحجل: الخلخال. القصم: الكسر بالإبانة، وإنما تقصم الخلخال لضخامة ساقها.

(٣) البيت لزهير. وهو في ديوانه ص ١٨٤ ـ شرح الأعلم. تبذ: تسبق. تصطد: تصيب بقرنيها ما تقدمها من الكلاب.

(٤) في النسخ كلها: يعربن.

(٥) حكاه الفراء. تهذيب اللغة ١٥: ٤٤ والأزهية ص ٣٠٤ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٤ وفيه تخريجه. وانظر البسيط لابن العلج ص ٢٥٠، ٣٤٧، ٣٦٦.

(٦) نسب هذا الرجز لرؤبة. وهو في ذيل ديوانه ص ١٨٠ وتهذيب اللغة ١٥: ٤٤ والأزهية ص ٣٠٥ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٥ وشرح التسهيل ١: ١٩٦ وشرح الجزولية للأبذي =

جَمَعْتُهـــا مـــن أَيْنُـــقٍ مَـــوارِقِ

ويروى: سَوابِق[1].

ذَوَاتُ يَنْهَضْـــنَ بِغَيْـــرِ ســـائِـــقِ

/ وهذا الذي ذكره هو لغة طيئ[2]، وتأتي «ذُو» إن شاءَ الله. [١:١٥٠/أ]

وتثنَّى ذات: ذَواتا في الرفع وذَواتي في الجر والنصب، فتعرب كإعراب تثنية «ذات» بمعنى صاحبة. وقال المصنف في الشرح[3]: «إن تاءَ ذات وذوات مضمومة أبداً»، وحكى غيره[4] إعراب «ذات» الموصولة بالحركات إعراب «ذات» بمعنى «صاحبة». ونقل لنا شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي شُهر بابن النَّحاس[5] أنه حكي إعراب «ذوات»[6] الموصولة إعراب «ذوات» بمعنى «صواحب»، فتُرفع بالضمة، وتُجر وتُنصب بالكسرة، قال: وهذا غريب. والأفصح في «ذات» أن لا تُثَنَّى ولا تُجمع، بل تكون «ذاتُ» للمؤنثة المفردة ومثناها ومجموعها، وأن تُبنى على الضم حالة الرفع والنصب والجر.

= ص ٤٧٥ والبسيط لابن العلج ١: ٣٧٠. قال ابن الشجري: «مَوارِق: من قولهم مَرَقَ السَّهمُ: إذا نَفَذَ».

(١) هذه الرواية في تهذيب اللغة ١٥: ٤٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٩ واللسان (ذوا وذَوِي) ٢٠: ٣٤٨.

(٢) الأزهية ص ٣٠٣ ـ ٣٠٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٥ وشرح الكافية ٢: ٤١ ـ ٤٢.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٩٦.

(٤) ذكر الرضي في شرح الكافية ٢: ٤٢ أن ابن الدهان حكى ذلك.

(٥) [٦٢٧ ـ ٦٩٨] أخذ العربية عن الجمال بن عمرون، والقراءات عن الكمال الضرير. كان من الأذكياء، ولم يتزوج. أخذ عنه أبو حيان. أملى شرحاً لكتاب «المقرّب». بغية الوعاة ١: ١٣ ـ ١٤.

(٦) ذكر الرضي في شرح الكافية ٢: ٤٢ أن ابن الدهان حكى ذلك.

ص: وبمعنى الذي وفروعِه مَنْ وما وذا غيرَ مُلغًى ولا مُشارٍ به بعدَ[1] استفهام بما أو مَنْ، وذُو الطائيةُ مبنيةً غالباً، وأيٌّ مضافاً إلى معرفة لفظاً أو نيّةً. ولا يلزم استقبالُ عامِله ولا تقديمُه، خلافاً للكوفيين، وقد يُؤَنث بالتاء موافقاً لِلَّتي. وبمعنى الذي وفروعه الألفُ واللامُ، خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتها، وتُوصَلُ بصفةٍ محضة، وقد تُوصَلُ بمضارعٍ اختياراً، ومبتدأٍ وخبرٍ أو ظرفٍ اضطراراً.

ش: يعني بقوله «وفروعِه» فروعَ «الذي»، وفروعُه هي «التي» لأنَّ التأنيثَ فرعُ التذكير، وتثنيتُهما وجمعُهما، نحو اللَّذانِ واللتانِ والَّذينَ واللاتي. فـ «مَنْ» و «ما» يجوز أن يُراد بكل منهما المفردُ والمثنى والمجموعُ والمذكرُ والمؤنثُ؛ إلا أنَّ لكلٍّ منهما بالنسبة إلى مَن يَعلم وما لا يَعلم اعتباراً يُذكر ـ إنْ شاء الله ـ عند تَعَرُّضِ المصنفِ له.

وقوله غيرَ مُلغًى إنْ عَنى بالإلغاء الزيادةَ كما يُفهم من ظاهرِ اصطلاحِ النحويين فليس قولُه بصحيح لأنَّ الأسماءَ لا تُلغى، أي: لا تُزاد، وإنْ عَنى أنها رُكِّبَتْ مع «ما»، وصار المجموعُ اسمَ استفهامٍ، فَيَصِحُّ.

وقوله وذا غيرَ مُشارٍ به أصلُ «ذا» أنه اسم إشارة، ثم جُرِّدَ من معنى الإشارة، واستُعمل اسماً موصولاً[2] بالشرط الذي يُذكَر، فإذا أُقِرَّ على أصلِ موضوعِه من الإشارة لم يَحْتَجْ إلى صلة، وانعقدَ منه مع «مَنْ» أو «ما» كلامٌ، وإذا كان موصولاً كان جزءَ كلام، وافْتَقَرَ إلى صلةٍ وعائد كغيرِهِ من الموصولات، وصارَ يَقَعُ على المفردِ والمثنى والمجموعِ والمذكَّرِ والمؤنثِ.

وقولُه بعدَ استفهامٍ بما أو مَنْ أمَّا جعل «ذا» موصولةً بعد «ما» الاستفهامية فلا نعلم خلافاً في جواز ذلك، وأما بعد «مَن» الاستفهامية ففيه

---

(١) ك: بعض.

(٢) ك: فاستعمل موصولاً. م: واستعمل موصولاً.

خلاف، فأكثر أصحابنا[1] أجازوا ذلك، ومن النحويين[2] من لا يجيز ذلك. واستُدِلَّ لجواز ذلك بقولِ الشاعر[3]:

وغَـريبـةٍ تـأتـي المُلـوكَ كَـريمـةٍ قد قلتُها لِيُقال: مَنْ ذا قالَها

وقولِ الآخر[4]:

/ ألا إنَّ قَلْبـي لَـدى الظَّـاعِنينـا حَـزيـنٌ فَمَـنْ ذا يُعَـزِّي الحَـزِينـا [١:١٥٠/ب]

وفي البسيط[5]: «وقيل: لا تكون «ذا» موصولة مَعَ «مَنْ» لأن «مَنْ» تَخُصُّ مَنْ يعقلُ، فليس فيها إبهامٌ كما في «ما»، وإنَّما صارت بالردّ إلى الاستفهام في غاية الإبهام، فأخرجت «ذا» من التخصيص إلى الإبهام، وجَذَبَتْها إلى معناها، ولا كذلك «مَنْ»[6] لتخصيصها، فلذلك لا تُستعمل استعمالها، وإنما تُستعمل حيث قال س[7]: «وأكثر ما تستعمل في الإنكار على معنى: ما أحدٌ خيراً منك، كما تقول: مَنْ ذا أرفعُ من الخليفة»، قال

---

(١) كابن عصفور في شرح الجمل ١ : ١٦٨ وابن الضائع في شرح الجمل (باب ماذا) والأبذي في شرح الجزولية ص ٤٤٧ وابن أبي الربيع في البسيط ص ٢٩٠ وابن العلج في البسيط ١ : ٣٤٨ _ ٣٥٧.

(٢) انظر إيضاح الشعر ص ٤٢٤ _ ٤٢٥ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٥٩٧ والمباحث الكاملية ١ : ٢٥٣ والبسيط لابن العلج ١ : ٣٥٥.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ٧٧ وشرح التسهيل ١ : ١٩٨.

(٤) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي. والبيت مطلع قصيدة له عدتها واحد وخمسون بيتاً في شرح أشعار الهذليين ص ٥١٥ وشرح التسهيل ١ : ١٩٩. ونسب في المقاصد النحوية ١ : ٤٤٤ إلى أمية بن أبي الصلت.

(٥) البسيط لابن العلج ١ : ٣٥٥ _ ٣٥٦.

(٦) من: سقط من ك.

(٧) الكتاب ٢ : ٦١ . وهذا قول السيرافي كما في شرح الجمل لابن الضائع (باب ماذا)، وهو في النكت للأعلم ص ٤٧١ بدون نسبة، والنكت ملخص من شرح الكتاب للسيرافي. ولم أقف على تفسير هذا الباب في النسخة التي عندي من شرح السيرافي، ويبدو أن فيها سقطاً. والنص أيضاً في الأزهية ص ٢١٥.

تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[1]، فوصف «ذا» بـ «الذي»، ولم يرد أن يشير إلى إنسانٍ قد عُرِفَ فَضْلُه على المسؤول، ولو أردتَ ذلك لنصبت» انتهى.

ولتعلم أنَّ «ماذا»[2] لها استعمالات:

أحدها: أنْ تَبْقى كلُّ واحدة على أصلها، فتبقى «ما» على استفهاميتها و «ذا» على إشارتها كما ذكرنا.

الثاني: أنْ تَبْقى «ما» على استفهاميتها، وتكون «ذا» موصولة مفردة هكذا لمذكرٍ ولمؤنث وفروعِهما.

الثالث: أنْ تُرَكَّب «ذا» مع «ما»، ويصيرا اسماً واحداً استفهاماً. والفرق بين هذا والذي قبله أنك إذا قلتَ «ماذا صَنَعْتَ؟» كانت «ما» مبتدأ، و «ذا» بمعنى «الذي» خبره، و «صَنَعْتَ» صلة «ذا»، والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي صَنعتَه؟ هذا على الاستعمال الثاني. وأما على الاستعمال الثالث فيكون «ماذا» بجملته مفعولاً مقدَّماً بـ «صنعتَ»، ولا ضمير في «صنعتَ»، وكأنك قلت: أيَّ شيءٍ صَنعتَ؟ وجوابُ هذا في الأفصح «خيرًا» بالنصب حتى يُطابَقَ بينَ السؤال والجواب، وجوابُه في الوجه الثاني في الأفصح «خيرٌ» بالرفع حتّى يُطابَقَ بين السؤال والجواب أيضاً، ويَظهر الفرقُ بينهما بالبدل أيضاً، فعلى الاستعمال الثاني تَرفع البدل لأنه بدل من مرفوع، فتقول: ماذا صنعتَ أخيرٌ أم شرٌّ؟ وعليه جاء قولُه[3]:

ألا تَسْألانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ ... أَنَحْبٌ فيُقْضى أم ضَلالٌ وباطِلُ

وعلى الاستعمال الثالث تنصب البدل لأنه بدل من منصوب، فتقول:

(1) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

(2) ح، م: ذا.

(3) هو لبيد. والبيت في ديوانه ص ٤٢٥. وقد خرَّجته في إيضاح الشعر ص ٤٢٥. وانظر البسيط لابن العلج ١: ٣٥١، ٤٤٣.

ماذا صنعتَ أخيراً أم شرّاً؟

ومما يدل على استعمالها مركبة مع «ذا» قولُ العرب[1]: «عَمَّاذا تَسأل؟» بإثبات ألف «ما» لكونها توسطت، ولا تصح موصولية «ذا» لأنَّ حرف الجر لا يدخل على الجملة، وبدليل قول الشاعر[2]:

يا خُزْرَ تَغْلِبَ ماذا بالُ نِسْوَتِكُمْ ... لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدَّيْرَيْنِ تَحْنانا

ولا تَصِحُّ موصوليتُها لأن العرب لا تقول إلا «ما بالك؟» ولا تقول: ما الذي بالُك؟ وبقول الشاعر[3]:

وأَبْلِغْ أبا سَعْدٍ إذا ما لقيتَهُ ... نَذيراً، وماذا ينفعَنَّ نَذيرُ

فدخولُ نونِ التوكيد يقضي بأنَّ «ماذا» كلَّها جاءت استفهاماً. ولا يجوز أن تكون موصولة لأنَّ/ الفعل الواقع صلةً لا تدخله نون التوكيد. [١:١٥١/أ]

وتَترجح دعوى التركيب إذا كان «الذي» بعد «ماذا» أو بعد «مَنْ ذا» كقوله تعالى ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾[4] وقولِ الشاعر[5]:

ويحسِبُ أنَّ النائباتِ تَرَكْنَهُ ... ومَنْ ذا الذي عَرَّيْنَه فهو وافِرُ

وقولِ الشاعر في ماذا[6]:

فماذا الذي يَشْفي من الحُبِّ بعدَما ... تَشَرَّبَه بَطنُ الفؤاد وظاهِرُهْ

---

(١) الكتاب ٢: ٤١٧. وانظر المسائل المنثورة ص ١٣٣ والحجة ٢: ٣١٦ والبغداديات ص ٣٧١.

(٢) هو جرير. ديوانه ص ١٦٧ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٢٨ والحجة ٢: ٣١٧ والبغداديات ص ٣٧٣. وشرح التسهيل ١: ١٩٨ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٢٨ ـ ٢٣٠ [٤٩٧] خُزْر: جمع أَخْزَر، والأخزر: الذي في عينه ضيق وصغر، والخُزْر: الخنازير؛ لأن كل خنزير عندهم أخزر. والبال: الحال والشأن.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ١٩٨ والجنى الداني ص ٢٤٠.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٥) نسب البيت في شرح التسهيل ١: ١٩٨ لابن أبي كاهل. وآخره فيه: وازرُ.

(٦) هو ابن الدمينة، والبيت في ديوانه ص ١٨٤ والأمالي ١: ٧٩ وشرح التسهيل ١: ١٩٨.

ويحتمل أن تكون «ذا» موصولة، ويكون فيه جمع[1] بين موصولين نحو قوله[2]:

إنَّ الـذيـن الأُلـى أَدْخَلْتَهُـم بَقَـرٌ ... لـولا بَـوادِرُ إرعـادٍ وإبْـراقِ

ويُخَرَّجُ على التوكيد، أو على أنْ يكونَ الموصولُ الثاني خبرَ مبتدأ محذوف.

والرابع: أن تُرَكَّب «ذا» مع «ما» ويصيرا اسماً واحداً موصولاً، وتكون ليس فيها شيء من الاستفهام، وعليه بيتُ الكتاب[3]:

دَعي مـاذا علمـتُ سَـأَتَّقِيـهِ ... ولكـنْ بـالمُغَيَّـبِ نَبِّئينـي

أي: دَعي الذي[4] علمتُ، سأتقيه، والمعنى: دَعي ذكرَ الشيء الذي علمتُه، فإني سَأَتَّقيه. واستعمالُها في هذا الوجه ـ وهو أن تكون كلها موصولة ـ قال بعض أصحابنا[5] فيه: هو قليل. وقال بعضهم[6]: هذا الاستعمال جاء في الشعر.

---

(١) ك، ص، م: جمعاً.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ١٩٨ وقد نسبه لمعاوية رضي الله عنه.

(٣) نسب البيت في شرح شواهد المغني ص ١٩١ للمثقب العبدي، وليس في مفضليته ولا في شرح المفضليات للتبريزي، وإلى سحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية ١: ١٩٢، ٤٨٨ وليس في أصمعيته، وإلى أبي حية النميري في اللسان (أبى). وهو بغير نسبة في الكتاب ٢: ٤١٨ ومعاني القرآن للأخفش ص ٥٣، ١٧٢ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٢٨٨ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٢٨ والحجة ٢: ٣١٧ والتعليقة ٢: ١١٩ والمسائل المنثورة ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ وتحصيل عين الذهب ص ٣٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٧٩ واللسان (ذوا) ٢٠: ٣٤٩ والبسيط لابن العلج ١: ٣٥٥ وحاشيته، وشرح أبيات المغني ٥: ٢٣٠ ـ ٢٣٢ [٤٩٨] والخزانة ٦: ١٤٢ ـ ١٤٥ [٤٤٤]. وقوله «علمت» ضبطه ابن الضائع في شرح الجمل [باب ماذا] بكسر التاء.

(٤) هذا تقدير السيرافي في شرح الكتاب ٣: ١٨٢/ب، وتبعه ابن خروف، وتقديرهما هذا في شرح الجمل لابن الضائع [باب ماذا].

(٥) هو شيخه ابن الزبير كما سيذكر بعد قليل.

(٦) هو ابن عصفور كما سيذكر بعد قليل.

وقد خَلَّطَ في تخريج هذا البيت الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، قال[1]: «ومِنْ جعلِ «ماذا» اسمين قولُ الشاعر»، وأنشد البيت. ثم قال[2]: «ولا يُتصور في «ماذا» أن تكون بتقدير اسم واحد؛ لأنه لو كان كذلك لم يخل من أن يكون منصوباً بـ «دَعي» أو بـ «علمتُ» أو بفعلٍ مُضْمَر يُفَسِّره «سأتقيه». وباطلٌ أنْ يكون منصوباً بـ «دَعي» لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. وباطل[3] أن يكون منصوباً بـ «علمتُ» لأنه لا يريد أن يستفهم عن معلوم. وباطلٌ أنْ يكون منصوباً بفعل مُضمر يُفَسِّرهُ «سَأَتَّقيه» لأنه لا يكون لِـ «علمتُ» إذ ذاك موضع من الإعراب، فلم يبق إلا أن يكون مبتدأ وخبراً عُلِّقَ عنه «دَعي»، كأنه قال: دَعي أيُّ شيءٍ الذي علمتُه فإني سأتقيه. والضمير الذي في «سأتقيه» عائد على ذا» انتهى تخريجه.

وكتبَ أستاذُنا أبو جعفر أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ الزُّبَير على هذا التخريج ما نَصُّه: «هذا كُلُّه نَظَرٌ خَلْفٌ[4]، وبُعدٌ عن فهم مُراد س، ومخالفةٌ للناس قاطبةً في فهمهم عن س أنَّ «ماذا» لها ثلاثةُ أحوال[5]: موصولية «ذا» مع كون «ما» استفهاماً، وجعل الاسمين اسماً واحداً، إمَّا أن يكون إذ ذاك استفهاماً، وهو الأكثر، أو يكون كله اسماً موصولاً، ومنه هذا البيت، وهو قليل، وهذا كله ما لم تبق كل واحدة على بابها. وهذا تفسيرُ السيرافيّ[6] وابنِ خروف[7]

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٧٩.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ٢: ٤٧٩.

(٣) وباطل... عن معلوم: سقط من ك.

(٤) نظر خَلْف: رديء.

(٥) انظر الأوجه المحتملة لها في البغداديات ص ٣٧١ ـ ٣٧٧ ففيه تفصيل ذلك، ومعاني القرآن للأخفش ص ٥٣ ـ ٥٤، ١٧٢ والحجة ٢: ٣١٦ ـ ٣٢٠ والتعليقة ٢: ١١٨ ـ ١٢٠ والمسائل المنثورة ص ١٣٢ ـ ١٣٣، ٢١٩ ـ ٢٢٠ والبسيط لابن العلج ١: ٣٤٨ ـ ٣٥٥.

(٦) شرح الكتاب ٣: ١٨٢/ ب.

(٧) شرح الجمل لابن الضائع (باب ماذا).

والأستاذِ أبي عليّ الشَّلَوْبِين وفهمُهم عن س. وقوله «وباطلٌ أن يكون منصوباً
[١:١٥١/ب] بِدَعي لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله»/ هذا لو سُلِّم له أنه استفهام، ولم يَقل بذلك أحد» انتهى كلامه.

وقد رجع الأستاذ أبو الحسن عن هذا التخريج في بعض تصانيفه، فقال: «وقد استُعملتْ في الشعر استعمالاً ثالثاً، وهو جعلُها بمنزلة «الذي» أو بمنزلة نكرة موصوفة، قال: «دَعي ماذا علمتُ سأتقيه». وإلى أنها نكرة موصوفة ذهب أبو عليّ الفارسيّ[1]. ولا يجوز أن تكون «ذا» موصولة لأنها تكون جملة، و «دَعي» ليس مما يُعَلَّقُ، فلا يدخل على جملة الاستفهام. ولا يصح أن يكونا معاً استفهاماً لأنَّك إنْ أَعملتَ فيه «دَعي» لم يَجُزْ لأنَّ الاستفهام لا يَعمل فيه ما قبله، أو «علمتُ» لم يَجُزْ لأنَّ «دَعي» تكون قد دخلت على جملة استفهامية، وهي «علمتُ» ومفعولُها، وليست مما يُعَلَّقُ، فلم يبق إلا أن تكون «ماذا» موصولة أو نكرة موصوفة» انتهى ما ذكره ملخصاً.

وأنكر أبو عليّ الفارسي أن يكون «ماذا» في هذا البيت موصولاً بمعنى الذي، قال: «لأنا لم نجد في الموصولات ما هو مركب، ووجدنا في الأجناس ما هو مركب». وقال: «جاز لِـ «ذا» أن يتنكر لأنه لما رُكب مع «ما» حَدث بالتركيب معنًى لم يكن».

وقال المصنف في الشرح[2]: «ومثلُ «ماذا» في احتمال معنى «شيء» ومعنى «الذي» في غير استفهام قول جَرير[3]:

فَلِلَّـهِ مـاذا هَيَّجَـتْ مِـن صَبـابـةٍ ... على هالِكٍ يَهْذي بِهندٍ ولا يَدْري»

انتهى.

---

(١) الحجة ٢: ٣١٧ والمسائل المنثورة ص ٢١٩ والبغداديات ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٩٧.

(٣) ديوانه ص ٤١٩.

ولا يجوز عند البصريين[1] أن يُستعمل اسم الإشارة موصولاً إلا «ذا»، إمَّا بانفرادها وإمَّا مركبة مع «ما». وزعم الكوفيون[2] أنَّ أسماء الإشارة كلَّها يجوز أن تُستعمل موصولاتٍ، ومن ذلك عندَهم ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾، فـ (تلك) عندهم موصول، و (بيمينك) صلته، كأنه قيل: وما التي بيمينك؟ وقال الشاعر[3]:

عَدَسْ ما لعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ   نَجوتِ، وهذا تَحملينَ طَليقُ

كأنَّه قال: والذي تَحملينَ.

ولا حجة في هذا لأنه يتخرج على أن يكون (بيمينك) متعلقاً بما في (تلك) من معنى الإشارة؛ لأن المعنى: وما المشار إليها بيمينك؟ أو حالاً من المشار إليه، أو متعلقاً بفعلٍ مُضمرٍ على جهة البيان، كأنه قال: أعني بيمينك. وعلى أن يكون «تحملين» في موضع الحال، أي: وهذا محمولاً لك طليق، أو في موضع خبر لِـ «هذا»، و «طليق» خبر ثانٍ كقولهم: هذا

---

(١) الإنصاف ص ٧١٧ [١٠٣] ولم يستثن «ذا»، وشرح الجزولية للشلوبين ص ٥٩٨. ونسب إلى سيبويه في أمالي ابن الشجري ٢: ٤٤٣. وانظر الكتاب ٢: ٤١٦ والبسيط لابن العلج ١: ٣٣٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ١: ١٣٨ ـ ١٣٩ و ٢: ١٧٧ وإيضاح الشعر ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤ والإنصاف ص ٧١٧ ـ ٧٢٢ [١٠٣] وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٤٣ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٥٩٧ ـ ٥٩٨ وللورقي ١: ٢٥٤ وللأبذي ص ٤٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٦٨ ـ ١٦٩ ولابن الضائع (باب الصلات). والبسيط لابن العلج ١: ٣٣٤ ـ ٣٣٧، ٣٥٧، ٤٤٢ وهوامشه.

(٣) هو يزيد بن مفرّغ الحميري. والبيت في ديوانه ص ١٧٠. وقد خرَّجته في إيضاح الشعر ص ٤٢٣، وزد عليه أمالي ابن الشجري ٢: ٤٤٣ واللباب للعكبري ٢: ١٢٠ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٥٩٨ وللورقي ١: ٢٥٤ وللأبذي ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩ والبسيط لابن العلج ١: ٣٣٥، ٤٤٢. يذكر خلاصه من السجن مخاطباً بغلته. عدس: زجر للبغلة، وقد جعله هنا اسماً لها. وعباد: هو عباد بن زياد، أخو عبيد الله بن زياد. ك: بعباد. م: لعباس.

حُلْوٌ حامِضٌ، و[1]:

. . . . فَهْـوَ يَقْظـانُ هـاجِـعُ

وهـذه تخـاريـج ابـن عصفـور[2]. والبصـريـون[3] حملـوا (بيمينـك) و«تحملين» على الحال. وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[4]: «تقديرُه «أعني بيمينك» بعيدٌ، ولا يتعدى أعني بالباء، فهو تقدير ضعيف جداً، فلا ينبغي أن يُعَوَّل عليه، فالحال أشبه».

وقولُه وذو الطائيةُ مبنيةٌ غالباً إنما نَسبها لطيئ[5] لأنهم هم الذين يستعملونها موصولة، أو مَنْ تَشَبَّه بهم من المُوَلَّدين، فاستعملها، كأبي نُواسٍ[6] وحَبيبِ بن أَوْس[7] والحسنِ بن وهبٍ[8] وغيرِهم، ومن كلام بعض

---

(١) هذه قطعة من قول حميد بن ثور يصف الذئب:

يَنامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ، ويتَّقي الـ ـمنايا بأُخرى، فَهْوَ يَقْظانُ هاجِعُ

ديوانه ص ١٠٥ وطبقات فحول الشعراء ص ٥٨٥ والشعر والشعراء ص ٣٩١ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٦٩ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٩.

(٢) في شرح الجمل ١ : ١٦٩، وليس فيه تخريج «تحملين» على أن يكون في موضع الحال، ولعله ذكر ذلك في بعض كتبه المفقودة. وهو في الإنصاف ص ٧٢١. وانظر تخاريج هذا البيت في المصادر التي خَرَّجته منها.

(٣) إيضاح الشعر ص ٤٢٤ وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) وقد نص فيه على قول البصريين.

(٤) شرح الجمل (باب الصلات).

(٥) الكامل ص ١١٤١، والأصول ٢ : ٢٦٢ ـ ٢٦٣، ٣٥٥ وتهذيب اللغة ١٥ : ٤٥. والأزهية ص ٣٠٣ وأمالي ابن الشجري ٣ : ٥٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٧٧ وشرح الجزولية للورقي ١ : ٢٥٤.

(٦) كقوله ـ وهو في الكامل ص ١١٤٢ ـ:

حُـبُّ المُـدامـة ذُو سمعتَ بـه لـم يُبْـقِ فِـيَّ لِغيـرِهـا فَضْـلا

(٧) هو أبو تمام، وذلك كقوله ـ وهو في الكامل ص ١١٤٢ ـ:

أنا ذُو عَرفتِ، فإنْ عَرَتْكِ جَهالةٌ فـأنـا المـقيـمُ قِيـامـةَ العُـذَّالِ

(٨) كقوله ـ وهو في الكامل ص ١١٤٢ ـ:

أنا ذُو لم يزلْ يَهُونُ على النَّدْ مـانِ إنْ عَـزَّ جـانـبُ النَّدْمـانِ

الطائيين: «أرى ذُو تَرَوْنَ»[1]، ومِن كلامِهم «فلا وَذُو في السماءِ/ بيتُه». [١:١٥٢/أ]
والعجبُ لهذا المصنف أنه وصف «ذُو» بالطائية، وقد ذكر قبلُ «ذات» و «ذوات»، ولم يصفهما بأنهما طائيتان، والجميعُ مختصٌّ باستعمالها طيئ[2].

وقوله مبنيةً غالباً لأن بعض العرب من الطائيين قد أعربها[3]، فقال: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررتُ بذِي قام، قال الشاعر[4]:

فـإمَّـا كـرامٌ مُـوسِـرونَ أَتيتُهُـمْ ... فَحَسْبِيَ من ذِيْ عِنْدَهم ما كَفانيا

ومنه في أحد التخريجين «اذهَبْ بذي تَسْلَمُ»[5] أي: بالذي تسلم. وأُعربتْ تشبيهاً لها بـ «ذِي» بمعنى «صاحِب» لمشابهتها لها في اللفظ، حتى إنَّ بعضهم[6] حكى أن «ذُو» هذه منقولة من «ذي» بمعنى «صاحب» لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف. والأفصحُ في «ذُو» أن لا تُثَنَّى ولا تُجْمَع، بل تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع من المذكر. وأنشدوا على «ذو» الطائية قولَ الشاعر[7]:

---

(١) الكامل ص ١١٤١ حيث ذكر أن هذا قول زيد الخيل لبني فزارة وذَكَر عامر بن الطفيل.
(٢) الأزهية ص ٣٠٣ ـ ٣٠٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٧.
(٣) المقرب ١: ٥٩ وشرح التسهيل ١: ١٩٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٤.
(٤) هو منظور بن سُحيم الفقعسي، ويقال منظور بن سعيد. الحماسة ١: ٥٨٤ وشرحها للأعلم ص ٧٢٩ وللمرزوقي ص ١١٥٨ وشرح المفصل ٣: ١٤٨ والمقرب ١: ٥٩ وشرح التسهيل ١: ١٩٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٤ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٥٠ ـ ٢٥٣ [٦٤٧].
(٥) الكتاب ٣: ١٥٨ وفيه تخريج آخر، وانظر أيضاً ص ١١٨، ١٢١ منه، وشرحه للسيرافي ٤: ١٨/أ، وفيه هذا التخريج وتخريجان آخران. وانظر أيضاً الكامل ص ١٣٥٣.
(٦) شرح المفصل ٣: ١٤٩.
(٧) هو بُجير بن عَنَمة الطائي. والبيت في الصحاح (سلم) وشرح المفصل ٩: ٢٠ وشرح عمدة الحافظ ص ١٢١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٨ وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١ ـ ٤٥٥ [٢١٧] وشرح أبيات المغني ١: ٢٨٧ ـ ٢٩٠ [٦٣]. وهو مركب من بيتين. انظرهما في المؤتلف والمختلف ص ٧٥.

ذاكَ خَليلــي وذُو يُعــاتِبُنــي يَرْمي وَرائيَ بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

وقولَ الآخر[1]:

نُغـادِرُ محضَ المـاءِ ذو هـو مَحْضُـهُ على أُثْرةٍ إنْ كانَ للماءِ مِن مَحْضِ
يُرَوِّي العروقَ الهامداتِ من البِلى من العَرْفَجِ النَّجْديِّ ذو بادَ والحَمْضِ

وقولَ الآخر[2]:

لئن لم تُغَيِّرْ بعضَ ما قد صَنَعْتُمُ لأَنْتَحِيَـنَّ العظـمَ ذو أنـا عـارِقُـهُ

وقولَ الآخر[3]:

فـإمـا كـرامٌ مُـوسِرُونَ وَجَـدتُهُـمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عندَهم ما كَفانِيا

وقوله[4]:

قـولا لهـذا المـرء ذو جـاء طـالبـاً هَلُـمَّ، فـإنَّ المَشْـرَفـيَّ الفَـرائـضُ
أَظُنُّكَ دُونَ المالِ ذو جِئتَ تَبْتَغي سَتَلْقـاكَ بِيـضٌ لِلنفـوسِ قَـوابِـضُ

---

(١) هو مِلْحة الجرمي. الحماسة ٢: ٤١٠ [٨٢٤] وشرحها للأعلم ص ١١١٤ وللمرزوقي ص ١٨٠٩ والإنصاف ص ٣٨٤. الحمض: ما مَلُحَ من النبات. والهامد: الميت. والعرفج: شجر. والنجدي: الغليظ الصلب. ك: مخض الماء. ك: ذو باك.

(٢) هو قيس بن جروة الطائي كما في النوادر ص ٢٦٦، ولقبه عارق. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٥٢. وزد عليه سر صناعة الإعراب ص ٣٩٧ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٢ والبسيط لابن العلج ١: ٣٤٦، ٤٦٢. أنتحي: أقصد. وعرق العظم: أكل ما عليه من اللحم.

(٣) تقدم قبل قليل.

(٤) هو قَوّال الطائي. والبيتان في الحماسة ١: ٣٢٢ [٢١٤] وبينهما بيت، وشرحها للأعلم ص ٣٨٧ [١٩٩] وللمرزوقي ص ٦٤٠ ـ ٦٤٢ [٢١١] والإنصاف ص ٣٨٣ وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) والخزانة ٥: ٣٠ ـ ٣٣ [الشاهد ٣٣٧]. ونسبا في معجم الشعراء للمرزباني ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦ لمعدان بن عبيد الطائي، وفيه أنه قيل: «هي للقوال، ولعل معدان كان يقال له القوال».

وحكى الأزهري[1] أنَّ «ذُو» في لغة طيـئ تستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، فعلى ما حكاه الأزهري تستعمل «ذُو» للمؤنث وتثنيته وجمعه، ومنه قولُ الشاعر[2]:

فـإنَّ المـاءَ مـاءُ أبـي وجَـدّي ... وبِئْري ذُو حَفرتُ وَذُو طَوَيْتُ

أي: بئري التي[3] حَفرتُ. وزعم ابن عصفور[4] أنَّه ذَكَّر البئر على معنى القَليب، ومثلُه قوله[5]:

يـا بئـرُ يـا بئـرَ بنـي عَـدِيِّ ... لأَنْـزَحَـنْ قَعْـرَكِ بـالـدُّلِـيِّ

حتـى تَعُـودي أَقْطَـعَ الـوَلِـيِّ

فخرجه على أنه ذكَّر على معنى القليب، فأنث على معنى[6] البئر. وقدَّره الفارسي[7]: «حتى تعودي قليباً أَقْطَعَ الوَلِيِّ»، فهو من حذف الموصوف.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن/ بن الضائع[8]: «وعندي أنه لا يجوز [١٥٢:١/ب]

---

(١) تهذيب اللغة ١٥: ٤٥.

(٢) هو سِنان بن الفَحْل الطائي. الحماسة ١: ٣٠٢ [١٩٥] وشرحها للأعلم ص ١٦٨ [٤١] والأزهية ص ٣٠٥ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٧ وشرح التسهيل ١: ١٩٩ والخزانة ٦: ٣٤ ـ ٤١ [٤٢٧].

(٣) م: الذي.

(٤) شرح الجمل ١: ١٧٧.

(٥) هو رجل من بني عدي كما في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٤٦٠ والمصباح لابن يسعون ٢: ٥٠/أ. والرجز في التكملة ص ١٣٤ ـ وعنه في الخزانة ٦: ٣٤ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٤٢ والمخصص ١٦: ١٤٨، ١٨٧، و ١٧: ٨ والإنصاف ص ٥٠٩ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٧٥ ـ ٦٧٦ [٢٠٨] واللسان (طوى). الدلي: جمع دَلْو. وأقطع الولي: منقطع الماء، وأصل الولي: المطر الذي يلي الوسمي بعده، فشبه ماء البئر به. وقيل: الولي هنا بمعنى الصاحب.

(٦) ك: لفظ.

(٧) التكملة ص ١٣٤.

(٨) شرح الجمل (باب الصلات).

ذلك في «ذُو» قياساً على الصفة؛ لأن ذلك في الصفة بالحمل على الفعل، فالصفة[1] الجارية مجرى الفعل يجوز فيها ما لا يجوز في غير الجارية؛ ألا ترى أنَّ من قال «جاءَ الموعظةُ» لا يقول مشيراً إليها: هذا الموعظةُ نَفَعَتْني، ولذلك زعم الخليل في قوله تعالى ﴿هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾[2] أنه إشارة إلى القِطْر[3] لا للرحمة، و «ذُو» أقربُ لأسماء الإشارة منها للصفة الجارية. وأيضاً فلم يذكُر «ذاتُ» كلُّ من ذكر «ذُو»، فهذا يدل على أن «ذو» أشهر «من ذات»، ولو كان مؤنثها كـ «التي» مع «الذي» لم يكن أحدهما أشهر لأن المذكر ومؤنثه في مرتبة واحدة» انتهى.

وحكى الهَرَوِيُّ في «الأزهية»[4] أنَّ بعض العرب الطائيين يُثَني «ذو» ويجمعها جمع «ذي» بمعنى «صاحب». وكذا قال ابن السراج[5]: «إنَّ تثنيةَ ذُو وجمعَه لا يجوز فيهما إلا الإعراب»، فتقول: جاء ذَوَا قاما، ورأيتُ ذَوَيْ قاما، ومررت بِذَوَيْ قاما، وجاءني ذَوُو قامُوا، ورأيتُ ذَوي قامُوا، ومررت بِذَوِي قاموا.

وقال المصنف في الشرح[6]: «أطلق ابن عصفور[7] القولَ بتثنيتها وجمعها، وأظنُّ حامِلَه على ذلك قولَهم: ذاتُ وذَواتُ بمعنى التي واللاتي، فأضربتُ عنه لذلك» انتهى. ولم يفعل[8] ذلك ابن عصفور لما[9] قال

---

(١) ك: والصفة.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٩٨.

(٣) في النسخ كلها: «إلى المطر»، والصواب ما أثبته؛ لأنه ليس للمطر ذكر في الآية.

(٤) الأزهية ص ٣٠٥.

(٥) الأصول ٢: ٢٦٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٩٩.

(٧) المقرب ١: ٥٦، ٥٧.

(٨) م: ولم ينقل.

(٩) ف، م: كما.

المصنف، بل نقل ذلك الهرويُّ وابنُ السَّرَّاج عن العرب.

وقولُه وأيٌّ أيٌّ: تكون موصولةً على مذهب الجمهور، وخالف أحمد بن يحيى، فزعم أنها لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات من النحويين، ومن ذلك قول الشاعر[1]:

إذا ما أَتيتَ بَني مالكٍ فَسَلِّمْ على أيُّهُمْ أَفْضَلُ

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[2]، وأنشد سلمة[3]:

أَباهِل لو أنَّ الرجالَ تَبايَعُوا على أَيُّنا شَرٌّ قبيلاً وأَلأَمُ

وقال[4]:

فادْنُوا إلى حَقِّكُمْ يأخُذْهُ أيُّكُمُ شِئْتُمْ، وإلا فإيَّاكم وإيَّانا

وقال[5]:

أمَّا النساءُ فأَهْوى أيَّهن أَرى للحُبِّ أَهْلاً، فلا أَنْفَكُّ مَشْغُوفا

قال س[6]: «وحدثنا هارونُ[7] أنَّ ناساً ـ وهم الكوفيون ـ يقرأونها ﴿ثُمَّ

---

(1) هو غسان بن وعلة. الإنصاف ص ٧١٥ وشرح المفصل ٣: ١٤٧ و٤: ٢١ وشرح التسهيل ١: ٢٠٨ وشرح الكافية الشافية ص ٢٨٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٠، ٤٧٥ واللسان (أيا) والخزانة ٦: ٦١ [٤٣٠] وشرح أبيات المغني ٢: ١٥٢ [١١٥]. وذكر أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم ٢: ٢٦٤ أنَّ «غسَّان» أنشده.

(2) سورة مريم، الآية: ٦٩.

(3) تقدم في ١: ١٣٣. ك، م: تتابعوا.

(4) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

(5) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

(6) الكتاب ٢: ٣٩٩.

(7) هو هارون بن موسى القارئ الأعور النحوي. صاحب القرآن والعربية. كان يهودياً، فأسلم، وحسن إسلامه، وطلب القراءة، فكان رأساً، وضبط النحو، وحفظه، وحدَّث. وهو=

﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾، وهي لغة للعرب جيدة، نصبوها[1] كما جروها حين قالوا: امْرُرْ على أيِّهم أفضلُ، فأَجْراها هؤلاء مُجرى «الذي» إذا قلت: اضربْ الذي أَفضلُ» انتهى.

[١:١٥٣/أ] وقوله مضافاً إلى معرفة هذا هو الأفصح فيها، فإذا قُلتَ «يُعجبني/ أيُّ الرجالِ عندَك» تَبينَ بإضافة «أيّ» إلى «الرجال» أو إلى ضميرهم أنَّ الذي أعجبك مذكرٌ عاقل، ويحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. وكذلك «يُعجبني أيُّ النساءِ عندَك» و «أيُّهن عندَك»، فيتبين أنَّ التي أعجبتك مؤنث عاقلة.

وقد يُضاف إلى النكرة، ولم يذكره المصنف، فيقال: يُعجبني أيُّ رجُلٍ عندَك، وأيُّ رَجُلينِ، وأيُّ رجالٍ عندَك، وأيُّ امرأةٍ، وأيُّ امرأتينِ.

وقولُه لفظاً أو نيّةً مثالُ إضافتها لفظاً ما مَثَّلْناه، ومثالُ إضافتها نِيّةً «يُعجبني أيٌّ عندَك»، ويحتمل أن تكون واقعةً على مفردٍ أو مثنًّى أو مجموعٍ من المذكرينَ أو المؤنثاتِ من عاقلٍ أو غيرِه.

وقوله ولا يَلْزَمُ اسْتقبالُ عامِلِه هذا الذي قاله واختاره ليس مذهبَ الجمهور، بل الجمهورُ ذَهبوا إلى أن أيّا إذا كانت موصولةً لم يعمل فيها الفعلُ الماضي[2]، لا يجوز أن تقول: أعجبني أيُّهم

= أول من تتبّع وجوه القرآن، وألَّفها، وتتبّع الشاذ منها، وبحث عن إسناده. كان صدوقاً حافظاً. توفي في حدود السبعين والمائة. إنباه الرواة ٣: ٣٦١ ـ ٣٦٢ وغاية النهاية ٢: ٣٤٨ وبغية الوعاة ٢: ٣٢١.

(١) قرأ بنصب (أيّ) معاذ بن مسلم الهراء وطلحة بن مصرف، وزائدة عن الأعمش، وروي عن يعقوب، ونُسب إلى هارون القارئ، وقول سيبويه المذكور يدل على أنه رواها عن غيره لا أنه قرأ بها. معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٣٩ ومختصر في شواذ القرآن ص ٨٦ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٧١/أ ـ ١٧١/ب وأمالي ابن الشجري ٣: ٤١ والإنصاف ص ٧١١ والبسيط لابن العلج ١: ٤٠٥ والبحر المحيط ٦: ١٩٦.

(٢) إلى هذا ذهب ابن الضائع في شرح الجمل (باب الصلات). وذكر الشلوبين أنه قول ابن الباذش من المتأخرين، وأنه يحكى عن الكسائي، ثم ذكر مسألة الكسائي التالية، وردَّ هذا=

قام[١]. قالوا[٢]: وسبب ذلك أنها وُضعت على الإبهام والعموم، فإذا قلت «يُعجبني أيُّهم يقوم» فكأنك قلت: يُعجبني الشخصُ الذي يقع منه القيام كائناً من كان، فلو جُعلتْ معمولةً للفعل الماضي أَخرجها ذلك عما وُضعتْ له من العموم ألا ترى[٣] أنك لو قلت «أعجبني أيُّهم خرج» لم يقع إلا على الشخص الذي خرج؟ وسُئل الكسائي[٤] في حلقة يونس: هل يجوز: أعجبني أيُّهم قام؟ فمنع من ذلك، فقيل له: لِمَ لَمْ يجز ذلك؟ فلم يَلُحْ له الوجهُ الذي لأجله امتنع ذلك، فقال: أيٌّ هكذا خُلقتْ.

وظاهر كلام المصنف في الشرح أن الكوفيين لا يلتزمون استقبال عامل «أيّ»، وهذا رأسُهم الكسائيُّ في هذه الحكاية يلتزمه، ويقول: هكذا خُلقتْ، يعني أنها وُضعت على أن لا يعمل فيها الماضي. وزعم الأخفش[٥] أنها قد تكون معمولة للماضي إلا أنَّ ذلك قليل.

وقوله ولا تقديمُه مذهبُنا أنَّ أيّاً الموصولة كغيرها من الأسماء يعمل فيها العامل متقدماً ومتأخراً نحو: أحبُّ أيَّهم قَرأ، وأيَّهم قرأ أُحبُّ. ونَقل المصنف عن الكوفيين أنهم يلتزمون تقديم العامل، قال[٦]: «ولا حُجة لهم إلا كونُ ما ورد على وَفْق ما قالوه».

= المذهب. شرح الجزولية ص ٦٠٦ ـ ٦٠٧ وعنه في المباحث الكاملية ١: ٢٦٨ ـ ٢٦٩. وانظر شرح الكافية ٢: ٤١.

(١) قوله: قام... أيهم يقوم: سقط من ك.

(٢) انظر الأصول ٢: ٣٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٦٠ ولابن الضائع [باب مواضع أيّ] وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٦.

(٣) ألا ترى... الذي خرج: سقط من س. والأولى إثباته كما في بقية النسخ. وهو أيضاً ضمن نص الأبذي الذي نقله أبو حيان من شرح الجزولية ص ٤٧٦ دون أن يشير إليه.

(٤) الأصول ٢: ٣٢٦ ومجالس العلماء ص ٢٤٤ والخصائص ٣: ٢٩٢ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠٦.

(٥) شرح الجمل لابن الضائع (باب مواضع أيّ) وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٦.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

وقولُه[1] **خلافاً للكوفيين**[2] ظاهرهُ أنَّ مذهب البصريين بخلافه، فلا يلتزمون الاستقبال ولا التقديم، أمَّا الاستقبال فجمهورُ البصريين[3] نَصُّوا على أنه مُلْتَزَم، ولم يمثل س إلا بالمستقبل[4]. وأما التقديم فمذهب البصريين[5] أنه لا يُلْتَزَم تقديم العامل، وقد مثَّل س[6] به متأخراً عن الموصول.

قوله وقد يُؤنث بالتاء موافقاً لـ «التي» قال ابنُ كَيْسان: بعضُ العرب إذا أراد التأنيث قال «أيَّة» نحو: يجيئُني أَيَّتُهُنَّ في الدار، ولأضربنَّ أَيَّتَهُنَّ في الدار. وهذه اللغة ضعيفة، وأهلها يُثنُّون أيًّا ويجمعونها إن أرادوا ذلك، تقول في التثنية: يُعجبني أيَّاهم عندك، وأَيُّوهم عندك، واضرب أَيَّيْهم عندك، وأَيِّيهم عندك، وللواحدة أَيَّتهنَّ، وللتثنية أَيَّتاهُنَّ، وأَيَّتَيْهُنَّ، وفي الجمع أَيَّاتُهُنَّ وأَيَّاتِهِنَّ. وكذلك يفعلون في حال الإفراد وفي حال الإضافة إلى نكرة. وكان ينبغي للمصنف أن ينبه على أنَّ من أنث أيًّا يُثَنِّيها ويجمعها. ومن التأنيث قول الشاعر[7]:

إذا اشتبه الرشد في الحادثا ت فـارْضَ بِـأَيَّتِهـا قـد قُـدِرْ

[١:١٥٣/ب] / وفي البسيط[8]: «وأما أيٌّ فلا تكون موصولة وهي مضافةٌ إلى نكرة، فلا تقول: اضربْ أيَّ رجلٍ يقوم، على معنى: اضرب الذي يقوم منهم؛ لأنها نكرة حينئذ، والموصولات معارفُ. وتعريف «أيّ» بالإضافة، بخلاف

---

(١) هذه الفقرة سقطت من ك، ص.
(٢) شرح الكافية ٢: ٤١.
(٣) شرح الكافية ٢: ٤١.
(٤) الكتاب ٢: ٣٩٨ وما بعدها.
(٥) شرح الكافية ٢: ٤١.
(٦) الكتاب ٢: ٤٠٤ ـ ٤٠٦.
(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٠.
(٨) البسيط لابن العلج ١: ٤١٢.

الاستفهام، فإنها تكون فيه نكرة، وكذلك في الشرط، ولذلك امتنع في قوله تعالى ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[1] أن تكون أي موصولة بـ (ينقلبون)».

وقولُه وبمعنى الذي وفروعِه الألفُ واللامُ يعني أنَّ «أل» اسمٌ موصول تكون بمعنى الذي وفروعه، يعني من المؤنث والمثنى والمجموع بلفظ واحد. وفي كونها موصولةً خلافٌ[2]:

ذهب أبو الحسن الأخفش[3] إلى أنها حرف تعريف، وليست موصولة، فـ «أل» في «الضارب» كـ «أل» في «الغلام».

قيل للأخفش: فإذا لم تكن من قبيل الموصولات فلِمَ لا يُقدم المنصوب باسم الفاعل عليها فيقولوا «هذا زيداً الضاربُ» كما يجوز «هذا زيداً ضاربٌ؟».

فأجاب بأنّ اسم الفاعل لا يَعمل إذا دخلت عليه أل كما لا يعمل إذا وُصف أو صُغِّر لأنَّ «أل» خاصَّةٌ من خَواصِّ الاسم كما أن الوصف والتصغير كذلك، والاسم المنتصب بعده ليس على سبيل المفعولية، إنما انتصب على التشبيه بالمفعول به[4]، والمنصوب على التشبيه بالمفعول به لا يجوز تقديمه

---

(١) سورة الشعراء، الآية: ٢٢٧.

(٢) انظر تفصيل ذلك في تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ص ٤٥ ـ ٧٩ والمصادر المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) اللباب للعكبري ٢: ١٢٧ وشرح الإيضاح له ص ٣٥٧ والمتبع ص ٦٣٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٠ والبسيط لابن العلج ص ٣٧١ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩٨ حيث نسبه للمازني أيضاً، وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) وفيه ردّ ابن عصفور على الأخفش والردّ على ابن عصفور. وذكر الفارسي في البغداديات ص ٥٥٣ أن هذا المذهب حكي عن المازني. وظاهر قول الأخفش في معاني القرآن ص ٨٤ أنها اسم بمنزلة «الذي». وفي تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ص ٤٧ ـ ٤٨ أن الأخفش جعلها حرفاً، ولم يقيده بكونه حرف تعريف.

(٤) ك: بالمفعولية.

على الوصف، فكذلك هذا.

وأُبطل مذهبُ الأخفش بأن المشبه بالمفعول لا يكون إلا سببياً، ولا يكون في الكلام إلا نكرةً، أو معرفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما الألف واللام فيه، أو ضمير ما هما فيه، أو مضافاً إلى ضمير ما هما فيه، و «زيداً» من قولك «هذا الضارب زيداً» ليس سببياً ولا نكرة ولا شيئاً من المعارف التي ذكرناها، فثبت أنه ليس منصوباً على التشبيه بالمفعول به وأنَّ «أل» من قبيل الموصول.

وذهب أبو بكر بن السراج[1] وأبو علي الفارسي[2] وأكثر النحويين[3] إلى أنَّ «أَلْ» موصول اسمي، وهو اختيار المصنف. واستدلوا بعود الضمير إليها، تقول: جاءتني الضارِبُها زيدٌ، فالضمير عائد على «أل».

فإنْ قلتَ: فلعلَّ الضمير يعود على موصوف محذوف[4]؟

فالجواب: أنَّ ذلك باطل لأن الصفة لا تُحذف إلا في مظانّ حذفها[5]، وليس هذا منه، فإن لم يكن من مظانّ الحذف لم يجز حذفه إلا في ضرورة، وجوازُ «جاءتني الضاربُها زيدٌ» في فصيح الكلام دَلَّ على أنَّ «أل» بمنزلة «التي»، فكما جاز «جاءتني التي ضَربها زيدٌ» فكذلك جاز «جاءتني الضاربُها زيدٌ»، ولو كان حذف الموصوف في مثل هذا سائغاً لجاز «جاءتني ضاربُها زيدٌ» كما يجوز «جاءتني امرأةٌ ضاربُها زيدٌ»، فامتناعُ ذلك يدلُّ على أنه ليس

---

(١) الأصول ٢: ٢٢٣، ٢٧٠ وشرح اللمع لابن برهان ص ٥٨٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٤ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩٨.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٥٤ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٤. وذكر ابن برهان في شرح اللمع ص ٥٨٧ أن أبا علي رجح مذهب المازني القائل بحرفيتها. وذكر القواس في شرح ألفية ابن معط ص ٦٩٨ أنه اختار مذهب الأخفش والمازني وأنها عندهما حرف تعريف.

(٣) المتبع ص ٦٣٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٤.

(٤) والأصل: جاءتني المرأةُ الضاربُها زيدٌ، كما في شرح الجزولية ص ٤٤٤.

(٥) كذا! وقال الأبذي: «لأن الموصوف لا يجوز حذفه إلا إذا كانت الصفة خاصة بجنس الموصوف» شرح الجزولية ص ٤٤٤. وهو الصواب.

على حذف الموصوف[1].

ومما يدل على أنه اسم موصول لا حرف موصول أنه لم يوجد في كلامهم حرف موصول إلا وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر[2]، وهذا لا يتقدر بمصدر، فدل على أنه اسم.

واستدل ابن بَرهان[3] على موصولية «أل» بدخولها/ على المضارع، [١:١٥٤/أ] وأل المعرفة للاسم في اختصاصها به كحرف التنفيس في اختصاصه بالمضارع، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم كذلك لا تدخل «أل» للتعريف على فعل، فوجب اعتقادُ «أل» في نحو[4]:

.... التُّرْضَى.... ....

اسماً بمعنى «الذي» لا حرف تعريف.

وقولُه **خلافاً للمازنيّ**[5] **ومن وافقه في حرفيتها** استدل المازني على أنها حرف موصول لا اسمٌ بتخطي العامل عمله إلى صلتها لا إليها، فإذا قلت «مررت بالضارب» فالعامل الجرِّ في «الضارب» هو الباء، وكذلك «جاء

---

(١) ح: الموصول.
(٢) م: إلا ويتقدر مع ما بعده بالمصدر.
(٣) شرح التسهيل ١: ٢٠١.
(٤) هذه كلمة من قول الشاعر:
ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضى حُكومتُهُ ... ولا الأَصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ
وقد نسب للفرزدق في تهذيب اللغة ١٣: ١١٨ ـ ١١٩ و ١٥: ٤٦٢ والعيني ١: ١١١. وهو في الإنصاف ص ٥٢١ وشرح التسهيل ١: ٢٠١ والبسيط لابن العلج ١: ٤٠٠ والخزانة ١: ٣٢. وقد أنشده أبو حيان كاملاً في ص٦٦ بعد قليل.
(٥) الكامل ص ٥٢ وشرح اللمع لابن برهان ص ٥٨٧ وشرح الإيضاح للعكبري ص ٣٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٨ ـ ١٧٩ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح التسهيل ١: ٢٠٠ ـ ٢٠١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤١ ـ ٤٤٢ وشرح الكافية ٢: ٣٧ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩٨ والبسيط لابن العلج ١: ٣٧١ ـ ٣٧٣. وفي بعضها أدلته، وفي بعضها أنها عنده حرف تعريف.

الضاربُ» و «رأيتُ الضاربَ»، ولا موضع لـ «ألْ» من الإعراب، ولا يكون اسم في الكلام إلا وله موضع من الإعراب.

وأيضاً لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة، ولا يكون اسم ظاهر على حرفين أحدهما ألف وصل، فيكون الاسم في الحقيقة حرفاً واحداً.

وأيضاً فهمزة الوصل في «الضارب» مفتوحة إذا ابتدأت، ولا تكون همزة وصل في الاسم إلا مكسورة إلا ما شذّ من قولهم «ايْمُنُ الله»، وإذا كانت حرفاً كانت مفتوحة فيه كحالها في الرجل والغلام.

وأيضاً لو كانت اسماً لجاز أن يفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة، فتقول: جاءني ال زيداً ضاربُ، كما يجوز ذلك في الذي إذا قلت: جاءني الذي زيداً ضرب.

وقال الأستاذ أبو علي[1]: الدليلُ على أنَّ «أل» حرفٌ قولُك: جاءَ القائمُ، فلو كانت اسماً كانت فاعلاً، واستحق «قائم» البناءَ لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة، والصلةُ لا يُسلط عليها عاملُ الموصول.

والجواب[2] عما قاله المازني على ما ذكروه أنَّها جُعلت مع الاسم كالشيء الواحد لأنَّ الصلة والموصول كالشيء الواحد، فإذا كانت الصلة اسماً مفرداً كانت أشدَّ اتصالاً بالموصول وافتقاراً إليه، فجعل الفاعل بجملته[3] «الضاربُ» في قولك «قام الضاربُ» كما إذا[4] قلتَ «هذه بَعْلَبَكُّ» صار الاسم المجموع، فكذلك «الضارب» بمنزلة اسم واحد.

---

(١) يعني الشلوبين. ومعنى هذا القول في التوطئة ص ١٦٨ ـ ١٦٩ وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات). وهو بلفظه في شرح التسهيل ١ : ٢٠٣.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

(٣) ك: بجمله.

(٤) في شرح الجزولية للأبذي: كما أنك إذا قلت.

وأما كون الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد فباطل، حكي من كلامهم «امُ الله»[1]، وهمزتُه همزة وصل مع أنه مُعرب، فالأحرى أن يجيء على ذلك الاسم المبني. وقد أجاز س[2] بالقياس إذا سميت بالباء من اضربْ أن تقول «إبٌ» فتلحق همزة الوصل وتعرب، فأجاز أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد إذا وصلتَ، فإذا ابتدأت كان على[3] حرفين أحدهما همزة وصل، وقاس ذلك على «أَبٍ»؛ ألا ترى أنه على حرفين ابتداء، فإذا وصلت في مثل «مَنَ اَبٌ لك» على لغة من نقل الحركة وحذف الهمزة صار على حرف واحد، بل يبقى[4] الاسم المعرب على حرف واحد وصلاً وابتداء، حكى ابن مِقْسَم عن ثعلب «شربتُ مأ»[5].

وأما فتحُ همزة الوصل فتشبيهاً بـ «أل» التي للتعريف، وإذا كانوا قد فتحوا همزة «ايْمن» تشبيهاً بالحرف فالأحرى تشبيه «أل» الموصولة بأل المعرِّفة.

وأما عدم[6] الفصل/ بالمعمول فلشدة اتصال «أل» بصلتها وجعلهما [١:١٥٤/ب] كشيء واحد؛ إذا كانت الصلة مفردة؛ بخلاف صلة «الذي»، فإنه جملة، بل ذلك يلزم المازني في مذهبه لأنهما عنده حرف، والموصول إذا كان حرفاً غيرَ عامل يجوز أن يُفصل بينه وبين صلته، نحو ما تقول: يعجبك[7] ما اليومَ تصنع، تريد: صنعُك اليومَ، فكذلك ينبغي أن يجوز في مذهبه في قولك «الضاربُ». وأما من يجعلها اسماً، ويجعلها مع صلتها كشيء واحد، فلا

---

(١) فيما عدا ح: والله. ح: أمر الله.

(٢) الكتاب ٣: ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٣) على: سقط من س.

(٤) في شرح الجزولية للأبذي: «بل قد يبقى» وهو أولى.

(٥) مجالس ثعلب ص ٨٧ ـ ٨٨ وانظر سر صناعة الإعراب ص ٧٨٦. وهو محكي عن الكسائي.

(٦) نسب ابن الضائع هذا الرد في شرح الجمل (باب الصلات) لابن عصفور، وردَّ عليه.

(٧) في شرح الجزولية للأبذي: يعجبني.

يجوز الفصل كما لا يجوز الفصل بين جزأي بَعْلَبَكَّ.

والجواب[1] عما قاله الأستاذ أبو علي أن يقال: مقتضى الدليل أن يَظهر عملُ الموصولات في آخر الصلة لأنَّ نسبتَها منه نسبةُ عَجُز المركبِ منه، لكنْ مَنع من ذلك كونُ الصلة جملةً، والجملةُ لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلةُ الألف واللام في اللفظ مفرداً جيءَ بالإعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع. قاله المصنف[2].

وقال المصنف في الشرح[3]: «وزعم المازني أن الألف واللام للتعريف، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة» انتهى.

وهذا الذي حكاه عن المازني هو الذي حكيناه نحن عن الأخفش من أن الألف واللام للتعريف. وحكينا عن المازني أن «أل» موصول حرفي. والجمعُ بين الحكايتين أنَّ «أل» مُعَرِّفة في مذهب الأخفش ومذهب المازني، إلا أن المازني هي عنده موصول حرفي، وعند الأخفش هي مُعَرِّفة، وليست موصولة، فقد اشترك المذهبان في التعريف، واختُصَّ مذهب المازني بالوصل.

وقد ضَعَّفَ المصنفُ[4] مذهبَ المازني بأنه لو جاز حذف الموصوف مع «أل» المعرِّفة لجاز مع التنكير؛ إذ لا فرق بين تقدير الموصوف مُنَكَّراً أو مُعَرَّفاً، بل يكون في التنكير أولى لأنَّ حذف المنكر أولى[5] من حذف المعرَّف. وبأنه لو كانت مُعَرِّفة لَقَدَحَ لحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، والأمرُ بخلاف ذلك، فإنَّ لحاقها يُسَوغ لِما لا يجوز أن يعمل دُونَها أن يعمل، وهو الماضي، فعُلم أنها غير المُعَرِّفة وأنها موصولة

(١) انظر شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات).
(٢) شرح التسهيل ١ : ٢٠٣.
(٣) شرح التسهيل ١ : ٢٠٠.
(٤) شرح التسهيل ١ : ٢٠٠.
(٥) ك، ح، ف، ن، شرح التسهيل: أكثر.

بالصفة لأن الصفة يجب تأوُّلها بفعل لتكون في حكم الجملة المصرح بجزأيها، ولذا وجب العمل مطلقاً، وحَسُنَ العطف على اسم الفاعل الموصولِ به فعلٌ صريح كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا . فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾[1]، ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾[2].

وقوله **وتوصل بصفةٍ محضة** قال[3]: «نَعْني بالمحضة أسماءَ الفاعلين وأسماءَ المفعولين والصفاتِ المشبهةَ بأسماءِ الفاعلين» قاله المصنف. قال[4]: «واحترز بالمحضة مما يُوصَف به وليس بصفة محضة كالأَسَد، فإنَّ «أَلْ» فيه مُعَرِّفة، وليست موصولة بأَسَد، وإن كان يوصف به».

وفي البسيط[5]: «وأما الصفة المشبهة فلا تدخل ـ يعني أَلْ ـ عليها لضعفها وقربها من الأسماء؛ إذ ليس معناها: الذي فعل، فإذا أدخلت عليها فعلى حذف الموصوف، والعائدُ إنما يكون عليه/ في قوله: مررتُ بالحسن [١:١٥٥/أ] وجه ابنه، ولا يقال: إنَّ اسم الفاعل كذلك، أعني على حذف الموصوف، والضمير يعود عليه؛ لأنا نقول: إنَّ إجماعهم على العمل معها كيف كان اسم الفاعل، ومنعهم الماضي دونها، وكلاهما وصفٌ، يدلُّ على زيادة معناها هناك بحيث يقوى معنى الفعل، وليس ذلك إلا معنى «الذي» لأنه قد دخلها حين دخلت على الفعل وعلى الجملة الابتدائية، فَعُلِمَ أنَّها تكون لهذا المعنى».

وقولُه **وقد تُوصَلُ بمضارعٍ اختياراً** لا خلافَ نَعلمه أنَّ وَصْلَ «أل» بالمضارع يختصُّ بالشعر، وقد ذهب هو في بعض تصانيفه[6] إلى أن وصل

---

(١) سورة العاديات، الآيات ٣ ـ ٤.

(٢) سورة الحديد، الآية: ١٨.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٠١.

(٤) هذا القول ليس في هذا الموضع من مطبوعة شرح التسهيل، ولعله من نسخة أخرى وقف عليها أبو حيان.

(٥) البسيط لابن العلج ١: ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ص ٢٩٩ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٩.

«أل» بالمضارع قليل، وهنا أجاز ذلك في الاختيار. وأنشدوا على ذلك[1]:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكومتُهُ ولا الأَصيلِ ولا ذي الرَّأْيِ والجَدَلِ

وقولَه[2]:

يقول الخَنا، وأبغضُ العُجْمِ ناطقاً إلى ربه صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

وقولَه[3]:

ما كاليَرُوحُ ويَغْدُو لاهياً فَرِحاً مُشَمِّرٌ يَستديمُ الحَزْمَ ذا رَشَدِ

وقولَه[4]:

ويَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ من نافِقائهِ ومن جُحْرِهِ بالشِّيحةِ اليُتَقَصَّعُ

وقولَه[5]:

لا تَبْعَثَنَّ الحَرْبَ، إنّي لك اليُنْـ ـذِرُ مِنْ نِيرانِها فاتَّقِ

وقولَه[6]:

فذو المال يُؤْتي مالَه دُونَ عِرْضِهِ لِما نابَهُ والطارِقُ اليَتَعَمَّدُ

---

(١) تقدم في ص ٦١.

(٢) البيت لذي الخِرَق الطُّهَوِيّ. النوادر ص ٢٧٦. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٢٠١. ورد عليه شرح التسهيل ١: ٢٠١ والبسيط لابن العلج ١: ٣٢٥.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠١ وتخليص الشواهد ص ١٥٤ والخزانة ١: ٣٢ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩٣. ك، وشرح التسهيل: مشمراً.

(٤) البيت لذي الخِرق الطُّهَوي. النوادر ص ٢٧٦ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٨ والبسيط لابن العلج ١: ٣٢٥ وحاشيته. والخزانة ١: ٣١. اليربوع: دويبة تحفر الأرض. وتقصع اليربوع: دخل في قاصعائه. والقاصعاء: أحد جُحْرَيه، والآخر يسمى النافقاء. والشيح: ضرب من الشجر.

(٥) البيت في ضرائر الشعر ص ٢٨٨، وآخره فيه: «فاصْطَلِ». وهو أيضاً في الخزانة ١: ٣٢ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩٣. وفي س، ف، ن: المنذر.

(٦) نسب البيت في كتاب الجيم ٣: ٢٢٥ لابن الكَلْحَبة. وهو بغير نسبة في ضرائر الشعر ص ٢٨٨ والخزانة ١: ٣٢ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩٣.

وأنشد الفراء[1] رحمه الله تعالى:

أَحِينَ اصْطَباني أنْ سَكَتُّ، وإنَّني ... لَفِي شُغُلٍ عن دَخْلِي اليُتَتَبَّعُ

وقال ابن خالَوَيْهِ[2]: «وليس في كلامهم فِعْلٌ دَخَله الألفُ واللام إلا اليُجَدَّعُ، واليُتَقَصَّعُ، واليُتَتَبَّعُ، والْيَسَعُ: اسم نَبِيّ، والْيَحْمَدُ: قبيلة، ولو سَمَّيتَ بالفعل نحو يَزيدَ لم تدخله الألف واللام، فأما قولُه[3]:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليَزِيدِ... ....

فهو بمنزلة «الغَدايا والعَشايا» للازدواج» انتهى.

وحَصْرُ ابنِ خَالَوَيْهِ ليس بصحيح[4]، وقد ذكرنا في الأبيات السابقة ما يَنْقُضُ حَصْرَه، وكثيراً ما يقول في كتاب ليس: «ليس كذا» ثم يوجد في كلام العرب، فدلَّ على أنَّ استقراءه ليس بتامّ.

قال المصنف في الشرح[5]: «وعندي أنَّ مثلَ هذا غيرُ مخصوص بالشعر لتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المُرْضَى حُكومتُه؛ ولتمكن قائل الثاني/ أن يقول: إلى ربِّنا صوتُ حِمارٍ[6] يُجَدَّعُ، ولتمكن [١:١٥٥/ب] الثالث من أن يقول: ما مَنْ يَرُوح، فإدخال «أَلْ» يدلُّ على الاختيار لا الاضطرار. وأيضاً فمقتضى النظر يدلُّ على أنَّها من حيث هي اسمٌ موصولٌ يجوز وصلُها بما يُوصَل به الاسمُ الموصول من الجُمل الاسمية والفعلية والظروف، فمُنعت ذلك حملاً على المُعَرِّفة لأنَّها مثلُها في اللفظ، وجَعلوا

---

(١) البيت في ضرائر الشعر ص ٢٨٨ واللسان (أمس) والخزانة ١: ٣٢ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩٣. ك، ف: ذخلي. ح، ص، واللسان: دحلي. والدَّخْل: العيب.

(٢) كتاب ليس ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣) تقدم في ١: ١٤٨. وفيما عدا ن: «اليزيد بن الوليد». وهو الوليد بن يزيد بن عبدالملك، وليس يزيد بن الوليد.

(٤) كذا. وقد قيده ابن خالويه بقوله «عند سيبويه والفراء».

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٠٢.

(٦) في شرح التسهيل: الحمار.

صِلَتَها ما هو جملة في المعنى ومُفردٌ في اللفظ صالحٌ لدخول «أل» المعرِّفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهُه من الصفات، ثم كان في التزام ذلك إيهامُ أنَّ «أل» مُعَرِّفةٌ لا اسمٌ موصول، فقصدوا التنصيص على مُغايرة المُعَرِّفة، فأدخلوها على الفعل المُشابِهِ لاسم الفاعل، وهو المضارع، ولكون ذلك جائزاً في الاختيار لم يَقِلَّ في أشعارهم كما قَلَّ الوصلُ بالجملة الاسمية» انتهى كلامه، وفيه بعض تلخيص واقتصار[1].

وقوله ومبتدأً وخبرٍ أو ظَرْفٍ اضطراراً مثالُ وَصْلِها بمبتدأً وخبرٍ قولُه[2]:

مِنَ القومِ الرسولُ الله مِنْهُمْ   لَهُـمْ دانـتْ رِقـابُ بنـي مَعَـدِّ

يريد: الذين رسولُ الله منهم. ومِن النحويين مَن جعل «أَلْ» زائدةً في قوله «الرسولُ» لا موصولةً، ولا نعلم ورود «أَلْ» داخلةً على الجملة الاسمية إلا في هذا البيت.

وفي البسيط[3]: «ولا تكون بغير اسم الفاعل إلا في ضرورة كقوله:

مِنَ القومِ الرَّسولُ اللَّهِ مِنْهُمْ   ....

البيت، وأجازه بعض الكوفيين» انتهى.

ومثالُ وصلِها بظرفٍ قولُه[4]:

---

(١) م: واختصار.

(٢) البيت في كتاب اللامات ص ٥٤ والإنصاف ص ٥٢١ وشرح التسهيل ١: ٢٠٢ وشرح الكافية الشافية ص ٣٠١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١١٣، ١٧٩، و٢: ٦٠٢ وضرائر الشعر ص ٢٨٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٩٠ ورصف المباني ص ١٦٢ والمقاصد النحوية ١: ٤٧٧ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩١ [٦٥]. ويروى عجزه هكذا:
هُمُ أهلُ الحكومة من قُصَيِّ. وآخره في البسيط لابن العلج ١: ٣٢٦: «بني فلان». وصدره في ص ٤٠١ منه.

(٣) البسيط لابن العلج ١: ٤٠١.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٣ والمقاصد النحوية ١: ٤٧٥ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩٠ [٦٤]. حر: جدير.

مَن لا يَزالُ شاكِراً على المَعَهْ ... فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ

يريد: على الذي معه. وقد انتهى ذكرُ ما ذكره المصنف من الموصولات.

وزعم الكوفيون[1] أنَّ الأسماء المُعَرَّفة بأَلْ كلَّها يجوز أن تُستعمل موصولة، واستدلُّوا على جواز ذلك بقول الشاعر[2]:

لَعَمْري لأنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَهُ ... وأَقْعُدُ في أفيائه بالأَصائلِ

فـ «البيتُ» خبر أنتَ، و «أُكرمُ» صلة لـ «البيت»، كأنه قال: لأنتَ الذي أُكرمُ أهلَه، أي: البيتُ الذي أُكرم أهلَه. وزعموا أنَّ النكرة تُوصلُ نحو: هذا رجلٌ ضربتُه، فـ «ضربته» ـ عندهم ـ صلة «رَجُل». وكذلك إذا أَضفت نكرةً إلى نكرةٍ يجوز أن تصلهما وأن تصل أيَّهما شئتَ، فتقول «هذه دارُ رجُلٍ دخلتُ» إنْ وصلتَ الأُولى، و «هذه دارُ رجلٍ أكرمتُ» إنْ وَصلتَ الثانية، و «هذه دارُ رجلٍ أكرمتُ دَخلتُ» إنْ وصلتَهما[3].

وفي البسيط[4]: «وقد جعلوا ـ يعني الكوفيين ـ النكرةَ موصولةً كالمعرفة، لكنَّ صلتَها تجري صفةً عليها، فتقول: أنت رجلٌ يأكل طعامنا. وخالفوا هذا، فجوَّزوا فيه تقديم معمول الصلة، فتقول «أنت طعامَنا رجلٌ يأكل» لاستقلال النكرة بنفسها» انتهى[5].

وكذلك أجازوا وَصْلَ النكرة إذا أُضيفت/ إلى معرفة، نحو قولك: هذه [١:١٥٦/أ]

---

(١) انظر رأيهم هذا ورأي البصريين في الإنصاف ص ٧٢٢ ـ ٧٢٦ [١٠٤].

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٤٢. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٦٨. وزد على ما فيه شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٠. ك: في أفنائه.

(٣) هذه الأقوال في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٠ ـ ٤٥١.

(٤) البسيط لابن العلج ١: ٣٣٩.

(٥) انتهى: انفردت به ك.

دارُ زيد بالبصرة، فـ «بالبصرة» صلةُ «دار» إذا كانت له دارٌ بالبصرة ودارٌ بغيرها. وجعلوا[1] من ذلك قولَ الشاعر[2]:

يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ ....

وهذا كله لا يجوز عند البصريين.

وهذه المواضع التي استدلوا بها حَمَلها البصريون على غير ذلك. أمّا «لأنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَه» فَخُرِّجَ[3] على حذف صفة، وجعل «أُكرم» خبراً ثانياً، التقدير: لأنتَ البيتُ المحبوبُ عندي أُكرمُ أهلَه. وأمَّا ما جاء بعد النكرة فهو عند البصريين صفة لا صلة. وأمَّا «هذه دارُ زيد بالبصرة» فـ «بالبصرة» في موضع الحال[4]. وكذلك[5] «يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ» بالعلياء: في موضع حال[6] من المنادى على مذهب من يُجيز الحال من المنادى[7]. وأمَّا على مذهب مَن لا يُجيزه فمتعلق بإضمار فعلٍ على جهة البيان، التقدير: أَعني بالعلياء. كما كان «لَكَ» بعد «سَقْيًا» من قولهم «سَقْياً لَكَ» متعلقاً بإضمار فعل تقديره: لك أَعْني.

ص: ويجوزُ حذفُ عائدِ غيرِ الألفِ واللامِ إنْ كان مُتَّصِلاً منصوباً بفعلٍ

---

(١) مجالس ثعلب ص ٤٣٥.

(٢) النابغة الذبياني، وعجز البيت: أَقْوَتْ، وطالَ عليها سالفُ الأبَدِ. ديوانه ص ١٤ والكتاب ٢: ٣٢١ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٤١٩ و٢: ٣٠٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٠ والخزانة ١١: ٣٢ ـ ٣٧ [٨٨٩]. العلياء: مرتفع من الأرض. والسند: سند الوادي في الجبل، وهو ارتفاعه حيث يُسنَد فيه، أي: يُصْعَد. وأقوت: خلت من أهلها. والسالف: الماضي. والأبد: الدهر.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٠.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٠.

(٥) مجالس ثعلب ص ٤٣٥.

(٦) انظر المحتسب ١: ٢٥١.

(٧) هو المبرد. الأصول ١: ٣٧٠ ـ ٣٧١ وعنه في الإنصاف ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠ والخزانة ٢: ١٣٠ [١٠٤] وفيه أنَّ ابن جني أجازه أيضاً. والوجه الذي أجازه ابن جني مذكور في التنبيه له ق ١٠/أ ـ مخطوط طوبقبو ـ أحمد الثالث.

أو وصفٍ، أو مجروراً بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديراً، أو بحرفٍ جُرَّ بمثلِه معنًى ومتعلَّقاً الموصولُ أو موصوفٌ به، وقد يُحْذَفُ منصوبُ صلةِ الألفِ واللامِ والمجرورُ بحرفٍ وإنْ لم يَكْمُلْ شرطُ الحذفِ.

ش: الضمير[1] العائد ينبغي أن يكون مما للجملة به تعلُّق كالفاعل، والمفعول على أصنافه، والمبتدأ والخبر، وأمّا إنْ كان مما يتعلق هو بالجملة كالتوابع[2] فإنْ كان الذي له الموصول[3] ظاهراً في الصلة فلا يجوز، نحوُ: بعتُ الذي أكلتَ الرغيفَ ثلثَه، وأكرمتُ الذي سُرِقَ زيدٌ ثوبُه؛ لأن الموصول لا يكون لغير مذكور في الصلة ظاهراً، وإن لم يكن ظاهراً[4] فإنْ كان مضافاً فيجوز، نحو: رأيت الذي ضَرب زيدٌ غلامَه، وإنْ كان معطوفاً[5]، نحو: رأيت الذي قام زيدٌ وأخوه، والهاءُ عائدة على «الذي» لا على «زيد»، فيجوز[6].

وفَصَّل السهيلي[7]، فقال: «إن كانت الواو جامعةً جاز، وإن كانت عاطفةً لم يجز. فإن صرح بالفعل فلا يجوز إجماعاً نحو: رأيت الذي قام زيد وقعد أخوه. وكذلك من يقدر في المعطوف فعلاً آخر لأن الصلة لا يعطف عليها إلا بعد تمامها»[8].

ولمَّا فَرَغَ المصنفُ مِن عَدِّ الموصولاتِ وذِكْرِ صلاتِها، وكان قد ذكَر أنَّ الصلة تشتمل على عائد أو خَلَفِه، أخذ يَذكُر حكمَ ذلك العائد، وهو الضميرُ

---

(١) هذه الفقرة في البسيط لابن العلج ١: ٤١٤ ـ ٤١٥.

(٢) ك: كالتواضع. ف: كالمتواضع. ن: كالمواضع.

(٣) ف: له صلة الموصول. وضرب على «صلة»، وكتب في الهامش: «تعلق» وتحته: ط.

(٤) وإن لم يكن ظاهراً: سقط من ك.

(٥) البسيط: معطوفاً عليه.

(٦) أثبت هنا في النسخ كلها ما نصه: «نحو رأيت الذي ضَرب زيدٌ غلامه» وليس في البسيط. وهو تكرار لما سبق.

(٧) نتائج الفكر ص ٢٥٠. وعنه في البسيط لابن العلج ١: ٤١٥.

(٨) زيد هنا في ك، ن، ف: والضمير الرابط.

الذي يعود على الموصول الرابطُ للصلة به بالنسبة إلى الحذف والإثبات، وذلك الضمير مرفوع الموضع ومنصوبه ومجروره، فبدأ أولاً بذكر المنصوب، فقال: الضمير إمَّا أن يكون عائدَ غيرِ الألف واللام أو عائدَ صلةِ الألفِ واللام: إنْ كان عائدَ صلةِ الألف واللام فسيأتي حكمُه، وإن كان عائدَ غير الألف واللام فإمَّا أن يكون متصلاً أو منفصلاً؛ فإنْ كان منفصلاً لم يَجُزْ حذفُه، مثالُه: جاءني الذي لم أَضرب إلا إياه[1]، وجاءني الذي إياه لم أَضربْ، أو إياه أَضرب/ . وإنْ كان متصلاً فإمَّا أن يكون نصبُه بفعلٍ أو بوصفٍ أو بغيرِ فعلٍ ولا وصفٍ: إنْ كان نصبُه بغيرِ فعلٍ ولا وصفٍ[2] لم يَجُزْ حذفُه، مثالُه: جاءني الذي إنه فاضل[3]، وجاءني الذي كأنَّه قمرٌ، فلا يجوز حذفُ اسم إنَّ ولا اسم كأنَّ. ومثال نصبه بفعل: جاءني الذي ضربتُه، فيجوز حذف هذه الهاء، فتقول: جاءني الذي ضربتُ، قال تعالى: ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[4]، التقدير: بعثه الله رسولاً[5]. ومثالُ نصبِه بوصفٍ: الذي مُعْطِيكَهُ زيدٌ درهمٌ، فالهاء منصوبة بـ«مُعْطيك»، وهي عائدة على الذي، فيجوز حذفُها، فتقول: الذي مُعْطيكَ زيدٌ درهمٌ. وأنشد المصنف على حذف الضمير المنصوب بالفعل قولَ الشاعر[6]:

[١:١٥٦/ب]

كأنَّكَ لم تُسْبَقْ مِنَ الدهرِ ساعةً إذا أنتَ أَدْرَكْتَ الذي كُنْتَ تَطْلُبُ

وقولَ الآخر[7]:

---

(١) إلا إياه. . . لم أضرب: سقط من ك.

(٢) زيد هنا في ك ما نصه: إن كان نصبه بغير فعل.

(٣) إنه فاضل وجاءني الذي: سقط من ك.

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٤١.

(٥) التقدير: بعثه الله رسولاً: سقط من س.

(٦) تقدم في ص ٣٢ تخريج البيت الذي آخره «يتقلب»، وهو وهذا البيت من قطعة واحدة.

(٧) هو سَوَّار بن المُضَرَّب. الحماسة ٢: ١١١ [٥٦٢] وشرحها للمرزوقي ص ١٣٦٢ [٥٥٨] وللأعلم ص ٨٣٤ [٥٩٣] والنوادر ص ٣٣٣ واللسان (سنح) وشرح التسهيل ١: ٢٠٤. سنحت بها: عَرَّضت ولَحَنت.

وحاجةٍ دُونَ أُخرى قد سَنَحتُ بها   جعلتُها للّتي أخفيتُ عُنوانا

ومَثَّل أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَءَامِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا﴾[1] و﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[2].

وذكر مما جاء فيه الحذف والإثبات ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الأَنفُسُ﴾[3]، ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[4]، وقرىء (ما تَشْتَهيه) (وما عَمِلَتْهُ)، والحكمُ متى كان كثيراً جداً فيكفي فيه مثال واحد.

وأنشد على حذف الضمير المنصوب بالوصف قولَ الشاعر[5]:

ما اللّهُ مُوليكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْه بِهِ   فما لَدى غيرِه نَفْعٌ ولا ضَرَرُ

وقولَ الآخر[6]:

وليسَ مَنِ الراجي يَخيبُ بماجدٍ   إذا عَجِزُهُ لم يَسْتَبِنْ بِدَليلِ

التقدير: مُوليكَه، ومَنِ الراجِيه. وفي كون هذه الهاء في «الراجيه»

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٤١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧٧. وليست في مطبوعة شرح التسهيل.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٧١. وفي النسخ المخطوطة ﴿ولكم فيها ما تشتهي الأنفس﴾ وفي هذا جمع بين جزأي آيتين، إحداهما الآية: ٧١ من سورة الزخرف، والأخرى الآية: ٣١ من سورة فصلت، ففيها ﴿ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم﴾. والآية التي استشهد بها ابن مالك هي آية سورة الزخرف، فقد قال: «قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بالحذف فيهما، ووافقهم في تشتهي ابن كثير وأبو عمرو» شرح التسهيل ١: ٢٠٤ ـ ٢٠٥. ويريد بقوله «فيهما» آية سورة الزخرف وآية سورة يسٓ التالية.

وذكر ابن مجاهد في كتاب السبعة ص ٥٨٨ ـ ٥٨٩ أن هؤلاء قرأوا بغير هاء في الآية: ٧١ من سورة الزخرف.

(٤) سورة يسٓ، الآية: ٣٥. قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ﴿وما عملت أيديهم﴾ بغير هاء، وقرأ بقية السبعة (عملته) بالهاء. السبعة ص ٥٤٠.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٥ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٠ وتخليص الشواهد ص ١٦١ والمقاصد النحوية ١: ٤٤٧.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٥.

منصوبة خلافٌ، سيُذكر[1] إن شاء الله.

وقد سَوّى المصنف في جواز الحذف في الضمير المنصوب بالفعل والوصف، وليسا بِسِيَّين، هو في الفعل كثير جداً وفي الوصف نزرٌ جدًّا.

وأغفل المصنف شرطين في جواز[2] حذف الضمير المنصوب بالفعل:

أحدهما أن يكون الضمير متعين الربط به، نحو: جاءني الذي ضربتُه. فإن لم يتعين للربط لم يجز حذفه، نحو: جاءني الذي ضربته في داره، لا يجوز أن تقول: جاءني الذي[3] ضربتُ في داره؛ لأنه لا يُدرى أهو المضروب أم غيره.

الثاني أن يكون الفعل تامًّا، فإن كان ناقصاً لم يجز حذف الضمير المنصوب، تقول: جاءني الذي ليسَه زيدٌ[4]، ولا يجوز: ليس زيد، وكلما طالت الصلة كان الحذف أحسن، نحو: جاءني الذي ظننت قائماً، وجاءني الذي أعلمتُ بكراً منطلقاً، أي: ظننتهُ قائماً، وأعلمتُه بكراً منطلقاً.

وإذا حذفت هذا الضمير المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه خلاف، مثالُه: جاءني الذي ضربتُ نفسَه، /وجاءني الذي ضربتُ وعمراً، [١/١٥٧:١] تريد: ضربتُه نفسَه، وضربتُه وعمراً، فأجاز ذلك الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج[5] وأكثر أصحابه، واختُلف عن الفراء في ذلك. واتفقوا على جواز مجيء الحال من الراجع المحذوف إذا كانت مؤخرة عنه في التقدير، واختلفوا إذا كانت في التقدير مقدمةً عليه، فأجازها ثعلب، ومنعها هشام.

---

(١) انظر ص ٨٣ من هذا الجزء.

(٢) جواز: سقط من ك.

(٣) جاءني الذي: سقط من ك، ح، ص، ف، ن.

(٤) ك: ليسه هو زيد.

(٥) كذا! ولم يمنعه، وإنما ذهب إلى أن الأحسن أن تظهر الهاء إذا عطفت عليها. الأصول ٢: ٣٣٩ـ٣٤٠.

وقولُه **أو مجروراً بإضافةِ صفةٍ** احترازٌ من أن يكون مجروراً بإضافةِ غيرِ صفة، مثالُه: جاءني الذي وجهُه حَسَنٌ، فالهاء لا يجوز حذفها لأنها مجرورة بإضافة «وجه» إليها، و «وجه» ليس صفة.

وقولُه **ناصبةٍ له تقديراً** احترازٌ من أن يُجَرَّ بإضافة صفة ليست ناصبةً له في التقدير، ومثال ذلك: جاءني الذي زيدٌ ضارِبُه أمسِ، فالهاء مجرورة بإضافة صفة ـ وهي «ضارب» ـ إليه، إلا أن ضارباً ليس ناصباً للهاء في التقدير لأنه اسم فاعل ماضٍ، وليست فيه الألف واللام، فليس بعامل، بل الإضافة فيه كالإضافة في «وجهه».

ومثالُ ما الصفةُ ناصبةٌ له[1] في التقدير، وجاء الضمير محذوفاً، قولُه تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾[2]، التقدير: ما أنت قاضيه. وقال الشاعر[3]:

ويَصْغُرُ في عيني تِلادي إذا انثنتْ   يَميني بإدراكِ الذي كنتُ طالبا

وقال الآخر[4]:

لَعَمْرُكَ ما تدري الضواربُ بالحَصى   ولا زاجراتُ الطيرِ ما اللّهُ صانعُ

وقال الآخر[5]:

سأَغْسِلُ عنّي العارَ بالسيفِ جالِبا   عليَّ قضاءُ اللّهِ ما كان جالِبا

التقدير: طالبَهُ وصانعُه وجالبَهُ. ومثله قول طَرَفة[6]:

---

(١) فيما عدا س: له ناصبة.

(٢) سورة طه، الآية: ٧٢.

(٣) هو سعد بن ناشب التميمي. الحماسة ١: ٧٠ [١٠] وشرحها للمرزوقي ص ٦٩ [١٠] وللأعلم ص ١١٣ [٦] وشرح التسهيل ١: ٢٠٥.

(٤) هو لبيد. ديوانه ص ٩٠ (دار صادر) وشرح التسهيل ١: ٢٠٥.

(٥) هو سعد بن ناشب. الحماسة ١: ٦٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦١. وانظر مصادر البيت الذي قبل البيت السابق.

(٦) عجزه: ويأتيك بالأخبار مَنْ لم تُزَوِّدِ. وهو في ديوانه ص ٤٤ وشرح القصائد السبع ص ٢٣٠.

سَتُبدي لكَ الأيامُ ما كنتَ جاهلاً ....

أي: جاهلَه.

وأورد شيوخنا هذا الحذف على أنه جائز فصيح. وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن الأفصح فيه أن لا يُحذف، قال: «وحذفه ضعيف جداً». ثم ذكر الاستدلال على الحذف بقوله تعالى ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾.

ولا يَسُوغ ذلك لأنَّ ما كَثُرَ في لسان العرب مجيئُه، وجاء في القرآن، لا يقال فيه إنه ضعيف جداً. ثُم له وجهٌ قويٌّ من القياس لأنه منصوب من حيث المعنى، فكما يجوز حذفُه لو نصبَه الفعلُ كذلك يجوز حذفُه إذا نصبَه من حيثُ التقديرُ الوصفُ.

[١:١٥٧/ب] على أنَّ مِن النحويين مَنْ يزعم[1] أنَّ/ هذا الضمير ليس مجروراً بالإضافة، بل هو منصوب، وحذف التنوين من الوصف لاتصال الضمير به لا للإضافة[2].

وزعم الكسائي[3] أنه يجوز حذف الضمير المجرور بغير وصف، فينحذف معه المضاف إليه، فأجاز أن تقول: اركبْ سفينة الذي تُعْمَلُ، التقدير: تُعملُ[4] سفينتُه، فحذف الضمير، وانحذف بحذفه ما أُضيف إليه. واستدل على ذلك بقول الشاعر[5]:

أعوذُ باللَّهِ وآياتِهِ مِنْ بابِ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خارِجِ

---

(١) هو الأخفش. معاني القرآن ص ٨٤. وانظر الخلاف في هذه المسألة في ص ٨٣ من هذا الجزء.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع (باب الموصولات).

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦١.

(٤) التقدير تعمل: سقط من ك.

(٥) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٤ ولابن الضائع (باب الموصولات) وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦١.

تقديرُه: مِنْ باب مَنْ يُغلق بابُه مِن خارج، فحذف «بابه». ومَنع من ذلك الجمهورُ.

وتأوَّلَ بعضُهم[1] هذا البيتَ على أنَّ التقدير: يُغلق بابه، فحذف «باب»، وأقيم الضمير مقامه، فصار ضميراً مرفوعاً، فاستتر في الفعل، أي: يُغلق هو، أي: بابه. ولا يجوز حذف «بابه» كما ذكر الكسائي لأنه مفعول لم يُسَمّ فاعلُه، والمفعولُ الذي لم يُسَمّ فاعلُه بِمنزلة الفاعل، فلا يجوز أن يُحذَف كما لا يجوز أن يُحذَف الفاعل.

وقولُه أو بحرفٍ جُرَّ بمثلِه[2] معنىً ومتعلَّقاً الموصولُ أو موصوفٌ به[3] معناه: أو بحرفٍ جُرَّ الضميرُ العائدُ على الموصول بمثلِ ذلك الحرفِ معنىً ومتعلَّقاً، أي: المتعلِّق به حرف الجر الداخلُ على الموصول هو مثلُ المتعلِّق به الحرفُ الذي جَرَّ الضمير. مثالُ ذلك: مررتُ بالذي مررتَ به، ومررتُ بالرجلِ الذي مررتَ به[4]، فهنا يجوز حذف حرف الجر والضمير، فتقول: مررتُ بالذي مررتَ[5]، ومررتُ بالرجل الذي مررتَ، قال تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[6] يريد: مِمَّا تَشربون منه.

وقال الشاعر[7]:

نُصَلِّي لِلَّذي صَلَّتْ قُرَيشٌ ... ونَعْبُدُهُ، وإنْ جَحَدَ العُمومُ

---

(١) هذا التأويل في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٢.
(٢) ك: مثله.
(٣) به: سقط من ك.
(٤) به: سقط من ك.
(٥) فهنا... مررتَ: سقط من ك.
(٦) سورة المؤمنون، الآية: ٣٣.
(٧) البيت في المقرب ١: ٦٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٥ ولابن الضائع (باب الموصولات) وشرح التسهيل ١: ٢٠٥ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٢ والبسيط لابن العلج ١: ٤٢٠.

وقال الشاعر[1]:

إنْ تُعْنَ نفسُك بالأمر الذي عُنِيَتْ   نفوسُ قوم سَمَوْا تَظْفَرْ بما ظَفِروا

يريد: لِلَّذِي صَلَّتْ قُرِيشٌ له، والذي عُنِيَتْ به.

واندرج تحت قوله «بمثله معنًى» أن يكون أحد المتعلّقين فعلاً والآخر صفةً بمعناه، نحو قوله[2]:

وقد كنتَ تُخفي حُبَّ سَمْراءَ حقبةً   فَبُحْ لانَ منها بالذي أنتَ بائحُ

يريد: أنتَ بائح به.

فلو[3] كان المضمر مجروراً بما جَرَّ الموصولَ، ولم يكن حرفاً، لم يَجُز الحذفُ، نحو: جاء غلامُ الذي أنتَ غلامُه.

فإن لم يدخل على الموصول ولا على الموصوف بالموصول حرفُ جر فلا يجوز حذف الضمير وحرف الجر، نحو: جاءني الذي مررتَ به، لا يجوز حذف «به».

وقال المصنف[4]: لا يُحذف إلا قليلاً، نحو قولِ حاتم[5]:

ومِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عليَّ قَوْمي   وأيُّ الدهرِ ذُو لم يَحْسُدُوني

يريد: يَحْسُدوني فيه. وقولِ الفرزدق[6]:

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٦ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٣.

(٢) البيت لعنترة. ديوانه ص ٢٩٨ والخصائص ٣: ٩٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٨ وشرح التسهيل ١: ٢٠٦ والبسيط لابن العلج ١: ٤٤٧.

(٣) ح، ص، م، ن: ولو.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٠٦.

(٥) ديوانه ص ٢٩٠ وتخليص الشواهد ص ١٦٤ والمقاصد النحوية ١: ٤٥١.

(٦) ديوانه ص ٢٦٠. وآخره في النسخ المخطوطة «قادرُ»، وهو ضمن قصيدة طويلة. وفي الديوان وشرح التسهيل: إن لم يقدر الحَيْنَ.

/ لعلَّ الذي أَصْعَدْتِني أنْ يردني إلى الأرض إنْ لم يَقْدِرِ الخيرَ قادرُهْ [١/١٥٨:١]

يريد: أَصْعَدْتِني به.

وإن دخل على الموصول حرفٌ لا يُماثل ما دَخل على الضمير لم يجز حذفُه إلا ضرورة، نحو قوله(١):

فأصبحَ مِن أسماءَ قيسٌ كقابضٍ على الماءِ لا يدري بما هو قابضٌ

يريد: قابضٌ عليه. فهذا قد اخْتَلَف فيه حرفُ الجر والمتعلَّق. وكذلك أنشدوا على ذلك قولَ الشاعر(٢):

فقلتُ لها: لا والذي حَجَّ حاتمٌ أَخُونُك عهداً، إنَّني غيرُ خَوَّانِ

قالوا: يريد: حجَّ حاتمٌ إليه. فهنا جَرَّ الموصولَ الواوُ، وجَرَّ الضميرَ إلى، فاختلف الحرف، واختلف المتعلَّق، لأن حرف القسم يتعلق بفعل القسم، و «إليه» يتعلق بـ «حَجَّ».

ولا يتعين حمل البيت على هذا إذ يحتمل أن يكون المقسم به هو الله تعالى، فيجيء ذلك التأويل. ويحتمل أن يكون المقسَم به هو البيت، فيكون الضمير المحذوف منصوباً، تقديره: لا والبيتِ الذي حَجَّه حاتمٌ(٣).

فإنْ تَماثَلَ الحرفان معنًى، واختلفا لفظاً، فلا يجوز الحذفُ، نحو: حَلَلْتُ في الذي حَللتَ به، لا يجوز حذف «به»، والباءُ ظرفية، فالباء مماثلة لـ «في» معنًى لا لفظاً، ولا يجوز حذف الضمير و «به» لأنه لا يُدرى ما المحذوفُ، أهو «فيه» أو هو «به»، والذي يتبادر إلى الذهن أنه «فيه» لتقدم ذكره.

---

(١) هو قيس بن جروة كما في النوادر ص ٢٦٦. والبيت في الحلبيات ص ١٤٨.

(٢) هو العُرْيان بن سَهْلة كما في النوادر ص ٢٧٢. والبيت في إيضاح الشعر ص ٤٢٩ والبسيط لابن العلج ١: ٤٤٨ وانظر حاشيته والخزانة ٦: ٥٦ ـ ٦٠ [٤٢٩]. وأوله في النوادر: فقال مجيباً.

(٣) الاحتمالان في إيضاح الشعر ص ٤٢٩، وقد قَدَّر المحذوف في الأول «له».

وإنْ تَماثَلَ الحرفان لفظاً ومعنًى، واختلف المتعلَّق، لم يَجُز الحذف، نحو: مررتُ بالذي سُرِرْت[1] به، فلا يجوز الحذف، فأمّا[2] قولُه ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾[3] فلا ينبغي أن يُقَدَّر «بما تُؤمَرُ به» لئلا يختلف المتعلَّق، ولكنَّ «أَمَرَ» تتعدى تارة بحرف جر وتارة بنفسها، فيكون التقدير: بما تُؤمرُه، فيكون الضمير المحذوف منصوباً. وفي حذفِه شروطُ جوازِ الحذف. وأمّا قولُ الشاعر[4]:

وإنَّ لِساني شُهْدةٌ يُشْتَفى بها وهُوَّ على مَنْ صَبّه اللّهُ عَلْقَمُ

وقولُ الآخر[5]:

فأبلغنْ خالدَ بن نَضْلةَ والـ ـمرءُ مُعَنًّى بِلَوْمِ مَنْ يَثِقُ

فضرورة، والتقدير: وهُوَّ على من صبه الله عليه، ومُعَنًّى بِلَوْم من يثق به.

ولم يَسْتَوْفِ المصنفُ ما يجوز حذفُ حرفِ الجر والضميرِ منه إذْ ذَكَر الموصول والموصوفَ بالموصول، وتَرك قسماً آخر، وهو أن يكون الحرفُ دَخل على المضاف للموصول، فإنَّ حكمَه حكمُ الموصول والموصوفِ بالموصول، مثالُه: مررت بغلامِ الذي مررتَ به، فيجوز حذفُ «به» في هذه المسألة.

ونَقَصَه شروط أُخَرُ في المسألة:

[١:١٥٨/ب] أحدها/ أن لا يكون الضميرُ وحرفُ الجرّ في موضع المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعله، فإنَّه إذْ ذاك لا يجوز الحذف وإنِ استوفى الشروطَ التي ذكرها

---

(١) ك، ح: مررت.

(٢) ك: وأما.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩٤.

(٤) تقدم في ٢: ٢٠٤.

(٥) البيت في ضرائر الشعر ص ١٧٦ وشرح التسهيل ١: ٢٠٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٢.

المصنف، مثالُه: مررتُ بالذي مُرَّ به، وغَضبتُ على الذي غُضب عليه، لا يجوز حذفُ «به» ولا حذفُ «عليه» لأنه في موضع رفع.

الثاني: أن لا يكون ثَمَّ ضميرٌ آخرُ يَصْلُحُ للرَّبط، نحو: مررتُ بالذي مررتَ به في داره، فلا يجوز حذفه.

الثالث: أن لا يكون الضمير محصوراً ولا في معنى المحصور، نحو: مررتُ بالذي ما مررتَ إلا به، ومررتُ بالذي إنما مررتَ به.

قال المصنف في الشرح[1]: «وقد يُحذف العائدُ المجرور لوجود مثلِه بعد الصلة، كقوله[2]:

لو أنَّ ما عالجتُ لِينَ فُؤادِها فَقَسا اسْتُلِينَ به لَلانَ الجَنْدَلُ

أراد: لو أنّ ما عالجتُ به لينَ فؤادها فَقَسا، فحذف «به» المتصل بـ «عالجتُ» استغناءً عنه بالمتصل باسْتُلِينَ» انتهى. وهذا عند أصحابنا ضرورةٌ إذْ عَرِيَ مِن شروط جواز الحذف.

وثَبت في بعض النسخ[3]: «أو بحرفٍ متعيِّن، أو مجرورٍ بمثله معنًى ومتعلَّقاً الموصولُ أو موصوفٌ به». وشَرح ذلك المصنفُ، فقال: «مثالُ المجرور بحرفٍ متعيِّن: الذي سرتُ يومُ الجمعة، والذي رِطْلٌ بدرهمٍ لَحْمٌ، أي: الذي سرتُ فيه، والذي رِطْلٌ منه، فحسَّنَ الحذفَ تَعَيُّنُ المحذوف كما حَسَّنه في الخبر والصفة، والموصولُ بذلك أولى لاستطالته بالصلة، ومن ذلك قولُ الشاعر[4]:

وإنَّ الذي تَرْنو العيونُ مُحَسَّدًا جَديرٌ بِشُكْرٍ يَسْتَديمُ به الفَضْلا

---

(١) شرح التسهيل ١ : ٢٠٧.

(٢) هو الأحوص. شعره ص ١٦٧ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٤. ك، م: ولو.

(٣) ليس في مطبوعة التسهيل ولا في شرحه.

(٤) لم أقف عليه.

ويمكن أن يكون منه قولُه تعالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾[1]، وكذا قولُ الشاعر[2]:

فقلت له: لا والذي حَجَّ حاتمٌ ....»

انتهى.

وهذا الذي ذكره في صلة الموصول ذكره أصحابنا في خبر المبتدأ[3]، ولم يذكروه في صلة الموصول، ولا ينبغي أن يقاس على ذلك، ولا أن يُذْهَب إليه إلا بسماعٍ ثابت عن العرب، وإلا فكلٌّ ما ذُكر أنه جاء الحذفُ فيه ضرورة يمكن تخريجُه على ما ذكر هذا المصنف من أنه حُذف لأجل التعيُّن؛ ألا ترى إلى قوله[4]:

.... وأيُّ الدهرِ ذو لم يَحْسُدُوني

و[5]:

لعلّ الذي أَصْعَدْتِني ....

و[6]:

.... بما هو قابضُ

و[7]:

.... على مَنْ صَبَّه الله عَلْقَمُ

---

(١) سورة الشورى، الآية: ٢٣.

(٢) تقدم في ص ٧٩.

(٣) انظر هذه المسألة في ٢: ق ٣٧/ب ـ ٤٠/ب من الأصل.

(٤) تقدم في ص ٧٨.

(٥) تقدم في ص ٧٩.

(٦) تقدم في ص ٧٩.

(٧) تقدم في ٢: ٢٠٤ وص ٨٠ من هذا الجزء.

و[1]:

.... بِلـوْمِ مَـنْ يَثِـقُ

كيف تعيّن حرف الجر والضميرُ في هذا كله. وهذا الذي ذَكره هَدمٌ للقواعد التي ذكرها النحويون، فلا يُلْتَفَتُ إليه.

وقولُه **وقد يُحْذَفُ منصوبُ صِلةِ الألفِ واللام** مثالُ ذلك: الضاربُها زيدٌ هندٌ، والجمهورُ على منع حذف هذا الضمير، وأجاز حذفَه بعضُهم[2]، فتقول: الضاربُ زيدٌ هندٌ. وقد اخْتُلف عن الكسائي في ذلك.

وهذا على خلاف في هذا الضمير أهو/ منصوب أو مجرور: فمذهب [١:١٥٩/أ] الأخفش[3] أنه منصوب، ومذهب الجرمي[4] والمازني[4] أنه مجرور، ومذهب الفراء[5] أنه يجوز أن يكون منصوباً وأن يكون مجروراً، ومذهب س[6] اعتبارُه بالظاهر، فحيثُ جازَ في الظاهر النصبُ والخفضُ جازَ في الضمير مثلُ ذلك، نحو: جاء الضاربا زيداً، ويجوز: الضاربا زيدٍ، فإذا قلت «الضارِباهُما غلامُك الزيدان» جاز أن يكون «هما» في موضع نصب وفي موضع جرّ، وحيثُ وجب في الظاهر النصبُ وَجب في الضمير، نحو: جاء الضاربُ زيداً، فإذا قلت «الضاربُه زيدٌ غلامُك» فالضمير في موضع نصب.

---

(١) تقدم في ص ٨٠.

(٢) الأصول ٢: ٢٧١. وفيه أن المازني ذكر أنه قد جاء في الشعر. وانظر شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦١.

(٣) هامش كتاب سيبويه ١: ١٨٨ والانتصار ص ٨٥ والنكت ص ٢٩٤ وشرح المفصل ٢: ١٢٤ وشرح التسهيل ٣: ٨٦ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٤٨ (مخطوط). وانظر معاني القرآن له ص ٨٤. وقد حكى ذلك عنه أبو عثمان والزيادي.

(٤) هامش كتاب سيبويه ١: ١٨٨.

(٥) معاني القرآن ٢: ٣٨٥ ـ ٣٨٦ و١: ٤١٧ وشرح التسهيل ٣: ٨٦.

(٦) الكتاب ١: ١٨١ ـ ١٨٨ والانتصار ص ٨٥ والنكت ص ٢٩٤ وشرح المفصل ٢: ١٢٤ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٤٨ (مخطوط) وشرح الكافية ١: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

وأنشد المصنف دليلاً على حذفِ منصوبِ صلةِ الألفِ واللام قولَ الشاعر[1]:

ما المُسْتَفِزُّ الهوى محمودَ عاقبةٍ ... ولو أُتيحَ له صَفْوٌ بلا كَدَرِ

يريد: ما المُسْتَفِزُّه الهوى.

وقال بعض أصحابنا ممن جَوَّز حذف الضمير في صلة الألف واللام: «إنْ كان الاسم الواقعُ في صلتها مأخوذاً من فعلٍ يتعدى إلى واحدٍ فالإثباتُ فصيحٌ، والحذفُ قليلٌ، نحوُ: جاءني الضاربُه زيدٌ، و «الضاربُ زيدٌ» قليلٌ، وإنْ كان مأخوذاً من فعلٍ يتعدى إلى اثنينِ أو ثلاثةٍ حَسُنَ الحذفُ لأجل الطول، والحذفُ في مُتعدٍّ إلى ثلاثةٍ أحسنُ منه فيما يتعدى إلى اثنينِ، نحوُ: جاءني الظانُّه زيدٌ منطلقاً، والمُعْطيه زيدٌ درهماً، والمُعْلِمُه بكرٌ عمراً منطلقاً، وإنْ شئتَ قلتَ: الظانُّ زيدٌ منطلقاً، والمُعْطي زيدٌ درهماً، والمُعْلِمُ بكرٌ عمراً منطلقاً»[2].

وقال أيضاً بعض أصحابنا: إن لم يكن على حذفه دليل لم يَجُز حذفُه، لا يجوز أن تقول: جاءني الضاربُ زيدٌ؛ لأنه لا يعلم هل هذا الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد، ولا هل هو مذكر أو مؤنث. فإن كان عليه دليل كان حذفُه قبيحاً، نحو: جاءني الرجلُ الضاربُه زيدٌ، وهو على قُبْحه في اسم الفاعل المأخوذِ من متعدّ إلى ثلاثة أحسنُ منه في المأخوذ من متعدّ إلى اثنين، وفي المتعدي إلى اثنين أحسنُ منه في المتعدي إلى واحد.

وما عَلَّلَ به القبحَ من أنه لا يُعلم الضمير مفرد أو غير مفرد، ولا مذكر أو مؤنث، يلزمه في: جاءني مَن ضربت، فعلى تعليله يكون حذفه من هذا قبيحاً، ولم يقل بذلك أحد.

---

(1) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٧ وتخليص الشواهد ص ١٦١ والمقاصد النحوية ١: ٤٤٧ - ٤٤٨.

(2) النص في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦١ باختصار.

وقال المازني: لا تكاد تسمع حذفَه من العرب إلا أنه ربما جاء في الشعر.

وقولُه **والمجرورُ بحرفٍ وإن لم يَكْمُل الشرط**[1] قد ذكَرنا ما حُذف حرف الجر منه والضميرُ ضرورةً، وذَكرنا ما فات المصنفَ من الشروط في ذلك.

ص: **ولا يُحذَفُ المرفوعُ إلا مبتدأً ليس خبرُه جملةً ولا ظرفاً بلا شرط[2] آخر عند الكوفيين، وعند البصريين بشرطِ الاستطالة في صلة غير أيٍّ غالباً، وبلا شرط[2] في صلتها، وهي حينئذ على موصوليتها مبنيةٌ على الضم غالباً، خلافاً للخليل ويونُس/ ، وإن حُذف ما تُضاف إليه أُعربتْ مطلقاً، وإنْ أُنِّثَتْ بالتاء حينئذ لم تُمْنَع الصرف، خلافاً لأبي عمرو.** [١:١٥٩/ب]

ش: الضميرُ إذا عاد على الموصول وكان مرفوعاً فإمَّا أنْ يكون مبتدأً أو غيرَ مبتدأ، إن كان غيرَ مبتدأ ـ كأن يكونَ فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه أو خبرَ مبتدأ أو خبرَ إنَّ وأخواتها أو غيرَ ذلك ـ فلا يجوز حذفُه، مثالُه: جاء اللذان قاما، أو ضُرِبا، أو جاءني الذي الفاضل هو، أو جاءني الذي إنَّ الفاضلَ هو.

وإنْ كان مبتدأً فإمَّا أن يكون ما بعده جُملةً أو ظرفاً أَوْ لا. إنْ كان ما بعده جملةً، نحوُ قولِه تعالى ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ﴾[3]، أو ظرفاً نحو «جاءني الذي هو في الدار»، فلا يجوز حذفُ هذا المبتدأ لأنه لو حُذف لم يُدْرَ أَحُذِفَ من الكلام شيء أم لا؛ لأنَّ ما بعدَه من الجملة والظرف يَصْلُحُ أنْ يقع صلةً للموصول.

وإنْ لم يكن بعدَه جملةٌ ولا ظرفٌ جازَ حذفُه بلا شرط عند الكوفيين،

---

(١) م: شرط الحذف. وهو موافق لما سبق في الفص.

(٢) ك: بلا شك.

(٣) سورة الماعون، الآية: ٦.

نحو: جاءني الذي هو فاضلٌ، فيُجيزون حذفَ «هو» في فصيح الكلام.

وفَصَلَ البصريون بين «أيّ» وغيرِها، فجوَّزوا ذلك في «أيّ» سواء أَطالت الصلةُ أم لم تَطُل، فتقول: يُعجبني أيُّهم هو قائمٌ، ويجوز حذف «هُوَ»، هذا ما لم يكن في الصلة ما يستدعي ثبوتَه كالعطف عليه، نحو: اضرب أيَّ الرجلين هو والعَدَمُ سواءٌ.

وإن كان الموصول غيرَ «أيّ» فلا يجوز ذلك عند البصريين إلا بشرط الاستطالة في الصلة، نحو ما رُوي عن العرب: «ما أنا بالذي قائل لك شيئاً»[1]، يريد: بالذي هو قائل لك شيئاً، ومنه قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

فأنتَ الجوادُ، وأنتَ الذي إذا ما النفوسُ مَلأْنَ الصُّدورا
جَـديـرٌ بِطَعْنـةِ يـومِ اللِّقـا ءِ تَضْرِبُ منها النساءُ النُّحُورا

التقدير: هو في السماء إله وهو في الأرض إله، وهو جدير.

فإن لم تَطُل الصلةُ فلا يجوز حذفُه إلا في ضرورة، وإنْ جاء في الكلام شيء منه[4] فشاذٌّ يُحفظ، ولا يُقاس عليه، نحوُ قولِ الشاعر[5]:

لم أرَ مثلَ الفتيان في غِيَرِ الـ أيـامِ يَنْسَـوْنَ مـا عَـواقِبُهـا

---

(١) الكتاب ٢: ١٠٨، ٤٠٤ والأصول ٢: ٣٩٦ وأمالي ابن الشجري ١: ١١٢ وحواشيه وضرائر الشعر ص ١٧٤ والمقرب ١: ٦١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٩ والبسيط لابن العلج ١: ٤١٦، ٤٣٢.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٨٤. وانظر أمالي ابن الشجري ١: ١١٢ ـ ١١٣ وضرائر الشعر ص ١٧٤.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ١٤٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٩.

(٤) ك، ص، ح: وإن جاء شيء منه في الكلام.

(٥) هو عدي بن زيد. ديوانه ص ٤٥ وإيضاح الشعر ص ٤٧٢ ـ وفيه تخريجه ـ والبسيط لابن العلج ١: ٣٨٥، ٤٧١ وحواشيه. ونسب في الحماسة البصرية ٢: ٤٢١ إلى أحيحة بن الجلاح. والتقدير: ما هو عواقبُها.

وقراءةِ مَنْ قَرأ ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾[1]، و ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾[2] برفع (أَحْسَن) و (بعوضة)، أي: على الذي هو أحسنُ، ومثلاً ما هو بعوضةٌ. وإنما حَسُنَ الحذف مع «أيّ» لافتقارها إلى الصلة وإلى الإضافة، فكانت أطول، فحسُن معها تخفيف اللفظ.

وقوله **ولا ظرفاً** كان ينبغي أن يقول: ولا جارًّا ومجروراً.

وقوله **غالباً** قال المصنف في الشرح[3]: «إنْ عُدمت الاستطالة ضَعُفَ الحذف، ولم يَمتنع، كقول الشاعر[4]:

مَنْ يُعْنَ بالحمدِ لا يَنْطِقْ بما سَفَهٌ ... ولا يَحِدْ عن سبيلِ الحِلْمِ والكَرَمِ

/ أراد: لا يَنْطِق بما هو سَفَهٌ». وهذا من المصنف جنوحٌ لمذهب [١:١٦٠/أ] الكوفيين.

وقد نَقَصَ المصنفَ في جواز حذف هذا المبتدأ شروطٌ:

أحدُها: أن لا يكون معطوفاً على غيره، فإنه إن كان معطوفاً على غيره لم يجز حذفه، نحو: جاءني الذي زيدٌ وهو منطلقان.

الثاني: أن لا يكون معطوفاً عليه غيره، نحو: جاءني الذي هو وزيدٌ

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥٤. وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش. المحتسب ١: ٢٣٤، ٦٤ والجامع لأحكام القرآن ٧: ٩٣ والإتحاف ٢: ٣٨. وانظر معاني القرآن للفراء ١: ٣٦٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦. وقد قرأ بها رؤبة والضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة وقطرب، ورواها الأصمعي عن نافع. مجاز القرآن ١: ٣٥ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ومختصر ابن خالويه ص ٤ والمحتسب ١: ٦٤ وعين المعاني للسجاوندي ص ٢٨٩ [رسالة دكتوراه] والجامع لأحكام القرآن ١: ١٦٩ والبحر المحيط ١: ٢٦٧ وزاد المسير لابن الجوزي ١: ٥٥. وقال النحاس: «وهذه لغة تميم».

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٨ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٦ والمقاصد النحوية ١: ٤٤٦.

فاضلان. وفي هذا خلاف للفراء، أجاز حذفه، فتقول: جاءني الذي وزيد فاضلان، ولم يسمع من كلامهم، ولئلا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً.

الثالث: أن لا يكون محصوراً، نحو: جاءني الذي ما في الدار إلا هو.

الرابع: أن لا يكون في معنى المحصور، نحو: جاءني الذي إنما في الدار هو.

الخامس: أن لا يكون بعدَ حرف نفي، نحو: جاءني الذي ما هو قائم.

السادس: أن لا يكون بعد «لولا» نحو: جاءني الذي لولا هو لقمتُ.

ومع حصول هذه الشروط فقال بعض أصحابنا: إنَّ حذفه في غير أيّ قليل. هذا حكم الضمير المشتمل عليه الصلة إذا كان أحدَ جُزْأيْها أو معمولاً لها.

فإن كان بعض معمول الصلة حذفت المعمول، فينحذف الضمير بحذفه، فتقول: أين الرجل الذي قلت؟ وأين الرجل الذي زعمتَ؟ تريد: أين الرجل الذي قلتَ إنه يأتي، أو زعمتَ أنه يأتي[1]، أو نحو ذلك مما يكون المعنى عليه، قال تعالى ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[2] أي: تزعمون أنهم شركائي.

وقولُه **وهي حينئذٍ على موصوليتها مبنيةٌ على الضم غالباً، خلافاً للخليل ويونس** مثالُ ذلك: يعجبني أَيُّهم قائمٌ، واضرب أَيُّهم قائمٌ، وامْرُرْ بأيُّهم قائمٌ. ومعنى «حينئذ» أيْ: حين إذْ حُذف المبتدأ الذي هو عائد عليها بالشروط التي تقدمت. والبناءُ إذْ ذاك[3] مذهب س[4] والجمهور[5].

---

(١) أو زعمت أنه يأتي: سقط من ك.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٢.

(٣) ك، ص: إذ ذلك هو مذهب.

(٤) الكتاب ٢: ٤٠٠.

(٥) هذه المسألة من مسائل الخلاف، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ أيًّا في هذه الحال معربة، =

وقولُه غالباً احترازٌ ممن أعربها إذْ ذاك من العرب، وقد قرأ بعضُهم (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعةٍ أيَّهُمْ أَشَدُّ)[1] بنصب (أيّهم). ودَلَّ قوله «وهي حينئذٍ» على أنّها إذا لم يُحذف الضمير لم تُبْنَ، فتقول: اضربْ أيَّهم هو قائمٌ، ولا يجوز البناء.

وقد أورد بعض النحويين[2] الخلافَ في هذه المسألة، فقال: أيُّهم إنْ وُصلت بجملة أُعربت اتفاقاً، أو بمفرد بُنيت عندَ س جوازاً، وقد حكَى س أنَّ مِن العرب مَنْ لا يبنيها، وذهب الكوفيون وبعضُ البصريين إلى أنها معربة.

حُجة الأول أنَّ أصلَها البناءُ شرطاً أو استفهاماً لتضمنها معنى الحرف. أو موصولةً لنقصانها؛ إلا أنَّها أُعربت حملاً على نظيرها «بعض» ونقيضها «كُلّ» بجامع عدم انفكاكهن عن الإضافة، والإضافةُ من أحكام الأسماء، فإذا لزمتْ عارضتْ موجبَ البناء، فلم يُؤثر، فإذا حُذف من صلتها شيء خالفتْ بقيةَ أخواتها، فازدادت مخالفةً، فوجب الرجوعُ إلى أصلها مِن البناء، وقولُه[3] تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ/ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾. [١٦٠:١/ب]

وحُجةُ الآخر ما قال الجرمي[4]، قال: خرجتُ من البصرة، فلم أَسمع منذ فارقتُ الخندقَ إلى مَكَّةَ أحداً يقول «لأضربنَّ أيُّهم» بالضم، بل بنصبها، ولأنَّ «أيّهم» معربة في غير هذا الموضع فتكون معربةً هنا. قالوا: والآيةُ محمولة على غيرِ ما ذكرتم.

= وذهب البصريون إلى أنها مبنية. الإنصاف ص ٧٠٩ ـ ٧١٦ [١٠٢] وأمالي ابن الشجري ٣: ٤١ ـ ٤٢ وشرح المفصل ٣: ١٤٥ ـ ١٤٧ وشرح الكافية ٢: ٥٧ ـ ٥٨. وانظر أقوال النحويين فيها في مجالس العلماء ص ٣٠١ ـ ٣٠٢ والأصول ٢: ٣٢٣ ـ ٣٢٦ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٣ ـ ٢٥.

(١) سورة مريم، الآية: ٦٩. وقد تقدم تخريجها في ص٥٦.

(٢) انظر هذا الخلاف والحجج التي تليه في اللباب للعكبري ٢: ١٢٣ ـ ١٢٥، ١٣٤.

(٣) هذا معطوف على قوله في مطلع الفقرة «أنَّ أصلها البناء».

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٧٠/أ والإنصاف ص ٧١٢.

قال هذا الحاكي لهذا الخلاف. والجواب: يجوز أن يكون ما سمعه الجرمي لغةً لبعض العرب، فإنَّ س حكَى خلافَها، فَيُجْمَعُ بين الحكايتين، ويُحمل الأمر فيهما على لغتين. والأقيسُ البناءُ، وأمَّا قياسها عليها في الاستفهام والجزاء فلا يَصِحُّ لأنَّها هناك تامة، وهي هنا ناقصة مخالفة لأخواتها من الموصولات. انتهى كلامه.

فلو كان صلةُ «أيّ» ظرفاً نحو «لأضربَنَّ أيَّهم في الدار» فلا يجوز البناء، كما إذا كانت صلتُها جملةً مُصَرحاً بجزأيها، ووُجد في بعض تصانيف النحاة ما يدُلُّ على البناء مع الظرف.

وقولُه خلافاً للخليل ويونس يعني أنه تُبنى خلافاً لهذين، فإنهما لا يريان البناء. وليس مذهبهما واحداً في تخريج ما ورد من ذلك مما ظاهره البناءُ، بل مذهب الخليل[1] أنها استفهامية محكية بقول محذوف، فإذا قلتَ «اضرب أيُّهم أفضلُ» فالتقدير عنده: اضربْ مَنْ يقال فيه أيُّهم أفضلُ، وعلى هذا التقدير حَمل قولَه تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ أي: الجنسَ الذي يقال فيه أيُّهم أَشَدُّ. والخليل مُخَيَّرٌ بينَ الإعراب على أن تكون موصولة وبين الحكاية على أن تكون استفهامية.

وردَّ[2] مذهب الخليل بأنَّ الجمل التي لم تستقرّ اسماً لشيء فإنَّ بابها الشعر بمنزلة القول في «شابَ قَرْناها»[3] و «خامِرِي أُمَّ

---

(١) الكتاب ٢: ٣٩٨ ـ ٤٠١.

(٢) انظر شرح الجزولية للأبذي ص ٢٣٦.

(٣) وذلك كقول رجل من بني أسد:

كَذَبْتُمْ، وبَيْتِ الله لا تَنْكِحُونها ... بني شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ

الكتاب ٢: ٨٥ و٣: ٢٠٧، ٣٢٦ ومجاز القرآن ١: ٤٧ والمقتضب ٤: ٩، ٢٢٦ والكامل ص ٤٩٧ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨، ١٥٩ والخصائص ٢: ٣٦٧ وتحصيل عين الذهب ص ٢٧٣، ٤٩٢ والمقرب ١: ٦٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٢٣٦ واللسان (قرن). أراد بالقرنين ضفيرتي المرأة. تصرّ: تشد ضرع الحلوبة بالصرار إذا أرسلت إلى المرعى، وهو خيط يشد فوق خلف الحلوبة لئلا يرضعها ولدها. وتحلب: أي إذا راحت=

عامِر»[1]، لكن إذا بنيت اسماً لشيء جاز حكايتها نحو «تَأَبَّطَ شَرًّا»، و «أيّهم» في الكلام الفصيح، فلا ينبغي أن يحمل على «شاب قرناها».

وفي البسيط[2]: «وقال الخليل: هو على الحكاية. قال أبو زيد ـ يعني السُّهَيلي[3] ـ على حكاية لفظ الاستفهام، ولا يريد على حكاية القول. وقال الأخفش[4]: مِنْ: زائدة، وكلّ: مفعوله، و (أيّهم أَشَدُّ): جملة مستأنفة.

وأما يونس[5] فإنها عنده أيضاً استفهامية، وليست محكية بقول محذوف، ولكنها عنده في موضع المفعول بالفعل الذي قبلها، ولا يُؤَثر فيها لأنها عنده اسم استفهام، ولكن على سبيل التعليق لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب».

وذهب الكوفيون[6] إلى أنَّ «أيُّهم» عُلِّق عنه «شيعة» بما فيه من معنى الفعل، وكأنه قال: لَنَنْزِعَنَّ مِن كلِّ مَنْ يَتَشَيَّعُ في أيُّهم أشدُ، أيْ: مِن كلِّ مَنْ نظر[7] في أيّهم. وكأنّهم رأوا أنَّ (لَنَنْزِعَنَّ) لا يُعَلَّق، فعدلوا إلى هذا. وهذا

= عشيًّا. يصف أمهم أنها عجوز راعية.

(١) كقول الربيع الأسدي، ونسبه الأعلم للأخطل، وليس في شعره:

على حينَ أنْ كانت عُقَيْل وشائظاً   وكانت كِلابٌ خامِرِي أُمَّ عامر

الكتاب ٢: ٨٥ والنكت ص ٤٨٤ وتحصيل عين الذهب ص ٢٧٣ واللسان (وشظ).
الوشائظ: شظايا من عظام تلصق بعظام الذراع، الواحدة: وشيظة، جعلهم أدعياء ملصقين بالصميم. وأم عامر: كنية الضبع. وخامري: ادخلي الخَمَر، وهو ما تستتر فيه وتستكن به.
أي: وكانت كلاب يقال لها: خامري أم عامر.

(٢) البسيط لابن العلج ١: ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٣) نتائج الفكر ص ١٩٩.

(٤) والكسائي أيضاً. البغداديات ص ٤٠٥ وانظر التعليقة ٢: ١٠٦ ـ ١٠٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٥.

(٥) الكتاب ٢: ٤٠٠.

(٦) التعليقة ٢: ١٠٦ ومعاني القرآن للفراء ١: ٤٨. ونقل هذا عن المبرد في إعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٥. وانظر المسائل المنثورة ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٧) والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مقدر معه، والنظر والمعرفة والعلم من أفعال القلوب. الإنصاف ص ٧١٢.

باطل لأنّ س نَقل عن العرب «لأَضْرِبَنَّ أيُّهم أفضلُ»[1] فهذا لا يمكن فيه تعليق على حال.

وقال ابن الطَّراوة: «غَلِطُوا، ولم تُبْنَ إلا لقطعها عن الإضافة، وقوله [١/١٦١:١] (أيُّهم) (هُمْ) من (أيُّهم) مبتدأ،/ و (أشدُّ) خبره، و «أيّ» مقطوعة عن الإضافة». انتهى.

وليس قوله بشيء لأنهم يقولون إنها لا تبنى إلا إذا أضيفت، وإن لم تضف فهي معربة، ولا تقول: جاءني أيٌّ[2].

وقال س[3]: إنها بَعُدت عن حال أخواتها، فحُذف معها أحد جزأي الجملة الابتدائية، فلمَّا تَغيرت كان مِن فِعْلِهم فيها أنْ غَيَّرُوها تغييراً ثانياً إذ قد ثبت[4] أنَّ التغيير يأنس بالتغيير، دليلُ ذلك «يا أَلله»، وهذا تعليلُ شذوذ، فلا يُطلب طَرْدُه في جميع ما جاءت فيه «أيٌّ» مضافة.

والحجةُ لِـ «س» - وهو مما يبطل مذهب الخليل ويونس - قولُ الشاعر[5]:

إذا ما أتيتَ بني مالكٍ   فَسَلِّمْ على أيُّهم أَفْضَلُ

وقولُه[6]:

أَباهِلَ لو أنَّ الرجال تَتابَعُوا   على أيُّنا شَرٌّ قبيلاً وأَلأَمُ

وما جاء نحوَه؛ لأنَّ حروف الجر لا تُعَلَّقُ عن العمل، ولا يُضْمَرُ قولٌ بينَها وبينَ ما يليها، فتعيَّنَ البناء.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٩٨ - ٤٠٠ وأوله «اضربْ».
(٢) ك: أيٌّ.
(٣) الكتاب ٢: ٤٠٠. وهذا معنى قوله لا لفظه.
(٤) ك، ص: إذ وقد ثبت. ف: إذا وقد تثبت. س: إذ ذقد ثبت.
(٥) تقدم في ص ٥٥.
(٦) تقدم في ١: ١٣٣ و٥٥ من هذا الجزء.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وإعرابُها حينَئذٍ مَعَ قِلَّته قَوِيٌّ لأنَّها في الشرط والاستفهام تُعْرَبُ قولاً واحداً لمخالفتها غيرَها من أسماء الشرط والاستفهام بإضافتها، ووِفاقِها في المعنى لِبعضٍ إنْ أُضيفت إلى معرفة، ولِكُلٍّ إنْ أُضيفت إلى نكرة. والموصولةُ أيضاً مخالفةٌ لغيرِها من الأسماء الموصولة بإضافتها، إلا أنَّها لا تُضاف إلا إلى معرفة، فوافقت في المعنى بعضاً دون كُلٍّ، فضَعُف بذلك مُوجِب إعرابها، فجُعل لها حالان: حال بِناء وحال إعراب، وكان أَولى أحوالها بالبناء الحالُ التي يُحذَف فيها شطرُ صلتها مع التصريح بما تضاف إليه لأنَّ حذفَ شطرِ صلتها لم يُستحسن فيها إلا لتنزيل ما تضاف إليه[2] منزلته، وذلك يستلزم تنزُّلَها حينئذ منزلةَ غيرِ مضافٍ لفظاً ولا نيَّة، وإنما[3] أعربت لإضافتها، فإذا صارت في تقدير ما لم يُضَف ضعف سبب إعرابها، فبنيت غالباً» انتهى.

وقولُه **وإن حُذف ما تُضاف إليه أُعربت مطلقاً** يعني سواءٌ أَحُذف صدرُ صلتها المبتدأُ أم لم يُحذَف، مثالُ ذلك: اضربْ أيًّا هو قائمٌ، واضربْ أيًّا قائمٌ. ومن مذهب الخليل ويونس وقولهما أنك تقول: اضرب أيٌّ أفضلُ[4]؛ لأن الخليل يَحْكي، ويونس يُعَلِّق، فسِيَّانِ عندهما إضافةُ «أيّ» وعدمُ إضافتها. وهذا الإعراب يدل على تمكن «أيٍّ» في الإضافة لاستغنائها بمعناها دون لفظها، وإلحاقِ التنوين بها عوضاً من المحذوف، فشابهت كُلًّا في حذفِ ما أضيفت إليه ودخولِ التنوين عوضاً منه.

وما ذكرناه مِن أنَّها تُعْرَب إذا لم تُضَف لفظاً، وحُذف صدرُ صلتها بشرطه، هو مذهب الجمهور. وذهب بعض النحويين إلى جواز البناء قياساً على التي لم يُحذف ما تُضاف إليه وحُذف صدر صلتها.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٢) لأن حذف. . . إليه: انفردت به ص.

(٣) س، ن: فإنما. ك، ح، ف: فلما. واخترت ما في ص وشرح التسهيل.

(٤) الكتاب ٢: ٤٠١.

[١٦١:١/ب] وقوله وإنْ/ **أُنِّثَتْ بالتاء حينئذ ـ أي حينَ حُذف ما تُضاف إليه ـ لم تُمْنَع الصرف، خلافاً لأبي عمرو.** أمّا الصرفُ فظاهرٌ لأنه ليس فيها إلا التأنيث فقط، وأما أبو عمرو فتخيَّل أنَّ فيها التعريفَ زيادةً للتأنيث، فمَنَعها الصرفَ، والتعريفُ المانعُ مَعَ التأنيث إنما هو تعريفُ العَلَمِيَّة. قال المصنف في الشرح[١]: «وكان أبو عمرو يمنعها الصرفَ حينَئذٍ للتأنيث والتعريف؛ لأنَّ التعريف بالإضافة المنوية شبيهٌ بالتعريف بالعلمية، ولذلك مُنع من الصرف «جُمَعُ» المؤكَّد به لأن فيه عدلاً وتعريفاً بإضافة منوية، فكان كالعَلَم المعدول، إلا أنَّ شَبَهَ «جُمَعَ» بالعَلَم أشدُّ مِن شَبَهِ «أيَّةٍ» لأنَّ «جُمَعَ» لا يُستعمل ما يُضاف إليه؛ بخلاف أيَّةٍ، فإنَّ استعمالَ ما تُضاف إليه أكثرُ من عَدَمه، فلم تُشبه العلم» انتهى.

وقد سَلَّم المصنف أنَّ امتناع الصرف من «جُمَعَ» هو للتأنيث والتعريف بِنِيّة الإضافة[٢]، ثم فَرق بينَ «أيَّةٍ» وبين «جُمَعَ» بِلُزوم حذفِ ما أُضيفت إليه «جُمَعُ» وكثرةِ استعمالِه في «أيَّةٍ». وهذا مذهب قد قيل به. وقيل[٣]: امتنع «جُمَعُ» للعدل وتعريف العَلَمية. وسيُقرر ذلك في باب التوكيد، إن شاء الله.

كذا أَورد المصنف مسألة «أيّ» إذا أُنِّثتْ، وحُذف ما تُضاف إليه. وقال غيره[٤]: لو كانت ـ يعني الصلة ـ بمنزلة بعض الاسم حقيقة لم يَعُدْ منها ذكر إلى الموصول، وتثنى وتجمع، ولا يكون ذلك في بعض الاسم.

فإن قيل: إذا لم تكن الصلة كالجزء، بل هو كالصفة، فإذا سَمَّيتَ امرأة بـ «أيَّة في الدار» فينبغي أن تُمنع من الصرف للتأنيث والعلمية، وما بعدها من الصلة كالصفة، فكما لا يُصرف قولهم «رأيت أحمرَ العاقلَ» ـ وإنْ كان

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠٩.

(٢) الكتاب ٣: ٢٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٧٣ وشرح الكافية ١: ٤٣.

(٣) المحصل في شرح المفصل ص ٥١٧ [رسالة دكتوراه] وشرح الكافية ١: ٤٣.

(٤) إيضاح الشعر ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥.

موصوفاً ـ فكذلك هذا.

قيل: قد اختلف النحويون في هذا، فكان أبو عمرو[1] ـ فيما حكاه أبو عثمان عنه ـ يقول: رأيتُ أَيَّةَ في الدار، فلا يصرف[2]. وكان أبو الحسن[3] يصرف. فحجة أبي عمرو ما ذكرناه، وحجة أبي الحسن أنَّ التسمية لما كان بالمجموع صار التنوين بعض الاسم لأنه وقع في الوسط، فلا يحذف كما في امرأة تُسَمَّى «خيراً منك».

قال أبو علي[4]: وقد يُفرق بينهما من جهة أنَّ «خيراً منك» و «لا ضارباً زيدًا» لا يُشبه الصلة في «أيّة» لأنَّ الصلة في «أيّة» توضح في الأصل، فهي في ذلك كالوصف؛ ألا ترى أنها لا بُدَّ لها من عائد كالصفة، وتُثنى وتُجمع مثل الموصول والموصوف، وليست توافق «خيراً منك».

قال أبو علي: والقول قول أبي الحسن، وهو أبين من قول أبي عمرو لأنهم إذا نوّنوا مع «خيراً منك» الذي هو يفتقر أحدهما إلى الآخر افتقارَ العامل إلى المعمول؛ فأحرى أن يثبت مع ما يفتقر إليه افتقار الجزء؛ لأنه لا تعمل الصلة في الموصول، فدل على شدة الاتصال وقوة التعلق.

ص: ويجوز الحضورُ أو الغَيْبة/ في ضمير المُخْبَرِ به أو بموصوفٍ عن [١:١٦٢/أ] **حاضرٍ مُقَدَّم، ما لم يُقْصَدْ تشبيهُه بالمُخْبَرِ به، فتتعين الغَيْبةُ، ودونَ التشبيه يجوزُ الأمرانِ إنْ وُجِدَ ضميرانِ.**

---

(١) كذا في النسخ كلها، وكذا سبق في الفص، وفي النص الذي نقله أبو حيان من شرح المصنف أيضاً، وشرح الكافية ٢: ٥٨. والذي في إيضاح الشعر ص ٤٥٥ «أبو عمر» ـ وهو الجرمي ـ فقد ذكر أن محمد بن يزيد حكى ذلك عن أبي عثمان عن أبي عمر، وصاحب أبي عثمان هو الجرمي.

(٢) قال الرضي: «لتعرفها بالصلة والتأنيث، فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف الموصولات، واعتدَّ بتاء التأنيث بلا علمية» شرح الكافية ٢: ٥٨.

(٣) إيضاح الشعر ص ٤٥٥.

(٤) معنى قوله في إيضاح الشعر ص ٤٥٥ ـ ٤٥٧.

ش: الحضورُ يشملُ حضورَ التكلُّم وحضورَ الخِطاب، ثُم إنَّ المصنف لم يُمَثِّلْ في شرحه إلا بضمير المخاطب، فقال[1]: «الإشارة بهذا الكلام إلى نحو: أنتَ الذي فَعَلَ، وأنتَ فلان الذي فَعَلَ، وأنتَ رجلٌ فَعَلَ، ففي «فَعَلَ» الأولِ ضميرٌ عائد على موصولٍ مُخْبَر به، وفي «فَعَلَ» الثاني ضميرٌ عائد على موصولٍ موصوفُه مُخْبَرٌ به، وفي «فَعَلَ» الثالثِ ضميرٌ عائد على نكرة مُخْبَرٍ بها، والمُخْبَرُ عنه في الأمثلة الثلاثة حاضر مُقَدَّم، وقد جيء بمضمرِ خبرِه غائباً معتبراً به حالُ الخبر، ولو جيء به حاضراً معتبراً به حالُ المخبَر عنه جاز، فكنتَ تقول: «فَعلتَ» في الأمثلة الثلاثة؛ لأن المُخْبَر عنه والمُخْبَر به شيءٌ واحد في المعنى، وفي حديث مُحاجَّة موسى آدمَ عليهما السلام[2]: «أنتَ آدمُ الذي أخرجتْكَ خطيئتُك من الجنة؟ فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته؟». وفي رواية[3]: «أنت الذي أعطاه الله علمَ كلِّ شيء، واصطفاه على الناس برسالته؟».

ومن اعتبار حال المُخْبَر عنه قولُ الفرزدق[4]:

وأنتَ الذي تلوي الجنودُ رؤوسَها ... إليـك، ولـلأيتـامِ أنـتَ طعـامُهـا

ومثلُه قولُ قيس العامري[5]:

وأنتِ التي إنْ شئت نَعَّمْتِ عيشتي ... وإنْ شئتِ بعدَ الله أَنْعَمْتِ باليا

ومن اعتبار حال الخبر قولُ الفرزدق[6]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء ٤: ١٣١ ـ الباب ٣١ عن أبي هريرة، رضي الله عنه، ومسلم في كتاب القدر ص ٢٠٤٢ ـ ٢٠٤٤ [الحديث ٢٦٥٢].

(٣) هذه رواية لمسلم في صحيحه ص ٢٠٤٣ ـ كتاب القدر ـ الحديث ٢٦٥٢.

(٤) يمدح هشام بن عبد الملك. ديوانه ص ٧٨٥.

(٥) ديوانه ص ٢٩٥.

(٦) ديوانه ص ١٩٧.

وأنــتَ الـذي أمســتْ نـزار تَعُـدُّهُ لِدَفْعِ الأَعادي والأُمورِ الشَّدائدِ»

انتهى كلامه.

ومنه قولُ الشاعر[1]:

وأنتَ الذي آثارهُ في عَدُوِّه من البُؤس والنُّعْمى لَهُنَّ نُدوبُ

وقولُ الآخر[2]:

نحن اللَّذُونَ صَبَّحوا الصَّباحا يـومَ النُّمَيْـر غـارةً مِلْحـاحـا

ولم يُمَثِّل بشيء من ضمير المتكلم، ولا فرق بين المخاطب والمتكلم، فتقول في المتكلم: أنا الذي ضَرَبَ زيداً، وأنا الرجل الذي ضَرَبَ زيداً، وأنا رجلٌ ضَرَبَ زيداً، ويجوز في هذا كله «ضربتُ» رَعْياً لِـ «أنا»، قال[3]:

أنا الذي فَرَرْتُ يومَ الحَرَّهْ والشيـخُ لا يَفِـرُّ إلا مَـرَّهْ

وقال[4]:

/ وأنا الذي قَتَّلْتُ عَمْراً بالقَنا وتركتُ تَغْلِبَ غيرَ ذاتِ سَنامِ [١:١٦٢/ب]

وقال[5]:

---

(١) هو علقمة بن عَبَدة. المفضليات ص ٣٩٦ وشرحها للمفضل ص ١٥٩٨. وليس في ديوانه. الندوب: آثار الجراح.

(٢) هو أبو حرب بن الأعلم من بني عقيل ـ جاهلي كما في النوادر ص ٢٣٩. ونسب إلى رؤبة، وإلى ليلى الأخيلية. وقد خرَّجته في إيضاح الشعر ص ٤٣٤.

(٣) هو عبدالله بن مطيع كما في العقد الفريد ٤: ٣٨٩. وانظر إيضاح الشعر ص ٤٣٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٧.

(٤) هو مهلهل كما في المقتضب ٤: ١٣٢ والإفصاح ص ٣٢٩. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٣٤.

(٥) هو علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ كما في صحيح مسلم ـ كتاب الجهاد والسير ـ الباب ٤٥ ـ ص ١٤٤١ وأدب الكاتب ص ٧١ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤١١ و٣: ٢٢١. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٩ والخزانة ٦: ٦٢ ـ ٧٢ [الشاهد ٤٣١]. الحيدرة: الأسد.

أنـا الـذي سَمَّتْـنِ أُمِّي حَيْـدَرَهْ أَضْرِبُ بالسَّيفِ رُؤوسَ الكَفَرَهْ

وقال الآخر[1]:

أنا الرجُلُ الضَّرْبُ الذي تَعْرِفُونَني خِشاشاً كرأسِ الحَيَّةِ المتوقِّدِ

وقال الآخر[2]:

وأنتِ التي حَبَّبْتِ كلَّ قصيرةٍ إليَّ، ولم تَشْعُرْ بذاك القصائرُ

وهذه المسائل التي ذكرها المصنف تحتاج إلى تحرير وتقييد:

فمِن ذلك أنَّ شرط الموصولِ المُخْبَرِ به أو الموصوفِ به أن يكون «الذي» و «التي» وتثنيتهما وجمعهما فقط. وزاد بعض أصحابنا[3] الإخبار بـ «ذُو» و «ذات» الطائيتين أو بالألف واللام. ولا يجوز في غير ذلك إلا العَوْدُ غائباً، فتقول: أنا مَنْ قامَ، وأنتَ مَنْ ضَرَبَ زيداً، ولا يجوز: أنا مَنْ قمتُ، ولا أنتَ مَنْ ضربتَ زيداً.

ووقع لبعض أصحابنا وَهْم في ذلك، فقال وقد ذكر الموصولات[4]: «ويجوز في جميعها إذا وقعتْ بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن تعيد الضمير عليها كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت بعده، أعني ضمير غيبة، وأن تُعامله معاملةَ ضميرِ المتكلم أو المخاطب لأنَّ الموصول هو المتكلم أو المخاطب في المعنى» ثم مثل هذا القائل بـ «الذي». انتهى كلامه. وهو ظاهر كلام المصنف لأنه لم يشترط في الموصول أن يكون «الذي» وفروعَه فقط،

---

(١) تقدم في ٢: ١٢٤.

(٢) هو كثير عزة. والبيت في ديوانه ص ٣٦٩ وإصلاح المنطق ص ١٨٤، ٢٧٤ والمعاني الكبير ص ٥٠٥ وشرح المفصل ٦: ٣٧ واللسان (قصر). وانظر تهذيب اللغة ٨: ٣٥٩.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٣٦٧.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٨ ـ ١٨٩.

وهو وَهْم كما ذكرناه.

ومِن ذلك أنّ من شرط مراعاة ضمير المتكلم أو المخاطب أن يتأخر الخبر، فلو تقدم لم يجز إلا مراعاة الموصول، فيعود غائباً، مثالُه أنْ تُقدم الخبر في: أنا الذي قمتُ، وأنتَ الذي قمتَ، فإذا قدمتَه وجب أن يكون الضمير غائباً، فتقول: الذي قام أنا، والذي قام أنتَ، هذا مذهب الفراء[1]، وهو الصحيح، وهو الذي تقتضيه أصول البصريين لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام؛ لأنه يلزم من ذلك الحملُ على المعنى قبل حصول المعنى في اللفظ؛ ألا ترى أنَّ الموصول إنما يكون في المعنى ضميرَ متكلم أو مخاطب إذا أَخبرت عنه بضمير المتكلم أو المخاطب، أو أُخبر عن الضمير به، وأما قبل أن يجعل أحدهما خبراً عن الآخر فلا يكون الموصول في معنى الضمير.

وأجاز الكسائي[2] أن يعود مطابقاً لضمير المتكلم والمخاطب كحاله لو كان متأخراً، فتقول: الذي قمتُ أنا، والذي قمتَ أنتَ، وتبعه على ذلك الأستاذ أبو ذَرٍّ مُصْعَبُ بن أبي بكر الخُشَنيّ.

[١٦٣/١:١] واحترز المصنف بقوله «عن حاضرٍ/ مُقَدَّم» عن أن يتأخر، فإنه لا تجوز مراعاة المعنى، خلافاً للكسائي كما بَيَّنّاه. ومثالُ قولك «أنا رجُلٌ آمرُ بالمعروف» قولُ الشاعر[3]:

وإنَّا لَقومٌ ما نَرى القَتْلَ سُبّةً إذا مـا رَأَتْـهُ عـامِـرٌ وسَلُـولُ

ومثالُ «أنت رجُل تأمر بالمعروف» قولُه تعالى ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾[4]، وقولُ الشاعر[5]:

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٨.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٨.

(٣) هو عبدالملك بن عبد الرحيم الحارثي أو السموأل بن عادياء. الحماسة ١: ٨٠ [١٥] وفيها تخريج القصيدة التي منها الشاهد.

(٤) سورة النمل، الآية: ٤٧.

(٥) هو علقمة بن عبدة. ديوانه ص ٤٣ والمفضليات ص ٣٩٤ [١١٩] وشرحها للتبريزي =

وأنتَ امرؤٌ أَفْضَتْ إليكَ أمانتي   وقَبلكَ رَبَّتْني فَضِعْتُ رُبُوبُ

ومثلُ قولك «أنا رجل يأمر بالمعروف»، و «أنتَ رجل يأمر[1] بالمعروف» قولُ الشاعر[2]:

وأنا ابنُ حَربٍ لا يزال يَشُبُّها   ناراً تَسَعَّرُ طالباً أو أُطْلَبُ

وقولُ الآخر[3]:

... ... قد وَلِيتَ ولايةً   فَكُنْ جُرَذاً فيها يَخُونُ ويَسْرِقُ

والنواسخُ حكمُ الموصول والنكرة الواقعين خبراً للناسخ حكمُهما إذا وقعا خبراً، فيجوز أن يكون غائباً وأن يُطابق الضمير، نحو قوله:

....   فكن جُرَذاً فيها يخون ويسرقُ

يُروى بالتاء وبالياء. وقال الشاعر[4]:

وكُنّا أُناساً قبل غزوة قَرْمَلٍ   وَرِثْنا الغِنى والمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرَا

وفي الحديث «إنَّك امرؤٌ فيكَ جاهِليةٌ»[5].

= ص ١٥٩٠. رُبوب: جمع رَبّ، وهو المالك.

(١) ك، ص: تأمر.

(٢) البيت في شرح حماسة أبي تمام للأعلم ص ١٤١ [الحماسية ٢٥]. والحماسية التي منها البيت الشاهد ليست في شرح المرزوقي، ولا في الحماسة التي حققها الدكتور عبدالله عسيلان.

(٣) أول البيت: «أحارِ بن بدر». وهو من أبيات تنسب لأنس بن أبي أناس، وقيل: ابن أبي إياس، وقيل: ابن أبي أنيس، ولأبي الأسود الدؤلي. انظر الكامل ص ٤١١ والشعر والشعراء ص ٧٣٧ ـ ٧٣٨ وعيون الأخبار ١ : ٥٨ والحيوان ٣ : ١١٦ و٥ : ٢٥٥ وديوان أبي الأسود الدؤلي ص ١١٨، وحواشيها، ومعجم شواهد العربية ص ٢٤٤. فيما عدا ص: تخون وتسرق.

(٤) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٧٠.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان ـ الباب ٢٢ ـ ١ : ١٣ وكتاب الأدب ـ الباب ٤٤ ـ ٧ : ٨٥. ص، ح: فيه.

والمحلَّى بالألف واللام عند الكوفيين[1] إذا وقع خبراً للحاضر حكمُه حكم النكرة في عود الضمير عليه غائباً، وفي عوده مطابقاً للضمير، قال الشاعر[2]:

لَعَمْري لأَنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَهُ وأَقْعُدُ في أَفْيائهِ بالأَصائلِ

وقال آخر[3]:

لقد عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكَةُ أَنَّني أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليَّ وعادِيا

ولا يجوز ذلك عندهم في مثل «الذي» إلا بالغَيْبة، لا يُجيزون «أنتَ الذي ترغبُ فينا» بالتاء على الخطاب، بل لا بد من الغَيْبة في الصلة لأن «الذي» ومثله لا يستقلُّ بنفسه بخلاف الاسم النكرة وذي «أل».

وذكر أبو علي أنَّ الحمل على اللفظ أكثر في الصلة والصفة، وقال: إذا قلت «أنتَ الذي قُمتَ» لم يعد على الصلة ضمير، إنما عاد على «أنتَ». وكذلك إذا قلت «أنتم كُلُّكم بينكَم درهمٌ» لم يعد على «كُلّ» من خبره شيء. وكذلك الموصوف الذي مَثَّلْنا. وهي كلُّها تحتاج إلى ضمائر، فَخُلُوُّها من ذلك خروج عن القياس. قال: وهو قول أبي عثمان. وقال أبو عثمان: «لولا أنه مسموع من العرب لَرَدَدْناه لِفَساده»[4]. فعلى هذا لم يَعُد على «كُلّ» ضميرٌ إذا خاطبتَ، لكنْ صَحَّ الكلام للحمل على المعنى؛ لأنه إذا عاد على «أنتم» ـ وهو «كل» في المعنى ـ فكأنه عاد على «كُلّ». هذا ذكره أبو علي في

---

(١) عند الكوفيين: سقط من ك، ص.

(٢) تقدم في ص٦٩. ك، ص: في أفنائه.

(٣) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي. والبيت من مفضلية له، وهو في الكتاب ٤ : ٣٨٥ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٧١. وانظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٦٩١. العرس: زوجة الرجل.

(٤) قال ابن جني: «قال أبو عثمان في كتاب الألف واللام: ولولا أنّا سمعناه من الثقة يرويه لما أجزناه» سر صناعة الإعراب ص ٣٥٩.

[١٦٣:١/ب] الإغْفال[1]/ ، وحكاه عن أبي عثمان، ورَضِيه. قال بعض أصحابنا: «والأَوْلى أن يقال: عاد الضمير على لفظ الغَيْبة بلفظ الخطاب حملاً على المعنى، وهو الذي تلقيتُه عن الشيوخ» انتهى.

وفي البسيط[2]: «ومن شأن الصلة أن تُعامَل معاملة الغائب وإن كان خبراً عن مخاطب، فتقول: أنت الذي يفعل كذا، وأنتم الذين يفعلون كذا، ولا يكون الخطابُ إلا في الشعر كقوله[3]:

وأنا الذي قَتَّلْتُ بَكْراً بالقَنا ... وتَركتُ مُرَّةَ غيرَ ذاتِ سَنامِ

والوجهُ: وأنا الذي قَتَّلَ. وقال آخر[4]:

يا مُرَّ يا بنَ رافعٍ يا أنْتا ... أنتَ الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا

وزعم بعض الكوفيين أن «الذي» يصلح[5] أن تكون ملغاة، فتعامل الأول، فتقول: أنت الذي تقوم، وأنت الذي قمتَ. ومنعه بعضهم في «مَنْ» فلا تقول: أنت مَنْ تقوم؛ لأن «مَنْ» لم تُلْغَ بخلاف (الذي)» انتهى.

وقولُه ما لم يُقصَد تشبيهُه بالمُخْبَر به، فتَتَعيَّنُ الغَيْبةُ مثالُه: أنا في الفتك الذي قَتَلَ عُرْوَة الرَّحَّال، وأنتَ في الشجاعة الذي قَتَلَ مَرْحَباً، والذي قَتَلَ عُروةَ الرَّحَّال هو البَرَّاض، والذي قتل مَرْحَباً اليهوديَّ هو عليُّ بن أبي طالب، فإنما أردتَ تشبيه نفسك بقاتل عروة، لا أنَّك هو، وكذلك أراد تشبيه المخاطَب بعليّ، لا أنه هو. فمثل هذا يتعين أن يعود الضميرُ غائباً، وذلك أنه على حذف «مِثْلِ»، فليس الموصولُ ضميرَ المتكلمِ والمخاطَبِ من حيث

---

(١) لم أقف عليه فيه.

(٢) البسيط لابن العلج ١: ٤١٠ ـ ٤١١ بتصرف.

(٣) تقدم في ص٩٧.

(٤) هو سالم بن دارة الغطفاني كما في النوادر ص ٤٥٥. وقد خرجته في سر صناعة الإعراب ص ٣٥٨.

(٥) البسيط: يصح.

المعنى، وأنت لو صَرحتَ بـ «مِثْلٍ» لزم العَودُ غائباً، فكذلك إذا أردتَ معناها.

وقوله **ودُونَ التشبيه يجوز الأمرانِ إنْ وُجد ضميران** مثالُه: أنا الذي قام وضَربتُ خالداً، وأنا الذي قمتُ وضَرَبَ خالداً، وأنتَ الذي قام وضربتَ خالداً، وأنتَ الذي قمتَ وضَرَبَ خالداً، وقال بعضُ الأنصار[1]:

نحنُ الذينَ بايَعُوا مُحَمَّدا على الجهادِ ما بَقينا أَبَدا

وقال امرؤ القيس[2]:

وأنا الذي عَرفتْ مَعَدٌّ فَضْلَهُ ونَشَدَتُ عَنْ حُجْرِ بنِ أُمِّ قَطامِ

وقال الآخر[3]:

أَأَنتَ الهِلاليُّ الذي كنتَ مرةً سَمِعْنا به والأَرْحَبِيُّ المُعَلَّفُ

إلا أنه إذا اجتمع الحَمْلانِ فالأحسنُ أنْ يُبدأ بالحمل على لفظ «الذي» قبلَ الحمل على المعنى.

وقد أطلق المصنف في هذه المسألة، وفيها تفصيل، وذلك أنه إما أن تفصل بين الحملين أو لا تفصل، فإن فصلتَ جاز ذلك باتفاق، وإن لم

---

(١) أنشده الأنصار أثناء حفر الخندق كما في البخاري ـ مناقب الأنصار ـ الباب ٩ ـ ٤: ٢٢٥. وذكر البخاري أن المهاجرين والأنصار أنشدوه في تلك المناسبة: كتاب الجهاد والسير ـ الباب ٣٣، ٣٤ ـ ٣: ٢١٢ وكتاب المغازي ـ الباب ٢٩ ـ ٥: ٤٥. وانظر صحيح مسلم ـ كتاب الجهاد ـ باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق ـ الحديث ١٣١ ـ ص ١٤٣٢. وهو في شرح التسهيل ١: ٢١١.

(٢) البيت في ديوانه ص ١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٧. نشدت عن حجر: رفعت ذكره وفخرت به وشهرته.

(٣) تقدم في ٢: ١٢٤.

تفصل بين الحملين فلا يجوز الجمع بين الحملين عند الكوفيين، فلا يجوز عندهم: أنا الذي قمتُ وخَرَجَ. / وأجاز البصريون ذلك، ولا يجعلون [١/١٦٤:١] للفصل تأثيراً، والسماعُ إنما جاء فيما فيه فصل بين الحَمْلَين كالأبيات التي استشهدنا بها على مجيء الحملين.

ص: **ويُغْني عن الجملة الموصول بها ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور منويٌّ معه «اسْتَقَرَّ» أو شبهُه، وفاعلٌ هو العائدُ أو ملابسٌ له، ولا يُفْعَلُ ذلك بِذِي حَدَثٍ خاصٍّ ما لم يَعمل مثلُه في الموصولِ أو موصوفٍ به. وقد يُغْني عن عائدِ الجملةِ ظاهرٌ.**

ش: مثالُه: عرفتُ الذي عندَك، أو في الدار، تقديرُه: استقرَّ عندَك، أو استقرَّ في الدار. قال المصنف[1]: «وتقدير الفعل هنا مُجْمَع عليه». وهذا كما ذكَر، لا نَعلم خلافاً في تقدير العامل جملةً.

وقولُه **أو شِبْهُه** مثلُ «كان»، فإذا قلت «الذي عندك زيدٌ» فتقديرُه[2]: الذي استقرَّ أو الذي كان عندك زيدٌ، كما أنك إذا قلتَ «زيدٌ في الدار» قدرتَه: مستقرٌّ في الدار أو كائنٌ في الدار.

وقولُه **وفاعلٌ هو العائد** يعني العائد على الموصول، ففي «استقرَّ» ضمير يعود على الموصول.

وقولُه **أو مُلابسٌ له** مثالُه: الذي في الدار أخوه زيدٌ، فـ«أخوه» مُلابِسٌ للضمير العائد على الموصول، وهو مرفوع بـ«استقرَّ» المنويّة.

وقوله **ما لم يَعمل مثلُه في الموصول أو موصوفٍ به** مثاله: نزلنا الذي البارحة، أي: الذي نزلناه البارحة. ومثال الموصوف به ما حكى الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحة، يريد: نزلنا البارحة، وذلك أنَّ الحدث الخاص لا

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢١١.

(٢) ك: فتقدره. ص: لتقدره.

يجوز حذفُه وإبقاءُ الظرف أو المجرور مغنياً عنه، فلو قلنا: زيدٌ الذي ضحك عندك، أو: نام في الدار، لم يجز حذف «ضحك» ولا «نام» لأنها أحداث خاصة. فإذا كان كوناً مطلقاً جاز ذلك. وكذلك في خبر المبتدأ، لو قلت: زيدٌ نائمٌ عندك، أو: ضاحكٌ في الدار، لم يجز حذف «نائم» ولا «ضاحك».

وهذا الذي ذكره المصنف من أنه إذا كان العاملُ في الظرف أو المجرور حدثاً خاصاً هو[1] عامل في الموصول أو في الموصوف بالموصول جاز أن يحذف، فيه إخلالٌ بقيد، وقياسٌ فاسد في موضعين:

أما الإخلالُ بالقيد فإنه كان ينبغي أن يقيد الظرف بكونه قريباً من زمان الإخبار، فإنَّه إنْ كان غيرَ قريب لم يَجُز حذفُ الصلة، قال الكسائي: «ولا يحذفون الصلة إلا مع ما قَرُبَ من الظروف، نحو: نزلنا المنزل الذي أمسِ، ونزلنا المنزل الذي البارحةَ، ونزل المنزل الذي آنفاً، ولا يقولون: نزلنا المنزلَ الذي يومَ الخميس، ولا المنزلَ الذي يومَ الجمعة» انتهى كلامه. فالكسائي حكى ذلك مقيِّداً فيه الظرف بأن يكون قريباً.

وأما القياس الفاسد في موضعين:

فالأول: هو أنَّ المصنف قاس المجرور على الظرف، والظرفُ يُتَصَوَّرُ فيه أنْ يكون/ قريباً وبعيداً، وأمَّا المجرور فلا يُتَصور فيه ذلك. [١٦٤:١/ب]

والثاني: أنَّ مَحَلَّ السماع إنما هو حذفُ الصلة في الموصول الموصوفِ به غيرُه، نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة، لا في الموصول الداخلِ عليه عاملٌ مثلُ الصلة المحذوفة. وهذا الذي حكاه الكسائي هو خارجٌ عن القياس، فلا ينبغي أن يُقاس عليه، وإنما يقال منه ما قالته العرب.

وقولُه **وقد يغني عن الجملة ظاهر** مثالُه ما حكى الكسائي: «أبو سعيد

---

(١) ك: وهو.

الذي رويتُ عن الخدريّ»[1]، و «الحَجّاجُ الذي رأيت ابنَ يوسُفَ»[2] يريد: رويتُ عنه، والحجاجُ الذي رأيته. وقال الشاعر[3]:

إنَّ جُمْـلَ التـي شُغِفْـتُ بِجُمْـلِ ففؤادي ـ وإنْ نَأَتْ ـ غيرُ سالِ

وقال الآخر[4]:

فيا ربَّ ليلى أنتَ في كُلِّ مَوْطِنٍ وأنتَ الذي في رَحْمةِ الله أَطْمَعُ

وقال الآخر[5]:

سُعادُ التي أَضناكَ حُبُّ سُعادا وإعْـراضُهـا عنـكَ اسْتَمـرَّ وزادا

يريد: بها، وفي رحمته، وحُبُّها. وهذا في الصلة نادر. وأما الاستغناء بالظاهر عن المضمر في خبر المبتدأ فمنه مقيسٌ، ومنه مختلفٌ فيه، وسيأتي ذلك عند ذكر الروابط، إن شاء الله تعالى.

---

(١) تقدم في ص ٦.
(٢) تقدم في ص ٦.
(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢١٢.
(٤) تقدم في ص ٦.
(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٢١٢.

ص: فصـــل[1]

و«مَنْ» و «ما» في اللفظ مُفْرَدانِ مُذَكَّرانِ، فإن عُني بهما غيرُ ذلك فمراعاةُ اللفظ فيما اتَّصل بهما أو بما أَشْبَهَهُما أَولى، ما لم يَعضُد المعنى سابقٌ فيُختارُ مُراعاتُه، أو يَلْزَمْ بمُراعاة اللفظِ لَبْسٌ أو قُبْحٌ، فتجبُ مُراعاةُ المعنى مطلقاً، خلافاً لابن السَّرَّاجِ في نحو «مَنْ هِيَ مُحْسِنةٌ أُمُّك»، فإن حُذِف «هي» سَهُل التذكيرُ.

ش: تخصيصُه هذا الحكمَ مِن الموصولات بـ «مَنْ» و «ما» ليس بجيد لأنَّ غيرَهما من الموصولات مما يُستعمل مفرداً مذكراً يَشْرَكُهما فيه، فالأحسنُ أن يقال: وما كان من الموصولات مفرداً مذكراً في اللفظ، وكان معناه مخالفاً للفظه، وذلك هو «مَنْ» و «ما» و «ذا» بعدَ «مَنْ» و «ما» في الاستفهام، و «أيّ» في الأفصح، و «ذُو» و «ذات» في الأفصح، و «أل».

وقولُه **فإنْ عُني بهما غيرُ ذلك** أيْ: غيرُ الإفراد والتذكيرِ من تثنيةٍ أو جمع أو تأنيث.

وقولُه **فمراعاةُ اللفظ فيما اتَّصل بهما أو بما أَشْبَهَهُما أَولى** الذي يتصل بهما هو صِلَتُهما إنْ كانا موصولين، أو فعلُ شرط إن كانا شرطين، أو استفهام إن كانا للاستفهام. وفَسَّر المصنف[2] الذي أشبههما بـ «كَمْ» و «كأيِّن»، ولولا اقتصارُه على أنّ الذي أشبههما هو «كم» و «كأين» لاندرج

(١) فصل: سقط من ك، ح، ص.
(٢) شرح التسهيل ١ : ٢١٣.

في دلالة اللفظ ما أشبههما من الموصولات التي هي بلفظٍ واحدٍ مذكرٍ، ويُراد به التأنيث والتثنية والجمع، / و «كم» و «كأين»، فكان يكون الحكم شاملاً [١/١٦٥:أ] لِما استدركناه عليه قبل.

ومثالُ ما رُوعي فيه اللفظُ قولُه تعالى ﴿ أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ كَمَنۢ بَآءَ بِسَخَطٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[١] ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾[٢] وهو أكثر كلام العرب، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ﴾[٣]، ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾[٤].

ومثالُ ما رُوعي فيه المعنى قولُه تعالى ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[٥]، ﴿ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ ﴾[٦]، وقال امرؤ القيس[٧]:

.... لِما نَسَجَتْها مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

أي: لِلَّتي نَسَجَتْها. وقال الآخر[٨]:

تَعَشَّ، فإنْ عاهدتني لا تَخُونُني نَكُنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبانِ

أي: مثل اللَّذَينِ يَصْطَحِبانِ. وقال الشاعر[٩]:

أَلِمَّا بِسَلْمى عنكما إنْ عَرَضْتُما وقولا لها: عُوجي على من تَخَلَّفُوا

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٦٢.
(٢) سورة الحديد، الآية: ٢٣.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٧.
(٤) سورة الزخرف، الآية: ٣٦.
(٥) سورة يونس، الآية: ٤٢.
(٦) سورة الأنبياء، الآية: ٨٢.
(٧) صدر البيت: فَتُوضِحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رَسْمُها. ديوانه ص ٨ وشرح القصائد السبع ص ٢٠ وشرح التسهيل ١: ٢١٣. توضح والمقراة: موضعان. ولم يعف: لم يَدْرُسْ. والرسم: الأثر بلا شخص.
(٨) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٨٧٠. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩. وزد على ما فيه معاني القرآن للأخفش ص ٣٦ وشرح التسهيل ١: ٢١٣.
(٩) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٣٢٤. وقد سقط من ك، ح، ص، ف.

وقولُه ما لم يَعْضُد المعنى سابقٌ فيُختارُ مُراعاتُه مثالُه قولُ الله تعالى ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

فَمِنْهُنَّ مَنْ تُسْقَى بِعَذْبٍ مُبَرَّدٍ ... نُقاخٍ، فَتِلْكُمْ عندَ ذلك قَرَّتِ

ومِنْهُنَّ مَنْ تُسْقَى بِأَخْضَرَ آجِنٍ ... أُجاجٍ، ولولا خَشْيةُ الله فَرَّتِ

وقولُ الآخر[3]:

وإنَّ مِنَ النِّسْوانِ مَنْ هِيَ رَوْضةٌ ... تَهِيجُ الرياضُ قبلَها وتَصَوَّحُ

فسَبْقُ (مِنكُنَّ) مُقَوٍّ لقوله (وتَعْمَلْ) بالتاء حملاً على المعنى، وإنْ كان قد سبقه (وَمَنْ يَقْنُتْ) بالياء، كما أنَّ «مِنْهُنَّ» مُقَوٍّ لمراعاة المعنى في قوله «تُسْقَى»، و «مِنَ النِّسْوَانِ» مُقَوٍّ لمراعاة المعنى في قوله «مَنْ هِيَ رَوْضةٌ».

وقولُه أو يَلْزَمْ بمُراعاةِ اللفظِ لَبْسٌ مثالُه «أَعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ لا مَنْ سَأَلَكَ»، و «أَعرض عَمَّنْ مررتَ بها لا عَمَّنْ مررتَ به»، فهذا ونحوُه تجبُ فيه مراعاةُ المعنى مخافةَ اللَّبْس.

وقولُه أو قُبْحٌ مثالُه «مَنْ هي حمراءُ أَمَتُك»، تتعين فيه مراعاة المعنى؛ إذ لو روعي اللفظ، فقيل «من هو أحمر أَمَتُك» لكان في غاية القبح. قال المصنف في الشرح[4]: «ووافق ابنُ السَّرَّاج[5] على منع التذكير في هذا

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣١.

(٢) البيتان في عيون الأخبار ٢: ٢٠٣ حيث ذكر ابن قتيبة أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ سمع امرأة في الطواف تنشدهما. النقاخ: الماء البارد العذب الصافي الخالص. والآجن: الماء المتغير الطعم واللون. والأجاج: الشديد الملوحة والمرارة. تصف زوجها بأنه متغير الفم.

(٣) هو جِران العَوْد. والبيت في ديوانه ص ٧ وشرح التسهيل ١: ٢١٣ والمقاصد النحوية ١: ٤٩٢. تَصَوَّحَ البقلُ: يبس أعلاه وفيه ندوة.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢١٤.

(٥) الأصول ٢: ٣٤٢.

وأمثاله، وأجاز[1] في نحو «مَنْ هي مُحْسِنةٌ أُمُّك» أن يقال: من هي مُحسنٌ أُمُّك، ومَنْ محسنٌ أُمُّك. أمّا[2] «مَنْ مُحسنٌ أُمُّك» فغريب[3]، وأمّا «مَنْ هي مُحسنٌ أُمُّك» فَفيه من القبح قريبٌ مما في «من هي أحمرُ أَمَتُك»، فوجب اجتنابهما. وحَمل ابنَ السراج على جواز «مَنْ هي محسنٌ أُمُّك» شبهُ «مُحْسِن» بـ «مُرْضِع» ونحوِه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خالٍ من علامة، بخلاف «أحمرَ»، فإنَّ/ إجراءَ مثلِه على مؤنثٍ لم يقع، فلذلك اتفق على منع: مَن هي أَحْمَرُ أَمَتُك» انتهى كلامه. [١٦٥:١/ب]

ولأصحابنا طريقةٌ غيرُ هذه الطريقة التي سلكها المصنف في الحمل على اللفظ أو على المعنى، قالوا[4]: تقول إنْ حَملتَ على اللفظ: مَنْ قامَ هند، ومَنْ قام أخواك، ومَنْ قام إخوتُك. وإنْ حَملتَ على المعنى قلت: مَنْ قامت هند، ومن قاما أخواك، ومَنْ قاموا إخوتك.

ويجوز الجمع بين الحَمْلَين، وإذا فَعلتَ ذلك فالأحسنُ أنْ تَبدأ بالحمل على اللفظ، نحوُ قولِه تعالى ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[5]، ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾[6] في قراءة من قرأ (يقنت) بالياء.

ويجوز أن تبدأ بالحمل على المعنى، ثم تحمل على اللفظ باتفاق من النحويين إنْ وَقع بين الحملين فصلٌ، فتقول: مَنْ يَقومون في غيرِ شيءٍ ويَنظُر في أمورنا قومُك، فإن لم تفصل، وقلت: مَن يَقُومون ويَنظُر في أمورنا

---

(١) الأصول ٢: ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(٢) ك، ح، ص، شرح التسهيل: فأما.

(٣) ك: يقرب. ص: فقريب.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٣ ـ ٤٦٦.

(٥) سورة النحل، الآية: ٧٣.

(٦) سورة الأحزاب، الآية: ٣١. وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم، بالياء في (يَقْنُتْ)، وبالتاء في (وتَعْمَلْ). السبعة ص ٥٢١.

قومُك، لم يجز عند الكوفيين[1]، ويجوز ذلك عند البصريين؛ لأنه[2] لا يجعلون للفصل تأثيراً.

والسماعُ في الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى إنما هو مع الفصل، هذا نقل السيرافي أنَّ البصريين لا يشترطون الفصل، يجيزون: مَنْ قام وقعدا، ومَنْ قام وقعدت، والعكس، فتبدأ بالحمل على المعنى، ولا ترجع إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى إلا بشرط الفصل. وزعم الأستاذ أبو علي أن مذهب البصريين هذا يعني اعتبار ذلك بالفصل، والأول مذهب الكوفيين.

وإذا كان الضميرُ المحمولُ على اللفظ مخبراً عنه بما بعده، وأخبرتَ عنه بفعل، لم يجز الحمل إلا على اللفظ أو على المعنى، فتقول: مَنْ كان يقوم أخواك، ومَنْ كانا يقومان أخواك، ولا يجوز: من كان يقومان أخواك.

وإن أخبرت عنه باسم وكان مشتقاً باطراد جاز الحمل على اللفظ والحمل على المعنى على الإطلاق، فتقول: مَنْ كانَ محسناً أخواك، ومن كانا مُحسنَينِ أخواك، ومن كانَ محسنَينِ أخواك، ومن كان محسناً أختُك، ومن كان محسنةً أختُك، ومن كانت محسنةً أختُك. وإلى جواز الجمع بين الحملين ذهب الكوفيون وكثير من البصريين، وهو الصحيح.

وذهب ابن السراج[3] إلى منع الجمع بين الحملين. والحجةُ عليه قولُ تعالى ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٤.

(٢) ص، وشرح الجزولية: لأنهم.

(٣) الأصول ٢: ٣٤٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١١١.

(٥) لم أقف على تتمته. وهو في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٤ والبحر المحيط ١: ٥٢٠ و٧: ٣٦٢ والدر المصون ١: ٧٠ و٩: ٣٣٧.

. . . . وأيْقَظَ مَنْ كانَ مِنْكم نِياما

هذا إذا كان من الصفات المفصولِ بينَ مُذكَّرِها ومُؤنثها بالتاء.

فإن كان من غيرها فإما أن تكون صفة المذكر والمؤنث من لفظ واحد أوْ لا، إن كانت من لفظ واحد، وأدَّى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث أو للعكس، لم يُجزه الكسائي[1]، وأجازه/ الفراء[2]، فتقول «من كانت حمراءَ جاريتُك» على المعنى، و«من كان حمراء جَاريتُك»، الاسم على اللفظ، والخبر على المعنى، ولا يجيز الكسائي «من كانت من النساء أحمرَ جاريتُك»، ولا «من كان أحمرَ جاريتُك»[3]، والفراء يجيزه لاتفاق الصفتين في الحروف الأصول كاتفاق قائمٍ وقائمةٍ في ذلك. وصحح مذهبَ الفراء بعضُ أصحابنا[4]. [١٦٦:١/أ]

وإن لم تكن مشتقة من لفظ واحد، وأدَّى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث أو العكس، لم يجز ذلك عند الكسائي ولا عند الفراء ولا عند أحد من البصريين فيما علمت، قاله بعض أصحابنا.

وقال بعضهم[5]: «إن كانا لا يرجعان لاشتقاق واحد فالفراء والكسائي منعا الحمل على لفظ التذكير، فيقولان: من كان عجوزاً جاريتُك، ولا يجيزان: من كان شيخاً جارِيتُك، إلا في لغة من يقول شَيْخ وشَيْخة، قال[6]:

وتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لم تَرى قَبْلي أَسِيراً يَمانيا

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٥. وفيه أنه يمنع من الحمل على لفظ التذكير خاصة، فلا يجيز: من أحمر جاريتُك.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٥.

(٣) ك: جاريته. ص: جاريتنا.

(٤) كالأبذي في شرح الجزولية ص ٤٦٥.

(٥) هو الأبذي. شرح الجزولية ص ٤٦٥ ـ ٤٦٦.

(٦) تقدم في ١: ٢٠٩.

ولا يُجيزان: من كان غلاماً جاريتُك، إلا في لغة من يقول غُلام وغُلامة، قال الشاعر[1]:

ومُـرْكِضـةٌ صَـرِيحـيٌّ أبـوهـا تُهـان لهـا الغُـلامـةُ والغُـلامُ

والأحسـنُ عنـد الفـراء: مَـنْ كـان عجـوزاً جـاريتُـك، ومـن كـان أَمـةً جاريتُك، ولا يستحسن: مَنْ كان شيخاً جاريتُك، ولا: مَنْ كان غلاماً جاريتُك؛ لأن غُلامة وشَيْخة قليل في كلامهم. وأصولُ البصريين تقتضي جواز ذلك كله لأنهم أطلقوا القول، ولم يُفَصِّلُوا.

فإن لم يكن الضميرُ المحمولُ على اللفظ مُخْبَراً عنه بما بعدَه، وأردت حَملَ ما بعدَه عليه، حَملتَه على لفظه، ولم يَجُز الحملُ على معناه عند الكوفيين[2]، فتقول: من ضربتَه أجمعون قومُك، فتحمل على «مَنْ»، ولا يجوز النصب تأكيداً للضمير على معناه لأنه لا يُحمل عندَهم على المعنى إلا حيث لا يمكن إظهارُ المعنى في اللفظ، وأنشد الكسائي[3]:

إذا ما حاتمٌ وُجد ابنَ عمي مَجَـدْنـا مَـنْ تكَلَّـمَ أَجْمَعينـا

فـردّ علـى مَـنْ، ولا يجـوز أن يُـرَدّ علـى الضميـر الـذي[4] فـي «تَكَلَّـمَ» فيرفع؛ لأنه يمكن جمعه.

---

(١) هو أوس بن غلفاء الهجيمي كما في التنبيه لابن بري (صرح) والمصباح لابن يسعون ٢: ٣٢/أ ـ ٣٢/ب وشرح المفصل ٥: ٩٧ واللسان (غلم). والبيت بغير نسبة في المذكر والمؤنث للفراء ص ١٢١ ولابن الأنباري ص ٩٢ والتكملة ص ١٢٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٢٦ واللسان (ركض) وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٦. وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ص ٦١٣ ـ ٦١٤ وحواشيه. أركضت الفرسُ: اضطرب جنينها في بطنها. وصريح: اسم فحل منجب.

(٢) في شرح الجزولية للأبذي: إلا عند الكوفيين.

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٦. مَجَدْنا: غَلَبْنا في المجد.

(٤) الذي: سقط من س.

وأصول البصريين[1] تقتضي جواز ذلك لأنهم لم يُفَصِّلوا، وهو الصحيح بدليل قوله تعالى ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ﴾[2]؛ ألا ترى أن (خالدينَ) حالٌ من الضمير محمولٌ على معناه، والعاملُ في الحال الفعلُ العاملُ في الضمير، ولا يجوز أن يكون حالاً مِنْ «مَنْ» لأن العامل في الحال لا يكون إلا العاملَ في ذي الحال، نحو: جاء زيد ضاحكاً، أو ذا الحال نفسَه إن كان فيه معنى فعل، نحو قولك: هذا ضاحكاً زيدٌ. ولا يجوز أن يكون العامل في الحال (مَنْ) لأنها ليس فيها معنى فعل، ولا العاملُ في (مَنْ)؛ لأن العامل فيها إنما هو معنى، والمعنى المجردُ دُونَ اللفظ لا يَعمل في الحال، وإنما عمله الرفعُ خاصة» انتهى/ ما قاله بعض أصحابنا[3]. [١:١٦٦/ب]

ومما وقع فيه الحمل على اللفظ خاصة، ولا يجوز الحمل على المعنى، قولُك في التعجب: ما أحسنَ زيداً! وإن كان الذي أوجب التعجب صفة مؤنثة أو صفات متعددة.

ومما وقع فيه الحمل على المعنى، ولا يجوز الحمل على اللفظ، قولُهم «ما جاءت حاجتَك»[4] كأنه قال: أيّةُ حاجةٍ صارت حاجتَك.

فرع: إذا جاء العائد على لفظ الموصول دون معناه، ثُم أكدتَه بلفظة مضافة، فحملت أولَها على معنى الموصول وآخرَها على لفظه، لم يجز ذلك عند الفراء، وأجازها الكسائي وهشام، مثالُه: جاءني مَنْ خرج أنفسُه، جعلت العائد أولاً في «خرج» مفرداً على لفظ الموصول، ثم أكدت بـ «أنفُس» جمعاً على معنى الموصول، ثم أَفردتَ الضميرَ المضافَ إليه

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٣. وأولها: ﴿تلك حُدُودُ الله ومَنْ يُطعِ الله ورسولَه﴾.

(٣) هو الأبذي كما ذكرنا في ص ١١٢.

(٤) الكتاب ١: ٥٠ ـ ٥١ و٢: ١٧٩ و٣: ٢٤٨. ولو أعادوا الضمير على لفظ «ما» لقالوا: ما جاء حاجتَك.

«أَنْفُس» على لفظ الموصول.

ص: ويُعْتَبَرُ المعنى بعدَ اعتبارِ اللفظ كثيراً، وقد يُعْتَبَرُ اللفظُ بعدَ ذلك.

ش: مثالُ ذلك ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[1]، ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ۚ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ﴾[2]، ﴿ ۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ ﴾[3] ثم قال ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ ﴾[4].

ومثالُ اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى بعدَ اعتبار اللفظ قولُه تعالى ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَـٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾[5]، فأفرد الضمير في (يُؤْمِنْ) و (يَعْمَلْ) و (نُدْخِلْه)، ثم جمعه في (خالدينَ)، ثم أفرده في (لَهُ رِزقاً). وقولُه تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَـٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا ﴾[6] إلى آخر الآية، أَفرد الضميرَ في (يَشْتَري) و (لِيُضلَّ) و (يَتَّخِذَها)، ثم جَمع (أُولئكَ) و (لَهُمْ)، ثم أفرد في (وإذا تُتْلى عليه) إلى آخر الآية. وقال تعالى في «مَن» الشرطية ـ وحكمُها حكمُ الموصولة ـ ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا ﴾[7] في قراءة مَن أفرد الضمير في (جاءنا)[8] أَفْرَدَ في

(١) سورة البقرة، الآية: ٨.
(٢) سورة التوبة، الآية: ٤٩.
(٣) سورة التوبة، الآية: ٧٥.
(٤) سورة التوبة، الآية: ٧٦.
(٥) سورة الطلاق، الآية: ١١.
(٦) سورة لقمان، الآيتان ٦ ـ ٧.
(٧) سورة الزخرف، الآيات ٣٦ ـ ٣٨.
(٨) هذه قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (جاءانا) على التثنية. السبعة ص ٥٨٦.

(يَعْشُ)[1] وفي (نُقَيِّضْ له) وفي (فَهُوَ لَهُ)، ثم جمع في (لَيَصُدُّونَهُمْ) و (يَحْسَبُون أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ)، ثم أفرد في (جاءَنا). وأمّا من قرأ (جاءانا) على التثنية[2] فهو ضمير العاشي والقَرين، وكانا قد أُفْرِدا، ثم جُمعا، ثم ثُنِّيا، وكُلٌّ من الضميرين مفرد، فلم يَخرج أيضاً عن إفراد ضمير العاشي. وقال الشاعر[3]:

لستُ مِمَّنْ يَكِعُّ أو يَسْتَكِينُو نَ إذا كافَحَتْه خيلُ الأعادي

أَفرد الضمير في «يَكِعُّ»، ثم جَمع في «يَستكينونَ»، ثم أفرد في «كافَحَتْه».

وبهذا البيت والآيات السابقة يتبين خطأُ صاحب البسيط في ادعائه اتفاق النحويين على أن العرب قد تَرجع من الواحد إلى الجمع، ومن المذكر إلى المؤنث من لفظه إلى معناه، ولا تَرجع من معناه/ إلى لفظه، قال: «بإجماع[4] من النحويين». قال: «واستخرج ابن مجاهد عكس هذا من آية سورة الطلاق». [١/١٦٧:أ]

ص: وتقع مَنْ وما شرطيَّين، واستفهاميتين، ونكرتين موصوفتين. ويُوصَف بـ «ما» على رأيٍ، ولا تزاد «مَنْ» خلافاً للكسائي، ولا تقع على غيرِ مَنْ يَعقل إلا مُنَزَّلاً منزلتَه، أو مُجامعاً له شمولٌ أو اقترانٌ، خلافاً لقُطْرُب. و «ما» في الغالب لما لا يعقل وحدَه، ولَهُ معَ مَنْ يعقل، ولصفاتِ مَنْ يَعقل، ولِلْمُبْهَم أمرُه، وأُفْرِدَتْ نكرةً، وقد تُساويها «مَنْ» عند أبي عليّ. وقد تقع «الذي» مصدريةً، وموصوفةً بمعرفةٍ أو شبهِها في امتناع لحاق «أل».

---

(١) س، ف: في جاءنا وفي يعش.

(٢) ك: على لفظ التثنية.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢١٤. كَعَّ: ضَعُفَ وجَبُنَ.

(٤) ك، ح، ص، ف: لإجماع. واخترت ما في س، وهو موافق لما في الارتشاف ١: ٥٤١ حيث ذكر نصّ البسيط.

ش: مثال «مَنْ» و«ما» شرطاً ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[1]، ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[2]. ومثالُهما استفهاماً ﴿مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[3]؟ ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4]؟ ومثالُ «مَنْ» نكرةً موصوفةً قولُك: مررتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لك، أي: بإنسانٍ مُعْجِبٍ لك، وقال الشاعر[5]:

ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ ناصِحٍ ومُـؤْتَمَـنٍ بـالغيـبِ غيـرِ أَميـنِ

فوصفُك لـ «مَنْ» بِمُعْجِب وناصِح، وهما نكرتان، دليلٌ على أنّ «مَنْ» نكرة.

وشرط بعضُ أصحابنا[6] فيها أنَّها لا تُستعمل موصوفة إلا في حال تنكير. وليس كما ذَكر؛ ألا ترى أنها تُوصَف وهي معرفة، وذلك إذا كانت موصولة، نحو: قام مَنْ في الدار العاقلُ. ووقوعُ «مَنْ» نكرةً موصوفة سائغٌ فيها سواءٌ أكانت في موضعٍ تَسُوغ فيه النكرةُ والمعرفة أم في موضعٍ لا تَسوغ فيه إلا النكرةُ.

وزعـم الكسـائـي[7] أنَّ العـرب لا تَستعملهـا نكـرةً مـوصـوفـةً إلا بشرطِ وقوعِها في موضعٍ لا تَقع فيه إلا النكرةُ، نحوُ قولك: رُبَّ مَنْ عالمٍ[8] أكرمت، ورُبَّ مَنْ أتاني أحسنتُ إليه، أي: رُبَّ إنسانٍ آتٍ إلي أَحسنـتُ إليـه، لأن «رُبَّ» لا تـدخـل إلا علـى نكـرة. ومـن ذلـك قـولُ

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٢٣.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٢.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٤٦.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ٢٣.

(٥) هو عبدالله بن همام كما في حماسة البحتري ص ١٧٥. والبيت بغير نسبة في الكتاب ٢: ١٠٩ والأصول ١: ٤٢١ وتحصيل عين الذهب ص ٢٨١ واللسان (غشش) وشرح التسهيل ١: ٢١٥.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٦.

(٧) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٦.

(٨) س: غلام.

الشاعر[1]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ قد تَمَنَّى ليَ مَوْتاً، لم يُطَعْ

وأنشد المفضل[2]:

ألا يا اسْلَمي قبلَ الفِراقِ ظَعينا تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسى إليكِ حَزينا
تَحِيةَ مَنْ لا قاطعٍ حبلَ واصلٍ ولا صارمٍ قبلَ الفِراقِ قَرينا

بخفض «قاطع»، فأنكر ذلك الكسائي، وقال[3]: إنما هو «لا قاطعٌ» بالرفع، و «مَنْ» موصولة، كأنه قال: تحيةَ مَنْ لا هو قاطعٌ. قيل له: فكيف تصنع ببيت الفرزدق[4]:

إنّي وإياكَ إذْ حَلَّت بأَرْحُلِنا كَمَنْ بوادِيهِ بعدَ المَحْلِ مَمْطُورِ

فقال: «مَنْ» موصولة، وصِلتُها «بواديه»، و «مَمْطُور» مكرر على «مَنْ»، يعني بدلاً منه، كأنه قال: كَمَمْطورٍ بعدَ المحل.

[١٦٧:١/ب] وهذا الذي ذهب إليه الكسائي باطل؛ لأن رواية المُفَضَّل لا تندفع/ بروايته، وجعلُه مَمْطُوراً بدلاً مِنْ «مَنْ» ضعيف لأنه مشتق، والبدلُ بابُه أن يكون بالجوامد لأنه في نية تكرار العامل، والصفاتُ التي هي غيرُ مختصة بجنسِ الموصوفِ لا تُباشِرُها العواملُ إلا في ضرورة شعر، و «مَمْطُور» مِنَ الصفاتِ غيرِ المختصَّةِ بجنسِ الموصوف، فحملُه على البدل ضعيف، بل هو

---

(١) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري. والبيت في المفضليات ص ١٩٨ (٤٠) وشرحها للتبريزي ص ٩٠١ (٣٩) ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٤٠ و٣: ٢١٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٦. ك، ص، ح: غيظاً صدره.

(٢) البيتان للأسود بن يعفر، وهما في ديوانه ص ٦٢ ـ ٦٣، وبينهما فيه بيت، والنوادر ص ١٩٥. والأول في الإنصاف ص ١٠١. والثاني في أمالي ابن الشجري ٢: ٥٣٩.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٧.

(٤) ديوانه ص ٢٦٣ والكتاب ٢: ١٠٦ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٤٥ والتعليقة ١: ٢٦٨ وأمالي ابن الشجري ٣: ٦٥ وضرائر الشعر ص ٨١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٧ وشرح أبيات المغني ٥: ٣٣٥ ـ ٣٣٨ [٥٣٣]. حَلَّتْ: أي الإبل.

غير جائز إلا في ضرورة، ولا داعيةَ إلى ذلك لأن ما ذهب إليه غيرُ صحيح بدليلِ روايةِ المُفَضَّل، وبدليل قولِ الشاعر[1]:

فكَفى بِنا فَضْلاً على مَنْ غيرِنا حُبُّ النَّبِيِّ محمدٍ إيَّانا

فإنه رُوي بخفض «غير» نعتاً لـ «مَنْ»[2].

وللكسائي أن يقول: «مَنْ» في رواية المفضل وفي هذا البيت زائدة، التقدير: تحيةَ لا قاطعٍ، وعلى غيرِنا؛ إذ مِن مذهبه[3] جوازُ زيادة «مَنْ».

ومثالُ «ما» نكرةً موصوفة قولُك «مررتُ بما مُعْجِبٍ لك»، ومِن ذلك قولُ أُمَيَّةَ[4]:

رُبَّما تكرهُ النفوسُ من الأَمْـ ـرِ له فَرْجةٌ كَحَلِّ العِقالِ

«ما» بمنزلة «شيء»، و« تكره النفوس»: صفة له[5]، والعائد محذوف، كأنه قال: رُبَّ شيءٍ تكرهُه النفوسُ من الأمر له فَرْجة. ولا تكون «ما» هذه هي المهيِّئة؛ لأنّ تلك حرف، فلا يعود عليها ضمير.

ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر[6]:

---

(١) اختلف فيه، فقيل: هو حسان بن ثابت، وقيل: كعب بن مالك، وقيل غير ذلك. وقد خرجناه في سرّ صناعة الإعراب ص ١٣٥ ـ ١٣٦، وزد عليه شرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٧.

(٢) هو تخريج الخليل. الكتاب ٢: ١٠٥.

(٣) شرح القصائد السبع ص ٣٥٣ وإصلاح الخلل ص ٣٦٢ وأمالي ابن الشجري ٣: ٦٥ وضرائر الشعر ص ٨١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٨. ونسب في شرح المفصل ٤: ١٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٨، ٥٦٠ والبسيط ١: ٣٧٦ لأهل الكوفة.

(٤) تقدم في ١: ١٠٦.

(٥) صفة له. . . تكرهه النفوس: سقط من ك.

(٦) هو أبو دُؤاد الإيادي. والبيت في شعره ص ٣٤٢ ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٦ والأزهية ص ٩٥ ومعجم ما استعجم ص ٢٣٠ (بَدَّى) وص ٦٢٨ (رامة) وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٩١. بَدَّى: موضع بالبادية.

سالكاتٌ سَبيلَ قَفْرةِ بَدًّى   ربَّما ظاعِنٌ بها ومُقيمُ

فـ «ما» بمنزلة «إنسان»، ووقعت على مَنْ يعقل لأنَّ الموضع موضع عموم، وظاعن: خبر ابتداء مضمر، ومقيم: معطوف عليه، والجملة في موضع صفة، كأنه قال: رُبَّ إنسانٍ هو ظاعنٌ بقلبه إلى أَحِبَّته الذين ظَعَنوا عن هذه البلدة مُقيمٌ بجسمه فيها. ولا تكون «ما» كافَّة لأمرين: أحدهما أنَّ «رُبَّ» التي تلحقها «ما» الزائدة لا تدخل على الجمل الاسمية. والآخر عود الضمير عليها، ولو كانت «ما» حرفاً لم يَعُد عليها ضمير.

ومن ذلك قولُ أبي دُواد[1]:

رُبَّما الجاملُ المُؤَبَّلُ فيهم   وعَناجِيجُ بينَهنَّ المِهارُ

فـ «ما» بمعنى شيء، كأنه قال: رُبَّ شيءٍ هو الجاملُ، والجملة في موضع الصفة. والدليل على أن «ما» اسم عودةُ الضمير عليها أيضاً.

وقد يمكن أن يكون من ذلك قولُه تعالى ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[2]، فتكون «ما» نكرة بمنزلة «شيء»، وعتيد: صفة له، كأنه قال: هذا شيءٌ لديَّ عتيدٌ.

وفي البسيط: أنكر بعض النحويين أن تكونا موصوفتين، واستدل بأنهما لا تستقلان بأنفسهما، وما هو كذلك فلا يكون اسماً تاماً. وهذا مردود، فإنَّ من الصفات ما يلزم الموصوف[3]، نحو «الجَمَّاء الغَفير» و «يا أيُّها الرجلُ»، و «مَنْ» و «ما» من هذا القبيل. ولا تستقلُّ بوصفها إلا إذا كانت

---

(١) البيت في شعره ص ٣١٦ والأزهية ص ٩٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٦٥ ورصف المباني ص ٢٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٩٢ والخزانة ٩: ٥٨٦ ـ ٥٩٢ [٨٠٠] وشرح أبيات المغني ٣: ١٩٨ ـ ٢٠٣ [٢١٤]. الجامل: الجِمال. والمؤبل: المتخذ للقِنْية. والعناجيج: جمع عُنْجُوج، وهو الطويل العنق من الإبل والخَيل.

(٢) سورة ق، الآية: ٢٣. انظر الكتاب ٢: ١٠٦ ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٦.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٠٦، ١٠٧.

مفعولة، نحو: مررت بِمَنْ صالحٍ، وإذا كانت خبراً عن مبهم نحو: هذا مَنْ أَعرفُ، فلا تكتفي بكونها مع وصفها خبراً، بل تأتي بشيء آخر يكون حالاً أو خبراً، نحو: هذا مَنْ أَعرفُ منطلقٌ[1]. / وإنما كان كذلك لأن الإخبار [١:١٦٨/أ] بالنكرات لا يفيد حتى تعتمد على معرفة، بخلاف الفعل، لأن فيه تخصيصاً بسبب الزمان، فكما اشترط في المبتدأ أن يكون كذلك ليقع للتخصيص[2]، كذلك يشترط في الخبر أن يكون فيه أيضاً إيضاح وبيان لتحصل الفائدة، وأنتَ إذا اعتمدتَ على مُبْهَم، ثم أَخبرتَ عنه بمبهم، فلم تُحافظ على الفائدة، فصار بمنزلة «رجل قائم»، فلذلك احتجت إلى تخصيص إما بحال أو خبر.

وقولُه **ويُوصَف بـ «ما» على رأي**، قال المصنف في الشرح[3]: «واختلف في «ما» من قولهم «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أَنفَه»[4]، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مراد لائق بالمحلّ. وقال قوم: هي اسم موصوف به. والأول أَولى لأنَّ زيادة «ما» عوضاً من محذوف ثابتٌ في كلامهم، من ذلك قولُهم «أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ»، فزادوا «ما» عوضاً من «كان». ومن ذلك قولُهم: حيثُما تَكُنْ أَكُنْ، فزادوا ما عِوضاً من الإضافة. وليس في كلامهم نكرةٌ موصوفٌ بها جامدة كجمود «ما» إلا وهي مُرْدَفَة بمكمِّل، كقولهم: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وأَطْعَمَنا شاةً كُلَّ شاةٍ، وهذا رجلٌ ما شئتَ مِنْ رجل. فالحكمُ على «ما» المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكمٌ بما[5] لا نظير له، فوجبَ اجتنابُه» انتهى.

---

(١) وهذا مَنْ أعرفُ منطلقاً. الكتاب ٢: ١٠٧.

(٢) ك: المخصص.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢١٦.

(٤) هذا مثل قالته الزَّبَّاء ملكة الجزيرة لمَّا رأت قصيراً اللخمي مجدوعاً. مجمع الأمثال ٢: ١٩٦. وانظر قصته في ١: ٢٣٣ ـ ٢٣٧ منه عند المثل: خَطْبٌ يسيرٌ في خَطْب كبير.

(٥) ك، ح، ص، ف، ن: «ما» بدون باء قبلها.

ولم يذكر أصحابُنا خلافاً في أنَّ «ما» تكون صفة. قال الأستاذ أبو محمد بن السِّيد[١]: «ومنها «ما» التي تجري مجرى الصفة، وهي تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم يُراد به التعظيمُ للشيء والتهويلُ به، كنحو ما أنشد سيبويه[٢]:

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ   لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

أي: السَّيِّد إنما يُسَوَّد لأمر عظيم يُوجبُ له ذلك. ومنه قولُ امرئ القيس[٣]:

....   وحديثٌ ما على قِصَرِهْ

أي: حديثٌ طويلٌ وإنْ كان قصيراً.

وقسم يراد به التحقير كقولك لمن سمعتَه يفخر بما أعطاه[٤]: وهل أَعطيتَ إلا عطيةً ما.

وقسم لا يُراد به تحقيرٌ ولا تعظيم، ولكن يُراد به التنويع، كقولك: ضربتُ ضرباً ما، أي: نوعاً[٥] من الضرب، وفَعَلَ فِعْلاً ما، أي: نوعاً من الفعل. ومن هذا قولُ العرب «افعَلْه آثِراً

---

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٢) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي. الكتاب ١: ٢٢٧ ومجاز القرآن ٢: ٢٠١ والمقتضب ٤: ٣٤٥ والحيوان ٣: ٨١ والخصائص ٣: ٣٢ وفرحة الأديب ص ٩١ ـ ٩٢ وتحصيل عين الذهب ص ١٧٥ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨٧ والخزانة ٣: ٨٧ ـ ٩١ [١٧٠] وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٩٤. وعجزه مثل. مجمع الأمثال ٢: ١٩٦.

(٣) صدر البيت: وحديثُ الرَّكْبِ يومَ هُنا. وهو في ديوانه ص ١٢٧ والغريب المصنف ص ٧٠٤ وتهذيب اللغة ٦: ٤٣٦ ومقاييس اللغة ٦: ٦٨ وديوان الأدب ٤: ٢٩ واللسان (هنا). هنا: قيل: هو يوم معروف، وكان «هنا» اسم موضع اجتمعوا فيه، وتحدث كلٌّ إلى من يُحِب.

(٤) في هامش س: أُعْطِيَه. وفوقه: ظ.

(٥) نوعاً... كأنه قال: سقط من ك.

ما»[1]، كأنه قال: نوعاً من الإيثار، و «آثراً» مصدر جاء على فاعِل».

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2]: «مثالُ كونها صفةً قولك: فعلتُ هذا لأمرٍ ما، إذا قصدتَ التعظيم، أي: لأمرٍ عظيم، فـ «ما» لإبهامها ضمنت معنى «عظيم»؛ لأن العرب تستعمل الإبهام في موضع التعظيم، كقوله تعالى ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[3]، وكقوله سبحانه ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[4]، ومِن كلامهم «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أنفَه». ومن ذلك أيضاً قولُه:

.... لأمـرٍ مـا يُسَـوَّدُ مَـنْ يَسُـودُ

أي: لأمرٍ عظيم.

ولا يمكن أن تكون «ما» زائدة لأمرين:

أحدهما أنَّ زيادة «ما» قبل الجملة أو آخراً تَقِلُّ، بل لا يُحفظ من ذلك إلا قولُهم/ «افْعَلْه آثراً ما»، أي: آثِراً له على غيره، فزادها آخراً. وقولُه[5]: [١٦٨:١/ب]

وقَدْ ما هاجَني، فازْدَدْتُ شوقاً بُكـاءُ حَمـامتيـنِ تَجـاوَبـانِ

في إحدى الروايتين[6]، أي: وقد هاجني، ولم يجئ ذلك إلا في الشعر. ومثلُ «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أنفَه» كثيرٌ في كلامهم.

والآخر أنها تعطي التعظيم، ولا تُستعمل نعتاً إلا إذا قصدتَه، ولو كانت

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٤ والبغداديات ص ٣١٧، ٣٤٤ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦١.

(٢) النص في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٩٤ ـ ٤٩٥ بدون نسبة.

(٣) سورة طه، الآية: ٧٨.

(٤) سورة الحاقة، الآيات ١ ـ ٢.

(٥) هو جَحْدَر العُكْلي، ونسب لسوار بن المضرب. الكامل ص ١٩١ وحواشيه والأمالي ١: ٢٨٢ والسمط ص ٦١٧ وفيه تخريج القصيدة. والأصمعيات ص ٢٤٣ [٩١] والاختيارين ص ١١٣ [٦].

(٦) في هامش س ما نصه: «كـ والرواية الأخرى: وقِدْماً هاجني». قلت «كـ» تعني «ابن مكتوم» وهو الناسخ.

«ما» زائدة لم يكن في الكلام ما يُعطي التعظيم».

وقولُه ولا تُزاد مَنْ، خلافاً للكسائي. مذهبُ البصريين[1] والفراء[2] أنه لا تزاد «مَنْ» لأنها اسم، والأسماءُ لا تزادُ، وأجاز ذلك الكسائي[3]، واستشهد على ذلك بقول عنترة[4]:

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ   حَرُمت عليَّ، ولَيتها لم تَحْرُمِ

وبقول الآخر[5]:

آلُ الزُّبَيرِ سَنامُ المجد قد عَلمتْ   ذاك القبائلُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدا

التقديرُ عندَه: يا شاةَ قَنَصٍ، والأَثْرَوْنَ عدداً. وتأولوا[6] هذا السماعَ على جعل «مَنْ» نكرةً موصوفة، التقدير: يا شاةَ إنسانٍ قَنَصٍ، أي: مُقْتَنِصٍ، أو ذي قَنَص، وكذلك والأَثْرَوْنَ من يُعَدّ، وَصف «مَنْ» بـ «عَدَد» كما وصفها بـ «قَنصٍ».

وقوله إلاّ مُنَزَّلاً منزلتَه أي: منزلةَ العاقل، كقوله تعالى ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾[7]، فعبر بـ «مَنْ» عن الأصنام لتنزُّلها منزلةَ

---

(١) الجزولية ص ٥٤ وشرحها للشلوبين ص ٦١٠ وللأبذي ص ٤٨٨ وإصلاح الخلل ص ٣٦٢.
(٢) شرح القصائد السبع ص ٣٥٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٨.
(٣) تقدم تخريجه في ص ١١٩.
(٤) البيت في ديوانه ص ٢١٣ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٣ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٦٦ والأزهية ص ٧٧، ١٠٤ وضرائر الشعر ص ٨١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢:٤٥٨، ٥٦٠ وشرح التسهيل ١: ٢١٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٨ والخزانة ٦: ١٣٠ ـ ١٣٢ [٤٤١] وشرح أبيات المغني ٥: ٣٤١ ـ ٣٤٣ [٥٣٦]. الشاة: كناية عن المرأة.
(٥) البيت في شرح القصائد السبع ص ٣٥٣ والأزهية ص ١٠٣ وأمالي ابن الشجري ٣:٦٥ وضرائر الشعر ص ٨١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٨، ٥٦٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٨٨ والخزانة ٦: ١٢٨ ـ ١٣٠ [٤٤٠] وشرح أبيات المغني ٥: ٣٤٤ [٥٣٧].
(٦) إصلاح الخلل ص ٣٦٣ وشرح المفصل ٤: ١٢ وشرح الجزولية للشلوبين ص٦١٠ ـ ٦١١ وللأبذي ص٤٨٨.
(٧) سورة الأحقاف، الآية: ٥.

مَنْ يَعقل. ومنه قولُه[1]:

بَكَيْتُ إلى سِرْبِ القَطا إذْ مَرَرْنَ بي ... فقلتُ ومِثْلي بالبُكاءِ جَديرُ
أَسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعير جناحَهُ ... لعلِّي إلى مَنْ قد هَوِيتُ أَطيرُ

وقال امرؤ القيس[2]:

ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي ... وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُر الخالي

وقوله[3]:

وهل يَعِمَنْ من كان أَحدثُ عهدِهِ ... ثلاثينَ شَهْراً في ثلاثةِ أَحْوالِ

أوقع «مَنْ» على الطَّلَل - وإن كان من قبيل ما لا يعقل - لَمَّا ناداه وحَيَّاه، فعامله لذلك معاملةَ مَن يَعقل. وكذلك لمَّا بكَى إلى سِرْب القَطا، وناداها، وطَلب منها إعارة جناح، أَطلق «مَنْ» على ما لا يعقل إذْ عاملها بذلك معاملةَ مَنْ يَعقل.

وقولُه **أو مُجامعاً له شُمولٌ** مثالُه قولُه تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[4]، وقولُه ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾[5]؛ ألا ترى أنَّ الماشيَ على رِجلَيْنِ منهُ عاقلٌ كالإنسان وغيرُ عاقل كالطائر، لكن أَوْقَعَ على الجميع «مَنْ» لاختلاطهما، ولذلك[6] لما قال

(١) ينسب البيتان لمجنون ليلى وللعباس بن الأحنف. وهما في ديوان المجنون ص ١٣٧ وديوان العباس ص ١٦٨ وشرح التسهيل ١ : ٢١٧ وتخليص الشواهد ص ١٤١ والمقاصد النحوية ١ : ٤٣١.

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٧ والكتاب ٤ : ٣٩ والحلبيات ص ١٢٤ وأمالي ابن الشجري ١ : ٤١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٧٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٠. عم صباحاً: انعم صباحاً. وَعَمَ الدارَ: قال لها: عِمي صباحاً.

(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٢٧.

(٤) سورة النور، الآية: ٤١.

(٥) سورة النور، الآية: ٤٥.

(٦) ك: لاختلاطها وكذلك.

جرير[1]:

[١/١٦٩:١] / يا حَبَّذا جبلُ الرَّيّان مِنْ جَبَلٍ وحَبَّذا ساكنُ الرَّيَّان مَنْ كانا

قال له الفرزدق: وإنْ كانوا قروداً؟ فسَوَّغَ أن تقع «مَنْ» على ما لا يعقل لأجل الاختلاط، فأجابه جرير بأن قال: إنما قلتُ «مَنْ»، ولم أقل «ما». ووجهُ انفصال جرير أنَّ «مَنْ» وإن وقعت على ما لا يعقل في حال اختلاطه بمن يعقل، فإنها فيمن يعقل أظهر. وقال تعالى ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[2] و ﴿مَنْ لا يَخْلُقُ﴾ شَمل المعبودَ من دون الله عاقلاً وغيرَ عاقل. ومثلُه ما ذكر الفراء عن بعض العرب «اشتبه علي الراكبُ وجَمَلُه، فلا أَدْري مَنْ ذا مِنْ ذا»[3].

وقولُه أو اقترانٌ مثالُه ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[4]، وقعت هنا على ما لا يَعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصِّل بـ «مَنْ» في قوله ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾؛ ألا ترى أنَّ الدابّةَ تَقع على كل ما[5] يَدِبُّ مِن عاقل وغيرِ عاقل، فغُلِّبَ مَنْ يعقل على ما لا يعقل، وعُومل الجميعُ معاملَةَ مَنْ يَعقل، ففُصِّلَ بـ «مَنْ» لذلك. ومِن كلام العرب «خَلَقَ الله الخلَق، فمنهم مَنْ يتكلم، ومنهم مَنْ لا يتكلم»[6]، فأَوقع «مَنْ» على ما لا يتكلم، وهو غيرُ عاقل، لاقترانه بالعاقل في المفصَّل بـ «مَنْ» وهو الخلق، لأن الخَلْق يَقع على كل مخلوق مِن عاقلٍ وغيرِ عاقل.

---

(١) البيت في ديوانه ص ١٦٥ وشرح المفصل ٧: ١٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١١ ولابن الضائع [باب الصلات] وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠١ وفيهما الحكاية التي ذكرها أبو حيان.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٩٨ وشرح التسهيل ١: ٢١٧ وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٩. وفيهن وفي ف، ن: «وحِمْله». وفي الأخير: «ومَنْ ذا».

(٤) سورة النور، الآية: ٤٥

(٥) ح، ص: من.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠١.

وتقول العرب «أصبحت كَمَنْ لم يُخْلَقْ»[1] تريد: كمن قد مات، فتقع «مَنْ» على هذا المعنى على العاقل، فإن أردت بمن لم يُخْلَق المعدوم، فذهب الفراء[2] إلى جواز ذلك، وذهب بِشْر المَرِيْسِيُّ[3] إلى منع ذلك، قال بِشْر: «مَن»: الناس[4]، ومَنْ لم يخلق ليس بشيء، فبأيِّ شيء شُبِّه؟ فأجابَ الفراء عن ذلك بأنَّ العرب توقع «ما» على المعدوم، فتقول «ما شاءَ الله كان، وما لم يشأ[5] لم يكن»، فكما جاز ذلك في «ما» فكذلك يجوز في «مَنْ».

قال بعض أصحابنا[6]: والصحيح ما ذهب إليه الفراء، ولا تخرج «مَنْ» بذلك عن معناها، بل تكون واقعة على عاقلٍ موجودٍ أو معدومٍ متوهَّم، فإنَّ المعدوم المتوهَّم تَجعلُه العربُ شيئاً، قال عمر بن أبي ربيعة[7]:

وَهَبْها كشيءٍ لم يَكُنْ أو كنازِحٍ ... به الدارُ، أو مَنْ غَيَّبَتْهُ المَقابِرُ

فأوقع شيئاً على ما لم يكن، وهو المعدوم. ومثلُ ذلك قولُ بَشَّار[8]:

وأَخَفْتَ أهلَ الشِّرْك، حتى إنَّهُ ... لَتَخافُكَ النُّطَفُ التي لم تُخْلَقِ

فأوقع النُّطَف على ما لم يُخلق.

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٢.
(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٢.
(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٢ وفيه الحكاية. وبشر هذا هو بشر بن غياث البغدادي المريسيّ أبو عبد الرحمن [ـ٢١٨هـ]. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٠: ١٩٩ ـ ٢٠٢ وحواشيه، ففيها مراجع كثيرة.
(٤) ك، ح، ص: للناس.
(٥) ك: وما لم يشأ الله لم يكن.
(٦) هو الأبذي في شرح الجزولية ص ٥٠٢.
(٧) البيت في ديوانه ص ١١٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٢.
(٨) كذا! والصواب: أبو نواس. والبيت في ديوانه ص ٤٥٢ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٢.

وقوله خلافاً لقُطْرُب، زعم قطرب[1] وغيرُه أنّ «مَنْ» تقع على ما لا يعقل عموماً دون اشتراط ما ذكر، واستدل بقوله تعالى ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾[2]، قال: يعني بذلك الأوثان والأصنام. ولا حُجَّة في ذلك كما بيَّنَّا لاشتراك العاقل وغير العاقل في (مَنْ لا يَخْلُقُ) إذ قد عُبد مِن دون الله مَنْ يَعقل / ومن لا يَعْقل، أو لتنزيلها منزلةَ مَنْ يعقل إذْ عُبدت من دونِ الله، أو لاعتقاد مَنْ عَبَدَها أنّها عاقلة فعَّالة. فهذه الوجوه كلها يحتمل قوله ﴿ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾، فلا دليلَ فيها على أنها تقع على آحاد ما لا يَعقل. [١٦٩:١/ب]

وقولُه و «ما» في الغالب لما لا يَعقل قال المصنف في الشرح[3]: «احترزت بقولي «في الغالب» من نحو قوله تعالى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[4]، ومن قول بعض العرب: سُبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا»[5] انتهى. ويعني أنها في قليل تُطلق على آحاد ذوي العلم كما أُطلقت في قوله «لِما خَلَقتُ» على آدَمَ، وفي «ما سَخَّرَكُنَّ» على الله تعالى.

---

(١) شرح الكافية ٢: ٥٥.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٧. وفي شرح التسهيل ١: ٢١٦ أنه جعل من ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ سورة الحجر، الآية: ٢٠. وانظر معاني القرآن وإعرابه ٣: ١٧٧. وقال الفراء في آية سورة الحجر: «قد جاء أنهم الوحوش والبهائم» معاني القرآن ٢: ٨٦ والجامع لأحكام القرآن ١٠: ١١. وقال الفراء في آية سورة النحل: «جعل مَنْ لغير الناس لمّا ميّزه فجعله مع الخالق وصَلح» معاني القرآن ٢: ٩٨. وانظر المحرر الوجيز ٣: ٣٨٥ والجامع لأحكام القرآن ١٠: ٦٢.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢١٧.

(٤) سورة ص، الآية: ٧٥.

(٥) المقتضب ٢: ٢٩٦ والأصول ٢: ١٣٥ والبغداديات ص ٢٦٥ حيث ذكر أنه حكي عن أبي زيد أنه سمعه، وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢١٢/ب وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٣ - ١٧٤ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٣، ٥٠٥ - ٥٠٦. ونقل محقق البسيط في شرح الجمل ص ٢٨٦ أن ابن العريف ذكر أنها لغة بني أسد. وفي الجامع لأحكام القرآن ٢٠: ٥٠: «وحكي عن أهل الحجاز: سُبْحانَ ما سَبَّحَتْ له، أي: سبحان مَنْ سبحت له». وانظر معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٣٢.

وإطلاقها على آحاد من يعقل هو مذهب أبي عبيدة[1] وابن دُرُسْتُوَيْهِ ومَكِّيِّ بنِ أبي طالب[2]، ومن متأخري أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن خروف[3]، وزعم أنه مذهب س[4]. واستدلوا على ذلك بما تقدم، وبقوله «سُبْحانَ ما سَبَّح الرعدُ بحمده»[5]، وبقوله تعالى ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ ﴾[6]، ومعلومٌ أنَّ الذي بنى السماءَ، وطَحا الأرض، وسَوَّى النفس، هو الله. وبقوله[7] ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾[8]، ومعلومٌ أنَّه الله.

وأبى أصحابُنا ذلك، وتأولوا ما استدل به المخالف. أمّا ﴿لِما خلقتُ بيديَّ﴾ فقال السُّهيلي[9]: «عَبَّرَ بـ «ما»[10] لأنَّ السجود له لم يكن من حيثُ هو عاقل، بل من حيثُ الأمر كالقبلة. وقد يقال: إنه حين الخلق لم يكن عاقلاً، وإنما نَفخ فيه الروحَ بعدَه بِمُدَّة» انتهى هذا التأويل.

وقولُه «وإنما نَفَخ فيه الروحَ بعدَه بِمُدَّة» ليس بصحيح بدليل قوله ﴿ فَإِذَا

---

(١) مجاز القرآن ٢: ٣٠٠ والمحرر الوجيز ٥: ٤٨٨.
(٢) مشكل إعراب القرآن ص ٨٢٢.
(٣) شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات).
(٤) ذكر ابن الضائع في شرح الجمل (باب الصلات) أن ابن خروف استدل بقول سيبويه: إنَّ «ما» مبهمة تقع على كل شيء.
(٥) المقتضب ٢: ٢٩٦ والأصول ٢: ١٣٥ والبغداديات ص ٢٦٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢١٢/ب ونتائج الفكر ص ١٨٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٣، ١٧٤ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٣، ٥٠٥ ـ ٥٠٦.
(٦) سورة الشمس، الآيات ٥ ـ ٧. قال الحسن ومجاهد والطبري: المعنى: ومَن بناها. الجامع لأحكام القرآن ٢٠: ٥٠ والمحرر الوجيز ٥: ٤٨٨.
(٧) وبقوله... أنه الله: سقط من ك.
(٨) سورة الكافرون، الآية: ٣.
(٩) معناه في نتائج الفكر ص ١٨٢. وهو بلفظه منسوباً للسهيلي في شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات). وانظر شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٤.
(١٠) في النسخ المخطوطة: «بها» صوابه في شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات).

سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾[1]، فالأمرُ بالسجود إنما كان بعدَ التسوية ونَفْخ الروح فيه، وعتبُ إبليس على امتناعه من السجود إنما كان بعدَ الأمر وامتثالِ الملائكة، وقبلَ هذا كان قد سُوِّي، ونُفخ فيه الروح، فقولُه تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ كان بعدَما سُوِّي، ونُفخ فيه الروح.

وتأولوا[2] «سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا» و «سُبْحانَ ما سَبَّحَ» على أن جعلوا «ما» مصدرية ظرفية، أي: مدةَ تسخيرِكُنَّ، ومدةَ تَسبيحِ الرعد، و «سُبْحانَ» علماً غيرَ مصروف، كما جاء[3]:

.... سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

ولا نقول إنه كان أصله: سُبحانَ الله، فحُذف المضاف إليه، وبقي: سُبْحانَ؛ لأنهم إذا حذفوا ما أُضيفت إليه نُوِّنت، نحو قوله[4]:

سُبْحانَه، ثم سُبْحاناً نَعُوذُ به وقبلَه سَبَّح الجُوديُّ والجُمُدُ

فنوّن سُبْحاناً لمَّا حَذف المضاف إليه.

وأمَّا (وما بَناها) (وما طَحاها) (وما سَوَّاها) و (لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) و (ما أَعْبُدُ) فتأوَّلوا[5] ذلك على أنَّ «ما» مصدرية، كأنه قيل: وبنائها وطَحْوِها

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٢٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٤ ولابن الضائع (باب الصلات) ولابن أبي الربيع ص ٢٨٧ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٥ ـ ٥٠٦.

(٣) هذا عجز بيت للأعشى، وصدره: أقولُ لمَّا جاءني فَخْرُه. وهو في ديوانه ص ١٤٣ والكتاب ١: ٣٢٤ والمبهج ص ٢٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠٧، ٥٧٨ ـ وفيه تخريجه ـ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٥.

(٤) هو أمية بن أبي الصلت، وينسب لزيد بن عمرو بن نفيل، ولغيرهما. والبيت في الكتاب ١: ٣٢٦ والمقتضب ٣: ٢١٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠٧، ٥٧٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٦.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٤ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٤ ـ ٥٠٥. وانظر المقتضب ٢: ٥٢.

وتَسْوِيَتِها وخَلْقِي وعِبادتي، أي: عبادةَ مثل عبادتي، وقد أُوِّلَ المصدرُ في لِخلْقي وعِبادتي تأويلَ المفعول، أي: لمخلوقي ومعبودي، كما قالوا: درهمٌ ضَرْبُ الأمير، وبُرْدٌ نَسْجُ اليمن. قالوا: والضمير في (بناها) و (طَحاها) و (سَوّاها) عائد على الله تعالى، وإنْ لم يتقدم/ له ذِكْر؛ لأنه قد عُلم أنَّ فاعلَ [١/١٧٠:١] ذلك هو الله، فعاد على ما يُفْهَم من سِياق الكلام.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[١]: «وقيل: يحتمل أن يكون عَبَّر بالمصدر عن المعبود، والأولى أن يكون عَبَّر بـ «ما» لأنه في مقابلة ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ﴾[٢]، وقد يجوز عندَ المقابلة ما لا يجوز ابتداء، وهو كثير في القرآن وكلام العرب، ومنه ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ﴾[٣]».

«وزعم[٤] أبو زيد السُّهيلي أنها لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة، وتلك القرينة هي التعظيم والإبهام. فوقعت عنده «ما» على الله تعالى فيما تقدم ذكره لأنَّ المرادَ التعظيمُ، فأُتي بـ «ما» لأنها مبهمة، والإبهام كثيراً ما يُستعمل إذا قُصد التعظيم، نحوُ قوله ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ۝٢﴾[٥]، ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾[٦]، فكأنَّ المعنى: إنَّ الذي بنى السماء وطَحا الأرض لَعظيمٌ». وأمّا ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ فتقدم تأويلُه فيه.

وأما ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ فسَوَّغ وقوعَ «ما» عنده على الله تعالى شيئان[٧]: أحدُهما: الإبهامُ وتعظيمُ المعبود. والآخرُ: أنَّ الحسدَ منهم يمنعُهم مِن أن يَعبدوا معبوده كائناً ما كان. وقد تقدم تأويل ما احْتَجَّ به.

---

(١) شرح الجمل له (باب الصلات).

(٢) سورة الكافرون، الآية: ٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٥٤.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات). والقول بلفظه في شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(٥) سورة الحاقة، الآيات ١ ـ ٢.

(٦) سورة طه، الآية: ٧٨.

(٧) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٤.

وما ذكره أبو زيد من التعظيم لا يُسَوِّغُ وضعَ الاسم الذي هو لِما لا يعقل على مَنْ يعقل، والإبهامُ مَقْصَد من مقاصد التعظيم، لكنْ لا ينبغي أن يكون ذلك الإبهامُ الذي يُقْصَد به التعظيم مُخرجاً لِلَّفْظِ عَمَّا وُضع له.

وزعم المَعَرِّيُّ في «اللامع»[1] له أنه إذا كان لا تُدرَك صفتُه، ولا تُعلَم حقيقتُه يُجْعَلُ كالشيء المجهول فينطلق عليه «ما». وحَمل على ذلك «سُبْحانَ ما سَبَّحَ الرعدُ بحمده» أي: سُبْحان الذي سَبَّحَ الرعدُ بحمده، وقد تقدم تأويلُ هذا.

والذي صححه أصحابنا[2] أنَّ «ما» لا تقع على آحاد أولي العلم إلا في موضعين:

أحدهما: الاستثبات عمن يَفعل[3] إذا لم تَفهم الاسمَ؛ لأنك في الحقيقة لم تَستثبت عن عاقل؛ ألا ترى أنه إذا قال: جاءني زيدٌ، فلم تفهم الاسم، فاسْتَثْبَتَّه، وقلت: جاءَ مَهْ؟ ففي الحقيقة لم تَسْتَثْبِت عن زيدٍ لأنك لم تَعلم أزيداً قال أم غيرَ ذلك، وإنما اسْتَثْبَتَّ عن الفاعل من حيثُ هو فاعل.

والآخر: الاستفهام بها عن صفات مَن يَعقل؛ ألا ترى أنك تقول: ما زيدٌ؟ فيقول لك المسؤول: كاتبٌ أو عالمٌ، فهي وإن كانت في الظاهر واقعةً على كاتبٍ أو غيرِ ذلك من صفات زيد، و «كاتبٌ» اسمٌ واقع على مَن يعقل، فليست في الحقيقة واقعةً على عاقل؛ لأنك إنما سألتَ بها عن صفة من يعقل، والصفةُ ليست من جنس العُقَلاء؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما زيدٌ؟

---

(١) هو كتاب «اللامع العَزيزي» في تفسير شعر المتنبي، عُمل للأمير عزيز الدولة وغَرْسِها، وهو ابن تاج الأمراء أبي الدوام ثابت بن ثِمال بن صالح بن مرداس. معجم الأدباء ٣: ١٦٢. وانظر مقدمة محقق كتاب «معجز أحمد» ص ١٢٣ - ١٢٤. وذكر الزركلي في الأعلام ١: ١٥٧ أنه مخطوط في مخطوطات جامعة الملك سعود في الرياض، وأنه ألّفه لعزيز الدولة فاتك بن عبدالله، وأنه يقع في ٢٤٠ ورقة.

(٢) النص في شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٤.

(٣) ك، ص، ح، شرح الجزولية: يعقل.

فإنما تريد: ما صفةُ زيدٍ؟ وقولُ المجيب «كاتبٌ» جوابٌ على المعنى؛ لأنّه لو أجاب على اللفظ لقال: صفتُه كَتْبٌ، إلا أنَّ كاتباً يُغني عن ذلك، ويَقوم مَقامه.

وقولُه **ولَهُ مَعَ مَنْ يَعْقِلُ** أي: ولما لا يَعْقِلُ مَعَ مَنْ يَعقل/ ، مثالُه ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ﴾[1]. [١: ١٧٠/ب]

وقولُه **ولِصفاتِ مَنْ يَعْقِلُ** هذه عبارةُ الفارسيّ[2]، زَعم أنها تقع على صفاتِ مَن يعقل، نحو ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾[3] أي: والسماءِ وبانيها. ومَثَّل المصنف[4] بقوله ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[5]. وعبَّر أصحابنا[6] عن هذا المعنى بأنَّ «ما» تقع على أنواعِ مَن يَعقل، ومَثَّلُوا بقوله (ما طابَ لَكُمْ)، ويريدون الطيِّبَ.

وقولُه **وللمبهم أمرُه** هذا مذهب السُّهيلي الذي تَقدم ذكرهُ والردُّ عليه. قال المصنف في الشرح[7]: «مثل أن تَرى شبحاً تُقَدِّرُ إنسانيتَه وعدمَ إنسانيتِه، فتقول: أخبرني ما هناك؟ وكذا لو علمت إنسانيتَه ولم تدر أَذَكَرٌ هو أم أنثى، ومنه ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾[8]».

وقولُه **وأُفْرِدَتْ نكرةً** يعني أنها خَلَتْ مِن صلةٍ وصفةٍ وتَضَمُّنِ شرطٍ أو

---

(١) سورة النحل، الآية: ٤٩.

(٢) قال: «وهي سؤال عن ذات غير الأناسيّ وغيرهم من المميِّزين، وعن صفات الأناسيّ وسائر أهل التمييز» البغداديات ص ٢٦٣. وقال المبرد: «وهي سؤال عن ذات غير الآدميين وعن صفات الآدميين» المقتضب ١: ٤١ و٢: ٥٢، ٢٩٦.

(٣) سورة الشمس، الآية: ٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢١٧

(٥) سورة النساء، الآية: ٣.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٣ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٣.

(٧) شرح التسهيل ١: ٢١٧.

(٨) سورة آل عمران، الآية: ٣٥.

استفهام، وذلك في التعجب، نحو: ما أحسنَ زيداً! على مذهب س[1]، وفي نِعْمَ وبئسَ، نحوُ قول العرب «غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا»[2]، على مذهب غير س[3]، وسيأتي الكلام على ذلك في التعجب، وفي باب نِعْمَ.

وقولُه وقد تُساويها مَنْ عند أبي عليّ يعني في كونها أُفْرِدتْ نكرة، هذا مما انفرد به أبو علي[4]، وحجته قول الشاعر[5]:

وكيفَ أَرهبُ أمراً، أو أُراعُ بِهِ   وقد زكأتُ إلى بِشْرِ بنِ مَرْوانِ؟
ونِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضاقتْ مَذاهِبُهُ   ونِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإعلانِ

فـ «مَنْ» عنده في موضع نصب، وفاعلُ «نِعْمَ» ضمير مُفسَّر بـ «مَنْ» كما فُسِّر بـ «ما» في ﴿فَنِعِمَّا﴾[6]، و «هو» مبتدأ، خبره الجملة التي قبله، و «في سرّ وإعلان» متعلق بـ «نِعْمَ». قال المصنف في الشرح[7]: «والصحيحُ غيرُ ما ذهب إليه أبو علي».

وقولُه وقد تقع «الذي» مصدريةً حكى[8] هذا عن يونُس، وتأول عليه ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾[9] أي: ذلك تَبشيرُ الله عبادَه. وعلى قول يونس قد

---

(١) الكتاب ١: ٧٢ ـ ٧٣. وفي مذهب الخليل والبصريين كافة كما في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٩٣.
(٢) الكتاب ١: ٧٣.
(٣) معاني القرآن للأخفش ص ٣٧ ـ ٣٨ والبغداديات ص ٢٥٣.
(٤) إيضاح الشعر ص ٤١٦ ـ ٤١٨.
(٥) إيضاح الشعر ص ٤١٦ وفيه تخريجهما. وزد على ما فيه شرح التسهيل ١: ٢١٨. والثاني في جمهرة اللغة ٣: ٢٨٣، ٤٨٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠١. زكأ إليه: لجأ.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.
(٧) شرح التسهيل ١: ٢١٨.
(٨) أي: المصنف في شرح التسهيل ١: ٢١٨. وقد حكى ذلك الفارسي عن أبي الحسن عن يونس في آية سورة الشورى التالية في العضديات ص ١٧٠ والشيرازيات ص ٤٢٢ [مسألة في اللائي واللاتي].
(٩) سورة الشورى، الآية: ٢٣.

يُحمل قولُه ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓاْ﴾[1] أي: كخوضِهم.

وما ذهب إليه يونس ليس بشيء لأنه إثبات للاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل، وقد ثبتت اسمية «الذي» بكونها فاعلةً ومفعولة ومجرورة ومبتدأة وتُثنَّى وتُجْمَع وتُؤنث ويَعودُ عليها الضمير، فلا نَعدل عن هذا الحكم المقطوع به لشيءٍ لا يقوم عليه دليل، بل ولا شِبهُه. والأحسنُ في الآية أن يكون التَقدير: ذلك الذي يُبَشِّرُه الله عبادَه، وأصلُه: يُبَشِّرُ به، فلما صار منصوباً حُذف إذْ مُجَوِّزُ الحذفِ فيه موجود.

وقولُه وموصوفة[2] **بمعرفةٍ أو شِبْهِها في امتناعِ لحاقِ ألْ** مثالُه: مررت بالذي أخيك، ومررت بالذي مِثْلِك، وقد تَقدم الكلامُ على هذه المسألة حين الكلام على الصلة في أول الموصولات[3].

وهذا الذي ذكره المصنف من جواز ذلك ليس مذهب البصريين، لا يجيزون شيئاً من ذلك، وإنما أجازه الكوفيون، وتقدم[4] ذكرُ ما استدلُّوا به والردُّ عليهم.

قال أبو علي[5]: «وقد/ أجاز البغداديون أن تكون «الذي» موصوفة لا موصولة كما في مَنْ وما». وقال المصنف في الشرح[6]: «حاصلُ كلام أبي علي أنَّ «الذي» موصولةً وموصوفةً مستغنيةٌ بالصفة عن الصلة، ومصدريةً محكومٌ بحرفيتها، وهو مذهب الفراء[7]، وهو صحيح، وبه أقول، وأجاز [١:١٧١/أ]

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٦٩.
(٢) ك، ص، ح: وموصولة.
(٣) تقدم في ص ١٥ ـ ١٧.
(٤) تقدم في ص ١٥ ـ ١٧.
(٥) المسائل العضديات ص ١٦٧.
(٦) شرح التسهيل ١: ٢١٩ ـ ٢٢٠.
(٧) معاني القرآن ١: ٣٦٥.

الفراء[1] في[2] (تَماماً على الذي أَحْسَنَ)[3] أن تكون «الذي» مصدراً، والتقدير: تماماً على إحسانه، أي: إحسانِ موسى. وأن تكون موصوفةً بـ «أَحْسَنَ» على أنَّ «أَحْسَنَ» أفْعَلُ تفضيل، قال[4]: «لأنَّ العرب تقول: مررت بالذي خيرٍ منك، ولا تقول: مررت بالذي قائمٍ؛ لأنَّ «خيراً منك» كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام. وكذلك يقولون: مررت بالذي أخيك، وبالذي مثلِك، إذا جعلوا صفة[5] «الذي» معرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام جعلوها تابعة للذي، أنشد الكسائي[6]:

إنَّ الزُّبَيْرِيَّ الذي مثلَ الجَلَمْ

ومثلُه ما أنشد الأصمعيُّ[7]:

حتى إذا كانا هُما اللَّذَيْنِ مثلَ الجَدِيلَيْنِ المُحَمْلَجَينِ

وحكَى الفراء عن بعض العرب: أبوك بالجارية الذي يَكْفُل، وبالجارية ما يَكْفُل، والمعنى: أبوك بالجارية كفالتُه. وهذا صريحٌ في ورود «الذي» مصدرية. ومنه قولُ ابن رَواحة[8]:

فَثَبَّتَ الله ما آتاكَ من حَسَنٍ في المُرْسَلِينَ، ونَصْراً كالذي نُصِرُوا

أي: ونصراً كنَصْرِهم. ومثلُه قولُ جَرير[9]:

---

(١) معاني القرآن ١: ٣٦٥.
(٢) في: سقط من س.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٤.
(٤) يعني الفراء. معاني القرآن ١: ٣٦٥.
(٥) في معاني القرآن: صلة.
(٦) تقدم في ص ١٥.
(٧) تقدم في ص ١٥.
(٨) البيت في ديوانه ص ١٥٩.
(٩) البيت في ديوانه ص ١٦١ والمحتسب ٢: ١٨٩.

يـا أُمَّ عمـروٍ جَـزاكِ الله مغفـرةً   رُدِّي علي فُؤادي كالذي كانا

وقولُ ابن أبي ربيعة[1]:

لـو أَنَّهُـم صَبـروا عنـا فنعـرفَـهُ   منهم إذاً لَصَبَرْنا كالذي صَبَرُوا

وقولُ جرير[2]:

دعاني أبو سَعْد، وأهدى نصيحةً   إلـيَّ، وممَّـا أن تَغُـرَّ النصـائـحُ
لأُجْزِرَ لحمي كلبَ نبهانَ كالذي   دَعا القاسطيَّ حتفُه، وَهْوَ نازِحُ»

انتهى كلامه.

ولا حُجَّةَ في شيء مما ذكر على أن تكون «الذي» مصدرية، ولا أنها تُتْبَع بمعرفة أو نكرة لا تقبل «أل»[3] دون صلة؛ لأن الكوفيين يقولون: قالت العرب كذا، ويكون ذلك على قياس ما فَهموا هم عن العرب، ولمَّا اعتقدوا في قوله:

إنَّ الـزُّبَيْـرِيَّ الـذي مثـلَ الجَلَـمْ

أنَّ «مثلَ» تابع لـ «الذي»، وأنه لا صلة له، بَنَوْا عليه أنَّ العرب تقول: مررت بالذي خيرٍ منك، ومررت[4] بالذي مِثْلِك، وبالذي أخيك، وكلُّ هذا قياسٌ منهم على فهمهم في هذا الرجز وشبهِه، وقد تقدم[5] من تأويل البصريين/ لمثل هذا أنه مما حُذفت منه الصلة، وأُبقي معمولُها، والمعنى: [١:١٧١/ب] إنَّ الزبيريَّ الذي صار مثلَ الجَلَم. وكذلك:

---

(١) البيت في ديوانه ص ١١٩.

(٢) البيتان ليسا في ديوانه. وقد نسبا في الكامل ص ٢١٩ لعمارة بن عقيل، وبعدهما أربعة أبيات. أجزر لحمي كلب نبهان: أكون جَزَرة له، والجَزَرة: البَدَنة تُنحر. والقاسطي: رجل من النمر بن قاسط، خرج يبتغي قَرَظاً من بُعْد، فنهشته حية، فمات، فهو أحد القارظَين.

(٣) أل: سقط من س. ك: إلى.

(٤) بالذي خير منك، ومررت: سقط من س، ص.

(٥) تقدم في ص ١٥ ـ ١٧.

حتى إذا كانا هُما اللَّذَينِ   مِثْلَ الجَدِيلَيْنِ ....

التقدير: عادا مِثْلَ الجَدِيلَين.

وأما ما استشهدوا به على أن «الذي» تكون مصدرية فلا حجة في شيء منه.

أمَّا قولُ بعض العرب «أَبوكَ بالجارية الذي يَكْفُل» فـ«الذي» على حاله موصول، وبالجارية: متعلق بمحذوف، يدل عليه «الذي يكفل»، التقدير: أبوك كفيلٌ بالجارية الذي يكفل، أو على إضمار «أعني»، كما يقدره بعض أصحابنا في كثير من المجرور، وإن كان «أعني» لا يتعدى في أصل الوضع بالباء.

وأما «أبوك بالجارية ما يَكْفُلُ» فـ«ما» مصدرية، و«بالجارية» متعلق بمصدر محذوف، التقدير: أبوك كفالتُه بالجارية كفالتُه، كقول الشاعر[1]:

وبعضُ الحِلْمِ عندَ الجَهْـ   ـلِ للذِّلَّةِ إذْعانُ

قدَّروه: إذعانٌ لِلذِّلَّةِ إذعانٌ.

وأمّا «كالذي نُصروا» فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون أصله: كالذين نُصروا، فحذف النون، والتقدير: كنصرِ الذين نُصِروا. أو يكون «الذي» صفةً لمصدر محذوف، والعائد عليه محذوف من نُصروا، والتقدير: كالنصرِ الذي نُصِرُوه.

وأمَّا قوله:

....   رُدِّي عليَّ فُؤادي كالذي كانا

فتأويلُه: كالفؤاد الذي كانا، والشيءُ يُشَبَّه بنفسه باعتبار حالين، تقول:

---

(١) هو الفِنْد الزِّمَّانيّ، واسمه شَهْل بن شيبان. الحماسة ١: ٦٠ [٢] ـ وفيها تخريجه ـ وشرحها للمرزوقي ص ٣٨ [٣].

زيدٌ الآن كَهُوَ أمس، والمعنى: إنَّ قلبي كان سليماً فيما مضى من الزمان، والآن قد شَفَّهُ الغَرامُ، فَرُدِّيه إلى الحالة التي كانت سَبقت له.

وأمَّا قولُه:

. . . . كـالـذي دَعـــا القـــاسطـــيَّ حَتْفُـــهُ . . .

فإنَّه عندهم في معنى: كما دَعا القاسطيَّ حتفُه، فـ «القاسطيَّ» مفعول بـ «دعا»، و «حتفُه» فاعل بـ «دعا»، ولا عائد على الذي.

وتأويلُه عندي على أنَّ قوله «كالذي دَعا القاسطيَّ» في موضع نعت لمصدر محذوف، و «الذي» صفة للدعاء، التقدير: دعاني أبو سعد دُعاءً مثلَ الدعاءِ الذي دَعا القاسطيَّ، ففي «دعا» ضميرٌ يعود على «الذي»، وجعل الدعاء داعياً على حدّ قولهم: شِعْرٌ شاعرٌ، وارتفاعُ «حتفُه» على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، وهو جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: ما الذي دعاه؟ قال: هو حتفُه، أي: الداعي هو الحتف. ويحتمل أن يكون ارتفاعه على أن يكون بدلاً من الضمير المستكن في «دعا» العائد على «الذي». وتأويل هذه النوادر أَولى من إثبات قاعدة كلية بشيء محتمل مخالف لما استقرَّ في اللسان العربي.

ص: فصـــل

وتقع أيٌّ شرطيةً، واستفهاميةً، وصفةً لنكرةٍ مذكورةٍ غالباً، وحالاً لمعرفةٍ، ويلزمُها في هذين الوجهين الإضافةُ لفظاً ومعنىً إلى ما يماثل الموصوفَ لفظاً ومعنىً، أو معنىً لا لفظاً.

ش: مثالُ الشرطية قولُ الشاعر(١):

أيَّ حينٍ تُلِمّ بي تَلْقَ ما شِئْـ ـتَ من الخير، فاتَّخِذْني خَليلا

والاستفهاميةُ ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾(٢).

[١:١٧٢/أ] وقولُه وصفةً لنكرةٍ مذكورةٍ/ مثالُ ذلك: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وبفارسٍ أيِّ فارسٍ، وقال الشاعر(٣):

دعوتُ امرأً أيَّ امرئٍ، فأجابني وكنـتُ وإيـاه مَـلاذاً ومَـوْئـلا

ولا تكون إلا نكرةً: فإن أُضيفتْ إلى مشتقٍّ من صفة يُمكن المدحُ بها كانت للمدح بالوصف الذي اشْتُقَّ منه الاسمُ الذي أُضيفت إليه، فإذا قلت: مررتُ بفارسٍ أيِّ فارسٍ، فقد أثنيتَ على الأول بالفروسِيَّة خاصَّةً.

وإن أُضيفت إلى غيرِ مشتقٍّ من صفةٍ يُمكن المدح بها فهي(٤) للثناء على الأول بكلِّ صفةٍ يُمكن أن يُثْنى عليه بها، فإذا قلتَ: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، فقد أثنيتَ على الرجل ثناءً عامًّا في كل ما يُمْدَحُ به الرجلُ.

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢٠.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٨١.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢١.

(٤) س: في.

وإنَّما كانت صفةً للنكرة، ولم تُوصَف بها المعرفة، لأنَّها لو أُضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تُضاف إليه، وذلك لا يُتَصَوَّرُ في الصفة إذِ الصفةُ أبداً إنَّما هي الموصوفُ لا بعضُه، و «أيٌّ» وإنْ لم تكن مشتقةً فهي في حكم المشتقّ.

قال أصحابنا[1]: وإنما أُعطيتْ معنى الاشتقاق لأنها في الأصل استفهام، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، فكأنك قلت: مررت برجلٍ لنباهته وكمالِه يُتَطَلَّعُ إلى السؤال عنه والعَجَبِ من أحواله، فيقال: أيُّ الرجالِ هو؟ هذا أصلُه، ولذلك أَعطيتْ «أيٌّ» معنى الكمال، وأُزيل عنها الاستفهام ليعمل فيها ما قبلَها، وبقي فيها إبهامُ الاستفهام ليُفيد معنى المبالغة في الصفة.

وقال بعض أصحابنا[2]: «ولا يَعنون بقولهم «صفة» أنها جاريةٌ أبداً على ما قبلَها، بل يُعنى بذلك أنها تُستعمل على معنى الوصف، وإلا فقد تُستعمل غيرَ تابعة، نحوُ قوله[3]:

فأَومأْتُ إيماءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ ... ولِلَّهِ عَيْنا حَبْتَرٍ أيُّما فَتَى

كأنه قال: أيُّما فتى هو، أي: هو الممدوحُ بكلِّ ما مُدح به الفتيان» انتهى.

وقولُه **غالباً** يعني أنَّ الموصوف النكرة قبل «أيٍّ» يكون مذكوراً غالباً، واحترز بذلك مِن حذفِه في قول الفرزدق[4]:

إذا حاربَ الحجاجُ أيَّ منافقٍ ... علاه بسيف كُلَّما هُزَّ يَقْطَعُ

---

(١) ح: قال بعض أصحابنا.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠.

(٣) هو الراعي. والبيت في شعره ص ٢٥٧ والكتاب ٢: ١٨٠ والحماسة ٢: ٢٠٤ [٦٤٢] والكامل ص ٤٠٧ والخزانة ٩: ٣٧٠ ـ ٣٧٤ [٧٥٧]. حبتر: ابن أخت الشاعر.

(٤) البيت في ديوانه ص ٥١٥ وشرح التسهيل ١: ٢٢١.

أراد: منافقاً أيَّ منافقٍ.

وهذا عند أصحابنا في غاية الندور، قالوا[1]: «فارقتْ «أيٌّ» سائرَ الصفات في أنه لا يَجوزُ حذفُ الموصوف وإقامتُها مُقامَه، لا تقول: مررتُ بأيِّ رَجُلٍ، وذلك لأنَّ المقصود بالوصف بـ «أيٍّ» إنما هو التعظيم والتأكيد، والحذفُ يُناقضُ ذلك».

وقولُه **وحالاً لمعرفة** أنشد المصنفُ في الشرح[2]:

.... فلِلَّـهِ عَيْنـا حَبْتَـرٍ أيَّمـا فتـى

بالنصب، جعله حالاً. وتقدم أنَّ أصحابنا أنشدوه بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدأ، وقدَّروه: أيُّ فتىً هو.

[١:١٧٢/ب] ولم يذكر أصحابنا كونَ «أيٍّ» تقع حالاً، / وإنما ذكروا لها خمسةَ أقسام[3]: موصولةً، وشرطيةً، واستفهاميةً، وصفةً لنكرة، ومُنادًى، وسيأتي حكمُها في باب النداء، إن شاء الله.

وقوله **ويلزمُها في هذين الوجهين** أي: في وجهِ استعمالِها صفةً، واستعمالِها حالاً.

وقولُه **الإضافةُ لفظاً ومعنىً** لأنها إذا كانت موصولةً أو شرطيةً أو استفهاميةً لا يلزم إضافتُها لفظاً.

وقوله **إلى ما يُماثِلُ الموصوفَ لفظاً ومعنًى** فلا يجوز أن تقول: مررت برجلٍ أيِّ عالمٍ، ولا: بعالمٍ أيِّ رجلٍ، بل تقول: مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ، وبعالمٍ أيِّ عالمٍ.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٦٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٢١.

(٣) الجزولية ص ٥٣ وشرحها للشلوبين ص ٦٠٦ ـ ٦٠٩ وللورقي ١: ٢٦٨ وللأبذي ص ٤٧٥ والملخص ١: ٦٠٤. وزاد اللورقي كونها نكرة موصوفة.

وقولُه **أو معنًى لا لفظاً** مثالُه: دعوت امرأً أيّ فتًى. هكذا مثّله المصنف في الشرح[1]. وينبغي أن يُحتاط في جواز هذا، ويُتَوَقف حتى يُسمع من كلام العرب، وإلا مُنع؛ لأنّ الأصل فيها أن لا يُوصَف بها، فلا يُتَوسع في القياس فيها.

ص: وقد يُسْتَغْنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافةِ إنْ عُلم المضافُ إليه، و «أيٌّ» فيهما بمنزلة «كُلٍّ» مع النكرة، وبمنزلة «بعضٍ» مع المعرفة.

ش: استغناؤها في الشرط مثالُه قولُه تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2]، ومثالُه في الاستفهام ما ورد في الحديث: «مَنْ أَبَرُّ يا رسول الله؟ قال: أمَّك. قال: ثُمَّ أيٌّ؟ قال: أمَّك»[3].

وقولُه و **«أيٌّ» فيهما** ـ يعني في الشرط والاستفهام ـ **بمنزلة «كُلٍّ» في النكرة، وبمنزلة «بعضٍ» في المعرفة**. مثالُها في الشرط مضافةً إلى نكرة: أيَّ رجلٍ تَضربْ أضربْه، وأيَّ رجلينِ تَضربْ أضربْهما، وأيَّ رجالٍ تَضربْ أضربْهم، فيعود الضمير مطابقاً لما تضاف إليه «أيٌّ».

ومثالُها مضافةً إلى معرفة: أيَّ الرجلِ تَضربْ أضربْه، وأيَّ الرجلينِ تَضربْ أَضربْه، وأيَّ الرجالِ تَضربْ أضربْه.

ومثالُها في الاستفهام مضافةً إلى نكرة: أيُّ رجلٍ أخوك؟ وأيُّ رجلينِ أخواك؟ وأيُّ رجالٍ إخوتُك؟ فيُطابق الخبر ما تضاف إليه «أيٌّ».

ومثالُها مضافةً إلى معرفة: أيُّ الرجلينِ أحسنُ؟ وأيُّ الرجلينِ أَخوك؟

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٢١.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٥: ٣ والترمذي في كتاب البر ـ الباب الأول ٤: ٢٧٣ وابن ماجه في كتاب الأدب ـ الباب الأول ص ١٢٠٧ وأبو داود في كتاب الأدب ـ الباب ١٢٩ ـ ٥: ٣٥١.

وأيُّ الرجالِ أخوك أو أخواك؟ وتقول: أيُّ الثلاثةِ أخواك أو أخوك؟.

ولا تقع الشرطية والاستفهامية إلا صدرَ كلام، فلا يَعمل فيها عاملٌ متقدم عليها إلا الخافضَ بشرطِ أن يكون متعلقاً بالفعل الذي يليها، إلا في الاستفهام في الاستثبات، فإنه قد يتقدم عليها، فإذا قال قائل: ضربتُ رجلاً، قلتَ إذا استثبتَّ: أيًّا ضربتَ؟ وضربتَ أيًّا؟

ص: ولا تَقَعُ نكرةً موصوفةً، خلافاً للأخفش، وقد يُحذف ثالثُها في الاستفهام، وتُضافُ فيه إلى النكرة بلا شرط، وإلى المعرفة بشرطِ إفهامِ تثنيةٍ، أو جمعٍ، أو قصدِ أجزاءٍ، أو تكريرها عطفاً بالواو.

ش: أجاز الأخفش[1]: مررت بأيٍّ كريمٍ، فجعل أيًّا نكرةً موصوفة، ولم يُسمع من العرب، وإنما أجازه قياساً على «مَنْ» و«ما» من قول العرب[2]: «رغبتُ فيما خيرٍ مما/ عندي»، و[3]: [١٧٣:١/أ]

كَفى بنا فضلاً على مَنْ غيرِنا ....

ويَضْعُفُ القياسُ على ذلك، بل في قولهم «مررتُ بما مُعْجِبٍ لك» إن «ما» نكرة بمعنى شيء موصوفة بـ «مُعْجِبٍ» نظرٌ، لأنه يجوز أن تكون «ما» زائدة بين حرف الجر والمجرور، والتقدير: مررت بمُعْجِبٍ لك، وكثيراً ما زيدت «ما» بين حرف الجر والمجرور، فإن سُمع من كلامهم: رأيتُ ما مُعْجِباً لك، وسَرَّني ما مُعْجِبٌ لك، وكَثُرَ ذلك في كلامهم، ثَبَتَ أنَّ «ما» نكرة موصوفة، على أنه لو سُمع قليلاً انبغى تأويلُه على زيادة «ما» كما زادوها في قوله[4]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٢٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٢٢.

(٣) تقدم في ص١١٩.

(٤) هذا عجز بيت لمهلهل بن ربيعة، وصدره: لو بأبانَيْنِ جاء يَخْطبها. وقد خرجته في سر صناعة الإعراب ص ٤٦٢. أبانان: جبلان، وهما أبانَ الأبيض وأبان الأسود، بينهما نحو فرسخ، ووادي الرمة يقطع بينهما.

. . . .   ضُـرِّجَ مـا أنـفُ خـاطِـبٍ بِـدَمِ

وفي قولهم «رُويدَ ما الشِّعْرَ»[1]، وقد تقدم الاستدلال على كون «ما» نكرةً موصوفة بقوله[2]:

رُبَّما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ   ـرِ . . . .

وليس بقاطع؛ إذ يحتمل أن تكون «ما» مُهَيِّئةً، و «مِن الأمر» في موضع المفعول بـ «تكْرَهُ»، أي: شيئاً من الأمر، ويكون العائد في «له» عائداً على ذلك المفعول المحذوف، وإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سَقط به الاستدلال.

وقد تكرر للمصنف ذكرُ مذهبِ الأخفش في «أيّ» أنها تكون نكرة موصوفة، فإنه ذَكَرها هنا، وفي الشرح[3] حين تكلم على «ما» وأنها تكون نكرة موصوفة.

ومثالُ حذف ثالث «أيّ» في الاستفهام قولُ الشاعر[4]:

تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكَيْنِ أَيْهُما   عليَّ مِنَ الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَواطِرُهْ

وقولُه **وتُضاف فيه** ـ أي: في الاستفهام ـ **إلى النكرة بلا شرط** أي: لا يُشترط في إضافتها إلى النكرة شرط[5].

وقولُه **بشرطِ إفهام تثنيةٍ** نحوُ: أيُّ الرجلين[6] أفضلُ؟ وأيُّهما أفضلُ؟ **أو جمع**: أيُّ الرجالِ أفضلُ؟ وأيُّهم[7] أفضلُ؟ **أو قصدِ أجزاء**: أيُّ زيدٍ أحسنُ؟

---

(١) الكتاب ١: ٢٤٣.

(٢) تقدم في ص ١١٩.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢١٥.

(٤) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٣٤٧ والمحتسب ١: ٤١، ١٠٨ وشرح التسهيل ١: ٢٢٢. نصر: هو نصر بن سَيَّار.

(٥) نحو: أيُّ رجلٍ عندَك؟

(٦) س: أي الرجل.

(٧) س: «أيهم» بدون واو قبله.

أيُّ الرجل أحسنُ؟ ولذلك تُبْدِلُ منه، فتقول: أَوجْهُه أم عينُه؟ فالجواب لهذا الاستفهام إنما يكون بذكر شيءٍ من أجزاءِ زيد أو الرجل.

وقولُه **أو تكريرِها عطفاً بالواو** مثالُه قولُ الشاعر[1]:

أَيّي وأيُّ ابن الحُصَيْنِ وَعَثْعَثٍ ... إذا ما التقينا كانَ بالحِلْف أَغْدرا

وقولُ الآخر[2]:

فـأيِّـي مـا وأيُّـكَ كـان شـرًّا ... فسِيقَ إلى المَقامةِ لا يَراها

وقولُ الآخر[3]:

فلئنْ لَقِيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ ... أيِّي وأيُّك فارسُ الأحزابِ

ونقص المصنفَ أن تكون «أيّ» مضافة إلى المفرد المعرفة جنساً أو معطوفاً عليه غيرُه بالواو، مثالُه: أيُّ الدينارِ دينارُك؟ وأيُّ البعيرِ بعيرُك؟ ومثالُ المعطوف: أيُّ زيدٍ وعمروٍ وجعفرٍ قام؟ ويمكن اندراج ذلك تحت قوله «أو جمعٍ» لأنّ/ اسم الجنس هنا يراد به الجمع، ولأنّ «أيُّ زيدٍ وعمرٍو وجعفرٍ» هو في المعنى: أيُّ هؤلاءِ قام؟ لكنَّ المصنفَ مَثَّلَ قولَه «أو جمعٍ» بقوله: أيُّ الرجالِ أفضلُ؟ وأيُّهم أكرمُ؟ فدلَّ على أنه لا شعور له بالمسألتين اللتين ذكرناهما، ونَصَّ أصحابنا[4] عليهما. [١:١٧٣/ب]

ولا[5] يجوز أن يُعطف على «أيّ» الاستفهاميةِ غيرُ اسمِ استفهام، فإذا

---

(١) هو خداش بن زهير. الكتاب ٢: ٤٠٣ والشيرازيات ص ٥١٦ (رسالة)، والنكت ص ٦٨٠ وتحصيل عين الذهب ص ٣٨٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٧. وانظر شعره ص ٥٧٥ ـ مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ العددان ١٣ ـ ١٤ سنة ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤ هـ.

(٢) هو العباس بن مرداس كما في الكتاب ٢: ٤٠٢. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٣٢٦، وزد على ما فيه الشيرازيات ص ٥١٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٧.

(٣) البيت في المحتسب ١: ٢٥٤ وشرح التسهيل ١: ٢٢٢ والمقاصد النحوية ٣: ٤٢٢.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٥) انظر النص في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٨.

قلت: أيُّ القومِ جاءَك وزيدٌ؟ عَطفتَ زيداً على الضمير في جاءَ، ولا يجوز أن تعطفه على «أيّ». ولو قلت: أيُّ القومِ وزيدٌ جاءَ؟ لم يجز إلا إذا جعلتَ زيداً معطوفاً على الضمير في جاء، وقدَّمته عليه، على حَدِّ قولِ الشاعر[1]:

وأنتَ غَريمٌ لا أَظُنُّ قَضاءَهُ ولا العَنَزِيُّ القارظُ الدهرَ جائيا

يريد: لا أَظُنُّ قضاءَه جائياً هو ولا العنزيُّ القارظُ.

وإنما لم يَجُزْ ذلك لأنك تكون قد عطفت مُخْبَراً عنه على مستفهَمٍ عنه، وذلك لا يجوز، لو قلت: أزيدٌ وعمروٌ منطلقان؟ وأنتَ تَسأل عن انطلاق زيد[2]، وتخبر عن انطلاق عمرو، لم يجز.

ص: مِنَ الموصولاتِ الحرفيةِ «أنِ» الناصبةُ مضارعاً، وتُوصَلُ بفعلٍ متصرفٍ مطلقاً، ومنها «أنَّ»، وتُوصَلُ بمعمولَيْها. ومنها «كَيْ»، وتُوصَلُ بمضارعٍ مقرونٍ[3] بلام التعليل لفظاً أو تقديراً. ومنها «ما»، وتُوصَلُ بفعلٍ متصرفٍ غيرِ أمرٍ، وتختصُّ بنيابتها عن ظرفِ زمان، موصولةً في الغالب بفعلٍ ماضي اللفظ مثبتٍ أو منفيٍّ بـ «لَمْ».

ش: احترز بقوله «الناصبةُ مضارعاً» من «أنِ» المخففةِ من «أنَّ» الثقيلة، فإنَّها حكمَها حكمُ المثقَّلة، ومن «أنِ» الزائدةِ، ومن «أنِ» التفسيريةِ، ولهذه الأقسام مواضعُ تُذكر فيها. وإنما ذَكر هنا ما تُوصَل به «أنِ» الناصبةُ للمضارع، فكما ذُكرت الموصولاتُ الاسمية وصِلاتُها، كذلك ذُكرت الحرفياتُ وصِلاتُها. وهذه الحروفُ الموصولاتُ يَنسبك منها مَعَ صِلاتها مصدر.

---

(١) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ١٣٠٧ وضرائر الشعر ص ٢١١ وشرح الكافية الشافية ص ١٢٧٠ يخاطب مَيَّة. العنزي: رجل من عَنَزة ذهب يبغي قَرَظاً في الزمن الأول، فلم يرجع، ثم ضربه مثلاً. والقَرَظ: ورق السلم أو ثمر السنط، يدبغ به.

(٢) زيد هنا في ك، ن ما نصه: وتخبر عن انطلاق زيد.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي التسهيل وشرحه ونتائج التحصيل وتعليق الفرائد وشفاء العليل والمساعد: مقرونةً.

وقولُه بفعلٍ متصرفٍ احترازٌ من الجامد.

وقولُه مطلقاً يعني سواءٌ أكان ماضياً، نحو: أعجبني أنْ قام زيدٌ، أم مضارعاً، نحو: أُريدُ أنْ تَقومَ، أم أمراً[1]، نحو: أرسلت إليه بأنِ افْعَلْ، فلو كان الماضي غيرَ متصرف كـ «عَسَى»، أو المضارعُ غيرَ متصرف كـ «يَهِيطُ»[2]، أو الأمرُ غيرَ متصرف كـ «تَعَلَّمْ» بمعنى اعْلَمْ على رأي الأعْلَم، لم يكن شيء من ذلك صلةً لـ «أنْ» هذه، فأمَّا قولُه ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾[3] ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[4] فـ «أنْ» هي المخففة من الثقيلة لا الناصبةُ للمضارع.

وجميع ما استدلوا به على أنّ «أنْ» هذه تُوصَلُ بفعلِ الأمر مُحتمل أن تكون التفسيريةَ. ويُقَوّي ذلك أنّ ذلك تَقَدَّمه شرطُ التفسيرية، وهو أن تكون الجملة التي قبل «أنْ» فيها معنى القول، نحوُ قوله تعالى ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا﴾[5]، وأشرتُ إليه أنْ قُمْ، وكتبتُ إليه أنْ قُمْ.

[١:١٧٤/أ] وقال/ بعض أصحابنا: «وتدخل على الأمر قليلاً، حكى س[6]: كتبت إليه بأنْ قُمْ» انتهى. وبهذا استدل على أنها المصدرية لا التفسيرية. ووجهُ الاستدلال أنه دخَل عليها حرفُ الجر، والتفسيريةُ لا يَدخل عليها حرف الجر.

ولا يَقْوى عندي وصلُ «أنْ» بفعل الأمر لوجهين:

أحدهما: أنه إذا سَبكتَ من «أنْ» وفعلِ الأمر مصدراً فات معنى الأمر

---

(١) ك،ح، ف،ن: والأمر.

(٢) ك: «كيهيك». يهيط: يصيح.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥. وهي ليست في س، ح.

(٤) سورة النجم، الآية: ٣٩.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٦) الكتاب ٣: ١٦٢ ولفظه: أوعزتُ إليه بأنِ افعلْ. وقبله بقليل: كتبت إليه أنِ افْعَلْ، وأمرتُه أنْ قُمْ.

المطلوبُ والمدلول عليه بالصيغة، ففرق بين: كتبتُ إليه بالقيام، وكتبتُ إليه أنْ قُمْ.

والثاني: أنه لا يوجد من لسان العرب: يعجبني أنْ قُمْ، ولا: أحببتُ أنْ قُمْ، ولا: عجبتُ مِن أنْ قُمْ، فكونُ ذلك مفقوداً في لسانهم دليل على أنها لا تُوصَل بفعل الأمر، ولو وُصلت بفعلِ الأمرِ لَوُجدَ ذلك في لسانهم، كما وجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع، تقول: أعجبني أنْ قامَ زيدٌ، وأحببتُ أنْ قامَ، وعجبتُ مِن أنْ قامَ، ويُعجبني أنْ يقومَ زيدٌ، وأُحِبُّ أنْ يقومَ زيدٌ، وعجبت مِن أنْ يقومَ زيدٌ. وأمّا ما حكى س من قولهم «كتبت إليه بأنْ قُمْ» فالباء زائدة مثلها في[1]:

.... لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

وزَعم بعض النحويين أنها تُضمر بعد همزة الاستفهام في التسوية، ويكون ينسبك منها مع الفعل مصدر، فإذا قلت: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ، فأصله عنده: أَأَنْ قمتَ أم أنْ[2] قعدتَ، فالفعل بعدها بتقدير المصدر.

والصحيح أنه لا إضمار بعد الهمزة ولا بعد أَمْ؛ لأنه لم يُلفظ بذلك في موضع من المواضع، وإنما اكْتَفَوْا هنا بالمعنى دون الإضمار، ولا يُقاس عليه لأنه موضعٌ خرج فيه اللفظ عن أصله، فخرجتْ همزة الاستفهام والفعلُ عن أصلهما، وصار سَبْكاً معنويًّا إلى المصدر، كما يُسْبَك إلى[3] اسم الفاعل في قولك: ما أُبالي منكَ أَقُمْتَ أم قَعدتَ؛ أي: قائماً ولا قاعداً.

---

(١) هذه قطعة من بيت ينسب للراعي، وللقتال الكلابي، وهو:

هُنَّ الحرائرُ، لا ربّاتُ أَخْمِرةٍ   سُودُ المَحاجِرِ، لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

وهو في شعر الراعي ص ١٠١ وديوان القتال ص ٥٣. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٨١. وزد على ما فيه شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٧٣٣.

(٢) أن: سقط من ك.

(٣) إلى: سقط من ك.

وإنما لم تكن همزة الاستفهام مما ينسبك معها الفعل إلى المصدر لأنَّ ما يَنسبك معه يكون معمولاً لِما قبلَه لفظاً، ولا[1] يكون ذلك في الهمزة، وإنْ كانت قد تكون مَعَ ما دخَلتْ عليه في موضعِ معمولٍ في المعنى.

وذَهب بعض النحويين إلى أنها تُضمر «أنْ» بعد ظروف الزمان في نحو: يوم يقوم زيدٌ، أي: يوم أنْ يقومَ، لكنهم استغنوا عنها بأن أنابوها عنها لأن لظروف الزمان خصوصيةً بالأفعال، فلم يحتاجوا معها إلى إضمار سابك.

والصحيح أنه لا إضمارَ فيه لأنه لم يُلفظ به قَطُّ، وإنما هو من الإضافة للدليل لفظاً، وهم يريدون المدلول، كما صَغَّروا الفعلَ وهم يريدون المدلول من المصدر في باب التعجب، وكما يُعَدُّون ما يتعدى بحرف الجر بنفسه.

وقولُه ومنها **«أنّ» وتُوصَل بمعمولَيْها** مثالُه: أعجبني أنَّ زيداً قائمٌ، وأَحببتُ أنَّ زيداً قائمٌ، وعَجِبتُ مِن أنَّ زيداً قائمٌ، تقول: عَجِبتُ من انطلاقِك، لا دليلَ فيه على/ وقوعه[2] أو تحققه، فإذا قلت: عجبتُ مِن أنَّك منطلقٌ، دلَّ على الوقوع والتحقق. قاله في البسيط. [١:١٧٤/ب]

وقولُه ومنها **«كَيْ»، وتُوصَل بمضارع مقرونٍ بلام التعليل لفظاً** مثالُه: جئتُ لِكي أراك. **أو تقديراً** مثالُه: جئتُ كي أراك. فإذا قُرنت باللام لفظاً تَعينت المصدرية، وإذا لم تُقْرَنْ بها احتملت، وقد تكلمنا على ذلك في نواصب المضارع مُستوفًى هناك.

ولا تخلو «كَيْ» من التعليل، فهي لا تتصرف تصرفَ «أنْ»، لا تكون مبتدأةً ولا مفعولة ولا مضافاً إليها ولا مجرورةً باللام ظاهرةً أو مقدرةً معها.

وقولُه ومنها **«ما»، وتُوصَل بفعلٍ متصرفٍ غيرِ أمر**. احترز بـ «متصرف»

---

(١) س: فلا.

(٢) على وقوعه... دل: سقط من ك.

من الفعل غيرِ المتصرف، على أنه قد جاء وصلُها بـ «ليسَ»، وهي فعلٌ غيرُ متصرف، قال[1]:

. . . . بما لَسْتُما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ

وفي البسيط: «ما أصلٌ في السبك لأنها أُتي بها في الفعل لأجل ذلك لا لمعنىً، بخلاف أخواتها، فإنَّ لها تخليصاً وعملاً، ولا تكون سابكة إلا حيثُ تَصِحُّ الموصولة؛ لأنَّ الموصولة سابكة في المعنى؛ لأنك تَسبك بها الجملةَ إلى الوصف المفرد، فلذلك لا تقول: أُريد ما تَخرج، وتقول: أُحِبُّ ما صَنعتَ؛ لأنّ «ما» في الوصل مبهمة، فلا تصلح للخصوص[2]، ولمّا كان الخروج خاصاً[3]، ونحوه» انتهى.

وما ذكره مِن أنَّ شرطَ الوصل بها صلاحيةُ وقوع «ما» الموصولة الاسمية موقعَها، وأنَّ الفعل الواقع بعدها لا يكون خاصاً، باطلٌ.

وأكثرُ ما تكون صلتُها ماضياً، قال تعالى ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

يَسُرُّ المرءَ ما ذهبَ الليالي . . . .

أي: ذَهابُ الليالي. وفي (بما رَحُبَتْ) وهذا البيتِ بُطْلانُ قول صاحب البسيط.

وقد ذَكر عن السُّهيلي أنَّ «ما» لا تكون مصدرية إلا في موضع إبهام

---

(١) صدر البيت: أليسَ أميري في الأمور بأنتما. وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٥٧، ٤٥٧ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥١، ٩٥٠ والمقاصد النحوية ١: ٤٢٢ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٤٤ ـ ٢٤٥ [٥٠٦].

(٢) ك، ف: فلا يصح الخصوص.

(٣) كذا في النسخ كلها! وكان ينبغي أن يذكر جواب لمّا.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٢٥.

(٥) عجز البيت: وكان ذَهابُهنَّ له ذَهابا. وهو في المفصل ص ٣١٤ وشرحه ١: ٩٧ و٨: ١٤٢، ١٤٣ وشرح التسهيل ١: ٢٢٥.

وعموم، ولذلك مَنع في قوله تعالى ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾[1] أن تكون «ما» مصدرية، والعلمُ لا إبهام فيه لأنه تمييز، قال: ألا ترى أنك لا تقول: أعجبني ما رأيت، تريد: رؤيتُك، وأعجبني ما خرج زيدٌ.

وقال في البسيط[2] أيضاً: «وقال أبو زيد[3] ـ يعني السُّهيلي ـ إنّ صلة «ما» لا بُدَّ أن تكون فعلاً غير خاص، بل مبهماً يحتمل التنويع، نحو: أعجبني ما صنعتَ؛ لأن الصنع عامٌّ، ولا تقول: أعجبني ما تجلسُ، ولا: أعجبني ما جلستَ؛ لأن الجلوس نوعٌ خاصٌّ ليس مبهماً، فكأنك[4] قلت: يعجبني[5] الجلوسُ الذي جلستَ، فيكون آخر الكلام مفسراً لأوله رافعاً للإبهام، فلا معنى حينئذ لها.

وذهب[6] أيضاً إلى أنَّ «ما» المصدريةَ اسم، وأنَّها هي التي بمعنى «الذي» من الصلة، وليست حرفاً. وهو رأي المبرد[7] والرماني. واستدل[8] على ذلك بأن تقول: أعجبني/ أنْ تجلس، ولا تقول: أعجبني ما تجلس؛ [١:١٧٥/أ] لأنها بمعنى «الذي»، فتكون مبهمة، فلا تكون صلتها خاصاً بل مبهماً، وهذا خاصٌّ، ولو كانت بمعنى «أنْ» لجاز» انتهى.

ومثالُ وصلها بالمضارع قولُه تعالى ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٠٥.
(٢) البسيط لابن العلج ١: ٤١٢ ـ ٤١٣.
(٣) نتائج الفكر ص ١٨٦.
(٤) ك، ف: وكأنك. ن: كأنك. س، ح: فكذلك. والتصويب من البسيط.
(٥) البسيط: أعجبني.
(٦) يعني السهيلي. نتائج الفكر ص ١٨٥ ـ ١٨٦.
(٧) كذا! وفي المقتضب ٣: ٢٠٠ أنه رأي الأخفش، وقد وصفه المبرد بالتخليط ـ وانظر ٣: ١٩٧ ـ وصَوَّب قول سيبويه. ونسب في رصف المباني ص ٣٨١ إلى الكوفيين والأخفش، ونسب إليهم وإلى ابن السراج في الجنى الداني ص ٣٣٢. وانظر مغني اللبيب ص ٣٣٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥١.
(٨) يعني السهيلي.

﴿ٱلْكَذِبَ﴾[1]، أي: لِوصفِ ألسنتكم الكذبَ، وعجبتُ مما تَضربُ زيداً.

وقولُه غيرِ أمرٍ لا تقول: عَجِبْتُ مِن ما قُمْ، ولا: مِن ما اخْرُجْ.

وقولُه **وتختصُّ بنيابتها عن ظرفِ زمانٍ موصولةً في الغالب بفعلٍ ماضي اللفظ مُثْبَتٍ** مثالُه: «لا أصحبُه ما ذَرَّ شارق»[2]، وقولُه تعالى ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[3] أي: مدةَ ذُرُورِ شارِقٍ، ومدةَ دَوامِ السموات. وتُسمى هذه ظَرْفِيّة.

وذَهب الزمخشريُّ إلى أنها تشاركها في هذا المعنى «أنْ»، وحَمل على ذلك قولَه تعالى ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾[4]، وقولَه تعالى ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾[5]، تقديرُه عندَه: وقتَ أنْ آتاه الله الملكَ، وإلا حينَ أنْ يَصَّدَّقوا.

واستدلَّ بعضُهم على ذلك بقوله[6]:

وقالوا لها: لا تَنْكِحيهِ، فإنَّهُ ... لأوَّلِ سَهْمٍ أنْ يُلاقِيَ مَجْمَعا

أي: لأولِ سهمٍ وقتَ ملاقاتهِ مَجْمَعاً.

وكونُها تنوبُ عن ظرفٍ لا يعرفه أكثرُ النحويين. وما احتجوا به لا دليل فيه لأنّ ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ تعليلٌ، أي: لأنْ آتاه الله. وكذلك: إلا لأنْ يَصَّدَّقوا. وكذلك: بِأنْ يُلاقِيَ مجمعاً. وهذا معنى صحيح سائغ، ولم يَقُمْ دليلٌ على أن تكون «أنْ» ظرفية مثل «ما». وإنّما قال «في الغالب» لأنها قد تُوصَلُ بالمضارع، نحو قوله[7]:

---

(١) سورة النحل، الآية: ١١٦.

(٢) الشارق: قرن الشمس، أي: ما طلع قرن الشمس. المبهج ص ٩٣.

(٣) سورة هود، الآية: ١٠٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٥٨. الكشاف ١: ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٥) سورة النساء، الآية: ٩٢. الكشاف ١: ٥٥٣.

(٦) هو تأبط شرًّا. والبيت مطلع قصيدة له في الحماسة ١: ٢٦٣ [١٦٧] وشرحها للمرزوقي ص ٤٩١ [١٦٥] وللأعلم ص ٤٠٣ [٢١٤] وشرح التسهيل ١: ٢٢٦. المجمع: الجيش.

(٧) هو البُرْج بن مُسْهِر الطائي. الحماسة ٢: ٣٥ [٤٩٠] وشرح التسهيل ١: ٢٢٦ وشرح أبيات=

نُطَوِّفُ ما نُطَوِّفُ، ثم نَأْوي ذَوُو الأموالِ مِنَّا والعَدِيمُ

وقولُه أو منفيٌّ بـ «لَمْ» مثالُه قولُ الشاعر[1]:

ولن يَلْبَثَ الجُهَّالُ أن يَتَهَضَّمُوا أخا الحِلْم ما لم يَسْتَعِنْ بِجَهُولِ

ص: وليست اسماً فتفتقر إلى ضمير، خلافاً لأبي الحسن وابن السراج، وتُوصَلُ بجملة اسمية على رأي.

ومنها «لو» التاليةُ غالباً مُفهِمَ تَمَنٍّ، وصلتُها كصلة «ما» في غير نيابة، وتُغني عن التمني، فيُنصَب بعدها الفعل مقروناً بالفاء.

ش: في «ما» المصدرية هذه خلاف: ذهب س[2] والجمهور إلى أنها حرف. وذهب الأخفش[3] وابن السراج[4] وجماعة من الكوفيين[5] إلى أنها اسم. فإذا قلت «أعجبني ما قمتَ» فيقدره س: قيامُك، ويقدره أبو الحسن: القيامُ الذي قُمتَه، ويحذف الضمير من الصلة. ورُدَّ عليه بوصل «ما» بـ «ليس» في قوله[6]:

.... بما لَسْتُما أَهْلَ الخِيانةِ والغَدْرِ

ألا ترى أنه لا يسوغ تقدير «ما»[7] هنا بـ «الذي» لعدم الرابط.

= المغني ٧: ٢١٥ [٨١٢].

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢٦.

(٢) الكتاب ٢: ٣٢٦، ٣٤٩ و٣: ١١، ١٥٦ والبغداديات ص ١٦١ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥٨ والنهاية ص ١٦١.

(٣) المقتضب ٣: ٢٠٠ والأصول ١: ١٦١ والبغداديات ص ١٦١ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥١ ورصف المباني ص ٣٨١. ويبدو أن هذا قول له في هذه المسألة، وفي معاني القرآن له ما يدل على أنها عنده حرف، انظر على سبيل المثال ص ٤٠ ـ ٤١، ١٠٢، ٣٠٧، ٣٣٩، ٣٧٨ والنهاية ص ١٦١.

(٤) الأصول ١: ١٦١.

(٥) رصف المباني ص ٣٨١.

(٦) تقدم في ص ١٥١.

(٧) ك، ح، ن: تقديرها.

وقوله **وتُوصَلُ بجملةٍ اسميةٍ على رأي**. «ما» المصدرية/ لا تُوصَل إلا [١: ١٧٥/ب] بالفعل المتصرف غيرِ الأمر في مذهب س[١]. وذهبت طائفة[٢] منهم أبو الحجاج الأَعْلَم[٣] إلى أنه يجوز أن تُوصَل بالجملة الاسمية، وجَعلوا من ذلك قولَ الشاعر[٤]:

أعـلاقـةً، أُمَّ الـوُلَيِّـد بعـدَمـا ... أفنانُ رأسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

وقولَ الآخر[٥]:

أَحْلامُكُم لِسَقامِ الجَهْلِ شافيةٌ ... كما دماؤكُمُ تَشْفي من الكَلَبِ

وقد اختلف رأيُ ابن عصفور في ذلك، فمرة أجاز ذلك، ومرة[٦] منعه. ومَنْ مَنع ذلك تأوَّلَه على أنَّ «ما» كافة لِـ «بعدَ»، وللكاف عن العمل، ومهيئة للدخول على الجمل.

وقال المصنف في الشرح[٧]: «الحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة، لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتُها في موضع جر، فلم يصرف شيء عما هو له ثابت، بخلاف الحكم بأن ما كافة».

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٩ ـ ٣٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨١ والمباحث ١: ٢٦٠ وشرح الكافية ٢: ٣٨٦.

(٢) شرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠٠ وللورقي ١: ٢٥٩، ٢٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨١ وشرح الكافية ٢: ٣٨٦.

(٣) النكت ص ٢٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨١.

(٤) هو المَرَّار بن سعيد الفقعسي. والبيت في الكتاب ١: ١١٦ و٢: ١٣٨ ـ ١٣٩. وقد خرجته في المسائل الحلبيات ص ٢٠١ ـ ٢٠٢. وزد على ما فيه النكت ص ٢٥٠ وشرح التسهيل ١: ٢٢٧. أفنان الرأس: خُصَل شعره. والثغام: شجر إذا يبس ابيض. والمخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

(٥) هو الكميت كما في اللسان والتاج (كلب). والبيت بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٢٢٧.

(٦) شرح الجمل ١: ١٨١.

(٧) شرح التسهيل ١: ٢٢٧.

وقال أيضاً[1]: «وأيضاً فمن مواقع «ما» المصدريةِ النيابةُ عن وقتٍ واقعٍ ظرفاً، والوقتُ الواقع ظرفاً قد يُضاف إلى جملة اسمية، كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وُصلت بهما[2] وهي للوقت سُلك بها مَسْلَكَ الوقت، فالحكمُ بجواز وصلِها بجملةٍ اسميةٍ راجحٌ على الحكم بالمنعِ على تقديرِ عدمِ كونِ ذلك مسموعاً، فكيف وقد سُمع؟ قال[3]:

واصِلْ خليلك ما التواصُلُ مُمْكِنٌ فَلأَنْتَ أو هُوَ عن قَليلٍ ذاهِبُ

وقال آخر[4]:

. . . . فعُشْهُم أبا حَسَّانَ ما أنت عائسُ

وإذا ثَبت وصلُها ظرفيةً بالجملة الاسمية لم يُستبعد وصلُها بها إذا كانت غيرَ ظرفية» انتهى. وفيه بعض تلخيص.

وقولُه **ومنها «لَو» التاليةُ غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ**. اختُلف في «لَوْ» هذه التي ذكرها: فذهب الجمهور إلى أنَّ «لو» لا تكون مصدرية، وهو قول أشياخنا[5]. وذهب الفراء[6] وأبو علي[7] وأبو زكرياءَ التبريزي[8] وأبو البقاء

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٢٨.

(٢) ك: بأيهما. ح: وصلت ما بهما.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٤) نسب البيت في كتاب الجيم ٢: ٢٤٧ لِخُفاف. وصدره:
رأيت رجالاً يَأْلَهُونَ هَوانَهُمْ. وهو في المخصص ٢: ١٧ عن كتاب العين، ولم أقف عليه فيه. وعجزه في اللسان (عوس). عاس: طافَ بالليل، وعاس الشيء: وَصَفَه.

(٥) الجزولية ص ٥٢ وشرحها للشلوبين ص ٥٩٨ ـ ٥٩٩ وللورقي ١: ٢٥٦ وللأبذي ص ٤٥١ والتوطئة ص ١٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٦٨ حيث ذكروا الحروف المصدرية، ولم يعدوا منها «لو».

(٦) معاني القرآن ١: ١٧٥ وشرح التسهيل ١: ٢٢٩.

(٧) هذا ظاهر قوله في الشيرازيات ص ٥٦٢. وانظر شرح التسهيل ١: ٢٢٩.

(٨) شرح التسهيل ١: ٢٢٩.

العكبري[1] وهذا المصنف إلى إثبات ذلك من لسان العرب، وخَرَّجوا عليه مواضعَ من القرآن، من ذلك قولُه تعالى ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[2]، ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾[3]، ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ﴾[4]، ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾[5].

وقولُه **غالباً** احترازٌ مما جاء غيرَ مُفْهِمٍ تمنياً، كقول قُتَيْلة[6]:

ما كانَ ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ، وربَّما   مَنَّ الفَتى وَهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

وقال آخر[7]:

لقد طَوَّفْتُ في الآفاق حتى   بَلِيْتُ، وقد أنى لِيَ لَوْ أَبِيدُ

/ وقال آخر[8]: [١:١٧٦/أ]

أَصَبْنَ الطَّريفَ بنَ الطريفِ ومالكاً   وكان شفاءً لو أَصَبْنَ المَلاقِطا

وقال آخر[9]:

وربما فاتَ قوماً جُلُّ أَمْرِهِمُ   مِنَ التَّأَنّي، وكان الحَزْمُ لو عَجِلُوا

---

(١) التبيان ص ٩٦، ١٠٤، ٣٨٦ وشرح التسهيل ١: ٢٢٩.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٦.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٩.
(٤) سورة النساء، الآية: ١٠٢.
(٥) سورة القلم، الآية: ٩.
(٦) هي قُتيلة بنت النضر كما في السيرة النبوية ٢: ٤٢ ـ ٤٣. وتخريجه في إيضاح الشعر ص ٥٠٩. وزد على ما فيه شرح التسهيل ١: ٢٢٨.
(٧) هو المِسْجاح بن سِباع الضبي. الحماسة ١: ٤٩٩ [٣٥٣] وشرحها للأعلم ص ٥٠١ [٢٨٨] وشرح التسهيل ١: ٢٢٨. بليت: شِخْتُ وهَرِمت. وأنى الشيءُ: حانَ. وأبيد: أذهب وأهلك.
(٨) هو علقمة الفحل. والبيت في صلة ديوانه ص ١٢٥ ـ وتخريجه في ص ١٦١ منه ـ وجمهرة اللغة ٣: ١١٤ والتكملة والتاج (لقط). الملاقط: بنو مِلْقَط بن عمرو بن ثعلبة، من طيىء.
(٩) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢٨. ونسب في المغني ص ٢٩٤ للأعشى، وليس في ديوانه. وهو في شرح أبيات المغني ٥: ٥٧ ـ ٦٢ [٤٢٠] حيث نفى نسبته للقطامي.

التقدير: ما كان ضَرَّكَ مَنُّك، وقد أنَى لِي البُيُودُ، وكان شفاءً إصابتُهن، وكان الحزمُ عجلَهم. ومن لم يثبت أنَّ «لو» تكون مصدرية تأوَّلَ هذه المواضع كلَّها.

وقوله **مُفْهِمَ تَمَنٍّ**: الذي أوردوا من ذلك هو لفظ «وَدَّ» و «يَوَدُّ»، و «مُفْهِم تَمَنٍّ» يشمُل وَدَّ وأَحَبَّ وآثَرَ وتَمَنَّى واختارَ، ولم يُسْمَع من مُفْهِم التمني في غير «وَدَّ».

وقوله **وصِلَتُها كصِلة «ما»**: يعني أنها تُوصَل بما وُصلتْ به «ما» من فعلٍ متصرفٍ ماضٍ ومضارع، ولا تُوصَل بالأمر.

وذكر المصنف[1] أنَّ «ما» تُوصَل بفعلٍ منفيّ بـ «لم»، وظاهرُ كلامه أنَّ «لو» تُوصَل بذلك، فتقول: وَدِدْتُ لو لم يقم زيدٌ.

وقد اختار المصنف[2] في «ما» أنها توصل بالجملة الاسمية، واستدلَّ لصحة ذلك. ولا يُحفظ ذلك في «لو»، لا يُحفظ مثلُ: وَدِدتُ لو زيدٌ قائمٌ، فينبغي أن يُقيد قولُه «وصِلَتُها كصلةِ ما»: «إلا في الجملة الاسمية». ومما يُبعد كونَ «لو» مصدرية أنه لا يُحفظ من كلامهم دخولُ حرف الجر عليها، لا يوجد: عَجِبتُ مِنْ لو خرجَ زيدٌ، أي: عجبتُ من خروج زيد.

وقولُه **في غيرِ نيابةٍ** يعني أنَّ «ما» تنوب عن ظرف زمان، ولا تنوب «لو» المصدرية عن ظرف زمان، فهما وإن اشتركا في الصلة، فقد اختصت «ما» بالنيابة.

وقولُه **وتُغني عن التمني إلى آخره**، قال الشاعر[3]:

سَرَيْنا إليهم في جُموعٍ كأنَّها جبالُ شَرَوْرَى لو نُعانُ فَنَنْهَدَا

---

(١) تقدم ذكر ذلك في ص ١٥٤. وهو في شرح التسهيل ١: ٢٢٣، ٢٢٦.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٢٧.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢٩ والمقاصد النحوية ٤: ٤١٣، ٤٦٥. شرورى: اسم جبل لبني سليم، مطل على تبوك في شرقيها. وننهد: ننهض.

قال المصنف في الشرح[1]: «في نصب فَنَنْهَدَ وجهان:

أحدهما ـ وهو المختار ـ أنه جواب تَمَنٍّ إنشائيّ كجواب «ليت»؛ لأنَّ الأصل: وَدِدْنا لو نُعانُ، فحذف الفعل لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه فَجُوْوِبَتْ كجوابها.

والثاني: أنه من باب العطف على المصدر؛ لأنَّ «لو» مع «نُعان» تتقدر بالمصدر، فليس جواباً، بل هو من باب[2]:

.... تَقَضِّي لُباناتٍ، ويسأَمَ سائمُ

وذهب أبو علي في «التذكرة» إلى أنّ مثل «لو نُعانُ فَنَنْهَدا» «لو» أُجريتْ فيه مُجرى «لو» التي بمعنى الأمر، أي: أَعِنَّا يا ألله[3] فَنَنْهَدَ، وفي ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾[4] أي: أَحْدِثْ لنا كَرَّةً فنكونَ.

وقال الزمخشري[5]: «تجيء «لو» في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثَني، كما تقول: ليتَك تأتيني فتحدثَني». فإن/ أراد ما أردتُه فصحيح، [١:١٧٦/ب] وإن أراد أن «لو» حرفٌ موضوع للتمني كـ «ليت» فغير صحيح؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني، كما لا يُجمع بينَ «ليتَ» وبينَه، وذلك أنَّ حروف المعاني قُصد بها النيابةُ عن أفعالٍ على سبيل الإنشاء، فلا يُجمع بينهما لأنه لا يُجمع بين[6] نائب ومَنُوب، ولذلك لا يُجمع بين «لعلّ»

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٢٩ ـ ٢٣١.

(٢) عجز بيت للأعشى، وصدره: لقد كانَ في حولٍ ثَواءٍ ثَوَيْتَهُ. وهو في ديوانه ص ١٢٧ والكتاب ٣: ٣٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٣٠ ـ وفيه تخريجه وتوجيه نصب «يسأم» ورفعه ـ وشرح أبيات المغني ٧: ٩١ ـ ٩٤ [٧٤٦]. وانظر هامش الكتاب، ففيه نص لأبي الحسن، وشرح أبيات المغني أيضاً.

(٣) في النسخ كلها: «أعاننا الله» والتصويب من شرح التسهيل.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ١٠٢.

(٥) المفصل ص ٣٢٣ وشرحه ٩: ١١.

(٦) بين نائب... لا يجمع: سقط من ك.

و «أترجّى»، ولا بينَ «إلا» و «أستثني»، فلو كانت «لو» موضوعة للتمني كـ «ليتَ» لساوَتْها في امتناعِ ذكرِ فعلِ التمني معَها، فكان قول القائل «تَمنيتُ لو تَفْعَلُ» غيرَ جائز، كما أنَّ «تمنيتُ ليتَك تَفعل» غيرُ جائز.

فإنْ قيل: كيفَ دخلت «لو» المصدرية على «أنّ» في نحو ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّ «لو» داخلة على «ثَبت» مقدراً رافعاً لـ «أنَّ»، فلا يَلزم من ذلك مباشرةُ حرفٍ مصدريّ لحرفٍ مصدري.

الثاني: أن يكون هذا من باب التأكيد اللفظي، وهو من أحسنِه لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنىً دون لفظ، وهو أجودُ من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه، ومنه توكيدُ «السُّبُل» بـ «الفِجاج»[1]، وتوكيدُ «الذين» بـ «مَنْ» في قراءة زَيْد ﴿وَٱلَّذِينَ مَن قَبْلَكُمْ﴾[2]. ولتفضيلِ هذا النوع من التوكيد على إعادة اللفظِ بعينِه كان قولُك «زيدٌ كمثل عمروٍ» سائغاً مستحسناً في النظم والنثر، بخلاف «زيدٌ كَكَعَمْرِو»، فإنه مخصوص بالضرورة. وقد اجتمعت «أنْ» و «لو» المصدريتان في قول عليّ كرّم الله وجهه[3]: ما كان عليك أنْ لو صُمْتَ لله أياماً، وتصدقتَ[4] بطائفة من طعامك محتسباً». انتهى كلامه، وفيه بعضُ تلخيص.

فأمّا دَعْواه أنّ قوله «لو نُعانُ فَنَنْهَدا» أصله: وَدِدْنا لو نُعانُ، فحذف الفعل لدلالة «لو» عليه، فهذا فيه إضمارُ الفعل حيثُ فُهِم من «لو» معنى

(١) في قوله تعالى ﴿لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾ سورة نوح، الآية: ٢٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١. وزيد: هو زيد بن علي. الكشاف ١: ٢٢٨، وعنه في البحر المحيط ١: ٢٣٤.

(٣) قال ذلك لعامله كما في شرح التسهيل ١: ٢٣١.

(٤) س، ن: أو تصدقته.

التمني، وهو على خلاف الأصل، وفيه إثباتُ أنَّ «لو» في هذا التركيب تكون مصدرية، ولا يقول بذلك الأكثرون من النحاة، وإنما هو قول بعض الكوفيين ومن تبعه من متأخرين[1] كالتِّبْريزيّ.

وأمَّا الوجه الثاني الذي جَوَّزه من وجهي النصب فإنه على تسليم أنَّ «لو» مصدرية.

وأمّا ما حكى عن أبي علي أنَّ «لو» بمعنى الأمر فينبغي أن لا يُحمل على ظاهره، وإنما يريد أبو علي أنها أُشربت معنى التمني، والتمني طلب.

وأمَّا قول الزمخشري إنَّ «لو» تجيء في معنى التمني فهو قول النحويين، ولا يعنون أنها وُضعت دالَّةً على التمني، وإنما المعنى أنَّها تُشْرَبُ معنى التمني، فتُجاب بما تُجاب به «ليتَ» من الفاء المنصوب بعدها المضارعُ بإضمار «أنْ»، وإذا أُشْرِبت معنى التمني فهي «لو» التي هي حرفٌ لِما كان سيقع لوقوع غيره، وهي المعبَّر عنها عندَ معظم النحويين بأنها حرف امتناع لامتناع، وليست قسماً موضوعاً للتمني، إنما تُشْرَبُه على سبيل المجاز، فكأنك نَطقت بـ «ليتَ»، ولذلك جمعت العرب/ بينَ «لو» وبينَ جوابها بالفاء [١:١٧٧/أ] لإشرابها معنى «ليت»، وبين جوابها الذي[2] لها بحق أصل الوضع، قال الشاعر[3]:

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيْبٍ ... فيُخْبَرَ بالذنائب أيُّ زِيرِ
بيومِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً ... وكيفَ لِقاءُ مَنْ تحتَ القُبورِ

---

(١) ك، ف: من المتأخرين.

(٢) في النسخ كلها: «التي».

(٣) هو المهلهل بن ربيعة. الأصمعيات ص ١٥٤ ـ ١٥٥ [الأصمعية ٥٣] ـ وفيه تخريج القصيدة ـ والكامل ص ٧٤٠ واللسان (ذنب) وشرح أبيات المغني ٥: ٦٧ ـ ٧٦ [٤٢٣]. الذنائب: موضع بنجد فيه قبر كليب بن ربيعة. ويقال: فلان زير نساء: أي صاحب نساء، وكان كليب يقول إنَّ مهلهلاً زيرُ نساء لا يُدْرِكُ بثأر. ويوم الشعثمين: نسب إلى الشعثمين، وهو موضع.

فقولُه «فيُخْبَرَ»[1] لاحظ فيها معنى «ليت»، وقوله «لَقَرَّ عيناً» لاحظ فيها أصلَ وضعها من أنَّها حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره. وإنما حَسُن الجمعُ بينَ الجوابين لأنَّ الأول هو معطوف على مصدرٍ مُتَوَهَّم، فالمعنى: لو حصل نبشٌ فإخبارٌ لَقَرَّ عيناً.

وأمَّا دعواه أنَّ «لو» في قوله ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ هي المصدرية فلا نعلم أحداً ذهب إلى ذلك غيرَ هذا الرجل، بل هي عندهم الامتناعيةُ أُشْرِبت معنى التمني، وجوابُها محذوف. وكذلك في قوله ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[2]، وكثيراً ما يُحذف جواب «لو» لدلالة المعنى عليه، وقد بيَّنَّا ذلك عند الكلام على «لو» الامتناعية.

وذَكر أبو مروان عُبيد الله بنُ عُمَرَ بنِ هِشامِ الحضرميّ[3] أنه إذا كانت «لو» بمعنى التمني فلا تحتاج إلى الجواب الذي للامتناعية، قال: «واختلفوا في قوله[4]:

فَلَوْ أَنَّها نَفْسٌ تَمُوتُ جَميعةً ولكنَّها نفسٌ تَساقَطُ أَنْفُسا

فقيل: «لو» للتمني، فلا تحتاج إلى الجواب لأنه أراد: فليتَ أنَّها نفسٌ، وذلك أنه لما طال سقمُه تمنى أن يأتيه الموت، فتذهبَ نفسُه مرة. وقيل: هي الامتناعية على بابها، والجواب محذوف، تقديره: لاسترحتُ» انتهى. والصحيح أن التي تُشْرَبُ معنى التمني هي الامتناعية بنفسها.

وأمَّا جواب المصنف أنه على إضمار فعل، أي: لو ثَبت أنَّ لنا كرةً،

---

(١) س: ليخبر.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٥٨.

(٣) [ـ ٥٥٠ هـ] من أهل إشبيلية، أحكم العربية، وكان شاعراً فاضلاً جوالاً، تصدر بمراكش للإقراء، من مصنفاته: الإفصاح في اختصار المصباح، وشرح الدريدية. وبغية الوعاة ٢: ١٢٧ وهدية العارفين ١: ٦٤٩.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص ١٠٧ وسر صناعة الإعراب ص ٦٤٨ وشرح المفصل ٩: ٨ واللسان (جمع).

فهذا مذهب المبرد[1]، ذَهب إلى أنَّ «أنَّ» إذا جاءت بعد «لو» كانت في موضع الفاعل بفعل مضمر تقديره: لو ثَبَتَ أنَّهم صبروا، أي: لو ثَبَتَ صبرُهم. ومذهب س[2] أنَّ «أنَّ» في موضع رفع على الابتداء. وقد تكلمنا على المذهبين في فصل «لو» من باب عوامل الجزم.

وأمَّا قوله «وقد اجتمعت أنْ ولو المصدريتان في قول عليّ» فليست «لو» هنا مصدرية، بل «أنْ» هي المصدرية، وهي المخففة من الثقيلة، و «لو صُمْتَ»[3] جملة امتناعية، وهي في موضع الخبر لـ «أن» المخففة، وجواب «لو» محذوف، و «أنْ لو» هنا نظير ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾[4]، والتقدير: وما كان عليك في أنه لو صمت وتصدقت لوجدت ثوابه، أو لنفعك.

وقال أبو مسلم الأصبهاني[5]: «وَدَّ بمعنى تَمَنَّى، فتستعمل معها «لو» و «أنْ»، وربما جُمع بينهما، فيقال: وَدِدتُ أنْ لَوْ فَعل» انتهى/ . [١:١٧٧/ب]

وإذا ثَبت أنَّ الجمع بين «أنْ» و «لو» من كلام العرب في نحو «وَدِدتُ أنْ لَوْ كان كذا» حُمل على أنَّ «أنْ» مخففة من الثقيلة، و «لَوْ» هي الامتناعية، ولم يُجعلا حرفي مصدر.

---

(١) المقتضب ٣: ٧٧ وشرح الجمل لابن الضائع [باب لو ولولا] وشرح الكافية ٢: ٣٩٠.
(٢) الكتاب ٣: ١٣٩ ـ ١٤٠ وشرح الجمل لابن الضائع [باب لو ولولا].
(٣) في النسخ كلها: «لو تصدقت». والصواب ما أثبت كما سبق في ص ١٦٠.
(٤) سورة الجن، الآية: ١٦.
(٥) أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني الكاتب [٢٥٤ ـ ٣٢٢ هـ] كان نحوياً كاتباً بليغاً، متكلماً معتزلياً، عالماً بالتفسير، له: جامع التأويل لمحكم التنزيل، والناسخ والمنسوخ، وكتاب في النحو، وجامع رسائله. بغية الوعاة ١: ٥٩.

ص: فصـــل

الموصولُ والصلة كجزأيِ اسم، فَلَهُما ما لَهُما من ترتيبٍ، ومنعِ فصلٍ بأجنبيٍّ إلا ما شَذَّ، فلا يُتْبَعُ الموصولُ، ولا يُخْبَرُ عنه، ولا يُستثنى منه، قبل تَمامِ الصلة أو تقديرِ تَمامها. وقد تَرِدُ صلةٌ بعدَ موصولينِ أو أكثر مُشْتَركاً فيها أو مَدلولاً بها على ما حُذف[1].

ش: أشبهُ الأسماء بالصلة والموصول الاسمُ المركب تركيبَ المزج، فإنَّ المفرد مُباين لهما بعدم التركيب، والمضافَ والجملة مباينان لهما بتأثير صدريهما في عجزيهما.

وقولُه **فَلَهُما** ـ أي فللصلة والموصول ـ **ما لَهُما** ـ أي: ما لجزأي الاسم **من ترتيب** ـ أي: من تقدم الموصول وتأخيرِ صلته تليه.

وقولُه **ومَنْعِ فَصْلٍ بأجنبيٍّ** مفهومُه إذا لم يكن الفصل بأجنبيّ[2] جاز، وغيرُ الأجنبي هو جملة الاعتراض، وهي ما كان فيها تأكيدٌ أو تبيينٌ للصلة، فمثالُ التوكيد الفصلُ بالقسم، قال الشاعر[3]:

ذاك الذي ـ وأبيكَ ـ يَعْرِفُ مالكاً   والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهاتِ الباطلِ

---

(١) زيد هنا في متن شرح التسهيل: «إلا أل» ١: ٢٣١. وقال في الشرح ص ٢٣٣: «وإذا كان الموصول الألف واللام لم يجز حذفه ولا حذف صلته».

(٢) ك، ح، ف: بغير أجنبي. ن: بغير الأجنبي.

(٣) هو جرير. والبيت في ديوانه ص ٥٨٠ والحلبيات ص ١٤٤ والخصائص ١: ٣٣٦ والمقرب ١: ٦٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٧ وشرح أبيات المغني ٦: ٢١٢ ـ ٢١٦ [٦٢٩].

فصل بين الموصول وصلته بالقسم لأن فيه تأكيداً للصلة، كأنه قال: ذاك الذي يعرف مالكاً حقًّا. وفي الحديث[1]: «وأَبَنُوهم بِمَنْ ـ والله ـ ما علمتُ عليهم من سُوءٍ قَطُّ».

ومثالُ تبيين الصلة قولُه تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾[2]، فقولُه (وتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) من كمال الصلة لأنه معطوف على (كَسَبُوا)، وفصل بينه وبين الموصول بقوله ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾، وهي جملة من مبتدأ وخبر، والباء زائدة في الخبر لأنَّ فيها تبييناً لقوله (وتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)؛ ألا ترى أنَّ جزاء السيئة بمثلها مِن رَهَق الذِّلَّة لهم.

وعَدَّ أصحابُنا[3] الفصلَ بالقَسَم من الفصل بجملة الاعتراض، ويظهر من كلام المصنف أنهما غَيْرانِ؛ لأنه قال[4]: «ولا يدخل في الأجنبيِّ القَسَمُ لأنه يؤكد الجملة الموصول بها، ولا جملةُ الاعتراض، كقول الشاعر[5]:

ماذا ـ ولا عَتْبَ في المقدور ـ رُمْتَ، أَمَا يُحْظيك بالنُّجح أم خُسْرٌ وتَضْليلُ»

انتهى[6].

قال: «ففصل بين «ذا» و «رُمْتَ» بقوله: «ولا عَتْبَ في المقدور» لأن فيه توكيداً وتسديداً لمضمون الجملة الموصول بها»[7]. ولا يتعين في «ماذا»

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ـ تفسير سورة النور ـ الباب ١١ ـ ٦: ١١ ومسلم في كتاب التوبة ـ الباب العاشر ـ رقم ٥٨ ص ٢١٣٨. أَبَنُوهم: اتَّهموهم.

(٢) سورة يونس، الآية: ٢٧.

(٣) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٨٦ وابن الضائع في شرح الجمل [باب الصلات] والأبذي في شرح الجزولية ص ٤٥٧.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٣٢.

(٥) لم أقف على البيت في غير شرح التسهيل.

(٦) انتهى: سقط من س.

(٧) شرح التسهيل ١: ٢٣٢.

أن تكون «ذا» موصولة إذْ يحتمل أن تكون «ماذا» كلها استفهامية، وهو أحد محاملها التي تَقَدَّم ذكرُها[1].

قال المصنف[2]: «والجملةُ الحالية أولى أن لا تُعَدَّ أجنبيةً، والنداءُ الذي يليه مخاطَبٌ، قال[3]:

[١٧٨:١/أ] / إنَّ الذي، وهو مُثْرٍ، لا يَجُودُ حَرٍ بفـاقـةٍ تَعْتَـريـهِ بعـدَ إثْـراءِ

العامل في جملة الحال[4] «يَجُودُ»، وما عَمل فيه فعلُ الصلة فهو من الصلة، فلا يكون أجنبياً. وقال الشاعر[5]:

وتَرْكي بلادي ـ والحوادثُ جَمَّةٌ ـ طَريداً، وقِدْماً كنتُ غيرَ مُطَرَّدِ

وقال[6]:

وأنتَ الذي ـ يا سعدُ ـ أُبتَ بمشهدٍ كريمٍ وأثوابِ المكارِمِ والحَمْدِ

فلو لم يَلِ النداءَ مُخاطبٌ عُدَّ الفصل به أجنبياً، ولم يجز إلا في ضرورة، نحو[7]:

.... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ـ يا ذئبُ ـ يَصْطَحِبانِ»

وقولُه إلا ما شَذَّ مثالُه قولُ الشاعر[8]:

وأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إليَّ فيهِ لِسـانـي مَعْشَـرٌ عنهُـمْ أَذُودُ

---

(١) تقدم في ص ٤٤ ـ ٥٠.
(٢) شرح التسهيل ١: ٢٣٢ ـ ٢٣٣.
(٣) لم أقف على البيت في غير شرح التسهيل.
(٤) أي: جملة «وهو مُثْرٍ».
(٥) هو طلحة بن خويلد الفقعسي كما في شرح اللمع لابن برهان ص ٢٥٥.
(٦) هو حسان بن ثابت يبكي سعد بن معاذ، ويذكر حكمه في بني قريظة. ديوانه ص ١١٤ والسيرة النبوية ٢: ٢٧٠.
(٧) تقدم في ص ١٠٨.
(٨) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٣.

فصل بين الصلةِ[1] ومتعلِّقها ومعمولِها بقوله «إليَّ»، وهو أجنبيٌّ من الصلة وما عملت فيه لأنه متعلِّق بالمضاف إلى الموصول، وهو «أَبْغَضُ»، والأصل تأخيره بعدَ «لساني».

وقولُه **فلا يُتْبَعُ الموصولُ** يعني بنعت ولا عطف بيان ولا توكيد ولا بدل ولا عطف نسق، فأمَّا قولُ الشاعر[2]:

لَسْنَا كَمَنْ جعَلَتْ إيادِ دارَها　　　تكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّها أن يُحْصَدا

وقولُ الآخر[3]:

كذلكَ تلكَ، وكالنَّاظراتِ　　　صواحبُها، ما يَرى المِسْحَلُ

فظاهرُه أنَّ «إيادِ» بدل مِنْ «مَنْ» في رواية من جَرَّ، وبدل من الضمير المستكنّ في «جَعَلت» في رواية من رفع «إياد»، وقد فصل بالبدل بين الصلة التي هي «جَعلتْ» و «دارَها تكريتَ» اللذين هما معمولا «جَعَلتْ». وكذلك فصل بقوله «صواحبُها» ـ وهو مبتدأ ـ بين «الناظرات» ومعمولها الذي هو «ما يرَى المِسْحَلُ». فقيل[4]: هذا الفصل ضرورة كقوله:

وأبغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إليَّ فيهِ　　　........ (البيـــــت)

(١) الصلة هي «وضعت»، ومتعلقها هو «فيه»، ومعمولها هو «لساني».

(٢) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص ٢٨١. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٣٠٤. وزد على ما فيه شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٩ والبسيط لابن العلج ١: ٤٢٧.

(٣) هو الكميت. والبيت في الشيرازيات ص ٢٩٤ والخصائص ٢: ٤٠٤ و٣: ٢٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٦. قال ابن الضائع في شرح الجمل [باب الصلات]: «فالمعنى: كذلك العير ناقتي، وكالأتن الناظرات ما يرى المسحل صواحبُها، فصواحبها مبتدأ، خبره كالناظرات، فلما فصل أضمر عاملاً لـ «ما يرى المسحل» كأنه قيل: ما ينتظرن، ففسّر، فقال: ينتظرن ما يعمل العير».

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٥ ـ ١٨٦.

وقيل[1]: يتخرج على أنْ يكون الموصول قد تَمَّتْ صِلتُه عند قوله «جَعَلَتْ»، وأبدل بعد تَمام الصلة. وكذلك تَمَّ الكلام عند قوله «وكالناظرات صواحِبُها». وينتصب «دارَها تكريتَ» و «ما يرى المِسْحَلُ» بفعلٍ محذوف تدل عليه الصلة، التقدير: جَعَلَتْ دارَها تكريتَ، وينتظرن ما يَرى المِسْحَلُ.

وقولُه **ولا يُخْبَرُ عنه ولا يُسْتَثْنى منه قبلَ تمامِ الصِّلة**: لا يجوز: الذي مُحْسِنٌ أكرمَ زيداً، في: الذي أكرم زيداً محسنٌ. ولا يجوز: جاء الذين إلا زيداً أساؤوا في: جاء الذين أساؤوا إلا زيداً.

وقولُه **أو تقديرِ تَمامها** هو مثلُ التخريج الثاني في «لَسْنا كَمَنْ جَعَلَتْ إيادِ» والبيتِ الذي بعدَه.

[١٧٨:١/ب] وقولُه **وقد تَرِدُ صِلةٌ بعدَ موصولَيْنِ أو أكثرَ مُشْتَرَكاً/ فيها** مثالُه قول الشاعر[2]:

صِلِ الذي والتي مَتّا بآصرةٍ ... وإنْ نأت عن مَرامي مَتِّها الرَّحِمُ

فـ «مَتّا» صلة اشتركت فيها «الذي» و «التي»، وكان القياس أن يقول: صِلِ اللذينِ، فيُغَلِّب المذكر، لكنَّه أَفرد كلاًّ من الموصولات[3] لأنه أوضح في التذكير والتأنيث من التغليب. ومثالُ ما هو أكثر من موصولين مشتركاً في الصلة قولُه[4]:

[بعـدَ اللَّتَيّـا واللَّتَيّـا والتـي ... إذا عَلَتْهـا أَنْفُـسٌ تَـرَدَّتِ]

---

(١) الشيرازيات ص ٢٩٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٥ ـ ١٨٦ ولابن الضائع [باب الصلات].

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٣.

(٣) س، ح: الموصول.

(٤) موضع هذا الشاهد بياض في س، وأمّا في بقية النسخ فقد وصل الكلام ببعضه بدون فاصل. والشاهد الذي ذكرته للعجاج. ديوانه ص ٤٢٠ والكتاب ٢: ٣٤٧ و ٣: ٤٤٨ والمقتضب ٢: ٢٨٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤ ونتائج التحصيل ص ٨٣٨ ـ ٨٣٩.

وقولُه أو مدلولاً بها على ما حُذف مثالُه قولُه[1]:

وعندَ الذي واللاتِ عُدْنَك إحْنةٌ عليكَ، فلا يَغْرُرْك كَيْدُ العَوائدِ

وقولُ الراجز[2]:

من اللَّواتي والَّتي واللاتي يَـزْعُمْـنَ أنـي كَبِـرتْ لِـداتـي

التقدير: وعندَ الذي عادَك، ومن اللواتي يزعمنَ أني[3] كبرت لداتي والتي تزعم. ولو أنشد هذا دليلاً على أن الصلة مشترك فيها أكثر من موصولَينِ لناسَبَ، فتكون «يَزْعُمْنَ» صلةً للموصولات الثلاثة على سبيل الاشتراك فيها.

ص: وقد يُحذَفُ ما عُلم مِن موصولٍ غيرَ الألف واللام، ومن صلةِ غيرِهما، ولا تُحذَفُ صلةُ حرفٍ إلا ومعمولُها باقٍ، ولا موصولٌ حرفيٌّ إلا «أنْ». وقد يلي معمولُ الصلة الموصولَ إنْ لم يكن حرفاً أو الألفَ واللام. ويجوز تعليقُ حرفِ جَرٍّ قبلَ الألف واللام بمحذوفٍ دَلَّ عليه صلتُها، ويَنْدُرُ ذلك في الشعر مع غيرها مطلقاً، ومعَها غيرَ مجرورةٍ بـ «مِنْ».

ش: **قولُه من موصولٍ** يعني اسميّ؛ لأنه ذَكر الموصول الحرفي بعد ذلك. وهذا الذي ذكره من جواز حذف الموصول الاسمي إذا عُلم هو شيء ذَهب إليه البغداذيون والكوفيون[4]، وأما البصريون[4] غيرَ الأخفش فلا يجيزون ذلك، وإن وَرد فيكون ذلك مختصًّا بالشعر.

وذهب المصنف مذهب الكوفيين والبغداذيين في ذلك، وزعم أنه ثابت

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٣ وشرح أبيات المغني ٧: ٣١٠ [٨٥٦] الإحنة: الحقد.

(٢) الرجز من غير نسبة في الشعر والشعراء ص ٨٨ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤ وشرح التسهيل ١: ٢٣٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٢، ٤٧٣. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٦٣.

(٣) أني كبرت لداتي: سقط من ك، ف، ن.

(٤) ضرائر الشعر ص ١٨٢ ـ ١٨٣ وشرح التسهيل ١: ٢٣٥.

بالقياس والسماع، قال[1]: «فالقياس على «أنْ»، فإنَّ حذفَها مكتفًى بصلتها جائزٌ بإجماع، مع أنَّ دلالةَ صِلتها عليها أضعفُ من دلالة صلةِ الموصول من الأسماء عليه؛ لأنَّ صلةَ الاسم مشتملةٌ على عائد يعود عليه، ويُميل الذهنَ إليه، وليس ذلك في صلة الحرف، فالموصولُ الاسميُّ[2] أَولى بالحذف، وأيضاً فهو كالمضاف، وصلتُه كالمضاف إليه، وحذفُ المضاف إذا عُلم جائز، فكذلك ما أشبهه.

وأمّا السماع فمنه قولُ حَسَّان[3]:

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحُه، وينصرُه سَواءُ

وقولُ ابن رَواحة[4]:

[1/179:1] / فوالله ما نِلْتُمْ وما نِيلَ منكمُ بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا مُتَقارِبِ

وقولُ بعض الطائيين[5]:

ما الذي دَأْبُه احتياطٌ وحَزْمٌ وهَواهُ أَطاعَ يَسْتَوِيانِ

وقولُ الآخر[6]:

لكم مَسْجِدا اللهِ المَزُورانِ والحصى لكم قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرى وأَقْتَرا

التقدير: وَمَنْ يَمدحُه، وما الذي نِلْتُمْ، والذي هَواه أَطاع، ومِنْ بينِ مَنْ

---

(1) شرح التسهيل ١: ٢٣٥.

(2) ك: والموصول هو الاسم.

(3) البيت في ديوانه ص٧٦ والمقتضب ٢: ١٣٧ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٠٥ ـ ٣٠٨ [٨٥٤].

(4) البيت ليس في ديوانه. ونسب إليه في شرح أبيات المغني ٧: ٣٤٦ ـ ٣٤٧ [٨٧٢] والخزانة ١٠: ٩٤. ونسب في شرح التسهيل لحسان.

(5) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٣٠٩ ـ ٣١٠ [٨٥٥].

(6) البيت للكميت، وهو في إصلاح المنطق ص ٥٤٨ وتهذيبه ص ٨٢٠ والمعاني الكبير ١: ٥٢٧ والإنصاف ص ٧٢١ والفائق ٣: ١٥٣ وضرائر الشعر ص ١٧٢ واللسان (قتر) و(قبص) وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٨. يعني المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ. والحصى: العدد الكثير. والقبص: الكثرة. س: فيصه. ك، ف، ن: فيضه.

أَثْرى ومَنْ أَقْتَرَ، أي: استغنى وافتقر».

قال المصنف[1]: «وأقوى الحجج قولُه تعالى ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾[2] أي: وبالذي أُنزل إليكم، فيكون مثلَ ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾[3]» انتهى.

وقولُه في «أنْ»: «إنَّ حذفَها مُكتفىً بصلتها جائزٌ بإجماع» ليس بصحيح، ولا إجماع فيه؛ لأنه إنْ أراد ما ينتصب بإضمار «أن» بعد الواو والفاء في الأجوبة الثمانية، وأوْ وحتى ولامِ «كي» ولامِ الجحود، فالخلافُ فيه موجود، وإنْ أراد غيرَ ذلك فالخلاف فيه أيضاً موجود، ويُنظر ذلك في كلامنا على النواصب في شرح هذا الكتاب.

وقولُه ومن صلةِ غيرِهما مثالُه قولُه[4]:

أَبِيدُوا الأُلى شَبُّوا لَظى الحرب، وادْرأُوا شَباها عن اللائي فهنَّ لكم إمَا

أيْ: عن اللائي لم يَشُبُّوا لظاها، حَذف الصلة لتقدم ما يدل عليها، وقولُه[5]:

أُصِيْبا به فَرْعا سُليم كِلاهما وعَزَّ علينا أن يُصابا، وعَزَّ ما

أي: وعَزَّ ما أُصِيْبا به، وقولُ الآخر[6]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٣٥.

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٤٦.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٣٦.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٦. ك، ف، شرح التسهيل: «شذاها» في موضع «شباها».

(٥) البيت للخنساء، وهو في ديوانها ص ١٣١ وشرح التسهيل ١: ٢٣٦.

(٦) البيت لزيد بن رَزين بن الملوَّح كما في المؤتلف ص ٢٩١ وشرح أبيات المغني ٣: ٣٠٣ ـ ٣٠٦ [٢٣٧]. وهو من غير نسبة في ذيل الأمالي ص ١٠٥ والمحتسب ١: ٢٨١ والتمام ص ٢٤٦.

أَتَجْـزَعُ إِنْ نفـسٌ أتـاهـا حِمـامُهـا فهلاَّ الذي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

أي: فهلاّ تدفع الذي يُجْزِعُك عن بينِ جَنْبَيْك. ومِن الاستدلال في هذا الباب بالمتأخِّر قولُ الشاعر[1]:

نحـنُ الأُلـى، فـاجْمَعْ جُمُـو عَـكَ، ثُـمَّ وَجِّهْهُـمْ إلينـا

التقدير: نحنُ الأُلى عَرفتَ عدمَ مبالاتهم بأعدائهم، وفُهمت هذه الصلةُ بقوله: فاجْمَعْ جُموعَك ثم وَجِّهْهم إلينا. وأنشد أحمدُ بن يحيى[2]:

فإن أَدَعِ اللَّواتي من أُناسٍ أَضـاعـوهُـنَّ لا أَدَعِ الَّـذِينـا

قال أبو علي[3]: «التقدير: اللواتي أولادُهن من أُناسٍ أضاعوهن، أي: أضاعوا هؤلاء النساء، فلم يَحْمُوهُنَّ كما تَحمي الفُحولة أزواجَها، فلا أدع الذين أضاعوهن، والمعنى:/ إنْ أَدَعْ هَجْوَ هؤلاء النساء فلا أدعْ هَجْوَ هؤلاء الرجال». [١:١٧٩/ب]

وقولُه ولا تُحذَفُ صلةُ حرفٍ إلا ومعمولُها باقٍ مثالُه قولُ العرب: لا أفعلُ ذلك ما أنّ حراءً مكانَه[4]، وما أنَّ في السماءِ سحابةً[5]، أي: ما ثَبَتَ، حذفوا «ثَبَتَ»، وأبقوا الفاعل بها، وهو «أنَّ» ومعمولاها. ومن ذلك: «أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ»[6]، أي: لأنْ كنتَ، حذف «كان»، وهي صلة «أنْ»، وأبقي معمولاها. وقولُ العرب: «كل شيء أَمَمٌ ما النساءَ وذكرَهن»[7] أي:

---

(١) هو عبيد بن الأبرص. والبيت في ديوانه ص ١٣٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٧. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٦٠.
(٢) البيت للكميت بن زيد، وهو في هاشمياته ص ٢٩٣. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٧٢.
(٣) إيضاح الشعر ص ٤٧٢.
(٤) شرح التسهيل ١: ٢٣٦.
(٥) من أمثالهم: لا أفعل كذا ما أنَّ في السماء نجماً. مجمع الأمثال ٢: ٢٢٨.
(٦) الكتاب ٣: ١٠١.
(٧) أمثال أبي عبيد ص ١٠٩ ومجمع الأمثال ٢: ١٣٢. والأمم: اليسير. أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمه، فيمتعض حينئذ فلا يحتمله.

ما عدا النساءَ.

وقولُه ولا موصولٌ حرفيٌّ إلا «أنْ» إذا حُذِفتْ فتارةً يَبقى عملها، وتارةً لا يبقى. قال المصنف في الشرح[1]: «ومنه ﴿ومِنْ آياتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ﴾[2]، وقولُه[3]:

فجاءت بـه وهـو فـي عَـزْبـةٍ ... فلـولا تُجـاذِبُـه قـد غَلَـبْ

وقولُ الفرزدق[4]:

ألا إنَّ هذا الموتَ أَضْحى مُسَلَّطاً ... وكلُّ امـرئٍ لا بُدَّ تُرْمى مَقاتِلُهْ

وقولُ ذي الرمة[5]:

وحُقَّ لِمَنْ أبو موسى أَبُوهُ ... يُـوَفِّقُـهُ الـذي أَرْسـى الجِبـالا

وقولُ الآخر[6]:

أَوَلَيْـسَ مِنْ عَجَبٍ أُسائِلُكُمْ ... ما خَطْبُ عاذِلتي وما خَطْبي؟

وقولُ الفرزدق[7]:

بحـقٍّ امـرئٍ بيـنَ الأقـارِعِ بيتُـهُ ... وصعصعةَ البحرِ الجزيل المواهبِ
يكـون سَبُـوقـاً للكـرام إلـى العُـلا ... إذا فَصَلَ المِقياسُ بينَ الحلائبِ

(١) شرح التسهيل ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٥.
(٢) سورة الروم، الآية: ٢٤.
(٣) هذا بيت ذكر عجزه في إيضاح الشعر ص ٥٣٥ منسوباً لأبي دُواد. وهذا العجز في شعره ص ٢٩٣، وآخره «هَرَبْ». وفي شرح التسهيل «في غربة».
(٤) البيت في ديوانه ص ٦٧٤.
(٥) البيت في ديوانه ص ١٥٤٦ والسمط ص ٩٠٨. يمدح بلال بن أبي بردة، وهو حفيد أبي موسى الأشعري.
(٦) هو أسماء بن خارجة. والبيت من أصمعية له، وهو في الأصمعيات ص ٤٩ [الأصمعية الحادية عشرة] وإيضاح الشعر ص ٥٣٦.
(٧) لم أقف عليهما في ديوانه. المقياس: الغاية. والحلائب: المسابقة.

وقولُ الآخر[1]:

وقالوا: ما تشاءُ؟ فقلت: أَلهو   إلـى الإصبـاح آثِـرَ ذي أثيـرِ

ومن كلام بعض العرب: «أذهبُ إلى البيت خيرٌ لي»، و «تزورُني خيرٌ لك»، و «تَسْمَعُ بالمعيديّ خيرٌ لا أن تراه»[2]، التقدير: أنْ يُرِيَكُم، وأنْ تُجاذِبَه، وأنْ تُرمى، وأنْ يُوَفِّقَه، وأنْ أُسائلَكم، وأنْ يَكُونَ، وأنْ ألهوَ، وأنْ أذهبَ، وأنْ تزورَني، وأنْ تَسمعَ» انتهى، وفيه بعضُ تلخيص، وفيه ما يُتَأَوَّلُ على غيرِ إضمار «أنْ».

وقولُه **وقد يلي معمولُ الصلة الموصولَ** مثالُه: جاء الذي زيداً ضَرَبَ، تريد: ضَرَبَ زيداً.

وقولُه **إنْ لم يَكُنْ حرفاً** أَطلق الحرف، وينبغي أن يُقَيَّد بكونه ناصباً، كما قَيَّده غيرُه، مثل أنْ وكَيْ وأنَّ، فإنَّه لا يجوز أن يليَها معمولُ شيءٍ من صلاتها، فأمّا «ما» فإنه يجوز ذلك فيها، تقول: عجبت مما زيداً تَضربُ، أي: مما تضربُ زيداً.

[١:١٨٠/أ] وعَلَّلَ المصنف في الشرح[3] امتناعَ تقديم معمول صلةِ الحرف/ عليها «بأنَّ امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاجِ الاسم بصلته؛ لأنَّ اسميتَه منتفيةٌ بدونِها، فلو تَقدم معمولها كان تَقَدُّمُه بمنزلة وقوع كلمةٍ بينَ جزأيْ مصدر، وليس كذلك تَقَدُّم معمولِ صلةِ الاسم غير الألف واللام؛ لأنَّ له تماماً بدونها، ولذلك جُعل إعرابه إنْ كان مُعْرَباً قبلَها، والإعراب لا يجيء قبل تمام

---

(١) هو عروة بن الورد. والبيت في ديوانه ص ٤٩٩. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٩٩.
آثر ذي أثير: أول كل شيء.

(٢) هذا مثل قاله النعمان بن المنذر، وقيل: المنذر بن ماء السماء. يُضرب لمن خبره خير من مرآه. أمثال أبي عبيد ص ٩٧ ـ ٩٨ ومجمع الأمثال ١: ١٢٩ ـ ١٣١ وإيضاح الشعر ص ٤٣٩، ٤٩٩، ٥٣٥، ٥٣٦ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٣٧.

المُعْرَب، ولِما له من التمام بدونها جاز أن يَستغني عنها وعن معمولها إذا عُلمت، بخلاف الموصول الحرفي» انتهى.

وظاهرُ هذا التعليل أنه عامٌّ في كلِّ موصولٍ حرفيّ، وقد ذكرنا أنَّ النحويين فرَّقوا بين ما كان عاملاً من الحروف المصدرية وبينَ ما ليس بعامل، فمنعوا أن يتقدم معمولُ الصلة عليها إذا كان الموصول عاملاً، وأجازوه إذا كان غيرَ عامل.

وعلةُ المنعِ في العامل أنَّ الموصول قَويَ تَشَبُّثُه بالصلة من حيث اللفظُ ومن حيثُ المعنى، أمَّا مِن حيثُ اللفظُ فكونُه عملَ فيها، وأمَّا من حيثُ المعنى فكونُه معَهَا في تقديرِ اسمٍ واحد، وهو المصدر، فلما قَوِيَ تَشَبُّثُه من الوجهين المذكورين لم يكن لِيُفْصَلَ بمعمول الصلة بينَ الموصول الحرفي وبينَها. وأما إذا لم يكن عاملاً فإنه إذْ ذاك شبيهٌ بالاسم الموصول من حيثُ اقتضاءُ الصلة من غيرِ عمل، فجاز أن يتقدم معمولها عليها، وأن يُفْصَلَ به بينَها وبينَه.

وقولُه **أو الألفَ واللامَ** مثالُه: جاءني القاتلُ زيداً، لا يجوز: جاءني ال زيداً قاتلُ. وعلةُ ذلك قوةُ امتزاجِها بالصفة، وهو أقوى من امتزاج «أنْ» بصلتها لأنَّه يجوز أن يُفصَل بين «أنْ» وصلتها بـ «لا»، ولا يجوز ذلك في «أل» لا بـ «لا» ولا بغيرها؛ لأنها أشبهت «أل» للتعريف، فعُوملت معاملَتَها لفظاً.

وقولُه **ويجوزُ تعليقُ حرفِ جرٍّ قبلَ الألفِ واللام بمحذوفٍ تَدُلُّ**[1] **عليه صلتُها** مثالُ ذلك ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[2]، و ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾[3]، و ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾[4]، ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ﴾[5].

---

(١) كذا! وقد سبق في الفص: «دَلَّ».

(٢) سورة يوسف، الآية: ٢٠.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ١٦٨.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٢١.

(٥) سورة الأنبياء، الآية: ٥٦.

ولا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول، سواء أكان حرفاً أم اسماً، فمما جاء يقتضي ظاهرُه ذلك الآياتُ المذكورة، وقولُ الراجز[1]:

رَبَّيْتُــه حتـــى إذا تَمَعْـــدَدَا كانَ جَزائي بالعَصا أنْ أُجْلَدا

وقولُه[2]:

. . . . أَبَتْ لِلأعادي أنْ تَذِلَّ رِقابُها

فأمّا ما ظاهره أن يعمل فيه متقدماً ما كان صلةً للألف واللام ففي تخريجه وجوه:

أحدُها: أنَّ هذا من الاتساع في الظروف والمجرورات، فإنَّها قد جاز فيها أشياءُ لا تجوز في غيرها، واختاره شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[3].

والثاني: أنَّ «أل» ليست موصولة، وإنما هي للتعريف؛ ألا ترى أنك تقول: نِعْمَ القائمُ زيدٌ، ولا يجوز: نعم الذي قامَ زيدٌ، فإنَّما هو بمنزلة: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وهو مذهب المازني[4] في «أل» أنها للتعريف، وإلى هذا/ [١: ١٨٠/ب] الوجه مال المبرد[5].

والثالث: أنه يتعلق بإضمار فعل تقديره: أعني فيه من الزاهدين، ويكون الخبر هو (من الزاهدين)، وكذلك باقيها. ورُوي هذا التخريج عن

(١) هو العجاج كما في المحتسب ٢: ٣١٠. وتخريجه في إيضاح الشعر ص ١١٩. وهو أيضاً في ص ٣٩٦، ٤٣٨، ٥٣٧ منه. تمعدد الغلام: شَبَّ وغلظ.

(٢) هذا عجز بيت نسب في المقتضب ٤: ١٩٩ لعُمارة. وصدره: فإني امرؤٌ من عُصْبةٍ خِنْدِفِيَّةٍ. وهو في المنصف ١: ١٣٠، ١٣١ والإنصاف ص ٥٩٦ وشرح المفصل ٧: ٢٩. خندفية: منسوبة إلى خِنْدِف، وهي ليلى بنت عمران من قضاعة، نُسب إليها أولادها. قيل: هو من الخندفة، وهي مشية كالهرولة.

(٣) شرح الجمل (باب الجزاء) ١: ٧١٢ ـ رسالة دكتوراه.

(٤) الكامل ص ٥٢ وكتاب اللامات للزجاجي ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٥) الكامل ص ٥٢ والأصول ٢: ٢٢٣ ـ ٢٢٤ واللامات ص ٥٨.

المبرد[1] أيضاً. ويُعَبرون عن هذا بالتَّبْيين[2]، وليس الجار والمجرور داخلاً في الصلة، بل هو على جهة البيان كـ «لك» بعد «سَقْياً».

الرابع: أنه يتعلق باسمٍ محذوف يدل عليه هذا الظاهر، تقديره: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وكذلك باقيها. وإلى هذا ذهب ابن السَّرَّاج[3] وابن جِنِّيْ[4]، وقاله المبرد[5] قبلهما، قال: جعل (مِنَ الشَّاهِدِينَ) و (مِنَ النَّاصِحِينَ) تفسيراً لـ «شاهد» و «ناصح». قال المصنف في الشرح[6]: «ويَكْثُر هذا الحذفُ قبلَ الألف واللام داخلاً عليها «مِن» التبعيضية؛ لأنَّ في ذلك إشعاراً بأنَّ المحذوف بعضُ المذكورين بعدُ، فتَقْوَى الدلالةُ عليه».

وقولُه ويَنْدُرُ ذلك في الشعر مَعَ غيرِها مطلقاً أي: معَ غيرِ الألف واللام. ويعني بقوله «مطلقاً» سواء أَوُجِدَتْ «منْ» جرَّت الموصول أم لم تُوجد جارَةً له، فمثالُ ذلك مع «مِنْ» وقد جَرَّت الموصولَ قولُ الشاعر[7]:

لا تَظْلِمُوا مِسْوَراً، فإنَّه لَكُمُ   من الذين وَفَوْا في السِّرِّ والعَلَنِ

تقديرهُ: فإنه وافٍ لكم مِنَ الذين وَفَوْا. ومثالُه مع موصولٍ غيرِ الألف واللام، ولم يُجَرّ بـ «مِنْ» قولُ الشاعر[8]:

---

(١) الكامل ص ٥١ ـ ٥٢.

(٢) قال ابن جني في المنصف ١ : ١٣١ : «ومعنى التبيين أن تُعلِّقه بما يدل عليه معنى الكلام، ولا تقدّره في الصلة».

(٣) الأصول ٢ : ٢٢٤.

(٤) المنصف ١ : ١٣٠ ـ ١٣١.

(٥) الكامل ص ٥٢.

(٦) شرح التسهيل ١ : ٢٣٧.

(٧) البيت في شرح التسهيل ١ : ٢٣٨.

(٨) هو قيس بن زهير أو هُدْبة بن خَشْرَم العذري. الحماسة ١ : ٢٥٦ [١٦١] وشرحها للأعلم ص ٣٨٥ [١٩٦] وشرح التسهيل ١ : ٢٣٨.

وأَهْجُو مَنْ هَجاني مِنْ سِواهُمْ   وأُعْرِضُ مِنْهُمُ عَمَّن هَجاني

قال المصنف[1]: «أراد[2]: وأُعْرِضُ عَمَّن هجاني منهم عَمَّن هجاني منهم، على سبيل التوكيد، ثم حذف منهم من التوكيد، وحذف ما سواها من المؤكَّد» انتهى.

والأحسن - عندي - أن يكون التقدير - وأُعرِضُ عنْ هاجِيَّ منهم، فيكون المحذوف اسمَ فاعِل، وهو أسهلُ من حذف موصولٍ وصلتِه.

وقوله **ومَعَها غيرَ مجرورةٍ بـ «مِنْ»** أيْ: ومع الألف واللام غيرَ مجرورة بـ «مِنْ»؛ لأنه ذَكر أنه إذا كانت مجرورة بـ «من» كان الحذف كثيراً، ومثالُه قولُه[3]:

تقول وصَكَّتْ صدرَها بيمينِها   أَبَعْلِيَ هذا بالرَّحى المُتَقاعِسُ

فـ «بالرَّحى» متعلق بمحذوف، يدل عليه قوله «المتقاعس»، تقديره مُتَقاعساً[4] بالرحى، و «المتقاعس» ليس مجروراً بـ «مِنْ». وقولُه[5]:

فإنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لا تُلاقِها   فإنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بالمُجَرِّبِ

فـ «مِمَّا أحدثت» متعلق بمحذوف، يدل عليه «بالمجرِّب»، و «المجرّب» فيه الألفُ واللام، لكنه لم يُجَرّ بـ «مِنْ»، والتقدير: فإنك

(1) شرح التسهيل ١: ٢٣٨.

(2) أراد: سقط من س.

(3) هو الهُذْلُول بن كعب العنبري كما في الحماسة ١: ٣٥٣ [الحماسية ٢٤٢]. وانظر إيضاح الشعر ص ١١٩ وحاشيته والكامل ص ٥١ وحاشيته وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٥ وشرح التسهيل ١: ٢٣٧ وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٦.

(4) ك، ف: متقاعس.

(5) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٤٢ والصاحبي ص ١٣٧ وشرح التسهيل ١: ٣٨٥ ورصف المباني ص ٣٣٠. وآخره فيهن «بالمجرَّب» بفتح ما قبل الآخر.

مُجَرِّب مِمَّا أحدثت[1] بالمجرِّب. وقول الشَّمَّاخ[2]:

فَتىً ليس بالراضي بأدنى معيشةٍ ولا في بيوتِ الحَيِّ بالمُتَوَلِّجِ

/ التقدير: ولا بِمُتَوَلِّجٍ في بيوتِ الحي بِالمُتَوَلِّجِ. [١/١٨١:١]

وهذه المسألة والتي قبلَها لا تجوز إلا في الضرورة، وأمَّا إذا كان الموصول «أنْ» فلا يجوز أيضاً تقديم شيء من معمول صلتِها عليها كما ذكرنا، فأمَّا[3]:

كانَ جَزائي بالعَصا أنْ أُجْلَدا

ونحوُه، فقد خُرِّج[4] على الحذف، أي: كان جزائي أن أُجْلَدَ بالعصا أنْ أُجْلَد.

إلا أنّ الفَراء أجاز تقديم معمول صلة «أنْ» عليها، والكسائيَّ أجاز تقديم معمولِ صلة «كي» عليها، فأجاز الفراء: أَعجبني العسلَ أنْ تَشربَ، وأجاز الكسائي: جاء زيدٌ العلمَ كي يَتعلمَ، ولا يجوز ذلك عندنا.

والمصدرُ الذي يَنْحَلُّ بحرفِ مصدريٍّ والفعلِ حكمُه في الامتناع من تقديم شيء من معمولاته عليه حكمُ الحرفِ المصدريِّ، فأمَّا قولُ الشاعر[5]:

وبعـضُ الحِلْـمِ عنـدَ الجَهْـ ـلِ لِلـذِّلَّـةِ إذْعـانُ

وقولُه[6]:

---

(١) فيما عدا ن: أحدث.

(٢) البيت في ديوانه ص ٨٢ والحماسة ٢: ٣٧٠ [٧٨٩] وشرحها للمرزوقي ص ١٧٥٣ وللأعلم ص ٨٨٥. المتولج: الداخل.

(٣) تقدم في ص ١٧٦.

(٤) انظر شرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٧.

(٥) تقدم في ص ١٣٨.

(٦) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ص ١٢٢، ٢٥٨.

حَلَّتْ لِيَ الخَمْرُ، وكنتُ امرأً عن شُرْبِها في شُغُلٍ شاغِلِ

فخُرِّجَ على أنَّ العامل في المجرور محذوف، تقديرُه: إذعانٌ للذِّلَّةِ إذْعان، وكنتُ امرأً مشغولاً عن شُرْبها.

* * *

ص: بابُ اسمِ الإشارة

وهو ما وُضِعَ لمسمًّى وإشارةٍ إليه[١]، [وهو][٢] في القرب مفرداً مذكراً «ذا» ثم «ذاك» ثم «ذلك» و «آلك»[٣] وللمؤنثة «تي» و «تا» و«تِهْ» و «ذِي» و «ذِهْ»، وتُكْسَر الهاءان باختلاسٍ وإشباعٍ، و «ذاتُ»، ثم «تِيكَ» و «تَيْكَ» و «ذِيْكَ» ثم «تِلْكَ» و «تَلْكَ» و «تِيْلِكَ» و «تالِكَ».

ش: «ما وُضع لِمُسَمًّى» جنس يشمل كلَّ ما وضع لمسمًّى، وهذا أَقْعَدُ[٤] الأجناس إذ يدخل فيه النكرة والمعرفة، و «ما» مبهمة، فينبغي أن تُجنب الحدود والرسومَ. و «إشارة» خرج بذلك ما سوى اسم الإشارة. وهذا الذي أورده ليس على سبيل الحدود ولا الرسوم؛ إذ لم يأت فيه بجنس وفصلٍ.

وأحسنُ ما قيل في حدّ اسم الإشارة: اسمُ الإشارة هو الموضوع لِمُعَيَّن في حال الإشارة. فـ «الموضوع لمعيَّن» جنس يشمل المعارف، و «في حال الإشارة» فصل يُخرج سائر المعارف، ويخصُّ اسم الإشارة.

وقوله **وهو في القُرْب مفرداً مذكرا «ذا»** وألفُه منقلبة عن أصل عند البصريين[٥]، وزعم الكوفيون(٥) أن الألف زائدة، ووافقهم

(١) ما وضع. . . إليه: ليس في شرح المصنف.

(٢) هو: تتمة من التسهيل. وسيذكرها أبو حيان قريباً.

(٣) وآلك: انفردت به ف. وهو في التسهيل وشرحه.

(٤) ك، ف، ن: أبعد.

(٥) انظر مذهب الفريقين والحجج والردود في كتاب اللامات للزجاجي ص ١٣١ ـ ١٣٢ وشرح =

السُّهيلي[1] على ذلك، واحتجوا بقولهم في التثنية «ذانِ»، فالألف والنون هي للتثنية، فلم يبق سوى الذال.

وأجيبوا عن هذا بأنها ليست تثنية، بل هي صيغة موضوعة للتثنية. والدليل على ذلك عدم تنكيرها، ولو سَلَّمنا أنها تثنية حقيقة لقلنا: سقطت الألف الأولى لالتقاء الساكنين، ولأنه قد عُوض من الذاهب تشديدَ النون، فكأنه لم يذهب.

[١٨١:١/ب] ورُدَّ مذهب الكوفيين بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة/ بنفسها ما هو على حرف واحد.

واختلف البصريون في ألف «ذا»، فقال بعضهم[2]: هي منقلبة عن ياء، فالعينُ واللامُ المحذوفة ياءان، وهو ثلاثي الوضع في الأصل. وقال بعضهم[3]: الألف منقلبة عن واو، وجعلوه من باب طَوَيتُ.

واحتجَّ البصريون على أنها منقلبة عن أصل بقولهم في التصغير ذَيّا، وأصله عندهم: ذَيَيَّا، فقد انقلبت الألف ياء، وأُعيدت لام الكلمة ياء، وأدغم فيها ياء التصغير على ما قُرِّر في باب التصغير.

ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ «ذا» ثنائي الوضع نحو «ما»، وأنَّ الألف أصل بنفسها، وليست منقلبة عن شيء؛ إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على

= الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٦/ب [باب تثنية المبهمة] وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٧٨ والإنصاف ص ٦٦٩ ـ ٦٧٧ [المسألة ٩٥] واللباب للعكبري ١: ٤٨٤ ـ ٤٨٦ وشرح المفصل ٣: ١٢٦ ـ ١٢٧ والمباحث الكاملية ١: ٣٣٠ والبسيط لابن العلج ١: ١٩٣ ـ ١٩٥ وشرح الكافية ٢: ٣٠ ـ ٣١.

(١) نتائج الفكر ص ٢٢٧.

(٢) هو الأخفش ومن تابعه من البصريين. الإنصاف ص ٦٧٠ والمباحث الكاملية ١: ٣٣٠ وشرح الكافية ٢: ٣٠.

(٣) الإنصاف ص ٦٧٠ واللباب للعكبري ١: ٤٨٦ والمباحث الكاملية ١: ٣٣٠ وشرح الكافية ٢: ٣٠ والبسيط لابن العلج ١: ١٩٥.

حرف واحد أو على حرفين، لكان قد ذهب مذهباً جيداً سهلاً قليل الدعوى. وهذا الذي قدرنا أن لو قيل به وقفتُ عليه بعد ذلك للسيرافي، قال: ذا على حرفين كـ «ما»، فلما صغروا ألحقوا ياء ليتم التصغير، وكانت ياءً لأنها أكثر ما تلحق.

وذكر الخُشني في شرحه كتاب س أنَّ «ذا» لا يُطلَب له وزن ولا أصل، كما لا يُطلَب للحروف، وأنَّ قوماً ذهبوا إلى ذلك، فالألف أصل على قول هؤلاء، كما هي أصل في «ما» و «لا»، قال: إلا أنه لمَّا كان اسماً يُثنَّى ويُجْمَع ويُحَقَّر وَجَبَ أن يَغلِب عليها حكم الاسمية، وأن يطلب أصلها ووزنها، فنقول: هو اسم على حرفين، وأقل ما يكون الاسم على ثلاثة أحرف، فالساقط حرف، والأظهر أن يكون اللام، وأن يكون ياء لأن الياء تغلب على اللام، والواو على العين، إلا أن الإمالة سُمعت فيه، فوجب أن يكون ياءً، على أنه قد تُمال ذوات الواو، فمن جعل الألف منقلبة عن ياء لم يُجز في اللام أن تكون واواً؛ لأن مثل حَيوت غير موجود في الكلام إلا على مذهب أبي عثمان[1].

ثم هذه الألف تحتمل أن تكون العين، وأن تكون اللام: فمن قال هي العين قال: لأن الإعلال يسبق إلى اللام، فهي أحق بالحذف من العين. ومن قال الياء فيه هي العين قال: حكم اللام أن تكون ساكنة نحو ذَيْ، فلا يجب قلبها ألفاً، فلما وجدنا هذه الألف استدللنا على أنها منقلبة عن حرف متحرك، وهي العين، إلا أن الذي يقول إنها اللام قلبت وإن كانت ساكنة لِما دخل هذه الكلمة من الإعلال لم يبالوا بقلبها ألفاً وإن كانت ساكنة، كما قلبوها ساكنة في ياجَلُ وطائيّ.

وأما وزنها فقيل: فَعَلٌ محرك العين. وقيل: ساكن لأنه الأصل، إلا أن الأظهر التحريك لأجل الانقلاب؛ لأن الانقلاب عن المحرك أولى، كانت عيناً أو لاماً، وإن كان يحتمل الانقلاب عن ساكن، لكن حمله على هذا

---

(١) المنصف ٢: ٢٨٤ ـ ٢٨٥ والبغداديات ص ٢٣٤ وسر صناعة الإعراب ص ٥٩٠.

قليل. وسأل ابن مهلب[1] أبا الحسن بن الأخضر[2] عن وزن «ذا» فقال: هو فَعَل محرك. فقال له ابن مهلب: أخطأت. قال الخشني: فذكرت ذلك لأبي عبدالله، يعني ابن أبي العافية، فقال: الصوابُ ما قاله أبو الحسن، وما/ قاله ابن مهلب خطأ. [١٨٢:١/أ]

ولم يستوف المصنف ما يُشار به للواحد المذكر القريب، إذ يقال فيه «ذاءِ» بهمزة مكسورة بعد الألف، و «ذائهِ» بهمزة بعد ألف وهاءٍ تليها مكسورةٍ، قال الراجز[3]:

ها ذائهِ الدِّفْترُ خيرُ دِفْتَرِ

وقولُه ثم ذاكَ هذه الرتبة الوسطى للمفرد المذكر.

وقوله ثم ذلِكَ وآلِكَ هذه الرتبة القصوى للمفرد المذكر، ونَقَصَه أن يقول: ذائكَ. وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف من اعتبار المشار بمراتب ثلاث الدنيا والوسطى والقصوى هو مشهور قول النحويين، ويأتي قولُ مَنْ جَعل ذلك مرتبتين الدنيا والبعدى عند ذكر المصنف ذلك.

وقوله وللمؤنثة إلى وذاتُ هي عشرة ألفاظ مفهومة من الكتاب للمؤنثة المفردة في حالة القرب.

وقولُه ثم تِيكَ وتَيْكَ وذِيكَ هذه المرتبة الوسطى للمؤنثة المفردة. وقال أحمد بن يحيى: لا يقال ذِيك.

وقوله ثم تِلْكَ هذه المرتبة القصوى، و «تِلك» بكسر التاء هي الأفصح،

---

(١) أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مُهَلَّب الأسدي أبو بكر، وربما كني أبا جعفر. من أهل مرسية، لازم أبا علي الصدفي المتوفى سنة ٥١٤ هـ طويلاً، وسمع منه كثيرًا، وأجاز له أبو عبد الله الخولاني. وكان شديد العناية بالرواية وسماع العلم. المعجم لابن الأبار ص ١٠ ـ ١١.

(٢) علي بن عبد الرحمن بن مهدي أبو الحسن بن الأخضر الإشبيلي [ـ ٥١٤ هـ] كان مقدَّماً في العربية واللغة، ديِّناً ذكيّاً ثقةً ثبتاً. أخذ عن الأعلم. وأخذ عنه القاضي عِياض، ألف شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب. الصلة ص ٤٠٤ وبغية الوعاة ٢: ١٧٤.

(٣) البيت في شرح الجزولية للأبذي ص ٥٨٤.

وأما «تَلْكَ» بفتحها فحكاها هشام[1]، و «تِيْلِكَ»، أنشد الفراء[2]:

بأيّةِ تِيْلِكَ الدِّمَنِ الخَوالي عجبتِ منازلاً لو تَنطقينا

و «تالِكَ» أنشد الفراء للقطامي[3]:

تَعَلَّمْ أنَّ بعد الغَيِّ رُشْداً وأنّ لِتالِكَ الغُمَر انْقِشاعا

وأنشد غيره[4]:

إلى الجُوديِّ حتى عاد حِجْراً وحانَ لتالِكَ الغُمَر انْحِسارُ

ص: وتلي الذالَ والتاءَ في التثنية علامتُها مُجَوَّزاً تشديدُ نونها، وتليها الكافُ وحدَها في غير القُرْب، وقد يقال «ذانِيكَ». وفي الجمع مطلقاً «أولاءِ»، وقد يُنوَّن، ثُمَّ «أولئك»، وقد يُقْصَران، ثُم «أولالِك» على رأيٍ، وعلى رأيٍ «أولاءِ» ثُم «أولاكَ» ثُم «أولئك» و «أولالِك».

وقد يقال هُلاَءِ، وأُولاءُ، وقد تُشْبَعُ الضمةُ قبلَ اللام. وقد يقال «هَوْلاءِ» و «أُلَّاك». ومَنْ لم يَرَ التوسطَ جَعل المجرَّد للقُرب وغيرَه للبعد. وزَعم الفراءُ أنَّ تركَ اللامِ لغةُ تميم.

ش: تقول في تثنية المذكر في القرب: ذانِ، وفي تثنية المؤنثة: تانِ، فتحذف ألف ذا وألفَ تا، ولم يُثَنَّ غيرُ هذين اللفظين.

وقوله **مُجَوَّزاً تشديدُ نونها** فتقول: ذانِّ وتانِّ. وقد خالفت هذه التثنيةُ تثنيةَ الأسماء المتمكنة بشيئين:

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٨٧.

(٢) البيت في شرح الجزولية للأبذي ص ٥٨٦.

(٣) البيت في ديوانه ص ٣٥ وتهذيب اللغة ١٥: ٣٦ والصاحبي ص ٣٧٠ واللسان (تفسير هذا) ٢٠: ٣٤١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٨٦ والخزانة ٩: ١٢٩ ـ ١٣١ [٧١٠].

(٤) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ص ١٤٤ والتنبيه لابن بري (غمر) ٢: ١٧٩ واللسان (غمر). الحجر: الممنوع الذي له حاجز. والغمر: جمع غَمْرة، وهي الشدَّة. يصف قصة نوح مع قومه، وذكر الطوفان.

أحدهما: حذف الألف، ولا تُحذف من المتمكن إلا شاذاً في بعض ألفاظه على حسب السماع، بل تُقلبُ في الاسم المتمكن.

[١: ١٨٢/ب] الثاني: جواز تشديد النون، ولا يجوز/ ذلك في تثنية الاسم المتمكن. وظاهرُ كلام المصنف تجويز تشديد النون مطلقاً، أعني في الرفع والنصب والجر، وهذا هو مذهب الكوفيين(١).

وذهب البصريون(١) إلى أنه لا يجوز التشديد إلا مع الألف خاصة، ولا يجوز مع الياء، فتقول: ذانٍّ وتانٍّ، ولا يجوز: ذَيْنٍّ ولا تَيْنٍّ بالتشديد.

وقوله **وتليها الكافُ وحدَها في غير القُرْب** أي: وتلي النونَ الكافُ في الحالة الوُسطى والبُعْدى، فتقول: ذانِك وتانِك وذانِّك وتانِّك.

وقد يُقال ذانِيك: ظاهرُ كلام المصنف أنه في الحالة الوُسطى والحالة البُعْدى تقول: ذانِك وتانِك وذانِّك وتانِّك وذانِيك.

وأصحابنا(٢) يقولون في الحالة الوسطى: ذانِك وتانِك بالنون خفيفة، وفي الحالة البُعدى: ذانِّك وتانِّك، وذانِيك وتانِيك بإبدال إحدى النونين ياء. ولم يَذكر المصنف تانِيك.

قال المصنف في الشرح(٣): «وقلتُ «وحدَها في غيرِ القُرْبِ» لِيُعلم أنَّ اللام لا تجتمع مع الكاف في التثنية كما اجتمعت في الإفراد، وأن لِمُثَنَّى المشارِ إليه في البُعْد ما له مع التوسط؛ لأنهم استثقلوا اللامَ بعد النون. وزعم قوم أنَّ مَن قال ذانِّك بتشديد النون قصد تثنية ذلك». يعني أن ذانِّك(٤) للبعد كما ذكره أصحابنا.

---

(١) المذهبان في شرح الجزولية للأبذي ص ٥٨٥، ٥٨٧.

(٢) الجزولية ص ٦٨ ـ ٦٩ وشرحها للأبذي ص ٥٨٤ ـ ٥٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٠١ ـ ٢٠٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٤٠.

(٤) س: ذلك.

قال المصنف[1]: «ويُبطل هذا القولَ جوازُ التشديد في نون ذَيْن وتَيْن، بل التشديدُ جابِرٌ لِما فاتَ من بقاء الألف التي حَقُّها أن لا تُحذف كما لا تُحذف ألفُ المقصور. ويؤيد صحةَ هذا الاعتبار جوازُ تشديد نون اللذَين واللتَين ليكون جابِراً لِما فاتَ[2] من بقاء ياء الذي والتي، كما تبقى ياء المنقوص حين يُثنى» انتهى كلامه.

وما زعم أنه يُبطل ذلك القولَ جوازُ التشديد في نون ذَيْن وتَيْن ليس بصحيح؛ لأن التشديد في نون ذَيْن وتَيْنِ، والحالةُ هذه، هو على سبيل الجواز، والتزامه في ذانِّك وتانِّك في حالة البعد هو على سبيل اللزوم، فلا يَدُلُّ جَوازُه في حالة القُرْب على عَدم جعلِه على سبيل اللزوم دليلاً على حالة البعد، بل قد يَلزم الشيءُ دلالةً على شيء في حال، وإن كان جائزاً في حال أخرى.

وقولُه «بل التشديدُ جابرٌ» لو كان جابراً لكان لازماً لأن حذف ألف «ذا» و «تا» في التثنية، وياء «الذي» و «التي» في التثنية لازم، فوجب أن يكون الجابر لازماً، فكونه جاء جائزاً دليل على أنه ليس بجابر، فبطل ما زعم. وتقدم[3] لنا أن البصريين لا يُجيزون تشديد النون مع الياء في حالة النصب والجر، وإذا كان المثنى في حالة البعد التزموا الإبدال، فقالوا: ذَيْنِيك وتَيْنِيك، ولا يُجيزون تَيْنِّك ولا ذَيْنِّك بالتشديد.

وسألني شيخنا الإمامُ بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي ـ رحمه الله ـ عن قولهم «هذانِّ» بالتشديد: / ما النون [١:١٨٣/أ] المزيدة؟ قلت له: الأُولى. قال: قال الفارسي في التذكرة: هي الثانية لئلا يُفصل بين ألف التثنية ونونها، ولا يُفْصَل بينهما. قلت له: يَكْثُرُ العمل في

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤٠ ـ ٢٤١.
(٢) س: فاته.
(٣) تقدم في ص ١٨٦.

ذلك لأنَّا نكون زدنا نوناً متحركة، ثم أسْكَنَّا الأولى، وأدغمنا، أو زدناها ساكنة، ثم أسْكَنَّا الأولى، وأدغمنا، فتحركت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وعلى ما ذكرتُه نكون زِدْنا نوناً ساكنة، وأدغمنا فقط، فهذا أَولى عندي لقلة العمل. ثم ظهر لي تقوية هذا الذي ذكرتُه بأنَّ الألف والنون ليستا متلازمتين، فيكره الفصل بينهما؛ ألا ترى إلى[1] انفكاكها منها بالحذف في الإضافة وتقصير الصلة.

وقولُه **وفي الجمع مطلقاً أولاءِ** يعني بقوله «مطلقاً» أيْ في جمع المذكر والمؤنث، يعني أنهما يشتركان في هذا اللفظ، فتقول: أُولاءِ خرجوا، وأُولاءِ خرجنَ.

ووزنه عند أبي العباس[2] وأبي علي فُعال كالغُثاء في الوزن لا في الانقلاب. فإذا قُصر فوزنه فُعَل كهُدًى. وذهب أبو إسحاق[3] إلى أنَّ وزنهما معاً فُعَلٌ كهُدًى، زيد في آخره ألف، فانقلبت الثانية همزة، كما تقول في النُّزاء[4] والدُّعاء: زدت ألفاً قبل حرف العلة، فانقلبت همزة. والفرق بينهما أنَّ الهمزة في النُّزاء[4] انقلبتْ عن ألفِ انقلبتْ عن واو، وفي أُولاءِ انقلبت عن ألف لم تكن منقلبةً عن شيء.

وقولُه **وقد يُنَوَّن** حكى قُطْرُب[5] تنوينه لغة، فتقول: أُولاءٍ. قال المصنف في الشرح[6]: «وتسميةُ هذا تنويناً مجازٌ لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين، والجيدُ أن يقال: إنَّ صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد همزة أُولاءِ، كما زيد بعدَ فاء «ضَيْف» نون، إلا أن ضَيْفاً مُعرب، فلمَّا زيد آخرَه

---

(١) إلى: سقط من س. ك: أن.

(٢) المقتضب ٢: ٢٨٩.

(٣) انظر المخصص ١٤: ١٠٤ ـ ١٠٥ وشرح الشافية ١: ٢٨٧.

(٤) ك، ف: النداء.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٤١.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٤١.

نونٌ صار حرفَ إعراب، فتحرك، وأُولاءِ مبني، فلما زيد آخرَه نونٌ سكَن؛ إذ لا مُوجب لتحركه، فإنه آخر مبنيٍّ مسبوق بحركة» انتهى.

وليست هذه النون في الزيادة كنون «ضَيْفَن»[1]، لأنَّ نون «ضَيْفَن» زيدت للإلحاق بجَعْفَر، فجيء بها لأجل الإلحاق، ونون «أُولاءِ» لم يُؤْتَ بها لشيء. وأيضاً ففي نون «ضَيْفَنٍ» خلافٌ أهي زائدة[2]، فيكون أصل الكلمة «ضَيْف»، أم أصلية[3]، فيكون وزنه فَيْعَلاً، ويكون من ضَفَنَ الرجلُ إذا جاء مع الضَّيف.

وقولُه ثم أولئك وقد يُقْصَرانِ أي: يُقصر أُولاءِ، فيقال أُولى، ويقصر أولئك، فيقال أُولاك. و «أُولى» هو للرتبة القريبة، و «**أُولئك**» للرتبة الوسطى، وعَدُّوا أيضاً للرتبة الوسطى «أُلّاك» بتشديد اللام، قال[4]:

مِنْ بَينِ أُلَّاكَ إلى أُلَّاكا

وقولُه ثم أُولالِكَ على رأيٍ يعني أنه ليس للرتبة البُعْدى لفظ سوى «أُولالك»، وقال الشاعر[5]:

/ أُولالِكَ قومي، لم يكونوا أُشابةً وهل يَعِظُ الضِّلِّيْلَ إلا أُولالِكا [١:١٨٣/ب]

وقولُه وعلى رأيٍ أُولاءِ ثم أُولاكَ ثم أولئك وأُولالِك يعني أنه للرتبة الدنيا «أُولاءِ» ثم للوسطى «أُولاكَ»، ثم للقصوى لفظان، وهما «أُولئك» و «أُولالِك»، فالخلافُ وقع في «أولئك»، أهو للرتبة الوسطى أم للرتبة

(١) الضيفن: الذي يتبع الضيف.

(٢) هو قول غير أبي زيد. سر صناعة الإعراب ص ٤٤٥.

(٣) هو قول أبي زيد. الممتع ص ٢٧١.

(٤) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٠٢ وشرح التسهيل ١: ٢٤٢.

(٥) هو أخو الكلحبة كما في النوادر ص ٤٣٨. والبيت من غير نسبة في المنصف ١: ١٦٦ و٣: ٢٦ وسر صناعة الإعراب ص ٣٢٢ وإصلاح المنطق ص ٣٨٢ وتهذيبه ص ٧٨٧ واللامات للزجاجي ص ١٣٢ وشرح المفصل ١٠: ٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٠٢ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٨٥. الأشابة من الناس: الأخلاط.

البعدى. وحكى الفراء[1] أنّ القصر في «أُولى» و «أُولاك» لغة بني تميم، وأنَّ المدَّ لغة الحجاز[2].

ومما يستدل به أن أُولائك للوسطى مثل «أُولاكَ» قولُ الشاعر[3]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً، شَدَنَّ، لنا　　من هؤليائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

ووجهُ الدلالة أنه قد تَقرر أنَّ «ها» للتنبيه لا تُجامع اللام لأنَّ اللام لا تكون إلا للبعد، وتُجامع القريب والوسط، فتقول: هذا وهذاك، ولا تقول: هذلك، وتقول: هؤلاء وهؤلاكَ وهؤلئك، فلو كانت أولئك للبعد لمَا دخلت عليه «ها» للتنبيه؛ لأن «ها» للتنبيه لا تُجامع البعيد. وأصلُ هؤُلَيَّائكنَّ قبل التصغير هؤلئكنَّ، فدلَّ ذلك على أنها للوُسْطى لا للبُعْدى.

وقولُه **وقد يقال هُلاَءِ** هذا من إبدال الهمزة هاء كقولهم في إيّاك: هِيّاكِ، وفي أَمَا: هَما، وفي أَرَقْتُ: هَرَقْتُ، وهو باب مُتَّسع.

وقولُه **وأُولاءُ** يعني بضم الهمزتين.

وقوله **وأُوْلاءِ وأُوْلئك بإشباع الضمتين**، وهاتان لغتان غريبتان[4]، ذكرهما قُطْرُب[5].

وقولُه **وقد يقال هَوْلاءِ وأُلَّاك** أمَّا هَوْلاءِ فحكاها الأستاذ أبو علي[6] عن

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤١.

(٢) في شرح التسهيل: لغة الحارثيين.

(٣) ينسب البيت للمجنون وللعرجي ولكامل الثقفي ولذي الرمة وللحسين بن عبدالله. انظر ديوان المجنون ص ١٦٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٨٣ والإنصاف ص ١٢٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١١٣، ٥٨٣ والخزانة ١: ٩٣ ـ ٩٩ [الشاهد السادس] وشرح أبيات المغني ٨: ٧١ ـ ٧٣ [الإنشاد ٩١٦] وشرح شواهد الشافية ص ٨٣ ـ ٨٤. شَدَنَ الغزال: قوي وطلع قرناه، واستغنى عن أمه.

(٤) ف، ن، شرح التسهيل: عربيتان.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٤١.

(٦) يعني الشلوبين. انظر شرح التسهيل ١: ٢٤٢.

بعض العرب، وأنشد المصنف في نسخة من شرح هذا الكتاب[١]:

تَجَلَّـدْ لا يَقُـلْ هَـؤلاءِ هـذا بكَـى لمَّـا بكَـى أَسَفـاً علينـا

وأما «أُلَّاكَ» بالقصر والتشديد فحكاها بعض اللغويين[٢]، وتقدم ذكرنا لها، وأنها في الرتبة الوسطى.

وقولُه **ومن لم يَرَ التوسطَ** إلى آخره هذا مذهبٌ لبعض النحويين، جعل لأسماء الإشارة مرتبتين قريبة وبعيدة كالمنادى، فإنَّ حروفه على قسمين، منها ما يكون للقريب، ومنها ما يكون للبعيد، فما كان مجرداً من كاف الخطاب فهو للقريب سواء أكان مصحوباً بـ «ها» للتنبيه أم لم يكن، وهذا معنى قوله «جَعل المجردَ» يعني من كاف الخطاب، وما لم يتجرد منها يكون للبعيد. قال المصنف في الشرح[٣]: «وهذا هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين[٤]، ويدل على صحته خمسةُ أوجه:

أحدُها: أنَّ النحويين مُجْمعون على أنَّ المنادى ليس له إلا مرتبتان مرتبةٌ للقُرْب، تُستعمل فيها الهمزة، ومرتبةٌ للبعيد أو ما هو في حكمه، تُستعمل فيها بقية الحروف، والمشارُ إليه/ شبيهٌ بالمنادى، فَلْيُقْتَصَرْ فيه على [١: ١٨٤/أ] مرتبتين إلحاقاً للنَّظير بالنظير.

قلت: ليس المشارُ إليه شبيهاً بالمنادى، وأيُّ شَبَهٍ بينهما؟ المشار إليه ليس مُقْبَلاً عليه بالخطاب، بل المُقْبَل عليه بالخطاب هو غيره، وهو اسمٌ غائب يُخْبَرُ عنه إخبارَ الغائب، وأمَّا المنادى فهو المُقْبَلُ عليه بالخطاب، فتقول: يا زيدُ لقد صنعتَ كذا، كما قال[٥]:

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٤٢ والخزانة ٥: ٤٣٧ ـ ٤٣٨ [٤١٠] وآخره فيه «وغيظا»، وذكر أن الشلوبين رواه في حاشيته على المفصل «عليكا».

(٢) انظر شرح التسهيل ١: ٢٤٢ حيث ذكر أن أبا علي قال ذلك.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

(٤) الكتاب ٢: ٧٨ والمقتضب ٤: ٢٧٧ ـ ٢٧٨ والأصول ٢: ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٥) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ٤٥٦ والكتاب ٢: ١٩٩ والمقتضب ٤: ٢٠٣ والجمل =

أداراً بحُزْوى هِجْتِ للعينِ عَبْرةً   فماءُ الهَوى يَرْفَضُّ، أو يَتَرَقْرَقُ

وقال[1]:

ألا يا نخلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ   عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

ولو سلَّمنا أنَّ بينهما شَبَهاً في شيء ما لم يلزم أن يشتركا في سائر الأحكام، فتكونَ رتبةُ المشار إليه مثلَ رتبة المنادى.

الثاني: أنَّ المرجوع إليه في مثل هذا النقلُ لا العقل، وقد روى الفراء أنَّ بني تميم يقولون: ذاك وتِيك بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك باللام، وأنَّ الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأنَّ التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أنَّ اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان، إحداهما للقُرْب والأخرى لأدنى البعد وأقصاه.

قلت: لا يلزم ما ذَكر لأنه قد يُقتصر في بعض اللغات على معنًى ما، ولا يكون لهم لفظٌ يُعبر عن المعنى الآخر المقابل، ولا يلزم من تعقل معنًى ما في الوجود أن يوضع له لفظ، فإنْ صَحَّ نقل الفراء فيكون بنو تميم لم يضعوا لفظاً يُعَبَّر به عن المرتبة البُعدى، بل اقتصروا على المرتبة الوسطى، فقالوا: ذاك وتيك، ويكون الحجازيون أيضاً لم يضعوا لفظاً يُعَبَّر به عن المرتبة الوسطى، بل اقتصروا على الرتبة البُعدى، فقالوا: ذلك وتلك،

= ص ١٤٨ وشرحه لابن عصفور ٢: ٨٣، ٨٥ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٩١ - ١٩٢ والخزانة ٢: ١٩٠ - ١٩٢ [١١٣]. حزوى: موضع في ديار بني تميم، وجبل من جبال الدهناء. ويرفضُّ: يسيل متفرقاً. ويترقرق: يجيء ويذهب في العين من غير أن ينحدر.

(١) ينسب البيت للأحوص. انظر حاشية ديوانه ص ١٩٠ - ١٩١ حيث لم يجزم محققه بنسبته إليه. وهو في الجمل ص ١٤٨ وشرحه لابن عصفور ١: ٢٤٥ و ٢: ٨٤ والخصائص ٢: ٣٨٦ والحلل ص ١٨٩ - ١٩٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٧٦ وحاشيته والخزانة ٢: ١٩٢ - ١٩٤ [١١٤] وشرح أبيات المغني ٦: ١٠٢ - ١٠٣ [٥٧٧]. كنى بالنخلة عن المرأة. وذات عرق: موضع بالحجاز.

وحصل من مجموع اللغتين استعمال اللغة العربية للمرتبتين الوُسطى والقُصوى، إذ قد يكون معنىً ما وَضعت له طائفة من العرب، ومعنىً آخر مقابله وَضعت له طائفة من العرب.

الثالثُ: أنَّ القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد من اللام والكاف معاً أو بمصاحب لهما معاً، أعني غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكافٍ لا لامَ معها لكان القرآن العزيز غيرَ جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[1].

قلتُ: هذا الوجه شبيهٌ بكلام الوُعَّاظ، ولا يلزم من كونه لم يرد في القرآن عدمُ وجوده في لسان العرب، / فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم [١:١٨٤/ب] تأت في القرآن، ولا يدَّعي أحد أنَّ القرآن أتى على جميع اللغات والقواعد النحوية، ولا انحصر ذلك فيه، هذه «رُبَّ» تجرُّ الأسماء، وقد طَفَحَ بها لسانُ العرب نثراً ونظماً، حتى إنه قَلَّ قصيد لهم يخلو من ذلك، ولم تجئ في القرآن جارَّةً الأسماءَ.

وأمَّا استدلالُه بقوله تعالى ﴿ونَزَّلْنا عليكَ الكِتابَ تِبْياناً لكل شيءٍ﴾ فليس المعنى أنه مُبيِّنٌ لوجوه الإشارة وجميع المعاني الكلامية، وإنما هذا عامّ مخصوص، والمعنى: تبياناً لأصل كل شيء من أصول الديانات وأصول الأحكام التكليفية، وإلا فعددُ ركَعات الصلوات الخمس لم يُبيَّن في القرآن، وكذلك ما تجب فيه الزكاةُ، وما يجب، ومتى تجب، وعلى مَن تجب.

الرابعُ: أنَّ التعبير بـ «ذلك» عن مضمونِ كلامٍ على إثرِ انقضائه شائعٌ سائغٌ في القرآن وغيره، ولا واسطةَ بين النطقين، كقوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[2]، ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ﴾[3]، ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ

---

(١) سورة النحل، الآية: ٨٩.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٦٤.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٥٢.

صَبْرًا﴾[1]، ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ﴾[2].

قلتُ: كونُ اللفظ الموضوع للبُعْد يُستعمل في القرب لا يدلُّ على أنَّ المشار إليه له مرتبتان؛ إذ قد تَقرر أنه قد يُعَبَّر بالبعيد عن القريب، وبالعكس، وسيَذكر المصنفُ ذلك بعد هذا، ونتكلم عليه، ولا يدل ذلك الاستعمال على انحصار المشار إليه في مرتبتين.

الخامسُ: أنه لو كانت مراتبُ المشار إليه ثلاثاً لم يُكْتَفَ في التثنية والجمع بلفظين؛ لأنَّ في ذلك رجوعاً عن سبيل الإفراد، وفي اكتفائهم بقولهم هذانِ وذانِك وهؤلاءِ وأُولئك دليلٌ على أنَّ ذاك وذلك مستويان، وأنْ ليس للإشارة إلا مرتبتان، ولا التفات إلى قول من قال إنَّ تشديدَ نون «ذانِّك» دليلٌ على البُعْد، وتخفيفَها دليلٌ على القرب، لأنه قد سَبق الإعلامُ بأنَّ التشديد عوضٌ مما حُذف من الواحد؛ لأنه يُستعمل مع التجرد من الكاف كما يُستعمل مع التلبُّس بها. وكذا لا يُلتفت إلى قول مَن زَعم أنَّ «أولالك» للبُعَداء دون «أولئك» لقلة «أولالك» وكثرة الحاجة إلى جمع «ذلك»، لأنه يلزم منه خُلُوُّ القرآن من إشارة إلى جماعة بُعَداء، وذلك باطل بمواضعَ كثيرةٍ من القرآن، فثبَت ما أردناه، والحمد لله».

قلتُ: ولا أُسَلِّم أنه اكتُفي في التثنية والجمع بلفظين. أمَّا التثنية فإنهم قد قالوا في الوسطى: ذانِك، وفي البُعْدى: ذانِّك بالتشديد، وذانِيك بالإبدال، وقالوا في المؤنث: تانِك في الوسطى، وفي البعدى: تانِّك بالتشديد، وتانِيك بالإبدال.

وأمَّا قولُه «ولا التفاتَ إلى مَنْ قال إنَّ تشديدَ نون ذانِّك دليلٌ على البعد، وتخفيفَها دليل على القرب» وذَكر/ التعليل، وقد تقدم إبطالُنا لهذا التعليل، فلا التفات لقوله هو. [١:١٨٥/أ]

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٨٢.

(٢) سورة الممتحنة، الآية: ١٠.

وأمَّا قوله «وكذا لا يلتفت إلى قول مَن زعم أنَّ أولالك للبعداء دون أولئك لقلة أولالك وكثرة الحاجة إلى جمع ذلك» فقد[1] بَيَّنَّا أنَّ «أولئك» لا يمكن أن يكون للبعيد، وإنما هو في المرتبة الوسطى بدخول «ها» التنبيه عليه، وقد تقدم كلامنا على ذلك.

وأمَّا قولُه «ولأنه يَلزم منه خُلُوُّ القرآن من إشارة إلى جماعةٍ بُعَداء، وذلك باطل» فلا يلزم ذلك لأنه قد يُستعمل للجماعة البُعَداء لفظُ جماعةِ المرتبة الوسطى على سبيل المجاز والتوسع، ولا يدلُّ كونُ «أولالك» لم يرد في القرآن أن لا يكون موضوعاً للرتبة البُعْدى في كلام العرب.

وفي كتاب أبي الفضل البَطَلْيَوْسيِّ ما نصه: «لم يجعل س المشارَ ثلاثَ مراتب بل مرتبتين دُنْيا ومُتَراخٍ، فجعل[2] «ذاك»[3] التي هي وُسْطى بمنزلة أولئك وتلك، وهما للبعيد، ونقل الناسُ خلاف هذا على ما ذكر أبو موسى في كُرَّاسته[4]، فربما لم يحفظ س تفصيلاً في هذا كله».

وفي البسيط[5]: «قال الفراء[6]: أهلُ الحجاز يقولون «ذلك» باللام، وبه جاء القرآن، وأهلُ نجد من تميمٍ وأسدٍ وقيسٍ وربيعةَ بغير لام».

ص: **وتَصْحَبُ «ها» التنبيه المجردَ كثيراً، والمقرونَ بالكاف دون اللام قليلاً، وفصلُها من المجرد بـ «أنا» وأخواته كثيرٌ، وبغيرها قليلٌ، وقد تُعاد بعد الفصل توكيداً. والكافُ حرف خطاب يُبَيِّنُ أحوالَ المخاطب بما بيَّنَها إذا كان اسماً. وقد يُغني «ذلك» عن «ذلِكُم»، ورُبَّما استُغني عن الميم**

(١) في النسخ كلها: «قد» بدون فاء قبلها.
(٢) الكتاب ٢ : ٧٨.
(٣) س، ن: ذلك.
(٤) الجزولية ص ٦٨ ـ ٦٩.
(٥) البسيط لابن العلج ١ : ١٨٣.
(٦) ذكر الأزهري في التصريح ١ : ٤٠٤ أن الفراء ذكر ذلك في كتابه «لغات القرآن». وانظر معاني القرآن ١ : ١٠٩.

بإشباع ضمة الكاف.

ش: يعني بالمجرد الخاليَ من كاف الخطاب، وذلك هو رتبة القُرْب، سواء أكان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً، مذكراً أم مؤنثاً، وهو كثير جدًّا، ومنه قولُ الشاعر[1]:

وليسَ لِعَيْشِنا هذا مَهاةٌ   وليستْ دارُنا هاتا بِدارِ

وقولُه **والمقرونَ بالكاف دونَ اللام قليلاً** يَشملُ قولُه المفردَ المذكر والمؤنث ومثناهما ومجموعَهما، فمثالُ ذلك في المذكر: «هذاك»، قال الشاعر[2]:

رأيتُ بني غبراءَ لا يُنكرونني   ولا أهلَ هذاك الطِّرافِ المُمَدَّدِ

ومثالُه في المؤنث: هذِيك وهاتاك وهاتِيك، وقال ذو الرمة[3]:

قد احتملت مَيٌّ، فهاتِيكَ دارُها   بها السُّحْمُ تَرْدي والحَمامُ المُطَوَّقُ

وعلى هذا الذي تقرر يجوز: هاتا وهاتاك.

وزعم ابن يَسْعُون[4] أن «تِي» في المؤنث لا تستعمل إلا بـ «ها» في أولها، وبالكاف في آخرها، فتقول في المثنى: هذانِك وهاذَيْنك وهاتانِك وهاتَيْنِك، وفي الجمع: هؤلاك وهؤلئك.

---

(١) هو عمران بن حطان. والبيت في ديوان شعر الخوارج ص ١٧١ ـ وفي ص ١٧٢ تخريج القصيدة ـ والنوادر ص ١٧٢ والكتاب ٣: ٤٨٨ والكامل ص ١٠٢٢ والمقتضب ٢: ٢٨٨ و ٤: ٢٧٧. المهاه: الصفاء والترفُّه، والقصد واللين.

(٢) هو طرفة، والبيت من معلقته، وهو في شرح القصائد السبع ص ١٩٢ والحلبيات ص ٢٢ والبسيط لابن العلج ١: ١٨٨.

(٣) البيت في ديوانه ص ٤٥٩ والتكملة ص ٢١٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٧٥ ـ ٨٧٦. السحم: الغربان، جمع أسْحَم. وتردي: تَحْجِل، أو تسرع. والحمام المطوّق: القماريّ.

(٤) لم يذكر هذا أثناء شرحه بيت ذي الرمة السابق في المصباح ٢: ١١٤/أ ـ ١١٥/أ ولا أثناء شرحه بيت عمران بن حطان السابق أيضاً في ٢: ١١٥/أ ـ ١١٥/ب.

وقد زعم المصنف/ في الشرح أنَّ المقرون بالكاف في التثنية والجمع [١: ١٨٥/ب] لا تلحقها الهاءُ، فلا يُقال: هذانك ولا هؤلئك، قال[1]: «لأن واحِدهما ذاك وذلك، فحُمل على «ذلك» مثناه وجمعه لأنهما فرعاه، وحُمل عليهما مُثنى «ذاك» وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنًى» انتهى كلامه.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف مبنيٌ على زعمه أنَّ المشار ليس له إلا مرتبتان القُرْبى والبُعْدى، وقد بَيَّنَّا فسادَ دعواه في ذلك فيما تقدم[2]، والسماعُ يَرُدُّ عليه، قال[3]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزلاناً، شَدَنَّ، لنا   من هؤليَّائكنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

فـ «هؤليَّائكن» تصغير «هؤلئكنّ»، وقد زَعم هو أنه لا يقال «هؤلئك»، وهو باطل بهذا السماع الفاشي من العرب.

فإنْ كان اسمُ الإشارة باللام أو بما قام مقامها مما هو يستعمل في الرتبة البُعْدى لم تدخل عليه «ها» التنبيه، فلا يقال: هذلك ولا هاتالك ولا هاتِلك ولا هاتِيلِك ولا هذانِّك ولا هذَيْنِك ولا هاتانِّك ولا هاتَيْنِيك ولا هؤلالك ولا هؤُلَّاك، وملخصُه أنه لا تجامع «ها» التنبيه ما دَلَّ على الرتبة البُعْدى، وتُجامع ما دَلَّ على الرتبة القُرْبى والوُسْطى، وهذا مما يدلُّ على أنَّ المشار إليه له ثلاثُ مراتب كما زعم النحويون. وهذا المذهب الذي ذكَره المصنف عن بعض النِحويين أن[4] له مرتبتين، واختاره هو، لم أقف عليه لأحد على كثرة مطالعتي لكتب هذا الشأن.

وعَلَّل المصنف[5] امتناعَ اجتماع الهاء واللام بأنَّ العرب كرهت كثرة

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٢) تقدم في ص ١٩١ ـ ١٩٥.

(٣) تقدم في ص ١٩٠.

(٤) ك: من أن.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٤٤.

الزوائد. وهذا تعليل ليس بجيد لأنَّ كل زائدة منهما هي لمعنًى لا تدل عليه الزائدة الأخرى، فاللام زائدة تشعر بالبُعْد، والكاف للمخاطب، والهاء تنبيه له.

وزعم بعض النحويين أنَّ «ها» تنبيه، وأنَّ اللام أيضاً تنبيه، فلا يجتمعان. وهذا ليس بشيء لأن اللام ليست للتنبيه، فقوله دعوى لا دليل عليها.

وقال السهيلي: «الأظهر أنَّ اللام تدلُّ على تَراخٍ وبُعْدٍ في المشار إليه، وأكثرُ ما تقال في الغائب وما ليس بحضرة المخاطب، و «ها» تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بِحضرته لا إلى ما غاب عن بصره، فلذلك لم يجتمعا» انتهى.

وقولُه **وفصلُها من المجرد بـ «أنا» وأخواته كثيرٌ** أي: وفصل «ها» للتنبيه من اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب بـ «أنا» وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة يكثر، فتقول: هأناذا وهأناذي وها نحن أُولاءِ، وها أنتَ ذا وها أنتِ ذي وها أنتما ذان وها أنتماتانِ وها أنتم أُولاءِ، وها هُوَذا وها هيَ ذِي وها هُما ذانِ وها هُما تانِ وها هُمْ أُولاءِ وها هُنَّ أُولاءِ، وقال تعالى ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾[1]، وفي الحديث «هأناذا يا رسول الله»[2]. /[1:186/أ] وهذه المسألة قد تكررت للمصنف في أول الفصل الثالث من باب «تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك»، وقيَّدنا ما أطلقه المصنف فيها في كتاب «التكميل» من تأليفنا، وأَمْعَنَّا الكلام فيها، فتُطالَع هناك.

وقوله **وبغيرِها قليل** أي: وبغيرِ «أنا» وأخواته، ومن ذلك قولُ

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١١٩.

(٢) أخرجه البخاري عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في كتاب العلم ـ الباب الثاني ـ ١: ٢١، ولفظه «هأنا»، ورواية أبي حيان موافقة لرواية أحمد في مسنده ١٤: ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

الشاعر[1]:

تَعَلَّمَنْ ها لعمرُ الله ذا قَسَماً فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ، وانظُرْ أين تنسلكُ

ومنه عند الخليل[2] «إي ها اللَّهِ ذا»، ففصل بين «ها» للتنبيه وبين اسم الإشارة بالقسم ـ وهو «لعمرُ الله» ـ وقولِه «اللَّهِ»، وأنشد س[3]:

ونحنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْنِ بينَنا فقلت: لها هذا لها، ها وذا لِيا

أراد: وهذا لِيا، ففصل بالواو بين «ها» و «ذا». قال المصنف[4]: «ومن ذلك قول النابغة[5]:

ها إنَّ ذي عِذْرَةٌ إلا تكن نَفَعَتْ فإنَّ صاحبَها قد تاهَ في البلدِ»

وهذا ليس من جنس ما فُصل به بين «ها» التنبيه واسم الإشارة؛ لأنَّ «ذي» اسم «إنَّ»، و «عِذْرةٌ» الخبر، فلا يمكن تركيب «ها» التنبيه و «ذي» في ذلك، فتقول فصل بينهما بـ «إنَّ»؛ لأنك لو قلت «هذي إنّ عذرة» لم يكن كلاماً، فـ «ها» هنا لم تدخل على اسم الإشارة.

وقولُه **وقد تُعادُ بعدَ الفصلِ توكيداً** مثالُه قولُه تعالى ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[6]. وهذا الذي ذكره المصنف مخالفٌ ظاهرُه لِما قال س، قال س[7]: «وقد تكون ها في ها أنت ذا غيرَ مقدَّمة، ولكنها تكون بمنزلتها في هذا، يدلُّك

(1) هو زهير بن أبي سُلْمى. والبيت في ديوانه ص ١٨٢ والكتاب ٣: ٥٠٠، ٥٠١. تَعَلَّمْ: اعلمْ. واقصد بذرعك: قَدِّرْ خَطْوَك، والذَّرْع: قَدْر الخطو، ومعناه: لا تكلف نفسك ما لا تطيق مني. وتنسلك: تدخل.

(2) الكتاب ٢: ٣٥٤ و٣: ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(3) ينسب البيت إلى لبيد، وهو في ملحقات ديوانه ص ٣٦٠ والكتاب ٢: ٣٥٤. وانظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٣٤٤. وهو أيضاً في شرح التسهيل ١: ٢٤٥.

(4) شرح التسهيل ١: ٢٤٥.

(5) البيت في ديوانه ص ٢٨ وشرح القصائد العشر ص ٤٦٥ والخزانة ٥: ٤٥٩ ـ ٤٦١ [٤١٣].

(6) سورة آل عمران، الآية: ٦٦.

(7) الكتاب ٢: ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

على ذلك قولُه تعالى ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾، فلو كانت ها المقدَّمة مصاحبة أُولاءِ لم تُعَدْ مع أُولاءِ» انتهى. ومعنى قول س أنَّ «ها» في «ها أنت ذا» قد تتجرد للتنبيه غيرَ مصحوبة لاسم الإشارة، فلا تكون مقدَّمة على الضمير من اسم الإشارة. وقولُه «ولكنها تكون بمنزلتها في هذا» أي: تدلُّ على التنبيه وإن لم تكن مع اسم الإشارة، كما تدلُّ عليه مع اسم الإشارة. ثم استدلَّ على ذلك بما ذكَر. وهو استدلال واضح. وما ذكره المصنف يدل على أنها قُدِّمتْ من اسم الإشارة، ثم أُعيدت معه على سبيل التوكيد، وهو مخالفٌ لظاهر كلام س.

وقوله **والكافُ حرفُ خطابٍ يُبيِّنُ أحوالَ المخاطَبِ بما بيَّنَها**[1] **إذا كان اسماً** يعني من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، فتقول: ذاكَ وذاكِ وذاكُما وذاكُم وذاكُنَّ، كما تقول: أكرمَكَ وأكرمَكِ وأكرمَكُما وأكرمكُم وأكرمكُنَّ. ولا خلاف في حرفيتها مع اسم الإشارة، ولا تُتوهم فيه الاسميةُ وإضافةُ اسم الإشارة إليها لأنَّ اسم الإشارة لا يُضاف.

[١:١٨٦/ب] وقوله **وقد يُغني ذلك عن ذلِكُم** أيْ: يُكتفى/ بكاف الخطاب المتصل باسم الإشارة مفردةً مذكرةً في خطاب الجمع المذكر عن إتيانك به مقروناً بميم الجمع، قال تعالى ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ﴾[2] و ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ وَأَطۡهَرُۚ﴾[3]، أغنى «ذلك» عن «ذلكم». ولا تُغني الكاف المذكورة إذا كانت ضميراً عن الكاف والميم، تقول: يا رجالُ أكْرَمَكُم زيدٌ، ولا يجوز: يا رجالُ أكْرَمَكَ زيدٌ.

وما ذكره المصنف من أن الكاف المذكورة تغني عن الكاف والميم ليس مختصاً إغناؤها بذلك، بل لغةٌ للعرب يَكتفون في خطاب المثنى والمجموع

---

(١) ك: يبينها.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٣) سورة المجادلة، الآية: ١٢.

والمؤنث بخطاب المفرد المذكر إذا كان مع اسم الإشارة. قال الزجاجي[1]: «كاف الخطاب قد تجيء في مثل هذا مُوَحَّدة في الاثنين والجمع، تُترك على أصل الخطاب». وقال أبو الحسن بن الباذش: «إفراد الكاف إذا خوطب به جماعة كقوله عز وجل ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾[2] و ﴿ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ﴾[3] له تأويلان: أحدهما أن يُقْبَل بالخطاب على واحدٍ من الجماعة لجلالته، والمراد له ولهم. أو تُخاطَب الجماعة كلها، ويُقَدَّر لها اسمٌ مفرد من أسماء الجموع، يقع على الجماعة، تقديرهُ: ذلك يوعظ به يا فريقُ ويا جمعُ، وما أَشْبَهَ ذلك من الأسماء المفردة المسمَّى بها الجمع. وقد يَجوز في هذا الوجه الإفرادُ والتأنيث على تأويل الفئة والفرقة» انتهى.

وقال المصنف في الشرح[4]: «ولم يُغْنِ أنتَ عن أنتم، وذلك أنَّ الذال والألف قد يُستغنى بهما عن الكاف عند تقدير القرب أو قصد الحكاية كقوله تعالى ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾[5] و ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[6]، ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾[7]، فجاز الاستغناء بالكاف عن مصحوبها، ولا يُستغنى بالهمزة والنون عن التاء، فلم يجز الاستغناء بالتاء عن الميم» انتهى. وهذا تفريعٌ على مذهب جمهور النحويين أنَّ التاء للخطاب، وليست ضميراً.

وقوله وربما استُغْني عن الميم بإشباع ضَمَّة الكاف أنشد بعض الكوفيين[8]:

---

(١) الجمل ص ٢٦٩.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.
(٣) سورة الطلاق، الآية: ٢.
(٤) شرح التسهيل ١ : ٢٤٦.
(٥) سورة ص، الآية: ٥٣.
(٦) سورة القصص، الآية: ١٥.
(٧) سورة فاطر، الآية: ١٢.
(٨) الرجز في شرح التسهيل ١ : ٢٤٦. النُّوك: الحمق.

وإنَّمـا الهـالـكُ ثـم التـالِـكُ ذو حَيْرة ضاقتْ به المَسالِكُ
كيفَ يكونُ النُّوْكُ إلا ذلكُ

قال المصنف[1]: «أراد: ذلكُم، فأشبع الضمة، واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع» انتهى. ولا دليل في هذا على ما ادَّعاه المصنف، بل هذا عندي من باب تغيير الحركة لأجل القافية؛ لأن القوافي قبله مرفوعة، فاحتاج أنْ غَيَّرَ حركة الكاف التي هي الفتحةُ إلى الضمة، وقد جاء ذلك في كلامهم، قال[2]:

سَـأَتْـرُكُ مَنْـزِلـي لِبَنـي تَمِيـمٍ وأَلْحَقُ بالحِجازِ، فأَسْتَرِيحا

[١/١٨٧:١] / غَيَّر الحركة لأجل القافية من الضمة إلى الفتحة، وهو ضرورة. وكان التغيير في هذا أَوْجَهَ لأنها حركةُ بناء لم يَقْتَضِها عامل؛ بخلاف «فأَسْتَرِيحا»، فإنَّ الضمة حركةُ إعراب، يَقتضيها العامل، ومع ذلك فقد غُيِّرت إلى الفتحة.

ص: وتَتَّصِلُ بـ «أَرَأَيْتَ» موافِقةً أَخْبِرْني هذه الكافُ مُغْنياً لَحاقُ علاماتِ الفروع بها عن لحاقها بالتاء. وليس الإسنادُ[3] مُزالاً عن التاء، خلافاً للفراء. وتَتَّصْل أيضاً بـ «حَيَّهَلَ» و «النَّجاءَ» و «رُوَيْدَ» أسماءَ أفعال. وربما اتصلت بـ «بلَى» و «أَبْصِرْ» و «كَلَّا» و «ليسَ» و «نِعْمَ» و «بِئْسَ» و «حَسِبْتُ».

ش: «رأيتُ» هذه هي العِلْمية دخل عليها همزة الاستفهام، فهي تتعدى إلى اثنين، فإن استُعملت على أصل موضوعها هذا جاز أن تتصل بها الكافُ ضميراً منصوباً، ويُطابق الضميرُ المرفوع الضميرَ المنصوب في إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، وكان الضمير مفعولاً أول، وما بعده مفعول ثان،

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤٦.

(٢) هو المغيرة بن حَبْناء. والبيت في الكتاب ٣: ٣٩، ٩٢ والمقتضب ٢: ٢٤ والمحتسب ١: ١٩٧ والخزانة ٨: ٥٢٢ ـ ٥٢٤ [٦٦٢]. وانظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ١: ٤٢٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٤٧.

(٣) زيد هنا في ك، ف، شرح التسهيل: إليها.

وتعدى الفعل المسند إلى الضمير المرفوع المتصل إلى ضميره المنصوب المتصل لأنَّ ذلك جائز في باب «ظَننت» وأخواتها، فتقول: أَرَأَيْتَكَ منطلقاً، كما تقول: أَعْلَمْتَكَ ذاهباً، أي: أَعْلَمْتَ نفسَك، وأَرَأَيْتِكِ ذاهبةً، وأَرَأَيْتُماكما ذاهبينِ، وأَرَأَيْتُموكم ذاهبينَ، وأَرَأَيْتُنَّكُنَّ[1] ذاهباتٍ.

وإنْ ضُمنت «أَرَأَيْتَ» معنى «أَخْبِرْني»، فصارت لا تدل على الاستفهام، ولا تقتضي جواباً، فيجوز أن تتصل بها كاف الخطاب. وفي المسألة إذْ ذاك ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب البصريين[2]، وهو أن الفاعل بهذا الفعل هو التاء، وهذا معنى قول المصنف «وليس الإسناد مزالاً عن التاء»، ويبقى هذا الفاعل مفرداً مذكراً، ودائماً، وتظهر علامات الفروع في كاف الخطاب، فتقول: أَرَأَيْتَكَ وأَرَأَيْتَكِ وأَرَأَيْتَكما وأَرَأَيْتَكم وأَرَأَيْتَكُنَّ. وليس لحرف الخطاب موضع من الإعراب؛ لأنها حروف تمحضت للخطاب كما تمحضت في «ذلك» وفروعه.

والمذهب الثاني: مذهب الفراء[3]، وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله «خلافاً للفراء»، وذلك أنَّ الفراء ذَهب إلى أنَّ التاء حرف خطاب، وليست اسماً، كما نذهب نحن إليه في التاء في «أنتَ»، وأن الكاف هي الفاعل، فالفعل مسند إليها، وذلك أنَّ التاء لما تَجردت للخطاب، وأُفردت له، لم يَجُزْ أن تكون مرفوعة لإفرادها، لأنَّ التاء إذا كانت ضميراً لم تفرد مذكرة لمثنى ومجموع ومؤنث، بل تُطابق ما كانت ضميراً له، فدل ذلك على سَلْب الاسمية منها، ولمَّا ظهرت المطابقة في الكاف ادَّعينا أنَّها هي المسند إليها الفعل على جهة الفاعلية، ولمَّا لم يُمكن أن تُطابق بضمير الرفع لِقَلَق

(١) ح: وأرأيتكن.

(٢) الكتاب ١: ٢٤٥ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ والمقتضب ٣: ٢٧٧ والعسكريات ص ١٣٨ وسر صناعة الإعراب ص ٣١١ ـ ٣١٢.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٣٣ وشرح التسهيل ١: ٢٤٧.

اللفظ، فكان يقال: أرأيتُم، ولا أرأيتُما، استُعير ضميرُ غيرِ الرفع لذلك، فكان هو الفاعل.

[١٨٧:١/ب] / وقد رَدَّ أبو علي مذهب الفراء في مسائله العسكرية، فقال[١]: «الذي يُفسد قول من قال إنها رفع أنَّ التاء هي الفاعلة، وموضعها رفع، فيمتنع إذاً أن تكون الكاف مرفوعة لاستحالة كون فاعلينِ لفعل واحد في كلامهم على غير وجه الاشتراك لأحدهما بالآخر بغير حرف العطف، فهذا القول بعيد جداً» انتهى. ولا يَلزم ما قال أبو علي الفراءَ لأنَّ الفراء لا يَذهب إلى أنَّ التاء هي الفاعلة، بل التاء عنده حرف خطاب، فلا يلزم على مذهبه أن يكون فاعلان لفعل واحد كما ذكر.

وقد رَدَّ المصنفُ في الشرح[٢] على الفراء بأن «التاء لا يُستغنى عنها، والكاف يُستغنى عنها، وما لا يُستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يُستغنى عنه، ولأنَّ التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يُعْدَل عما ثبت لهما دون دليل».

والمذهب الثالث: قول بعضهم إنَّ الكاف لها موضع من الإعراب، وهو النصب[٣]، وفي محفوظي أنه مذهب الكسائي.

ورُدَّ هذا المذهب[٤] بأنها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعولينِ اللذينِ يقتضيهما «رأيتَ»، والمفعولُ الأول في المعنى هو المفعول الثاني، وأنت إذا قلت: أرأيتَكَ زيداً ما فعل، و ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[٥] استحال أن يكون المخاطب غائباً، فلا تكون إذاً المفعولَ الأول، فإذا لم يكن إياه علمت أنه لا موضع له من الإعراب، وأن

---

(١) المسائل العسكرية ص ١٣٩.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٤٧.

(٣) المسائل العسكرية ص ١٣٨ من غير نسبة.

(٤) الرد في المسائل العسكرية ص ١٣٩.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٦٢.

«زيداً» هو المفعول الأول، وما بعده في موضع المفعول الثاني.

وقال أبو علي[1]: «فإن قلت: لِمَ لا يكون «أَرَأَيْتَكَ» من قَبيل ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فيكون الأول ليس الثاني؟

قيل: ليس من تلك الأفعال، ولو كان منها لجاز أن تعديها إلى الثلاثة في غير هذا الموضع، وامتناعُه من ذلك فيما عدا هذا يُفْسِد هذا الاعتراض» انتهى ملخصاً.

ولِـ «أَرَأَيْتَ» بمعنى «أَخْبِرْني» أحكام تُذْكَرُ إن شاء الله في «باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر».

وقولُه **وتَتَّصِلُ أيضاً بـ «حَيَّهَلَ» و «النَّجاءَ» و «رُوَيْدَ»** تقول حَيَّهَلَكَ بمعنى: ائْتِ، والنَّجاءَكَ بمعنى: أَسْرِعْ، ورُوَيْدَكَ بمعنى: أَمْهِلْ.

وقولُه **أسماءَ أفعالٍ** احترازٌ من أن يكون «النَّجاءَ» مصدراً لا يُراد به اسمُ فعل، ومن أن يكون «رُوَيْدَ» لا يُراد به اسمُ الفعل، وقد ذَكَرتُ أقسامَه مُستوفاةً في «باب أسماء الأفعال والأصوات».

وقولُه **ورُبَّما اتصلتْ ببَلَى وأَبْصِرْ وكَلَّا وليسَ ونِعْمَ وبئسَ وحسبتُ** اتصالُها بهذه الكلمات قليلٌ جَداً، مثالُ ذلك: بَلاكَ، وأَبْصِرْكَ زيداً، تريد: أَبْصِرْ زيداً، وكَلَّاكَ، ولَيْسَكَ زيدٌ قائماً، قال الشاعر[2]:

أَلَسْتَكَ جاعِلي كابْنَيْ جُعَيْلٍ ....

ونِعْمَكَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَكَ الرجلُ/ عمروٌ، وحَسِبْتَكَ عمراً منطلقاً، [١/١٨٨:١] قال المصنف[3]: «وأنشد أبو علي رحمه الله[4]:

---

(١) المسائل العسكرية ص ١٣٩.

(٢) هو الحطيئة. وعجز البيت: هداك الله، أو كَبَني جَنابِ. وهو في ديوانه ص ٢٠٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٤٨.

(٤) صدر البيت: لسان السوء تهديها إليها. وهو في المذكر والمؤنث للفراء ص ١٣ ولابن الأنباري ص ٢٩٤ وشرح التسهيل ١: ٢٤٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ١٠٧٤ وشرح أبيات=

. . . .   وحِنْتَ، وما حَسِبْتَكَ أنْ تَحِينا

وأجاز أن تكون الكاف فيه حرف خطاب. وهو غريب. وحَمَله على ذلك وجودُ «أنْ» بعدَها، فإنه إنْ لم يكن الأمر كما قال لزم الإخبارُ بـ «أنْ» والفعل عن اسم عين، وذلك لا سبيل إليه في موضع يُخبر عنه فيه بمصدر صريح، نحو: زيدٌ رِضاً، فكيفَ في موضعٍ بخلاف ذلك؟» انتهى. فعلى هذا إذا كانت الكاف حرفَ خطاب تكون «أنْ» الناصبةُ وما بعدَها سَدَّت مسدَّ مفعولي «حَسِبت»، كقراءة من قرأ ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[1] في قراءة من نصب «تكون».

ويحتمل البيت تخريجاً آخر، وهو أن تكون الكاف ضميراً مفعولاً أول، و «أنْ» زائدة، و «تَحين» في موضع المفعول الثاني، فلا تكون «أنْ» مصدرية. وهذا على مذهب الأخفش[2] في إجازته أنّ «أنْ» الزائدة تنصب، وقد ذَكرنا ذلك في «باب إعراب الفعل وعوامله».

ص: وقد ينوب ذو البُعْد عن ذي القُرْب لعظمة المُشير أو المشار إليه، وذو القُرْب عن ذي البُعْد لحكاية الحال، وقد يتعاقبان مُشاراً بهما إلى ما وَلِياه، وقد يُشار بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجميع.

ش: قال المصنف في الشرح[3]: «من نيابه [ذي البُعْد عن][4] ذي القُرْب لعظمة المشير قولُه تعالى ﴿وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[5]، ولِعظمة

= المغني ٤: ١٤٦ ـ ١٤٨ [٢٩٩].

(١) سورة المائدة، الآية: ٧١. وقد قرأ بنصب «تكون» ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر، وقرأ بقية السبعة برفعه. السبعة ص ٢٤٧. وانظر الحجة للقراء السبعة ٣: ٢٤٦ ـ ٢٥١.

(٢) معاني القرآن ص ١٨٠، ٣٢٢.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٤) ذي البعد عن: تتمة من شرح المصنف.

(٥) سورة طه، الآية: ١٧.

المشار إليه ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[١]، و ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾[٢] بعد أن أشارت إليه النسوة بـ «هذا» إذ قلن ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٣] والمجلسُ واحد، إلاّ أنَّ مَرْأَى يوسُف عند امرأة العزيز كان أعظمَ من مَرْآه عند النسوة، فأشارت إليه بما يشار إلى البعيد إعظاماً وإجلالاً.

ومثالُ حكاية الحال ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ﴾[٤]، ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾[٥].

ومثالُ التعاقب قولُه متصلاً بقصة عيسى - على نبينا وعليه السلام - ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ ﴾[٦]، ثم قال ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ﴾[٧]، ﴿ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[٨]، ﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴾[٩]، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ ﴾[١٠]، ﴿ إِنَّ فِى هَٰذَا لَبَلَٰغًا ﴾[١١]» انتهى ملخصاً.

وما ذهب إليه المصنف من أنهما قد يتعاقبان، فيكون «ذلك» للحاضر بمعنى «هذا»، هو مذهب الجرجاني وطائفة[١٢]، واحتجوا بقول الشاعر[١٣]:

---

(١) سورة الشورى، الآية: ١٠.
(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٢.
(٣) سورة يوسف، الآية: ٣١.
(٤) سورة الإسراء، الآية: ٢٠.
(٥) سورة القصص، الآية: ١٥.
(٦) سورة آل عمران، الآية: ٥٨.
(٧) سورة آل عمران، الآية: ٦٢.
(٨) سورة الزمر، الآية: ٣٤ وبعده ﴿ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾.
(٩) سورة ص، الآية: ٥٣. والآية التي قبلها ﴿ ۞ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾.
(١٠) سورة الزمر، الآية: ٢١.
(١١) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٦.
(١٢) كأبي عبيدة في مجاز القرآن ١: ٢٨ - ٢٩ والأخفش والزجاج كما في معاني القرآن وإعرابه ١: ٦٦ - ٦٧ والفارسي في البغداديات ص ٢٠١ - ٢٠٢ وعكرمة كما في القرطبي ١: ١١٠ - ١١١.
(١٣) هو خُفاف بن نَدْبة الصحابي. وصدر البيت. أقولُ له والرمحُ يأطِرُ متنَه. وهو في الكامل ص ١١٥٠، ١٤٢٢ والشعر والشعراء ص ٣٤٢ والزاهر ص ٣٤٨ والاشتقاق ص ٣٠٩ =

. . . . تَأَمَّلْ خُفافاً، إنني أنا ذلكا

أي: أنا هذا.

قال السهيلي: وهذا باطل لأن الشاعر إنما أراد: ذلك الذي كنتَ تُحدَّثُ عنه وتَسمع به هو أنا[1]، وإنما حَداهم إلى هذا قولُه تعالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[2] معناه عندهم: هذا الكتاب؛ ألا تراه قال في آية أخرى ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[3]، فقد صار «هذا» و «ذلك» بمعنى واحد. فيقال لهم: لا سواءٌ؛ لأن الإشارة في/ قوله ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[4] [١٨٨:١/ب] إلى ما حصل بحضرتنا، وانفصل عن حضرة الربوبية بالتنزيل، فصار مكتوباً بالحروف مقروءاً بالألسنة، وصار معنى الكلام: ذلك الكتاب الذي عندَك يا محمد، وإنما يقول المتكلم «هذا» لِما عنده، و «ذلك» لِما عندَ المخاطب أو عندَ غيره، وقولُه ﴿الٓمٓ﴾ لحروف التهجي، والتهجي وتقطيعُ الحروف وكتبُ القرآن بها حرفاً بعد حرف واللفظ بها إنما هو في حَقِّنا، وحين لم يَذكر الحروف المقطعة قال ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ لأنه عنده سبحانه على ما هو عليه حقيقة، وهو عندنا متلوًّا ومكتوباً على ما يليق به، فاقتضت البلاغة والإعجاز فصلاً بين المقامين وتفرقة بين الإشارتين» انتهى كلامه.

وقولُه وقد يُشار بما للواحد إلى الاثنين والجَمْع[5] مِن العرب مَن يَجعل اسم الإشارة المثنى والمجموع والمؤنث كما يكون للواحد المذكر،

= والإنصاف ص ٧٢٠ والبسيط لابن العلج ١: ١٨٣ وحواشيه والخزانة ٥: ٤٣٨ ـ ٤٥٠ [الشاهد ٤١١] يأطر: يثني ويعطف.

(١) هذا تقدير المبرد في الكامل ص ١١٥٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢. وانظر المصادر المذكورة في الرقم الذي كُتب عند قوله «وطائفة».

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٥.

(٤) سورة البقرة، الآية ١ ـ ٢.

(٥) كذا! وقد سبق في الفص قوله «وإلى الجميع»، وهما بمعنى واحد.

ومَثّلوا[1] ما يقع من ذلك للاثنين بقوله تعالى ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[2] أي: بينَ الفارضِ والبِكْر، وقولِ الشاعر[3]:

إنَّ الرَّشاد وإنَّ الغَيَّ في قَرَنٍ ... بكلٍّ ذلك يأتيكَ الجَديدانِ

وقول الآخر[4]:

إنَّ للخيــر وللشــرِّ مَــدًى ... وكِــلا ذلــكَ وَجْــهٌ وقَبَــلْ

أي: وكِلا ذَيْنِكَ، أي: الخير والشر.

ومثَّلوا الإشارة بما يكون للواحد إلى الجمع بقول لبيد[5]:

ولقد سئِمتُ من الحياةِ وطُولِها ... وسُؤالِ هذا الناس: كيف لَبيدُ؟

ومثلُه قولُ مِسْكين الدارمي[6]:

وبَيْنا الفتى يرجو أُموراً كثيرةً ... أَتَى قَدَرٌ مِن دُونِ ذاكَ مُتاحُ

أي: مِن دون أولئك الأمور.

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١: ٤٥ والبغداديات ص ٢٠٢ والمسائل المنثورة ص ٢٢٠ وأمالي ابن الشجري ١: ١٣٥ و ٢: ٤٣٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣١٨ وشرح ألفية ابن معط ص ١٨٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٦٨.

(٣) هو أبو قلابة الهذلي أو سويد بن عامر المصطلقي. انظر شرح أشعار الهذليين ص ٧١٣ وحماسة البحتري ص ٩٢ وأمالي المرتضى ١: ٣٦٨ والعقد الفريد ٦: ١٠٩ وشرح التسهيل ١: ٢٤٩ والخزانة ٤: ١١٣. القَرَن: الحبل يُقْرَنُ به ما بين الجمل الصعب والجمل الذلول حتى يَذِلّ. والجديدان: الليل والنهار.

(٤) هو عبدالله بن الزِّبَعْرى. والبيت في شعره ص ٤١ ـ وفيه تخريجه ـ والسيرة النبوية ٢: ١٣٦ وشرح المفصل ٣: ٢ والمقرب ١: ٢١١ وشرح أبيات المغني ٤: ٢٥١ ـ ٢٥٧ [٣٣٣].
وانظر ديوان حسان بن ثابت ص ٣٠١ بتحقيق البرقوقي. الوجه: ما يتوجه إليه الإنسان من عمل وغيره. والقبل: ما يقبل عليه، والمحجة الواضحة.

(٥) ديوانه ص ٤٦ [دار صادر] والمحتسب ١: ١٨٩ وشرح التسهيل ١: ٢٤٩.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٥٠. وليس في ديوانه الذي جمعه عبدالله الجبوري وخليل العطية.

ويحتمل أن يكون «ذاك» في هذا البيت عائداً على مفرد، وهو المصدر المفهوم من «يرجو» أي: من دون ذاك الرجاء.

ص: ويُشارُ إلى المكان بـ «هُنا» لازمَ الظرفية أو شِبْهِها، مُعطًى ما لِـ «ذا» من مُصاحبةٍ وتَجَرُّد. وكـ «هنالك» «ثَمَّ» و«هَِنَّا» بفتح الهاء وكسرها، وقد يقال «هَنَّتْ» موضع «هَنَّا»، وقد تَصحبها الكاف، وقد يُراد بـ «هُناك» و «هنالك» و «هَنَّا» الزمانُ.

ش: «هُنا» لازم الظرفية، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ. ومعنى قوله «أو شِبْهِها» هو جَرُّها ببعض حروف الجر، نحو مِنْ وإلى، قال[1]:

قــد أقبلــتْ مِــنْ أَمْكِنَــهْ   مــن ههنــا ومِــنْ هُنَــهْ

وتقول: تعالَ إلى هنا. ولما كانت أسماء الإشارة السابقُ ذكرُها لا تختص، بل يُشار/ بها إلى المعاني وإلى الأجرام وإلى غير ذلك ذَكر هنا ما يختص ببعض الأشياء، فذكَر «هُنا» وأنَّها تكون إشارة للمكان. [١٨٩:١/أ]

وقولُه **مُعطًى ما لـ «ذا» من مُصاحبةٍ وتَجَرُّد** أي: من مُصاحبةٍ لِـ «ها» التنبيه وكاف الخطاب، وتَجَرُّدٍ منهما، فتقول في الإشارة إلى المكان القريب: هُنا، وإلى الوسط: هناك، وإلى البعيد: هنالك. وتدخل الهاء في القرب والوسط، فتقول: ههنا وههناك كما قلت: هذا وهذاك، ولا تقول: ههنالك كما لا تقول: هذلك.

وقولُه **وكـ «هُنالك» «ثَمَّ»** أي: أنها ظرفُ مكان يُشارُ بها للبعيد منه، وتُلتزم ظرفيتُه، وتُجَرُّ بـ «مِنْ» وبـ «إلى»، فتقول: مِنْ ثَمَّ، وإلى ثَمَّ، قال تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾[2].

---

(١) الرجز في سر صناعة الإعراب ص ١٦٣ ـ وفيه تخريجه ـ و٥٥٥.
(٢) سورة الإنسان، الآية: ٢٠.

ولا يجوز أن تعرب (ثَمَّ) في الآية مفعولاً به[1]، وإن كان قد ذهب إليه بعضهم، لأن «ثَمَّ» ظرفٌ لا يُتَصرف فيه بغير ما ذكرناه من حرف الجر، وإنما مفعول «رأيتَ» محذوف إما اختصاراً، فيكون التقدير: وإذا رأيتَ ثَمَّ الموعودَ به، أو اقتصاراً أي: وإذا وقعتْ رؤيتُك في ذلك المكان وقعتْ على نعيم ومُلْكٍ كبير.

وقولُه **وهِنَّا بفتح الهاء وكسرها** يعني: وتشديد النون، وحكمُها حكم هنالك أنه يشار بها إلى المكان البعيد، قال الشاعر[2]:

كـأنَّ وَرْسـاً خـالَـطَ اليُـرَنَّـا خـالَطَـهُ مِـنْ ههنـا وهَنَّـا

وقال أعرابيٌّ من بني أسد[3]:

فلمَّا صار نصفُ الليلِ هَنَّا وهَنَّـا نصفُـه قسـمَ السَّـوِيِّ

دعوتُ فتىً أجاب فتىً دعاه بِلَبَّيْـهِ أَشَـمَّ شَمَـرْدَلِـيِّ

وقولُه **وقد يقال هَنَّتْ موضع هَنَّا** قال الشاعر[4]:

وذِكْرُها هَنَّتْ، ولاتَ هَنَّتِ

أراد: هَنَّا، ولاتَ هَنَّا، هكذا قال المصنف في الشرح[5].

وقوله **وقد تَصْحَبُها الكافُ** فتقول: هَنّاك وهِنّاك.

---

(١) كذا! وقال في تذكرة النحاة ص ٤٧٨: «والصحيح أن ثمَّ هو المفعول لرأيت». وقد ذهب إليه الأخفش، وهو أحد قولي الفراء. إعراب القرآن للنحاس ٥: ١٠٣. وانظر معاني القرآن للفراء ٣: ٢١٨.

(٢) البيتان في شرح التسهيل ١: ٢٥٠.

(٣) البيت الثاني في الصحاح واللسان (لبي).

(٤) هو العجاج. والبيت في ديوانه ص ٤٢٣ وتهذيب اللغة ٥: ٣٧٦ وشرح التسهيل ١: ٢٥٠ واللسان (هنأ). ذكرها: أي ذكر الحياة. وبعده في اللسان: «أي: ليس ذا موضع ذلك ولا حينَه.».

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٥٠.

وقولُه وقد يُراد بهُناك إلى آخره. من الإشارة بهُنالك إلى الزمان قولُه تعالى ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[1] أي: في ذلك الزمان ابتلي المؤمنون، وقبله ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[2] الآية. وقال الأَفْوَهُ[3]:

وإذا الأُمورُ تَعاظمتْ وتَشابهتْ ... فهناك يَعترفونَ أينَ المَفْزَعُ

وقال الآخر[4]:

تَلومُ على أنْ أَمنحَ الوَرْدَ لِقْحةً ... وما تستوي والوَرْدَ ساعة تَفْزَعُ

إذا هِيَ قامت حاسِراً مُشْمَعِلَّةً ... نَخِيبَ الفؤاد، رأسُها ما يُقَنَّعُ

وقمتُ إليه باللِّجام مُيَسِّراً ... هنالك يَجْزِيني الذي كُنتُ أَصنعُ

[١:١٨٩/ب] / بهذه استدلَّ المصنف على أنَّ «هنالك» و «هناك» قد يُشار بهما إلى الزمان

ولا حجة في ذلك لأنه يحتمل أن يُشار بهما إلى المكان؛ لأن الزمان يدل على المكان، فكأنه قال: في ذلك المكان الذي كان حاكم الكفار في زمانه من فوقكم ومن أسفل منكم ابتُلي المؤمنون. وكذلك تأويل الأبيات التي بعد الآية.

وقولُه وهَنّا مثالُ الإشارة بـ «هَنَّا» للزمان قول الشاعر[5]:

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ١١.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ١٠.

(٣) هو الأَفْوَهُ الأودي، واسمه صلاءة بن عمرو. البيت في ديوانه ص ١٩ ضمن الطرائف الأدبية وشرح الحماسة للأعلم ص ٣٩٥ وشرح التسهيل ١: ٢٥١ وتخليص الشواهد ص ١٢٨. تشابهت: اختلطت واشتكلت. والمفزع: الملجأ.

(٤) هو الأعرج المعني كما في الحماسة ١: ٢٠٤ [١١٩] وشرحها للأعلم ص ٤٠٦. والثاني والثالث في شرح التسهيل ١: ٢٥١. الورد: يعني فرسه. واللقحة: الحديثة النتاج من الإبل. والمشمعلة: السريعة في هربها. والنخيب: الفزعة. والميسِّر: المهيئ للشيء المعدّ له.

(٥) هو شبيب بن جعيل التغلبي، أو حَجْل بن نَضْلة. والبيت في الشعر والشعراء ص ٩٦ =

حَنَّتْ نَوارِ، ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ   وبدا الذي كانت نَوارِ أَجَنَّتِ

فـ «هَنَّا» عند المصنف إشارة إلى وقت، وانتصب على الظرفية، و «حَنَّت» في موضع رفع بالابتداء، وخبره في الظرف قبله، وأخبر عن الفعل مؤولاً بالمصدر، والتقدير: ولا حَنان في هذا الوقت.

وذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور(١) إلى أنَّ «لات» تعمل في اسم الزمان معرفةً ونكرة، فمن إعمالها فيه معرفةً قولُ الأعشى(٢):

لاتَ هَنَّا ذِكرى جُبَيْرَةَ أو مَنْ   جاءَ منها بطائفِ الأَهْوالِ

فـ «هَنَّا» اسم زمان هنا مرفوع بـ «لاتَ»، و «ذكرى جُبَيْرة» في موضع نصب على أنه خبر «لات»، والتقدير: لات هَنَّا حينَ ذكرى جُبيرة، أي: لات هذا الحينُ حينَ ذكرى جُبيرة.

وذهب بعض النحويين(٣) إلى أنَّ «هَنَّا» ظرف مكان بمعنى هُنا، وذكرى: مبتدأ، وخبره في ظرف المكان قبله، والجملة من المبتدأ والخبر منفية بـ «لا»، و «هَنَّا» تكون ظرف مكان وظرف زمان.

ونقل المصنف في الشرح(٤) أن بعض المتأخرين(٥) زعم أنّ «هَنَّا» في

= وتهذيب اللغة ٥: ٣٧٥ والبصريات ص ٧٥٦ والشيرازيات ص ٥٣٩ والمؤتلف والمختلف ص ١١٥ وشرح التسهيل ١: ٢٥١ وتخليص الشواهد ص ١٣٠ والمقاصد النحوية ١: ٤١٨ ـ ٤٢١ والخزانة ٤: ١٩٥ ـ ٢٠٣ [٢٨٣] وشرح أبيات المغني ٧: ٢٤٧ ـ ٢٤٨ [٨٢٧].

(١) المقرب ١: ١٠٥.

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٣ والبصريات ص ٧٥٤ والشيرازيات ص ٣٤٠، ٥٣٩ وتهذيب اللغة ٥: ٣٧٦ والخصائص ٢: ٤٧٤ والمحتسب ٢: ٣٩ وشرح المفصل ٣: ١٧ والمقرب ١: ١٠٥.

(٣) الشيرازيات ص ٥٣٩، ٥٤١.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٥١.

(٥) هو الفارسي كما في الشيرازيات ص ٥٤١ ـ ٥٤٢.

قوله «ولاتَ هَنَّا حَنَّت» اسم «لاتَ»، والتقدير: ليس ذلك الوقتُ وقتَ حَنَّت، أي: وقتَ حَنانٍ. وقال في الشرح[1] رادًّا عليه: «هذا الاستعمالُ مخالفٌ لاستعمال لاتَ ولاستعمال هَنَّا، أما استعمال لاتَ فإنَّ اسمها لا يكون إلا الحين محذوفاً كقوله تعالى ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2] أي: ليس الحينُ حينَ مناصٍ، وهَنَّا بخلاف ذلك، فلا تكون اسم لاتَ. وأمّا استعمال هَنَّا فإنها مُلْتَزَمٌ فيها الظرفية، ولا تُفارقها إلا بدخول مِنْ أو إلى عليها، وارتفاعُها على أنْ تكون اسم لاتَ مخرجٌ لها عما استقرَّ فيها من الظرفية، فلا يصح» انتهى.

وما ذهب إليه من أنَّ اسم «لاتَ» لا يكون إلا الحين محذوفاً واستدلالُه بالآية فليس كما ذَكر؛ ألا ترى أن س[3] حكى أنها تَرفع الحين مثبتاً، ومن ذلك قراءةُ بعضهم ﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾[4] بالرفع.

وأمّا قولُه «إنّ هَنَّا مُلْتَزَمٌ فيها الظرفية» فهذا ابن عصفور[5] يُخالفه في ذلك، ويزعم أنَّ «لاتَ» تعمل في اسم الزمان معرفة ونكرة، وجَعل «هَنَّا» اسم «لاتَ». وهذا كلُّه مبنيٌ على أنَّ «لاتَ» تعمل، وأنها إذا عملت فتعمل عمل «ليسَ»، وهذا فيه خلاف، وقد أَمْعَنَّا الكلام في ذلك في «فصل ما» عقب «باب كان».

[١:١٩٠/أ] **/ص: وبُني اسم الإشارةِ لتضُّمنِ معناها، أو لِشَبَهِ الحرف وضعاً وافتقاراً.**

ش: الإشارة معنى من المعاني التي عُبِّرَ عنها بالحروف كالاستفتاح

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٥١ ـ ٢٥٢.
(٢) سورة ص، الآية: ٣.
(٣) الكتاب ١: ٥٨.
(٤) هو عيسى بن عمر كما في مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٩. وانظر البحر المحيط ٧: ٣٦٧ ـ ٣٦٨.
(٥) تقدم قريباً.

والتنبيه والترجي والتشبيه والنفي وغير ذلك من المعاني، فكان المناسب أن يوضع للإشارة حرف يدل عليها،لكنَّ العرب لم تَضع لها حرفاً يدل عليها، فلما تَضمن اسمُ الإشارة معنى الحرف الذي كان ينبغي أن يُوضَع بُني لتضمُّنه معنى الحرف المتوهَّم، كما بُنيت أسماءُ الشرط وأسماءُ الاستفهام لمَّا تَضمنتْ معنى حرفِ الشرط وحرفِ الاستفهام. قال المصنف[1]: «وهذا السبب يقتضي بناء كلِّ اسم إشارة، لكنْ عارضه في ذَيْنِ وتَيْنِ شَبَهُهما بِمُثنَّيات الأسماء المتمكنة، فأُعربا» انتهى. وذانِ، وتانِ عند المحققين صيغُ تثنية لا تثنية حقيقة، وقد تقدم لنا تبيين[2] ذلك.

وأما شَبَهُ الحرف وضعاً فهو ما وضع منها على حرفين نحو «ذا» و «ذِي» وأشبهت الحروف بذلك، فَبُنيت، وحُملت البواقي عليها لأنها فروع لها أو كالفروع، نحو «هُنا» وأخواتها، فإنها ليست فروعاً لِـ «ذا» و «ذِي»، لكنها كالفروع إذ قد يُستغنى عنها بـ «ذا» و «ذِي».

وأما شَبَهُ الحرف افتقاراً فالمراد به هنا حاجةُ اسمِ الإشارة في إبانة مُسَمَّاه إلى مواجهةٍ أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول، وهذا سببٌ عامٌّ في جميع أسماء الإشارة.

وأما س[3] فاعتلَّ لبنائها بشدة توغلها في الإبهام، فأشبهت الحروف؛ ألا ترى أن «مِنْ» تبعيضٌ على الإطلاق، وأيُّ شيء أردتَ تبعيضه أتيت بـ «مِنْ»، كما أن «ذا» يُشارُ به إلى كل موجود، لا يختصُّ موجوداً دون آخر.

واعتلَّ ابنُ الطراوة لبنائها بعدم التقارِّ على مُسَمَّاها؛ ألا ترى أنَّ «ذا» لا يقع إلا في حال الإشارة، ولا يلزم لزوم «زيد» و «عمرو» الذي ليس موضوعاً

(١) شرح التسهيل ١ : ٢٥٢.

(٢) تقدم في ص٢٨.

(٣) انظر الكتاب ٣: ٢٨٠ ـ ٢٨١ والتعليقة للفارسي ٣: ٩٠ ـ ٩١.

لمعنى، فيزول بزواله.

ورُدَّ عليه بأنه يلزمه أن تُبنى الصفات أجمعَ؛ لأن ضارباً لا يكون مطلقاً على من اتَّصف به إلا ما دام موصوفاً به موجوداً فيه ذلك الوصف. وأمَّا مَنْ عَلَّلَ بالافتقارِ لمشارٍ فليس بشيء لأنه مُسَمَّاها، وكلُّ اسمٍ مُفتقرٌ إلى مُسَمَّاه.

* * *

ص: بابُ المُعَرَّف بالأداة

وهي «أَلْ» لا اللامُ وحدَها، وفاقاً للخليل وسيبويه. وقد تَخْلُفها «أَمْ». وليست الهمزة زائدةً، خلافاً لسيبويه.

ش: ذكر المصنف[1] في أداة التعريف مذاهبَ ثلاثة:

أحدُها: أنَّ الأداة هي اللام وحدها. ونَسب[2] ذلك للمتأخرين، وأنَّ مَن عَبَّرَ عنها بالألف واللام فهو تاركٌ لِما هو أولى، وكذا المُعَبِّر عنها بـ «أَلْ»، حتى أن ابن جِنِّيْ قال[3]: «ذَكر[4] عن الخليل أنه كان يُسميها أَلْ، ولم يكن يسميها الألف واللام، كما لا يقال في قَدْ القاف والدال».

/ المذهب الثاني: ما ذكَر المصنف أن الخليل[5] ذهب إليه، وهو أنَّ [١:١٩٠/ب] الأداة حرف وُضع ثنائياً، والهمزة فيه همزة قطع كهمزة أَمْ وأَوْ وأَنْ.

المذهب الثالث: ما ذكر أنَّ س ـ رحمه الله ـ ذهب إليه، وهو أنها ثُنائية

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٢) أي المصنف. شرح التسهيل ١: ٢٥٣. ونسبه في شرح الكافية الشافية ص ٣١٩ لسيبويه. ونسبه الزجاجي في كتاب اللامات ص ٢١ إلى غير الخليل من البصريين والكوفيين. ونسبه ابن العلج في البسيط ١: ٣٠٢ إلى المحققين. وانظر المقتضب ١: ٨٣، ٢٥٣ و ٢: ٩٠، ٩٤ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٢ ـ ٣٤٩ والمنصف ١: ٧٩ واللامات للهروي ص ١١٨ وشرح المفصل ٩: ١٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٣٣٣.

(٤) لعله يعني سيبويه. انظر الكتاب ٣: ٣٢٤، ٣٢٥.

(٥) الكتاب ٣: ٣٢٤، ٣٢٥ وانظر ٤: ١٤٨ واللامات للزجاجي ص ٤١ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٣.

الوضع، وقد عدَّها س[1] في ثنائي الوضع في «باب عدة ما يكون عليه الكلم» إلا أنَّ الهمزة همزة وصل مُعْتَدًّا بها في الوضع كهمزة اسْتَمَعَ ونحوه، فلا يُعَدّ «اسْتَمَع» رُباعياً بحيث يُضم أول مضارعه كالرباعي لأنهم اعتدُّوا بهمزته وإن كانت همزةَ وصل زائدة. وكذا لا تُعَدُّ أداة التعريف اللامَ وحدَها مع القول بأنَّ همزتها همزة وصل زائدة. انتهى ملخصاً من كلامه في حكاية هذه المذاهب.

وعلى ذلك فيكون المذهب الأول الذي فيه أن اللام وحدها هي الأداة، لا تكون الأداة بنيت على همزة الوصل، فيتحد هذا المذهب ومذهب س، وإنما يكون الموضوعُ اللامَ وحدَها، ثُم إنه لمَّا لم يُمكن النطق بالساكن اجتُلبت همزة الوصل. فعلى هذا يُتَصور كون المذاهب ثلاثة. وثمرةُ الخلاف تظهر إذا قلت «قامَ القومُ»، هل كان ثَمَّ همزة وصل، فحذفت لتحرك ما قبلها لكونها موضوعة على حرفين، أو لم يكن ثَمَّ همزة البتةَ، ولم يُؤت بها لعدم الحاجة إليها لأنَّ ما قبل اللام متحرك.

وهذا الذي ذكره المصنف من أن المذاهب في الأداة ثلاثة ـ كما أوضحنا ـ خالف أصحابنا في ذلك، فذكروا فيها مذهبين:

أحدهما: مذهب جميع النحويين[2] إلا ابن كيسان، وهو أنَّ الحرف المعرِّف إنما هو اللام، وأما الألف فهمزة وصل جيء بها وُصلةً للساكن، فكان ينبغي أن تُكسر لالتقاء الساكنين كسائر همزات الوصل، ونَذكر علة فتحها.

المذهب الثاني: مذهب ابن كيسان[3]، وهي أنها كلمة ثنائية الوضع بمنزلة قَدْ وهَلْ، والهمزة همزة قطع. وهذا المذهب هو الذي نقله المصنف

---

(١) الكتاب ٤: ٢٢٦.

(٢) انظر المصادر المذكورة في الحاشية الثانية من هذا الباب.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٣٩/ب. وقد قال ابن كيسان في كتابه «الموفقي» ص ١١٨: «والألف التي تدخل للتعريف ألفها ألف وصل».

عن الخليل.

ونحن نذكر ما في كتاب س عن الخليل وعن س في ذلك، فنقول: قال س في «هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد» ما نصه(١): «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنَّ الألف واللام اللتين يُعَرِّفون بهما(٢) حرف واحد كقَدْ، وأنْ ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أزيدٌ؟ ولكنَّ الألف كألف ايْم في: ايْم الله، وهي موصولة».

ثم قال س(٣): «وقالوا في الاستفهام: آلرجل؟ شبهه أيضاً بألف أَحْمَرَ كراهة أن يكون كالخبر، فيلتبس. فهذا قول الخليل، وأَيْمُ الله كذلك، فقد يُشَبَّه الشيءُ بالشيء في موضع، ويخالفه في أكثر ذلك».

وقال س(٤) أيضاً: «وقال الخليل ـ رحمه الله ـ ومما يدلُّ على أنَّ ألْ مفصولة من الرجل، ولم يُبْنَ عليها، وأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة قَدْ، قولُ الشاعر(٥):

/ دَعْ ذا، وعَجِّلْ ذا، وأَلْحِقنا بِذَلْ ... بالشَّحْمِ، إنا قد مَلِلْناه بَجَلْ [١/١٩١:١]

قال: هي ههنا كقول الرجل وهو يتذكر: قَدِي، ثم يقول: قد فَعَلَ، ولا يُفعل مثلُ هذا علمناه بشيء مما كان من الحروف الموصولة. ويقول الرجل: أَلِي، ثم يتذكر، فقد سمعناهم يقولون ذلك، ولولا أنَّ الألف واللام بمنزلة قَدْ وسَوْفَ لكانتا بناءً بُني على الاسم لا يُفارقه، ولكنهما جميعاً بمنزلة هَلْ وقَدْ وسَوْف يدخلان للتعريف ويخرجان».

---

(١) الكتاب ٣: ٣٢٤.

(٢) في النسخ كلها: «بها»، والتصويب من الكتاب.

(٣) الكتاب ٣: ٣٢٥.

(٤) الكتاب ٣: ٣٢٥.

(٥) هو غيلان بن حريث الربعي، أو حكيم بن مُعَيَّة الربعي. الكتاب ٣: ٣٢٥ و٤: ١٤٧ وشرح أبياته ص ٣٦٩ وتحصيل عين الذهب ص ٤٩٢ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٣ والبسيط لابن العلج ١: ٣٠٣ وحواشيهن: بجل: حَسْب.

وقال س في «باب عدة ما يكون عليه الكلم» وقد تكلم على جملة من الحروف الثنائية، قال[1]: «وأَلْ تُعرف الاسم في قولك القوم والرجل». وقال س[2] في «باب ما يتقدم أول الحرف[3] وهي زائدة»: «وتكون موصولة في الحرف الذي تُعَرَّفُ به الأسماءُ. والحرفُ الذي تُعَرَّفُ به الأسماءُ هو الحرف الذي في قولك القوم والرجل والناس، وإنما هما حرف بمنزلة قولك قَدْ وسَوْفَ».

ثم قال[4]: «ألا ترى أنَّ الرجل يقول إذا نَسي، فتذكر، ولم يُرد أن يقطع: أَلِي، كما يقول قَدِي، ثم يقول: كانَ وكانَ، ولا يكون ذلك في ابنٍ ولا امرئٍ لأن الميم ليست منفصلة ولا الباء».

وقال س[5] أيضاً: «زعم الخليل أنها مفصولة كقَدْ وسَوْفَ، ولكنها جاءت لمعنًى كما يجيئان للمعاني، فلمَّا لم تكن الألف في فِعْل ولا في اسم كانت في الابتداء مفتوحة، فُرِق بينَها وبينَ ما في الأسماء والأفعال، وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تُحذَف، شُبِّهت بألف أَحمرَ».

ثم قال[6]: «ومثلُها من ألفات الوصل الألفُ التي في ايْم». ثم قال[7]: «وهذا قول الخليل». انتهى ما نقلناه من كتاب س، وظاهرُه يدلُّ على أنَّ «أَلْ» حرف ثنائي، همزتُه همزة وصل، لا تَنفصل الهمزة من اللام، ولا تَنفصل اللام من الهمزة، وهو خلافُ ما ذكره أصحابنا من أنَّ حرف التعريف هو اللام وحدها.

---

(١) الكتاب ٤: ٢٢٦.
(٢) الكتاب ٤: ١٤٧.
(٣) ك، والكتاب: الحروف.
(٤) الكتاب ٤: ١٤٧.
(٥) الكتاب ٤: ١٤٨.
(٦) الكتاب ٢: ١٤٨.
(٧) الكتاب ٤: ١٤٩.

وأمَّا تشبيهُه بـ «قَدْ» فليس من حيثُ إنَّ همزته همزةُ قطع، إنما هو من حيثُ إنه لم يُجعل في بناء الاسم، كما لم يُجعل «قَدْ» في بناء الفعل، بل هو حرفٌ مستقل وحده جيء به لمعنًى، ولذلك وُقف عليه ساكناً في قوله «وأَلْحِقْنا بِذَلْ»، ولَحِقه علامةُ التَّذْكار في قولهم «أَلِي»، ولو كان مجعولاً في بناء الكلمة لم يُوقَف عليه، ولم تَلحقه علامة التَّذْكار؛ ألا ترى أنك لا تقف على «مُسْ» من قولك «مُسْتعجل»، ولا تُلحقه علامة التذكار، فتقول «مُسِي»؛ لأنه مجعول في بناء الكلمة، وكذلك «يَسْتَعْجِلُ» لا تقف على «يَسْ»، ولا تقول: «يَسِي». فليس في كلام الخليل ما يدل على أنَّ الهمزة أصل مقطوعة في الأصل كهمزة أَمْ وأَنْ.

والمصنف قلَّد الزمخشري في نسبة ذلك إلى الخليل، قال الزمخشري[1]: «وعند الخليل حرف التعريف أَلْ كهَلْ وبَلْ/، وإنما استمرَّ بها التخفيف [١:١٩١/ب] للكثرة» انتهى.

وقد رَدَّ عليه ذلك أبو الحجاج يوسف بن مَعْزُوز[2]، وقال: «إنما هي في مذهب الخليل وس ألفُ وصل، ولكنَّه فَهم كلام س هو وغيرُه من النحويين فَهْمَ سَوْء، لأنَّ في ظاهره إشكالاً، ففهموه فَهْمَ سَوْءٍ». ثم ذَكر جملة من نصوص س التي قَدَّمناها، وقَرر أنَّ حرف التعريف هو اللام وحدها، قال: «وقوله كقَدْ أي: أنها منفصلة كما أنَّ قَدْ وأنْ منفصلة، يريد أن اللام ليست كتاء اقْتَتَلَ، ولا كواو فَدَوْكَس[3]، ولا كألف حُبْلى، وليس يريد

---

(١) المفصل ص ٣٢٦. وقبله نسب ذلك للخليل ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٣٣٣ وما بعدها. وقال قبلهما المبرد في المقتضب ١ : ٨٣: «وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة «قَدْ»، تنفصل بنفسها، وأنها في الأسماء بمنزلة «سوف» في الأفعال».

(٢) من أهل الجزيرة الخضراء، كان نحوياً أديباً، أخذ العربية عن ابن ملكون والسهيلي، انتقل إلى مرسية، فأقرأ بها. أخذ عنه أبو الوليد يونس بن محمد الوَقَّشي وغيره. وألف شرح الإيضاح، والرد على الزمخشري في مفصَّله. مات بمرسية في حدود سنة ٦٢٥ هـ. بغية الوعاة ٢ : ٣٦٢.

(٣) الفدوكس: الأسد.

أن أَلْ بمنزلة قَدْ في العدد».

والذي يظهر أن مذهب الخليل وس واحد، وأن أَلْ حرف ثنائي الوضع، بُني على همزة الوصل ولام ساكنة كبناء ابْن واسْم، إلا أنَّ «أَلْ» حرف، وهذان اسمان. وفُتحت فرقاً بين الحرف وبين الاسم والفعل.

ولنذكر ما احتج به ابنُ كيسان على أنَّ الهمزة همزة قطع، وأنها كلمة ثنائية بمنزلة قَدْ وهَلْ، ونذكر بعد احتجاجه ما احتج به المصنف لهذا المذهب الذي زعم أنه مذهب الخليل. قال ابن كيسان: «الدليلُ على أنها همزةُ قطعٍ فتحُها، ولو كانت وصلاً لم تُفتح».

وأجيب عن هذا بأن الفتح لكثرة الاستعمال، والشيءُ إذا كثر استعماله خُفف، فأُلزمت الفتحَ طلباً للتخفيف.

واحتج ابن كيسان[1] أيضاً بأنّا وجدنا العرب يقفون عليها، تقول: أَلِي، ثم تتذكر، فتقول: الرجل، ولا تقف على حرف، لا تقف على الباء من بِزيدٍ، ولا على كاف التشبيه، وقالوا[2]:

دَعْ ذا، وعَجِّلْ ذا، وأَلْحِقْنا بِذَلْ ....

فوقفوا على اللام، ولا تقف إلا على ما كان على حرفين، فلو كان المعرِّف اللامَ لكانت على حرف، فلا يُوقَف عليها.

وأُجيب بأن العرب وقفت عليها ـ وإن كانت على حرف ـ لأنها قد انضاف لها حرف آخر لزمها حتى صارت على حرفين.

وقال الجمهور: الذي يقطع بأن الهمزة وصل أنها تُحذف عند الوصل، فتقول: مررت بالرجل.

فإن قال: هي همزة قطع، وقد حذفت تخفيفاً.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٣٩/ب.

(٢) تقدم في ص ٢١٩.

فالجواب: أنَّ همزة القطع لا تحذف تخفيفاً إلا وهم يتكلمون بالأصل، فيقولون: وَيْلُ أُمِّه ووَيْلُمِّه، وأيُّ شيءٍ هذا وأَيْشٍ هذا، فلو كان على زعمه حذفُها تخفيفاً لَصُرِّح بالقطع يوماً ما، فقيل: بأَلرجل. وإنما نَسب الخليلُ التعريف إليهما وإن لم يكن إلا اللام لمّا لزمتها لأنها على حرف واحد، وجعلها بمنزلة قَدْ وأنْ في أنها منفصلة مما بعدها غيرَ مُعْتَدَّة من حروفه، كما أنَّ همزة أَحمر من الاسم، فأشبهت قَدْ في هذا الطريق.

وقالوا: ولكن الألف كألف ايمن، وهي موصولة. نَصٌّ[1] في أنَّ المعرف اللامُ وحدها؛ إذ الألف/ وَصْل، فليست من الحرف. [١:١٩٢/أ]

وقالوا: فإن قلت: ما الذي سَوَّغ دخول لام التعريف في باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد؟

قيل: لأنه زعم أن الحرف الساكن إذا أُريد التكلم به فإنما يكون مُجْتَلَباً إليه همزة الوّصل، فزعم أنَّ نظيره لام التعريف لأنها كانت ساكنة، فعندما أرادوا التكلم بها جاؤوا بهمزة الوصل.

وأمَّا احتجاج المصنف للمذهب الذي زعم أنه مذهب الخليل، ونقل أصحابنا أنه مذهب ابن كيسان، فقال[2]: الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظير:

أحدها: تصديرُ زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة، وهو الحرف.

قلتُ: هذا لا يلزم، قد زعم النحويون أن اللام الأولى في «لعلّ» زائدة، فكذلك الهمزةُ في أَلْ.

الثاني: وضعُ كلمة مُستحقَّة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

---

(١) أي: فهذا نَصٌّ.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٥٤ _ ٢٥٥.

قلت: ليس في هذا حجة لمذهب الخليل على زعمه؛ لأن ظاهر كلام س أنَّ «أَلْ» حرف ثنائيٌ وُضع على حرفين، أولُهما همزة وصل، ولا دليل فيما ذكر على صحة مذهب الخليل في أنها همزة قطع.

الثالث: افتتاحُ حرف بهمزة وصل، ولا نظير لذلك أيضاً.

قلتُ: وعَدَمُ النظير يلزم أيضاً في مذهب الخليل الذي ادَّعاه له، وهو أنه لا توجد همزة قطع يُلتزم فيها الوصل دائماً، فهذا أيضاً لا نظير له.

الرابع: لزومُ فتحِ همزةِ وصل بلا سبب، ولا نظيرَ لذلك أيضاً. قال(1): «واحترزتُ باللزوم ونفي السبب من همزة «ايمُن» في القسم، فإنها تُكسر وتُفتح، وكسرُها هو الأصل، ففُتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضمتين دون حاجز حصين، ولم تُضم لئلا تتوالى الأمثال المستثقلة، فإنْ جُعل سببُ فتحِ همزة حرف التعريف طلبَ التخفيف لأجل كثرة الاستعمال لَزِمَ محذور آخر، وهو أنَّ التخفيف مَصْلَحة تتعلق باللفظ، فلا يُرَتب الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مَفْسَدة تتعلق بالمعنى كخوف اللبس، وهو هنا لازم لأنَّ همزة الوصل إذا فُتحت الْتَبَست بهمزة الاستفهام، فيَحْتاج الناطق بها إلى معاملتها بما لا يَليق بها من إبدال أو تسهيل ليمتاز الاستفهام من الخبر، وذلك يَستلزم وقوع البدل حيثُ لا يقع المُبدَل منه؛ لأن همزة الوصل لا تثبت إذا ابتُدىء بغيرها، فإذا أُبدلت أو سُهلت بعد همزة الاستفهام وقع بَدَلُها حيث لا تقع هي، وذلك ترجيحُ فرع على أصل أفضى إليه القولُ بأن همزة «أَلْ» همزة وصل زائدة».

الخامس: أنَّ المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن، نحو: رَ زيداً، والأصل ارْءَ زيداً، ولم يُفعل/ ذلك بلام التعريف [1:192/ب] المنقول إليه حركةٌ إلا على شذوذ، بل يُبدأ بالهمزة في المشهور من قراءة

---

(1) شرح التسهيل 1: 254.

وَرْش في مثل (الآخرة)[1]، وذلك في مثل: رَ زيداً، لا يجوز أصلاً، فلو كانت همزة أداة التعريف زائدة للوصل لم يُبدأ بها مع النقل كما لا يُبدأ بها في الفعل المذكور.

قلتُ: الفرق بين «ألْ» والفعل ظاهر، وذلك أن الفعل يُتَصرف فيه كثيراً، ويقع فيه التغيُّر، فناسَبَ أن لا تُقَرَّ همزته مع النقل، بخلاف الحرف، فإنه لا يُتَصرف فيه، فكان إقرار همزته راجحاً على حذفها مع النقل، وقد جاء حذفها، وليس بشاذٍّ كما زعم، بل هما طريقان للعرب، وإن كانت إحداهما أشهرَ لِما ذكَرنا من أنَّ «ألْ» حرف، وأصلُ الحروف أن لا يُتَصرف فيها، والاعتدادُ بالعارض أقوى في الفعل منه في الحرف؛ إذ هو تصرُّف كما ذكرنا.

السادس: أنه لو كانت همزةُ أداة التعريف همزةَ وصل لم تُقطَع في: يا أَلله، ولا في قول بعضهم «أَفَأَللهِ لأَفْعَلَنَّ»[2] بالقطع تعويضاً من حرف الجر؛ لأنَّ همزة الوصل لا تُقطَع إلا في الاضطرار، وهذا الذي ذكرتُه قطعٌ في الاختيار رُوجِعَ به أصلٌ متروك، ولو لم يكن مراجعةَ أصل لكان قولهم «أَفَأَللهِ لأَفْعَلَنَّ» أقربَ إلى الإجحاف منه إلى التعويض؛ إذ في ذلك جمعٌ بين حذفِ ما أصلُه أن يُثبت وإثباتِ ما أصلُه أن يُحذف، فصَحَّ أنَّ الهمزة المذكورة كهمزة أَمْ وأَنْ وأَوْ، ولكن التُزم حذفُها تخفيفاً إذا لم يُبدأ بها، ولم تَلِ همزة استفهام، كما التَزم أكثرُ العرب حذفَ عين المضارع والأمر من «رَأَى»، وحذفَ فاءِ الأمر من أَخَذَ وأَكَلَ، وهمزةِ أُمٍّ في وَيْلُمِّهِ.

قلت: استَدَلَّ على أنها همزةُ قطع بمجيئها مقطوعةً في موضعين، في يا أَللهُ، وفي أَفأَللهِ لأَفْعَلَنَّ، ومجيئُها موصولةً لا يُمكن حصرُ أماكنها لكثرتها،

(١) النشر ١: ٤١٥ ـ ٤١٦. وفيه أنه قرأ بإثبات همزة الوصل وإسقاطها. وانظر الإقناع ص ٣٩٤.

(٢) الكتاب ٣: ٥٠٠.

فاسْتَدَلَّ بالأقل النادر الشاذ، وتَرَكَ الكثير المُطَّرِد. فأمَّا «يا أللهُ» فليست واجبةَ القطع، بل قيل: يا للهُ، بحذفها، وقيل بالقطع، والقطعُ شذوذ في القياس، وقد احتُمل الشذوذ في هذا الاسم بأن نودي[(١)] وفيه أَلْ، ومُحَسِّنُ ندائه أنها لا تنفكُّ من الاسم. وأمَّا «أَفَأَللهِ لأَفْعَلَنَّ» فالاستغناء عن التعويض بقطع الهمزة قليلٌ، ولا يُجعل مثلُ هذين الموضعين الشاذين الجائز معهما غيرُهما من حذف الهمزة دليلاً على أنَّ الأصل همزة قطع.

وأمَّا قول المصنف «التُزم حذفُها تخفيفاً» فقد تقدم[(٢)] من قول الجمهور أن همزة القطع لا تُحذَف تخفيفاً إلا وهم يتكلمون بالأصل. والذي ينبغي أن يُذهبَ إليه إجراءُ الشيء على ظاهره في الوضع، ولا يُعدَل عن الظاهر إلا لمرجِّح قويٍّ يدل على خلاف الظاهر. وهذه الهمزةُ الظاهرُ أنها همزةُ وصل، وحكمُها حكمُ هَمَزات الوصل في غير «أَلْ». وأمَّا/ أنها تُقطعَ ابتداء فهذا من ضرورة التكلم، وليس ذلك مختصاً بهمزة «أَلْ»، بل كلُّ همزةِ وصل إذا ابتُدىء بها قُطعت. [١:١٩٣/أ]

وأمَّا إبدالُها أو تسهيلها إذا تقدمَتْها همزة الاستفهام فذلك لمخافة التباس الاستفهام بالخبر؛ ألا ترى أنه إذا لم يلتبس لم تَثْبُتْ، ولو كانت همزة قطع لثبتتْ مع همزة الاستفهام، ولجاز الفصل بينهما بألف كما جاز في هَمَزات القطع، فهذا مما يدل على أنَّها همزة وصل.

قال المصنف[(٣)]: «واحتجَّ بعض النحويين لسيبويه بأن قال: قد قيل: «مررت بالرجل» فَتَخَطَّى العاملُ حرف التعريف، فلو كان الأصل «أَلْ» لكان في تقدير الانفصال، وكان يجب أن يقع قبل الجارّ، كما أنَّ الحروف التي لا تمتزج بالكلمة كذلك؛ ألا ترى أنك تقول: هل بزيدٍ مررتَ؟ ولا تقول: بِهَلْ

---

(١) بأن نودي... من الاسم: سقط من ك.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٥٥ ـ ٢٥٧.

زيدٍ مررتَ، فلولا أنَّ حرف التعريف بمنزلة الزاي من «زيد» ما تَخَطَّاه العامل.

والجواب: أنَّ تقدير الانفصال لا يَترتب على كثرة الحروف بل على إفادة معنًى زائدٍ على معنى المصحوب، ولو كان المشعر به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام، فإنها ـ وإنْ كانت حرفاً واحداً ـ في تقدير الانفصال لكون[1] ما تُفيده من المعنى زائداً على معنى مصحوبِها غيرَ مُمازِج له، وعَدَمُ تقدير الانفصال يَترتبُ على إفادة معنًى مُمازِجٍ لمعنى المصحوب كـ «سَوْفَ»، فإنها ـ وإنْ كانت على ثلاثة أحرف ـ غيرُ مقدرة الانفصال لكون ما تُفيده من المعنى مُمازِجاً لمعنى الفعل الذي تَدخل عليه، فإنها تُعَيِّنه للاستقبال، وذلك تكميلٌ لدلالته. وهكذا حرفُ التعريف غيرُ مقدر الانفصال ـ وإن كان على حرفين ـ لأنَّ ما أفاده من المعنى مُكَمِّلٌ لتعيين الاسم مسماه، فيُنَزَّل منزلة الجزء[2] من مصحوبه لفظاً كما يُنَزَّل منزلة الجزء معنى، إلا أنَّ امتزاج حرف التعريف بالاسم أشدُّ من امتزاج «سَوْفَ» بالفعل لوجهين:

أحدهما أنَّ معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم، بخلاف معنى سوفَ، فإنه يختص بأحد مدلولي الفعل.

والثاني أنَّ حرف التعريف يَجعل الاسم المقرون به شبيهاً بمفرد قُصد به التعيين وضعاً، كالمضمر واسم الإشارة والعلم المرتجل، فلا يَقْدَح في الامتزاج المعنوي كونُ أحد الممازجين بحرفين أو أكثر، و «سوفَ» وإنْ مازج معناها معنى مصحوبها لكنْ لا تَجعله شبيهاً بمفرد قُصد به وضعاً ما قُصد بها وبمصحوبها؛ لأنَّ ذلك غير موجود، وقد تَرتب على هذا امتناعُ الفصل بين حرف التعريف والمُعَرَّف به ووقوعُه بينَ «سوفَ» والفعل المصاحب بها،

---

(١) لكون. . . الانفصال: سقط من ك.

(٢) س: الاسم.

كقول الشاعر[1]:

وما أَدْري، وسوفَ إخالُ أَدْري ... أَقــومٌ آلُ حِصْــنٍ أم نِســاءُ

وفُعل ذلك أيضاً بـ «قَدْ»، كقول الشاعر[2]:

[١:١٩٣/ب] / لقد أرسلوني في الكواعب راعياً ... فقد ـ وأبي ـ راعي الكواعِبِ أَفْرِسُ

أراد: فقد أَفْرِسُ راعيَ الكواعب وحَقِّ أبي، فسَكَّن الياء، وفَصل.

واحتج قوم على الخليل بأن قالوا[3]: لمَّا كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد ـ وهو التنوين ـ كصَهٍ ومَهٍ وجَب كونُ التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد ـ وهو اللام ـ لأن الشيء يُحمل على ضده كما يُحمل على نظيره.

وهذا ضعيف جدًّا لأنَّ الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقاً، كصَعُبَ يَصْعُبُ صُعُوبةً فهو صَعْبٌ، وسَهُلَ يَسْهُلُ سُهُولةً فهو سَهْلٌ، وقد يختلفان مطلقاً، كشَبِعَ شِبَعاً فهو شَبْعان، وجاعَ جُوعاً فهو جائع، وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه، كرَضِيَ رِضاً فهو راضٍ، وسَخِطَ سُخْطاً فهو ساخِط، والاختلافُ أَولى بهما ليكون سبيلهما في المعنى واللفظ واحداً. وإن سُلِّم حملُ الشيء على ضده فبشرط تعذُّر حمله على نِدِّه، فقد أمكن ما يُحمل عليه، فتَعينَ الجنوحُ إليه.

ونقول: التعريفُ نظيرُ التأنيث في الفرعية، فاشتركا في استحقاق علامة، والتنكيرُ نظيرُ التذكير في الأصالة، فينبغي أن يشتركا في الخُلُوِّ من علامة، فإن وُضـع للتنكير علامة فحقُّهـا أن تنقص عن علامة التعريف تنبيهاً

(١) هو زهير بن أبي سُلْمى. ديوانه ص ٧٣ والحلبيات ص ١٦٠.

(٢) البيت في اللسان (فرس) و (قوا). وبعده في الموضعين بيت مفتوح الروي. فَرَسَ الذئبُ الشاةَ: قتلها. واستعمله الشاعر هنا في الإنسان.

(٣) المنصف ١: ٦٩ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٧.

على أنه أحق بالعلامة لفرعيته وأصالة التنكير[1]، وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين، وهو المطلوب.

وأيضاً فإنَّ التعريف طارئٌ على التنكير طُروءَ التثنية على الإفراد، فسُوِّي بينهما بجعل علامة كل واحد منهما حرفين، يُحذف أحدهما في حال دون حال.

وأيضاً لمّا كانت «مَنْ» ذاتَ حرفين، ومدلولها العموم في نحو: ما فيها مِنْ رجلٍ، وكان حرف التعريف نظيرَها في العموم، سُوِّيَ بينَهما، فكان حرفُ التعريف حرفين، تسويةً بينَ النظيرين. ولمَّا كانت اللام تُدغَم في أربعة عشرَ حرفاً، فيصير المُعَرَّف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة، جَعل أهل اليمن ومَنْ داناهم بدلَها ميماً؛ لأنَّ الميم لا تُدغَم إلا في ميم» انتهى كلام المصنف.

وفي البسيط[2]: «واختُلف فيها على القول بزيادتها، هل هي همزة أو ألف؟

فقيل: هي همزة، ولذلك إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لم تحرك للاعتماد على همزة الاستفهام، فلزم إثباتها فرقاً بين الاستفهام والخبر، فثبتت ساكنة، فأبدلوها ألفاً على قياس البدَل.

وقيل: هي ألف، فتثبت مع ألف الاستفهام من غير بدل؛ لأنه لا حاجة إلى تحريكها لتصير همزة». «وآلةُ التعريف قيل هي الألف واللام معاً»[3]. «وقال المحققون: إنها اللام خاصةً»[4] انتهى.

---

(١) في النسخ كلها: «لأصالته وفرعية التنكير» صوابه في شرح التسهيل، ونتائج التحصيل ص ٩٠٧.

(٢) البسيط لابن العلج ١ : ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٣) البسيط ١ : ٣٠١.

(٤) البسيط ١ : ٣٠٢.

[١:١٩٤/أ] وقد طال/ الكلامُ في «أَلْ» طولاً زائداً على الحدّ، واختلافُهم فيها لا يُجدي شيئاً لأنه خلاف لا يؤدي نُطقاً لفظياً ولا معنًى كلامياً، وإنما ذلك هَوَسٌ وتضييعُ وَرَقٍ ومِدادٍ ووَقْتٍ يُسَطَّرُ ذلك فيه، والخلافُ إذا لم يُفِد اختلافاً في كيفية تركيب، أو في معنًى يعود إلى أقسام الكلام، ينبغي أن لا يُتَشاغَل به، ومَنْ طَلب لوضع المفردات معنًى معقولاً وعلةً تقتضي له خُصوصية ذلك اللفظ فهو بمعزل عن العقل، هذا لسان الفُرْس، وضعوا علامة للتنكير ألفاً ممالةً إمالةً محضةً بحيثُ لا تُفتح أصلاً، يقولون في رَجُل: مَرْدا، وفي فَرَس: أسْبا، ووضعوا حذف تلك الألف علامة للتعريف، فتقول في الرَّجُل: مَرْدْ، وفي الفَرَس: أسْبْ، بحذف الألف. وهذا لسان البخمور الذي يسمى عند العامة بالبشمور، وضعوا علامةً للتعريف في المذكر باءً مكسورة، فيقولون: رُوْم، أي: رَجُل، وبِرُوْم أي: الرَّجُل، وهُوْرْ أي: كَلْب، وبِهُوْر أي: الكَلْب، ووضعوا علامةً للتعريف في المؤنث دالاً مكسورة، فيقولون: سِيْمْ أي: مَرْأة، ودِسِيْمْ أي: المرأة، وشَاْدْ أي: قِطَّة، ودِشَاْدْ أي: القطة. وهذا كله أمرٌ وضعيٌّ لا يُعَلَّل. وكذلك مذهبُنا في وضع المركبات أنها لا تُعَلَّلُ أيضاً، وإنما نَتكلم في ذلك على سبيل نَقْلِ ما قاله أهلُ هذا الفَنِّ، فإنهم زادوا فيه على قدر الحاجة، أو على سبيل ما حَمَّلوه هذه الصناعة مما لا يُحتاج إليه.

ص: فإنْ عُهد مدلولُ مصحوبها بحضورٍ حِسِّيٍّ أو عِلْمِيٍّ فهي عَهْدية، وإلاَّ فهي جِنْسِيَّة. فإنْ خَلَفَها كُلٌّ دونَ تَجَوُّزٍ فهي للشُّمول مطلقاً، ويُستثنى من مصحوبها، وإذا أُفرد فاعتبار لفظه فيما له من نَعْت وغيرِه أَوْلى، فإنْ خَلَفَها تَجَوُّزاً فهي لشُمولِ خصائصِ الجنسِ على سبيل المبالغة.

ش: عَنى بالحضور الحِسِّيّ ما تَقدم ذكرُه لفظاً، فأُعيد مصحوباً بأَلْ، كقوله تعالى ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[1]، أو كان

---

(١) سورة المزمل، الآية: ١٥ ـ ١٦.

حاضراً مُبْصَراً نحو قولك: «القِرْطاسَ» لمن سَدَّدَ سَهْماً.

وعَنى بالحضور العِلْمِي نحوَ قولِه تعالى ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾[1]، و ﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾[2]، و ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[3]، فالغارُ والوادي والشجرة لم يَجْرِ ذكرُها قبلُ لفظاً، ولا هي حاضرة مُبْصَرة حالة الخطاب بهذه الآيات.

وتَحصَّل من كلام المصنف أنَّ «أَلْ» على قسمين: عَهْدية، وجِنْسية، وأنَّ المعهود على قسمين: معهود ذكراً نحو: لقيت رجلاً، فضربتُ الرجلَ، تريد: الرجلَ المعهودَ في الذكر قبلُ، وليس معهوداً علماً لأنه نكرة. ومعهود عِلْماً، وهو ما بينَك وبينَ المخاطب عهدٌ فيه. وهذا التقسيمُ الذي قسمه المصنف ذَهب إليه أكثر أصحابنا[4].

وذهب الأستاذ أبو الحجاج يوسف بن معزوز إلى أنَّ/ [١:١٩٤/ب] «أَلْ» قسمٌ واحد في التعريف، وهي عهدية سواء أَدخلت على واحد أم على اثنين، أو على[5] ما يقع على الجنس، فإذا قلت «جاءني الرجلُ» فمعناه: الرجل الذي عَهدت بيني وبينك، أو ما أشبه هذا. وإذا قلت «الدينارُ خيرٌ من الدرهم» فمعناه: هذا الذي عَهدت بقلبي على شكل كذا خيرٌ من الذي عَهدت على شكل كذا، فاللامُ للعهد أبداً، لا تفارقه. انتهى. وهو نص كلامه في رده على الزمخشري في قوله: «تعريف جنس أو تعريف عهد»[6].

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٤٠.

(٢) سورة النازعات، الآية: ١٦.

(٣) سورة الفتح، الآية: ١٨.

(٤) انظر الجزولية ص ٦٥ وشرحها للشلوبين ص ٤٥٠، ٦٥٤ ـ ٦٥٦، وللورقي ١: ٣٣٤ ـ ٣٣٩ وللأبذي ص ٥٧٤ ـ ٥٧٦ والتوطئة ص ١٩١ والبسيط لابن أبي الربيع ص ٣١٠ ورصف المباني ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٥) على: سقط من س.

(٦) المفصل ص ٣٢٦.

وذَكر أصحابنا[1] أنه يعرض في العهدية الغَلَبَةُ ولمحُ الصفة، فـ «أَلْ» للغلبة كالتي في «البيت» يريدون: الكعبة، والتي في «النَّجْم» يريدون: الثُّرَيَّا، فهذه دَخلت لتعريف العهد، ثم حَدثت الغَلَبة بعدَ ذلك. و «أَلْ» للمح الصفة لم تَدخل أولاً على الاسم للتعريف لأنَّ الاسم عَلَمٌ في الأصل، لكنْ لُمح فيه معنى الوصف، فسَقط تعريف العلمية منه، وأنت إنما تريد شخصاً معلوماً، فلم يكن بُدٌّ من إدخال «أَل» العهدية عليه لذلك.

وقوله وإلا فهي جنسية أي: وإلا يُعْهَدْ مدلول مصحوبها بما ذكر فهي جنسية. «أل» الجنسيةُ هي التي تُحْدِث في الاسم معنى الجنسية نحو «دينار»، ينطلق على كل دينار على سبيل البدل، فإذا أَدخلتَ عليه «أَلْ» دَلَّت على الشمول، بخلاف قولك «لَبَنٌ»، فإنه واقع على جنس اللَّبَن، فإذا قلتَ «اللَّبَن» فـ «أَلْ» عَرَّفَت الجنس، ولم تُصَيِّره جنساً، بل دَخلت لتعريف الجنس. هكذا قاله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وقَرَّره.

ونازعه بعض تلاميذه الأذكياء، فقال: الذي يظهر أنَّ «أَلْ» في اللَّبَن والدينار سواء، وأنَّ «أل» إذا دخلت على كُلِّيّ فتلك التي للجنس، وإذا دخلت على شخصي فتلك للعهد، ولم يقل أحد في الاسم النكرة إنه يدلُّ على الكُلِّيّ، نحو «لَبَنٍ»، وإنما يتناول الجميعَ بصدقه على الآحاد على البدَل، وإنما الذي يصير يعطي الكُلِّي[2] المعرفُ بالألف واللام إذا اقترنت به قرينة تدل على ذلك، فإنه قد يقول: الدينار، ويشير إلى شخص منها بعينه، واللَّبَن، ويشير إلى قطعة بعينها، فإذا قلت: اللَّبَنُ أَسْوَغُ من العَسَل، أو الدينارُ أَنْفَسُ من الدرهم، فُهم المعنى الكلي.

---

(١) انظر الجزولية ص ٦٦ وشرحها للشلوبين ص ٦٥٦ وللورقي ١: ٣٣٧ ـ ٣٣٨ وللأبذي ص ٥٧٦ والتوطئة ص ١٩١ وشرح الجمل لابن الضائع (باب المعرفة والنكرة) ١: ٤٧١ ـ ٤٧٣.

(٢) ك، ف: معطى الكل.

وقال الأستاذ أبو الحسن: «تقول «اللَّبَن» و «الماءُ» في الجنسية، ولم يتقدم بينك وبين مخاطبك عهدٌ في جنس الماء واللَّبَن، فتحيله على ذلك، وإنما أَدخلت الألفَ واللام لأنك تعلم أن هذين الجنسين معلومان عند كلِّ أحد، ولا يَبعُد عندي أن تُسمَّى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديَّتين؛ لأنَّ الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها، والعهدُ تَقَدُّمُ المعرفة، فالأجناسُ[1] إذاً في نفوسهم معهودة، وإنما الذي يمتنع أنْ تُسمى معهودةً/ بمعنى أنها تقدم فيها عهدٌ بين المخاطِب والمخاطَب، وهو الذي [١/١٩٥:١] أراد أبو موسى[2] بالعهد، فكأنه قال: لا في معرض الحِوالة على شيء معهود بينك وبين مخاطَبك» انتهى.

قال ذلك التلميذ: «إنما سماها[3] ـ يعني الجزولي ـ جنسيتين لخاصية إعطاء الجنس بهما، ولو كان كما ذكر الأستاذ ـ يعني أبا الحسن ـ لم يكن بينَها وبينَ العهديتين فرق، والفرق بينهما أنَّ الشخصيتين دخلتا في اسم متقدم فيه عهدٌ بينك وبين مخاطبك مع استقلال الاسم دونهما بإفادته، والجنسيتان دَخلتا في اسم لم يكن له استقلال بإفادة الجنس دُونَهما، فلهما من إعطاء الاسم الكُلِّيّ جزءُ دلالة، والشخصيتان أصحبتا المعهود خاصة، ولم تدل مع الاسم عليه» انتهى كلامه.

قال أبو موسى: «ويَعْرِضُ في الجنسية الحضورُ»[4]. وإنما جعل «أَل» التي للحضور هي الجنسية من جهة أنك إذا قلت «خرجتُ فإذا الأسدُ» فليس بينَك وبينَ مُخاطبكَ عهدٌ في أَسَدٍ مخصوص، وإنما أردتَ: خرجتُ فإذا هذه الحقيقة، فدخلت «أَلْ» لتعريف الحقيقة لأنَّ حقيقة الأسد معروفة عند الناس،

---

(١) ك، ف: والأجناس. ح: بالأجناس.

(٢) قال في الجزولية ص ٦٦: «والعهديتان هما الداخلتان عليه في معرض الحِوالة على معهود ذكراً أو علماً».

(٣) يعني: الألف واللام، أو يعني: أل.

(٤) الجزولية ص ٦٦ وشرحها للأبذي ص ٥٧٥.

واسمُ الجنس مُعَلَّق على الحقيقة، ولذلك يقع على ما قَلَّ وكَثُرَ منها، فـ «لَبَنٌ» يقع على جميع اللَّبَن، ويقع على القطعة منه؛ لأن حقيقة اللَّبَن موجودة في القطعة من اللَّبَن كما هي موجودة في جميع اللَّبَن.

وذكروا[1] أنَّ «أَلْ» للحضور تكون في أربعة مواضع:

أحدها: بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا الأسدُ.

الثاني: أن تقع بعد أسماء الإشارة، نحو: مررت بهذا الرجل.

الثالث: في النداء في[2] نحو: يا أيُّها الرجل.

والرابع: في نحو الآنَ والساعةَ وما في معناها من الزمان الحاضر.

وما عدا ما ذُكر لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك، نحوُ قول الشاعر[3]:

فأنتِ طَلاقٌ، والطَّلاقُ عَزيمةٌ ثلاثٌ، ومن يَخْرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ

في رواية من رفع ثلاثاً؛ إذ لا يمكن أن يريد جنس الطلاق، فإنَّ جنسه ليس عزيمةً وثلاثاً، فلم يبق إلا أن يريد الطلاق الواقع في الزمان الحاضر الذي ليس[4] يُعطيه قولك «فأنتِ طلاق» كأنه قال: وطلاقي هذا عزيمة ثلاث.

وقد قسم بعضُ[5] أصحابنا «أَلْ» ستة أقسام:

الأول: أن تكون لتعريف العهد في شخص أو جنس.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١١١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٢) في: سقط من س. في نحو: سقط من ن.

(٣) البيت في مجالس العلماء ص ٣٣٨ وشرح المفصل ١: ١٢ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٧ والخزانة ٣: ٤٥٩ ـ ٤٧١ [الشاهد ٢٤٥] وشرح أبيات المغني ١: ٣٢٤ ـ ٣٣٦ [الإنشاد ٧٢]. خرق: من باب فَرِحَ وقَتَلَ.

(٤) ليس: سقط من ك، ح، ف، ن، شرح الجزولية للأبذي.

(٥) هو الأبذي في شرح الجزولية ص ٨٦ ـ ٨٨.

الثاني: أن تكون لتعريف الحضور.

الثالث: أن تكون للغَلَبَة.

الرابع: أن تكون للمح الصفة.

الخامس: أن تكون بمعنى الذي والتي.

السادس: أن تكون زائدة.

فهذه أقسام لـ «أل». وعلى هذا التقسيم لا يقال: يَعْرِض في الجنسية الحضور، ولا يقال: يعرض في العهدية الغَلَبة ولمح الصفة؛ لأنَّ قِسْماً من الشيء لا يكون قسيماً له.

وقولُه **فإنْ خَلَفَها كُلٌّ دونَ تَجَوُّزٍ فهي للشمول/ مطلقاً** مثالُ ذلك قولُه [١: ١٩٥/ب] تعالى ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾[١]. ويعني بقوله «مطلقاً» عموم الأفراد والخصائص، ويصح تقديره: وخُلق كلُّ إنسانٍ ضعيفاً.

وقولُه **ويُستثنى من مصحوبها** مثالُه ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٢]، فلولا أنَّ أداة التعريف اقتضت شُمولَ الحقيقة والإحاطةَ بأفرادها لم يَستثنِ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ من المعرَّف بها، وهو الإنسان.

وقوله **وإذا أُفرد فاعتبارُ لفظِهِ فيما له من نعت وغيرِهِ أَولى** إنما قال «وإذا أُفرد» لأنّ «أل» تدخل على المثنى وعلى المجموع، وتكون فيه للجنس، فمثالُ دخولها على المثنى قولهم: نِعْمَ الرجلانِ الزيدانِ، فأَلْ جنسية، وقد دَخلت على المثنى، وقال الشاعر[٣]:

فإنَّ النارَ بالعُودَينِ تُذْكَى ... وإنَّ الحربَ أَوَّلُها الكلامُ

---

(١) سورة النساء، الآية: ٢٨.

(٢) سورة العصر، الآيات ١ ـ ٣.

(٣) هو نصر بن سيار كما في البيان والتبيين ١: ١٥٨ وعيون الأخبار ١: ١٢٨. والبيت بغير نسبة في البحر ٥: ٤٨٥ والدر المصون ٧: ٢٣٦.

ومثالُ دخولها على الجمع ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[(١)]، وهو كثير. ومثالُ موافقة لفظِ الإفراد قولُه تعالى ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾[(٢)]، ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ۝ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾[(٣)]. ومثالُ موافقة المعنى دون اللفظ ـ وهي قليلة ـ قولُه تعالى ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟﴾[(٤)]، وحكى الأخفش[(٥)]: أهلكَ الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدرهمُ البِيضُ، فهذا مثال النعت. ومثالُ غيرِ النعت أنْ يكون خبراً أو في حَيِّز الخبر أو حالاً، نحوُ قولِك: هذا الدينارُ حُمْرٌ، أي: هذه الدنانيرُ حُمْر، وقولِك: ما هو من الأَحَد، أي: من الناس، وأنشد اللحياني[(٦)]:

وليس يَظْلِمُني في وصلِ غانيةٍ إلا كعمرٍو، وما عمروٌ من الأَحَدِ

قال اللحياني[(٧)]: «فلو قلت: ما هو من الإنسان، تريد: مِن الناس، أَصبتَ».

وقولُه **فإنْ خلَفَها تَجَوُّزاً** إلى آخره مثالُه: زيدٌ الرجلُ، بمعنى: الكامل الرجولية الجامع لخصائصها، فإن هذا تجوُّز لأجل المبالغة، ويستعملون كلاًّ بهذا المعنى تابعاً، وغيرَ تابع، فيقولون: زيدٌ كلُّ الرجلِ، وزيدٌ الرجلُ كلُّ الرجلِ[(٨)].

ص: وقد تَعرِض زيادتُها في عَلَمٍ، وحالٍ، وتمييزٍ، ومضافٍ إليه تمييزٌ، ورُبَّما زيدت فلزمت. والبدليةُ في نحو «ما يَحْسُنُ بالرجلِ خيرٍ منك» أَولى من

(١) سورة المؤمنون، الآية: ١.
(٢) سورة النساء، الآية: ٣٦.
(٣) سورة الليل، الآيات ١٥ ـ ١٦.
(٤) سورة النور، الآية: ٣١.
(٥) شرح التسهيل ١: ٢٥٩.
(٦) البيت في تهذيب اللغة ٥: ١٩٧ واللسان (وحد) وشرح التسهيل ١: ٢٥٩.
(٧) تهذيب اللغة ٥: ١٩٧ وشرح التسهيل ١: ٢٥٩.
(٨) الكتاب ٢: ١٢.

النعت والزيادة. وقد تَقوم في غير الصلة مَقام ضمير.

ش: مثال ذلك في العَلَم قولُ الشاعر(1):

باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أَسيرها حُرّاسُ أبواب على قصورها

وقولُ الآخر(2):

عُوَيْرٌ، ومَنْ مِثْلُ العُوَيْرِ ورَهْطِهِ وأَسْعَدَ في ليلِ البلابلِ صَفْوانُ

/ وقولُ الآخر(3): [1:196/أ]

أَمـا ودِمـاءٍ لا تَـزالُ مُـراقـةً على قُنَّة العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَما

وقول الآخر(4):

ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَساقِلاً ولقد نَهَيْتُكَ عن بَناتِ الأَوْبَرِ

يريد: أُمَّ عمرو، ومَنْ مثلُ عُوَيرٍ، وبِنَسْرٍ - وهو صنم - وعن بنات أَوْبَر.

ومثالُ زيادتها في الحال قراءةُ بعضهم ﴿لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾(5) أي: لَيَخْرُجَنَّ العزيزُ منها ذليلاً، وقال بعض العرب(6): «ادخلوا الأولَ

(1) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ١١٠ والحلبيات ص ٢٨٨ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٦، وفيهما تخريجه.

(2) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٨٣ واللسان (عور). أسعدَ: وافق وساعد على ما أردت. والبلابل: الأحزان.

(3) هو عمرو بن عبد الجن كما في الاختيارين ص ٧٢٤. والبيت في الحلبيات ص ٢٨٧ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٠ وفيهما تخريجه. قنة العزى: أعلاها. والنسر: اسم صنم كان لذي الكلاع بأرض حمير. والعندم: البَقَّم، وهو شجر يصبغ به.

(4) تقدم في ٢: ١٢٦.

(5) سورة المنافقون، الآية: ٨. مختصر في شواذ القرآن ص ١٥٧ والبحر ٨: ٢٧٠.

(6) الكتاب ١: ٣٩٨.

فالأولَ»، أي: أولاً فأولاً، وقال الشاعر(١):

دُمْتَ الحميدَ، فما تَنْفَكُّ منتصراً   على العِدا في سبيلِ المجدِ والكَرَمِ

فزاد «أَلْ» في الحال. وهذا مذهب الجمهور.

وذهب بعض النحويين(٢) إلى أنَّ الحال تكون معرفةً ونكرةً، فعلى مذهب هذا لا تكون «أَلْ» زائدةً في الحال.

ومثالُ زيادتها في التمييز قولُ الشاعر(٣):

رأيتُـكَ لمَّـا أنْ عـرفـتَ وُجـوهَنـا   صَددتَ، وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عن عَمْرِو

ومنه الحديث «أنَّ امرأة كانت تُهَراقُ الدماءَ»(٤)، وحكى البغداديون: «الخمسةَ العشرَ الدرهمَ»(٥).

ومثالُ زيادتها فيما أضيف إليه تمييز قولُ الشاعر(٦):

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ١٦٨ وتخليص الشواهد ص ١٦٨.

(٢) هم يونس والكوفيون والبغداديون. مشكل إعراب القرآن ص ٧٣٧ والارتشاف ٢: ٣٣٧.

(٣) هو راشد بن شهاب اليشكري كما في المفضليات ص ٣١٠ وشرحها للتبريزي ص ١٣٢٥. والبيت أيضاً في شرح التسهيل ١: ٢٦٠ وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٣، ٤٧٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٢.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٦: ٣٢٠، والنسائي في كتاب الطهارة ١: ١١٩ ـ ١٢٠ [الباب ١٣٤] وكتاب الحيض ١: ١٨٢ [الباب ٣]، ومالك في الموطأ ـ كتاب الطهارة ١: ٦٢ [الحديث ١٠٥] ـ باب المستحاضة، والدارمي في سننه ـ كتاب الطهارة ـ باب غسل المستحاضة (٨٤) ١: ٢٢١ والباب (٩٦) ١: ٢٤٠.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٣٨٦ وقد حكاه الأخفش كما في التكملة ص ٦٨. وهو من غير نسبة في المقتضب ٢: ١٧٥ واللباب للعكبري ١: ٤٩٣. وذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٦: ٣٣ أنَّ إدخال «أل» على الأسماء الثلاثة مذهب قوم من الكتاب.

(٦) هو أمية بن أبي الصلت أو أبو الصلت أو ابن الزِّبَعْرَىٰ. ديوان أمية ص ٣٨١ والمعاني الكبير ١: ٣٨٠ وجمهرة اللغة ص ٥٠٢، ٨١٢، والمستقصى ١: ٢٨١ واللسان (ردح) و (شيز) والمقرب ١: ١٦٣. ردح: جمع رداح، يقال: جَفْنة رَدَاح، أي: عظيمة. والشِّيزى: خشب أسود تتخذ منه الجفان، وقيل: هو الآبَنُوس، ويقال: الساسَم. ويلبك: يخلط. والشِّهاد: جمع الشَّهْد والشُّهْد، وهو العسل.

إلـى رُدُحٍ مـن الشِّيـزى مِـلاءٍ　　　لبـابَ البُـرّ يُلْبَـكُ بـالشِّهـادِ

وزيادتُها في التمييز هو على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيجيزون تعريف التمييز، فلا تكون «أَلْ» عندهم زائدة.

وقوله وربَّما زيدت فلزمت قال المصنف في الشرح[1]: «أشرتُ إلى نحو اليَسَع والآنَ والذي» انتهى. أما «الآن» فذكر أصحابنا[2] أن «أَلْ» ليست زائدة، بل هي للحضور. وأما «الذي» ففيه خلاف[3]، فمن زعم أنَّ الموصول يُعَرَّفُ بأل فهي مُعَرِّفة فيه.

وقوله والبدليةُ إلى آخر المسألة قال المصنف في الشرح[4]: «زعم الخليل أنه إنما جَرَّ هذا[5] على نيّة الألف واللام، ولكنه موضع لا تدخله، كما كان «الجماءَ الغفيرَ» منصوباً على نية إلقاء الألف واللام، نحو: طُرًّا وقاطبةً، فحكم الخليل في المقرون بالألف واللام المُتْبَع بـ «مِثلِك» و «خيرٍ منك» بتعريف المنعوت والنعت.

وذهب أبو الحسن إلى أنهما نكرتان، وأنَّ الألف واللام زائدتان في نية الاطراح». قال[6]: «وعندي أنَّ أسهل مما ذهبا إليه الحكم بالبدلية وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما» انتهى. فيكون بَدلَ نكرة من معرفة، لكن البدل بالمشتقات ضعيف، فهذا الذي حمل الخليل والأخفش على ما ذَهبا

---

(١) شرح التسهيل ١ : ٢٦١.

(٢) كابن عصفور في شرح الجمل ١ : ١١١ والأبذي في شرح الجزولية ص ٨٧. وعدها المالقي في رصف المباني ص ١٦٤ زائدة فيها.

(٣) انظر ١ : ١١١ ـ ١١٢.

(٤) شرح التسهيل ١ : ٢٦١. ومن أول هذا النص إلى قوله «قاطبة» هو من لفظ سيبويه في الكتاب ٢ : ١٣.

(٥) أي في قولك: ما يحسن بالرجلِ مثلِك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذاك.

(٦) معاني القرآن: ١ : ١٧ ـ ١٨.

[١٩٦:١/ب] إليه، وباب البدل إنما يكون/ بالجوامد.

وقولُه وقد تَقوم إلى آخره قال المصنف[١]: «أشرت إلى نحو: مررت برجلٍ حسنِ الوجهُ، بتنوين حَسَنٍ ورفع الوجه على معنى: حسنٍ وجهُه، فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين» انتهى. وهذه المسألة أشبع الكلام فيها هنا المصنف[٢]، وأخرناها نحن إلى بابها «باب الصفة المشبهة باسم الفاعل».

قال المصنف[٣]: «لمَّا كان حرف التعريف بإجماع مغنياً عن الضمير في نحو: مررتُ برجلٍ فأكرمتُ الرجلَ، جاز أن يُغني عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول» انتهى.

وهذه غَفْلة، لم تُغْنِ «أَلْ» عن الضمير في: فأكرمتُ الرجلَ، بل «أَلْ» وما دخلت عليه هي التي أغنت عن الضمير، وقامت مقامه، وهذا بخلاف: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ، فإنَّ «أَلْ» وحدَها قامت مقام الضمير، فقولُه «إن حرف التعريف بإجماع مُغْنٍ عن الضمير» فيما ذَكر كلامٌ ساقط.

وشَمَل قولُه «في غير الصلة» مسألةَ بابِ الصفة المشبهة باسم الفاعل، ونحوَ قوله: ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقولَه تعالى ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٤]، ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٥]. ومَنْ لا يَرى ذلك جَعل الضمير محذوفاً[٦]، وسيأتي الكلام في هذه المسألة في «باب الصفة المشبهة».

وقولُه في غير الصلة احترازٌ من الصلة نحو قولهم: «أبو سعيد الذي

(١) شرح التسهيل ١ : ٢٦١ ـ ٢٦٢.
(٢) شرح التسهيل ١ : ٢٦١ ـ ٢٦٤.
(٣) شرح التسهيل ١ : ٢٦٢.
(٤) سورة النازعات، الآية: ٣٩.
(٥) سورة النازعات، الآية: ٤١.
(٦) والتقدير عندهم: الوجهُ منه، والظهرُ والبطنُ منه، والمأوى له. وانظر المسألة في المغني ص ٥٥.

رَوَيت عن الخدريِّ»[1] تريد: رَوَيت عنه، وهذا لا يَطَّرد، وهو أن يكون الظاهر الذي هو الموصول في المعنى يقوم مقام الضمير، وليس على ما ذَكر المصنف من أنَّ «أَلْ» تقوم في الصلة مقام الضمير، بل القائم مقامه هو الاسم الذي فيه «أَلْ»، فليست هذه المسألة، ولا مررتُ برجلٍ فأكرمتُ الرجلَ، نظير: مررت برجلٍ حسنِ الوجهُ، ولا ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾؛ لأنها هنا وحدَها قامت مقام الضمير، وهناك قام الاسم المُعَرَّف بها مقام الضمير، فهذا فرقُ ما بين المسألتين، وقد بَيَّنَّاه.

(١) تقدم في ص ٦.

ص: فصـــل

مدلولُ إعرابِ الاسمِ ما هو به عُمدةٌ، أو فَضْلةٌ، أو بينهما، فالرفعُ للعمدة، وهي: مبتدأٌ، أو خَبرٌ، أو فاعلٌ، أو نائبهُ، أو شبيهٌ به لفظاً، وأصلُها المبتدأُ، أو الفاعلُ، أو كِلاهما أصل. والنصبُ للفَضْلة، وهي: مفعولٌ مُطلق، أو مُقَيَّدٌ، أو مستثنىً، أو حالٌ، أو تمييزٌ، أو مُشَبَّهٌ بالمفعول به. والجرُّ لِما بين العُمْدة والفَضْلة، وهو المضاف إليه. وأُلحق من العُمَد بالفَضَلات المنصوبُ في باب[1]: كان، وإنّ، ولا.

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «العُمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به» انتهى.

وهذا كلام مدخول لأنَّ لنا من أجزاء الكلام ما يَسُوغ حذفه لدليل، ولا يُسمى عُمدة، ولنا من أجزاء الكلام ما لا يَسوغ حذفه ولو كان عليه دليل، ويُسمى عُمدة:

[١:١٩٧/أ] فمثال الأول «الفعلُ»، فإنه يسوغ حذفه لدليل، ولا يُسمى عمدة/ ، فإذا قلت «زيدٌ» في جواب «أَجاءك أحدٌ»؟ فالتقدير: جاءني زيدٌ، فـ «جاءني» جزء الكلام، وقد ساغ حذفه لدليل، ولا يُسمى عمدة.

ومثالُ الثاني «الفاعلُ» و «المفعولُ الذي لم يُسَمّ فاعله»، فإنَّ كلاًّ منهما

---

(١) باب: سقط من س.

(٢) شرح التسهيل ١ : ٢٦٥.

يُسمى عُمدة، ولا يَسُوغ حذفه لدليل[1].

وكذلك يلزم أيضاً من قوله أن يكون بعض الحروف عُمدة، وذلك أنه من أجزاء الكلام، ولا يَسُوغ حذفه إلا بدليل، نحو حرف النداء وهمزة الاستفهام وغيرهما.

وقال أيضاً[2]: «الفَضْلة عبارة عما يَسُوغ حذفُه مطلقاً إلا لعارض». يرد عليه بعض العُمَد الذي يَسوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض، فمن ذلك المبتدأ في قطع النُّعوت، والخبر في نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك.

وقولُه **فالرفعُ للعُمْدة** قال في الشرح[3]: «لمَّا كان الاهتمام بالعُمْدة أَشَدَّ من الاهتمام بغيرها جُعل إعرابُه الرفعَ؛ لأنَّ علامته الأصلية ضمة، وهي أظهر الحركات. وإنما قلنا هي أظهر الحركات لوجهين:

أحدهما: أنها من الواو، ومخرجها من الشفتين، وهو مخرج ظاهر؛ بخلاف الفتحة والكسرة، فإنهما من الألف والياء، ومخرجاهما من باطن الفم.

والثاني: أن الضمة يمكن الإشارة إليها بالإشمام عند سكون ما هي فيه وقفاً وإدغاماً بخلاف غيرها»[4].

وقولُه **أو خبرٌ** يَشمل خبرَ المبتدأ وخبرَ «إنَّ» وأخواتها.

وقولُه **أو شبيهٌ به** يعني شبيهٌ بالفاعل، وهو اسم «كان» وأخواتها.

وقولُه **وأصلُها المبتدأ** أي: وأصلُ العُمدة المبتدأ، **أو الفاعل**، **أو**

---

(١) في حاشية ك ما نصه: «إذا كان ما لا يسوغ حذفه إلا بدليل عمدة فما لا يسوغ حذفه أصلاً أولى بأن يكون عمدة، فمراد المصنف أن العمدة هو الذي إن ساغ حذفه لا يحذف إلا بدليل، وإن لم يسغ أصلاً فهو العمدة بلا شبهة. فتأمل».

(٢) شرح التسهيل ١ : ٢٦٥.

(٣) شرح التسهيل ١ : ٢٦٥.

(٤) س: غيرهما.

كلاهما أصل، هذه أقوال للنحاة، وهو خلاف لا يُجدي شيئاً.

وقولُه **والنصبُ للفَضْلة** لمَّا جُعلت الضمة للعُمدة والكسرةُ للمتوسط بين العُمْدة والفضلة تَعَيَّنت الفتحة للفضلة.

وقولُه **مفعولٌ مطلقٌ** عنى به المصدر مؤكِّداً كان أو مبيناً لنوعٍ أو عددٍ.

وقولُه **أو مُقيَّدٌ** عَنى به المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول من أجله، والمفعول معه.

وقولُه **أو شبيهٌ بالمفعول به** هو ما انتصب على سبيل الاتساع من ظرف، أو مصدرٍ، أو مرفوعٍ في باب الصفة المشبهة.

وقولُه **والجرُّ لِما بينَ العُمدة والفضلة، وهو المضاف إليه** إنما كان بينهما لأنه في موضع يُكمل العُمدة، نحو: جاء عبدُ الله، وفي موضع يُكمل الفضلة، نحو: أكرمتُ عبدَ الله، وفي موضع يقع فضلة، نحو: زيدٌ ضاربُ عمرٍو. ولمّا كانت الكسرة تُشبه الضمةَ جُعلت علماً للمضاف إليه؛ لأنه قد يُكمل العُمدة، ولأنها متوسطة بين الثقل والخفة، فجُعلت للمتوسط بين العُمْدة والفَضْلة. وهذه العلل في اختصاص العُمدة بالضمة، والفضلة بالفتحة، وما بينهما بالكسرة، ذكرها المصنف وغيره، وهي غير محتاج إليها[1].

[١:١٩٧/ب] وقد حَصر/ المصنفُ المرفوعاتِ والمنصوباتِ والمجرورَ فيما ذكره هنا. فأمّا المرفوعات فذكَر الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2] أنَّ الاسم يُرفع إذا كان لمجردِ عدد، وكان معطوفاً على غيره، أو معطوفاً عليه غيرُه، ولم يَدخل عليه عاملٌ لا في اللفظ ولا في التقدير، مثالُ ذلك: واحدٌ واثنانِ وثلاثةٌ وأربعةٌ، فلو كان عارياً من عطفيّة كان موقوفاً، نحو: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ

---

(١) في حاشية ك ما نصه: يعني يكفي فيه اختيار الواضع، مع أنها تعليلات ضعيفة بل سخيفة.

(٢) المقرب ١ : ٥١.

أربعهْ، وكأنَّ التركيب الذي حَدث فيه بالعطف قام مقام العامل في حدوث هذه الضمة.

والعَجَبُ للأستاذ أنه ذَكر هذا في باب ما يدخل المُعْرَب فيه لقب من ألقاب الإعراب، وقد قرر قبلُ[1] أن الإعراب هو تغير آخر الكلمة لأجل العامل الداخل عليها في الكلام الذي[2] هي فيه. فكيفَ يكون إعرابٌ بلا عامل؟ هذا تناقض[3].

والذي ينبغي أن يُذهب إليه أنَّ هذه التي في العدد المعطوف أو المعطوف عليه ليست حركات إعراب، وهي شبيهة بحركات الإعراب، وحدثت عند حصول هذا التركيب العَطْفي. ومن قال إن الإعراب حادث عن عامل لا يمكن أن يقول في هذه إنها حركات إعراب.

وعَدَّ البصريون في المرفوعات اسمَ ما الحجازية والتابعَ لمرفوع أو لجارٍ مجرى المرفوع، ولم يعدّهما المصنف.

وأما الكوفيون[4] فأنكروا ارتفاع الاسم «بـ ما»، وزعموا أنه مرفوع بالابتداء. ويرتفع الاسم عندهم من ثمانية عشر وجهاً ترجع إلى ما ذكره البصريون إلا موضعين:

أحدهما: ما ذكره الفراء[5] من أنّ «لولا» الامتناعية يرتفع الاسم بها، وقد تكلمنا معه على ذلك في شرحنا الفصل الذي فيه حروف التحضيض من هذا الكتاب في «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

---

(١) المقرب ١: ٤٧.

(٢) في النسخ كلها: «التي» والتصويب من المقرب.

(٣) في حاشية ك ما نصه: الأستاذ لم يصرح بأنه إعراب، وإنما صرح بأنه ضم، ولا تناقض فيه، فتأمل.

(٤) الإنصاف ص ١٦٥ [المسألة ١٩].

(٥) معاني القرآن ١: ٤٠٤. ونسب في الإنصاف ص ٧٠ وتعليقه ابن النحاس ق ٣١/ب إلى الكوفيين.

والثاني: أنَّ الاسم يرتفع بظرف قد رفع غيرَه، أو باسمٍ غيرِ ظرف قد رَفع غيرَه، فأمَّا الظرف فإذا كان قد ناب مناب ظرفين من جهة المعنى، وذلك قولك: زيدٌ حيث عمروٌ، فزيدٌ وعمروٌ يرتفعان بـ «حيث» لأن معناه: زيدٌ في مكان فيه عمروٌ، فلما خلفت «حيثُ» الظرفينَ رَفعت الاسمين اللذين كانا مرتفعين بهما. وأما البصريون فـ «عمروٌ» عندهم مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف لدلالة المعنى عليه.

وقال ابن كيسان: «حيثُ» يرتفع الاسم بعده على الابتداء، كقولك: قمتُ حيثُ زيدٌ قائمٌ. وأهلُ الكوفة يُجيزون حذف «قائم»، ويرفعون بـ «حيثُ» زيداً، فإذا أظهروا «قائماً» بعد «زيد» أجازوا فيه الوجهين الرفع والنصب، يقولون: قامت مقام صفتين، والمعنى: زيدٌ في موضعٍ فيه عمروٌ، فعمروٌ يرتفع بـ «فيه»، وهو صلة للموضع، وزيد مرفوع بـ «في» الأول، وهو خبره، وليست بصلة لشيء. قال: وأهل البصرة يقولون: حيث مضافة إلى [١:١٩٨/أ] جملة/ لم تخفض لذلك.

وأمَّا الاسمُ غيرُ الظرف الذي رَفع غيرَه فكلُّ اسم مشتق وقع خبراً لمبتدأ أو لِما أصلُه المبتدأ، نحو: زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ مرتفع بقائم، وقائم قد رَفع الضمير المستكنَّ فيه العائد على «زيد» ولو قدرته خلفاً من موصوف رفع المبتدأ، واستتر فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ، والآخر ضمير الموصوف الذي صار خلفاً منه. فإنْ قلت «زيدٌ القائمُ» فزيدٌ مرفوع بالقائم، والقائم فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ، والآخر لـ «ألْ»، فلو جعلته خلفاً لموصوف رفع أربعة أشياء: أحدها المبتدأ، والثاني ضمير المبتدأ، والثالث الضمير العائد على الموصوف الذي صار خلفاً منه، والرابع الضمير العائد على «ألْ»، وكذلك في «كان». وإذا أكدوا مثل «كان زيدٌ القائمَ» على أنه خلف من موصوف، ويحمل ثلاثة ضمائر، قالوا: كان زيدٌ القائمَ نفسُه نفسُه نفسُه.

وزاد الأعلمُ في وجوه الرفعِ الرفعَ بالإهمال، وجَعل من ذلك قولَه

تعالى ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾[1]، فارتفاعُ (إبراهيم) عنده بالإهمال من العوامل.

والذي يجري مجرى المرفوع المُشَبَّه بالمرفوع نحو: يا زيدُ الظريفُ. والمحكوم به بحكمه نحو: قام هؤلاءِ العقلاءُ، ويا أيُّها العقلاءُ. وما هو في موضع رفع نحو: ما جاءني من رجلٍ عاقلٌ. وما هو مرفوع مقدراً نحو: زيد يضربُ وخارجٌ. ومرفوع في المعنى نحو: ما قام غيرُ زيدٍ وعمروٌ، أي: ما قام إلا زيدٌ وعمروٌ، هكذا عَدُّوه، وعندي أنَّ هذا هو عطف على توهم: ما قام إلا زيدٌ. وجعل الكوفيون من هذا القبيل: ضارِبَ زيدٌ هنداً العاقلةُ، برفع «العاقلة».

وأما المنصوبات فعَدَّ البصريون منها خبر «ما» الحجازية، وخبر «لا» و «لاتَ» أختيها، واسمَ «لا» التبرئة، واسمَ «ألا» للتمني، واسمَ «إنَّ» وأخواتها، وتابعاً لمنصوب.

وأنكر الكوفيون[2] انتصاب الاسم على أنه خبر «ما»، وزعموا أنَّ الاسم ينتصب من ثمانيةَ عشرَ وجهاً، كلُّها ترجع إلى ما ذكره البصريون إلا ثلاثة:

أحدها أنَّ الاسم ينتصب على القطع[3]، نحو: جاء زيدٌ أزرقَ، يريدون: الأزرقُ، فقطع عن الإتباع، وانتصب بسقوط الألف واللام. وأنكر الفراءُ ذلك حيث لا يراد التأكيد. وممن أجاز ذلك هشام.

والثاني: النصب على الخلاف[4]، نحو: لو تُركتَ والأسدَ لأكلك. وهذا عند البصريين[4] مفعول معه.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٦٠.

(٢) الإنصاف ص ١٦٥ [١٩] وأسرار العربية ص ١٣٩ واللباب ١ : ١٧٥ والمحلى ص ٦٧.

(٣) المحلى ص ٧.

(٤) الإنصاف ص ٢٤٨ [المسألة ٣٠].

والثالث: انتصاب الخبر بعد «ما» الحجازية بسقوط الباء[1].

وزاد السُّهَيلي في وجوه النصب انتصابَ الاسم على أنه مفعول به من جهة المعنى وإن لم يَعمل فيه عامل لفظي، وذلك في باب/ الإغراء. [١٩٨:١/ب]

وزاد ابنُ الطَّراوة النصب بالقَصْد، وذلك في باب الاشتغال، نحو: زيداً ضربتُه.

والذي يَجري مَجرى المنصوب ما كان مُشَبَّهاً بالمنصوب، نحو: لا رجلَ ظريفاً عندَك، أو محكوماً له بحكمه، نحو: رأيتُ هؤلاءِ العقلاءَ، أو في موضع نصب، نحو: ما رأيت من رجلٍ ولا امرأةً، أو منصوباً مقدراً نحوُ قوله[2]:

فـألفيتُـه يـومـاً يُبِيـرُ عَـدُوَّهُ ... وبَحْرَ عطاءٍ يَسْتَخِفُّ المَعابِرا

أيْ: مُبِيراً عدوَّه.

وزعم الكوفيون أنَّ الاسم قد ينتصب لكون متبوعه مفعولاً من حيث المعنى، نحو: ضارِبَ زيدٌ هنداً العاقلَ، بنصب العاقل.

وأمَّا المجرورات فيُجَرُّ الاسم بالحرف، أو بالإضافة، أو بكونه تابعاً لمجرور، أو لِما جَرى مَجرى المجرور. والجاري مَجْرى المجرور أن يكون محكوماً له بحكم المجرور، نحو: مررت بخمسةَ عشرَ رجلاً كرامٍ. أو مخفوضاً مقدَّراً نحوُ قوله[3]:

بـات يُعَشِّيهـا بعَضْـبٍ بـاتـرِ ... يَقْصِـدُ فـي أَسْـوُقهـا وجـائـرِ

---

(١) الإنصاف ص ١٦٥.

(٢) هو النابغة الذبياني. والبيت في ديوانه ص ٧١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٤٩ ولابن أبي الربيع ص ١٠٢٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٧٠، ٥٩٣ ورصف المباني ص ٤٧٤ والمقاصد النحوية ٤: ١٧٦. يبير: يهلك. والمعابر: جمع مِعْبَر، وهو المركب.

(٣) البيتان في إيضاح الشعر ص ٤٦٥، وفيه تخريجهما. يعشيها: ضمير المؤنث للإبل، وهو في وصف كريم يعقر إبله لضيوفه. والعضب: السيف القاطع.

أي: قاصدٍ في أَسْوُقها وجائرٍ. أو مُتَوَهَّماً خفضُه، نحو[1]:

بدا لي أني لستُ مُدْرِكَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

تَوهم دخولَ الباء في «مُدْرك»، فعطف على التوهم: ولا سابقٍ.

* * *

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص ٢٨٧ والكتاب ١: ١٦٥، ٣٠٦، و ٢: ١٥٥ و ٣: ٢٩، ٥١، ١٠٠ و ٤: ١٦٠ وشرح أبياته ١: ٧١ ـ ٧٤ والإنصاف ص ١٩١ وضرائر الشعر ص ٢٨٠ والبسيط في شرح الجمل ص ٣٢٧ ـ وفيه تخريجه ـ وشرح أبيات المغني ٢: ٢٤٢ ـ ٢٤٥ [١٣٣]. ونسب لصِرْمة الأنصاري.

[١:٢/ب]

/ ص: بابُ المبتدأ

وهو ما عَدِمَ حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً من مُخْبَرٍ عنه، أو وصفٍ سابقٍ رافعٍ ما انْفَصَلَ وأَغْنى، والابتداءُ كونُ ذلك كذلك، وهو يَرفع المبتدأ، والمبتدأُ الخبرَ، خِلافاً لمن رَفَعَهما به أو بتجردِهما للإسناد، أو رَفَعَ بالابتداء المبتدأ وبهما الخبرَ، أو قال تَرافَعا. ولا خَبرَ للوصفِ المذكورِ لِشِدَّة شَبَهِه بالفعل، ولذلك لا يُصَغَّر ولا يُوصَفُ ولا يُعَرَّفُ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إلا على لغة «يَتَعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ». ولا يَجري ذلك المجرى باستحسانٍ إلا بعدَ استفهامٍ أو نفيٍ، خلافاً للأخفش، وأُجري في ذلك «غيرُ قائمٍ» مُجرى «ما قائمٌ».

ش: قولُه «ما» يشملُ الاسمَ والمُقَدَّرَ به، نحو ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[١] أي: صومُكم. ويشمُل المُخْبَرَ عنه في نحو: زيدٌ قائمٌ، والوصفَ الذي ذَكر نحو: ما قائمٌ الزيدانِ، فزيدٌ وقائمٌ لم يَدخل عليهما عاملٌ لفظيٌّ حقيقة. والذي لم يَدخل عليه عامل لفظي حكماً هو ما جُرَّ بـ «مِن» الزائدة أو بالباء، نحو ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[٢] و: بحسبِكَ درهمٌ، فـ (خالق)[٣] و «حسبك» مبتدآن، وقد عَدِما عاملاً لفظياً حكماً لا حقيقة لأنهما قد دَخل عليهما عاملٌ لفظي حقيقة، لكنَّه جُعل دخولُه كَلا دُخول، ولا يَختصُّ ذلك

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٣.

(٣) فيما عدا ن: وخالق.

بحرف الجر الزائد كما ذكره المصنف[1] وغيره، بل من الحروف ما ليس بزائد، وجُعل حكمه في دخوله على المبتدأ حكمَ الحرف الزائد، وذلك «رُبَّ»، تقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا، فـ «رجل» موضُعه رفع بالابتداء، وهو مبتدأ، وقد جُرَّ بحرف جرّ غير زائد، وسيُذكر ذلك في «حروف الجر» إن شاء الله.

وشمل قوله «مِن مُخْبَرٍ عنه» ما أُخبر عن لفظهِ نحو: زيدٌ ثلاثي، و ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾ ناصبٌ ومنصوب، وعن مدلولِه نحو: زيدٌ قائمٌ، و ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي: صَوْمُكم، فـ «خيرٌ» خبر عن (أنْ تَصُوموا) باعتبار المعنى.

قال المصنف في الشرح[2]: «ومن الإخبار باعتبار المعنى والمُخْبَرُ عنه في اللفظ غيرُ اسمٍ قولُه تعالى ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3] أي: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه» انتهى.

وظاهر كلام المصنف أن (سواءٌ) خبر مقدم، والجملة في موضع المبتدأ. وقد أجازوا العكس، وهو أن يكون (سواءٌ) مبتدأً، والجملة في موضع الخبر. والقولان عن أبي علي الفارسي. وقال في «الإغفال»[4]: (سواء) مبتدأ، والجملة خبره، ولم تحتج لضمير لأنها المبتدأ في المعنى والتأويل. وبه قال الزَّجّاج[5].

وأجاز بعض[6] النحويين أن يكون (سواءٌ) مبتدأ، والجملة في موضع/ [٢:٢/أ] الفاعل المغني عن الخبر، والتقدير: استوى عندي أقمتَ أم قعدتَ[7]،

(١) شرح التسهيل ١: ٢٦٧.
(٢) شرح التسهيل ١: ٢٦٧.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٦.
(٤) الإغفال ص ٩١٧. وراجع الحجة ١: ٢٦٨ ـ ٢٧٠.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ١: ٧٧.
(٦) كالعكبري في التبيان ص ٢١، وقدَّر الآية: يستوي عندهم الإنذارُ وتركه. ونسبه اللورقي في المحصل ص ٩٢١ إلى الفارسي في الحجة. ولم أجده في الموضع الذي تحدث فيه عن هذه الآية من الحجة في ١: ٢٦٨ وما بعدها.
(٧) كذا: ولم يتقدم ذكر لقولك: سواء عندي أقمتَ أم قعدت، إنما كان يتحدث عن آية سورة البقرة.

فيكون نحو قولهم «نَوْلُك أنْ تَفْعَلَ»[1] لما كان في معنى «ينبغي».

وأكثر ما جاء «سواءٌ» بعده الجملة المصدرة بالهمزة المعادلة بـ «أمْ»، وقد تُحذف تلك الجملة للدلالة عليها، نحو قوله تعالى ﴿فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ﴾[2] أي: سواءٌ عليكم أَصَبَرتم أم لم تَصْبِروا.

ويأتي بعدها الجملةُ الفعلية المتسلطة على اسم الاستفهام، نحو: سواءٌ علي أيَّ الرجال ضَربتَ، قال[3]:

سـواءٌ عليـه أيَّ حيـنٍ أتيتَـهُ أَساعةَ نَحْسٍ تُتَّقى أم بأَسْعُدِ

وقد جاء بعدَ ما عري عن الاستفهام، وهو الأصل، قال[4]:

.... سَواءٌ صَحيحاتُ العُيونِ وعُورُها

وأَشعرَ قولُ المصنف «عاملاً لفظياً» بأنَّ له عاملاً معنوياً.

وقولُه من مُخْبَرٍ عنه احترازٌ من المضارع العاري من ناصب وجازم، فإنه يصدق عليه أنه عدم عاملاً لفظياً حقيقة[5].

وقولُه أو وصفٍ المرادُ ما كان كضاربٍ ومَضْرُوبٍ من الأسماء المشتَّقة أو الجاري مجراها باطراد، نحو: أقائمٌ الزيدانِ؟ وما مضروبٌ العَمْرونَ، وما ذاهبةٌ جاريتاك، وما قُرَشيٌّ أبواك، وما كريمةٌ نساؤُكم،

---

(١) الكتاب ٤: ٢٣٢.

(٢) سورة الطور، الآية: ١٦.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص ٢٣٢ والمقتضب ٣: ٢٨٨ ورصف المباني ص ١٣٦.

(٤) صدر البيت: وليلٍ يقول الناسُ من ظُلُماتِهِ. وهو لمضرس بن ربعي الأسدي. الخزانة ٥: ١٨ ـ ٢٣ [الشاهد ٣٣٤]. وهو من قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٤٢٣. وثمَّ بيت ينسب للمثقب العبدي، وصدره يخالف صدر هذا البيت، وهو في ملحقات ديوانه ص ٢٧٢ وحماسة البحتري ص ١٥٤.

(٥) كتب في هامش س ما نَصُّه: «واحترز به أيضاً من اسم الفعل لأنه تجرد من عامل لفظي، لكنه مخبر به لا عنه».

وأَقُرَشيٌّ قومُك؟ وأقرشيٌّ أَبَواك؟ قال س[1]: «ومن قال: أَذَهَبَ فُلانةُ؟ قال: أذاهبٌ فُلانةُ؟ وأحاضرٌ القاضيَ امرأةٌ؟».

ويَرِدُ على المصنف مسألةُ «لا نَوْلُكَ أَنْ تَفعلَ»[2]، فإنَّ «نَوْلك» ليس وصفاً، وقد جعلوه بمنزلة: أقائمٌ الزيدان؟، فنولُك: مبتدأ، وأَنْ تَفعلَ: فاعلٌ به؛ إذ معناه: لا ينبغي لك أن تفعل. وقد حكي[3] «نَوْلُك أن تَفعلَ» دون «لا»، بمعنى: ينبغي لك أن تفعل، فهو من باب «قائمٌ الزيدانِ» في مذهب أبي الحسن[4].

وقولُه سابقٍ احترازٌ من نحو: أخواك خارجٌ أبوهما.

وقولُه رافعٍ يَشمُل ما رفع الفاعل والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله.

وقولُه ما انفصلَ احترازٌ من المتصل، فإنَّ هذا الوصف المبتدأ لا يَسُدُّ الضمير المتصل فيه مَسَدَّ الخبر. وشَمل قوله «ما انفصل» الاسمَ الظاهر، نحوُ قول الشاعر[5]:

أَقاطنٌ قومُ سَلْمى أم نَوَوْا ظَعَناً   إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا

وقال آخر[6]:

أَمُرْتَجِعٌ لي مثلَ أيامِ حَنَّةٍ   وأيامِ ذي قارٍ عليَّ الرَّواجعُ

والضميرَ المنفصل. وفي رفع هذا الوصف الضميرَ المنفصلَ خلافٌ:

---

(١) الكتاب ٢: ٤٥ وليس فيه همزة الاستفهام.

(٢) الكتاب ٢: ٣٠٢ والإيضاح العضدي ص ٢٤٨ والمسائل المنثورة ص ١٠١ والمقتصد ص ٨١٨ ـ ٨١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٩ واللسان (نول).

(٣) الكتاب ٤: ٢٣٢ وقد تقدم قريباً.

(٤) تقدم في ١: ٤٣.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٦٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٦ وتخليص الشواهد ص ١٨١ والمقاصد النحوية ١: ٥١٢.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٦٨ واللسان (رجع).

ذهب البصريون إلى جواز ذلك، فيقولون: أَذاهبٌ أنتما؟ وما ذاهبٌ أنتم.

[٢:٢/ب] وذهب/ الكوفيون إلى منع ذلك، فإذا قلت: أقائمٌ أنتَ؟ جعلوا قائماً خبراً مقدماً، وأنتَ مبتدأً[١]. والبصريون يجيزون هذا الوجه، ويجيزون أن يكون أنتَ فاعلاً بقائم. وثمرةُ الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فالكوفيون لا يجيزون إلا: أقائمان أنتما؟ وأقائمون أنتم؟

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأنَّ هذا الوصف إذا رَفع الفاعل السادَّ مَسَدَّ الخبر كان جارياً مجرى الفعل، والفعلُ لا ينفصل منه الضمير في قولك: أيقومان؟ وأيقومون؟ فلا ينبغي أن ينفصل مما جرى مجراه، وإذا لم يجز انفصالُه وجب أن يقال: أقائمان أنتما؟ وأقائمون أنتم؟ حتى يكون الضمير الذي في «قائم» متصلاً به كاتصاله بالفعل في أَيقومان؟ وأيقومون؟ إلا أنَّ الفعل مُستقلٌّ بنفسه، والاسم الذي فيه ضمير مستتر غير مُستقلّ بنفسه، فلذلك احتاج إلى مرافع، وهو أنتما وأنتم.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون. واستدلوا على ذلك بالقياس والسماع:

أما القياس فهو أنَّ الصفة إذا جَرَتْ على غير مَن هي له بَرز منها الضمير المرفوع بها، نحو: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو، بلا خلاف بين أحد من النحويين في جواز ذلك، مع أنها إذ ذاك جارية مجرى الفعل، ولو وقع الفعل مَوْقِعَه[٢] لم يَبرز الضمير فيه، بل كنتَ تقول: زيدٌ هندٌ يَضربها. فكما خالف اسمُ الفاعل الفعلَ في هذا الموضع مع أنه جارٍ مَجراه، فكذلك لا يُنْكَر أن يخالف اسمُ الفاعل الفعلَ بانفصال الضمير منه في «أقائمٌ أنتما» وشبهِه.

---

(١) قال بهذا الزمخشري في قوله تعالى ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ سورة مريم، الآية: ٤٦. الكشاف ٢: ٥١١.

(٢) ك، ف، ن: موقعها. والمراد: موقع الوصف.

وأمَّا السَماع فقولُ الشاعر[1]:

خَليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على من أُقاطِعُ

وقولُ الآخر[2]:

فما باسطٌ خيراً، ولا دافعٌ أذًى مِنَ الناس إلا أنتمُ آلَ دارِمِ

فـ «أنتما» مرفوع بـ «وافٍ»، و «أنتم» مرفوع بـ «باسط» أو بـ «دافع»، وهما ضميران منفصلان لم يطابقا الوصف، فلو[3] عطفت على هذا الوصف بـ «بل» انفصل الضمير، فتقول: أقائمٌ الزيدان بل قاعدٌ هما؟ قاله المازني. ولو قال قائل «زيدٌ قائمٌ» لجاز أن تقول منكراً عليه: أقائمٌ هو؟ ترفع «هو» بـ «قائم». وتقول: «أقائمٌ أخواك أم قاعدٌ؟ هذا القياس والوجه. وحكى أبو عثمان[4]: «أم قاعدان»، فأضمر المتصل على حَدِّ ما يُضمر في اسم الفاعل، وعلى هذا قول الشاعر[5]:

أَناسِيةٌ ما كان بيني وبينَها وتاركةٌ عقدَ الوفاءِ ظَلُومُ

فأيُّهما أُعمل في «ظلوم» من اسمي الفاعل لزم الإضمار في الآخر منفصلاً، لكنَّ البيت/ جاء على ما حكاه أبو عثمان. [٢: ٣/أ]

وقولُه وأَغنى يعني وأغنى عن الخبر. واحْتَرَز من نحو: أقائمٌ أبواه زيدٌ؟ فإنَّ الفاعل فيه غير مُغْنٍ، إذ لا يَحْسُن السكوت عليه، فزيدٌ: مبتدأ، وقائمٌ: خبر مقدم، وأبواه: مرتفع به. قال المصنف[6]: «ويجوز أن يكون «قائمٌ»

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٦٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٦ وتخليص الشواهد ص ١٨١ والمقاصد النحوية ١: ٥١٦ وشرح أبيات المغني ٧: ١٨٥ [٧٩٢].

(٢) البيت في تخليص الشواهد ص ١٨٣.

(٣) ك، ف، ن: ولو.

(٤) الخصائص ١: ١٠٠.

(٥) هو العباس بن الأحنف. والبيت في ديوانه ص ٢٨٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٦٩.

مبتدأ، و «زيدٌ» خبر، مع أنَّ قائماً نكرة وزيداً معرفة، كما قال س[١] في: مررت برجلٍ خيرٌ منه أبوه، فـ «خيرٌ» عنده مبتدأ، و «أبوه» خبره. ويأتي بيان مثل هذا إن شاء الله».

وأُورِدَ على المصنف أنه إذا كان «أَقائمٌ» مبتدأ، و «أبواه» فاعل به، و «زيد» خبر «أقائمٌ»، لَزِمَ من ذلك أن يكون المبتدأ قد اشتمل بمتعلقه على ضمير يعود على الخبر، وهو متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز لأنه ليس من المواضع التي يُفَسِّر فيها الضميرَ ما بعده.

واعْتُرِض على هذا الرد بأنه مثل ما أجاز أبو الفتح[٢] من قولهم: «ضَرب غلامُه زيداً»؛ لأنَّ الضمير فيه عادَ على ما بعدَه لفظاً ورتبة، وهو المفعول لأنه متأخر لفظاً ورتبة.

وقد ذَهَلَ المصنفُ والرادُّ عليه والمعترضُ عن قاعدة في الباب، وهو أنَّ هذا الوصف القائم مَقام الفعل لا يكون مبتدأ حتى يكون مرفوعُه أغنى عن الخبر؛ لأنَّ مرفوعه هو المحدَّث عنه، فلا يجتمع هو وخبرٌ عن الوصف، و «أبواه» في هذه الصورة لا يغني عن الخبر لأنه لا يَسْتَقِلُّ مع الوصف كلاماً من حيثُ الضمير، فلا يجوز في الوصف أن يكون مبتدأ البتة، فيتعين أن يكون خبراً مقدماً، و «أبواه» فاعل به، و «زيدٌ» مبتدأ.

وهذا الحدُّ الذي ذكره المصنف فيه إبهامٌ بلفظ «ما»، وترديدٌ في قوله «أو حُكْماً»، وفي قوله «أو وصفٍ» حيث أتى بـ «أو». ثم هو حَدٌّ يخالف فيه الكوفيون، فإنهم يزعمون[٣] أنَّ المبتدأ مرفوع بالخبر، فإذاً ما عَدِمَ عاملاً لفظياً.

وقد حَدَدتُه بحدٍّ مختصر، وهو: «المبتدأ هو الاسمُ المنتظِمُ منه مَعَ

(١) الكتاب ٢: ٢٥ ـ ٢٦.
(٢) الخصائص ١: ٢٩٣ ـ ٢٩٨.
(٣) سيأتي تخريج قولهم بعد قليل.

اسمٍ مرفوعٍ به جملةٌ». فقولي «المنتظم» يَشمُل المُخْبَر عنه والوصفَ الرافع للمنفصل المغني. وقولي «مع اسمٍ مرفوعٍ به» يَشمُل الخبرَ المسند للمبتدأ، فإنه مرفوع بالمبتدأ على ما يُبَيَّن، والمرفوعَ بالوصف فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه. وقولي «جملةٌ» يَشمُل مثل: زيدٌ قائم، وأقائمٌ زيدٌ، وأبوه قائمٌ، من قولك: زيدٌ أبوه قائمٌ. واحترز بقوله «جملةٌ» من نحو «قائمٌ أبوه» من قولك: زيدٌ قائمٌ أبوه، فإنَّ قولك «قائمٌ أبوه» لا يُسمى جملة.

وقولُه **والابتداءُ كونُ ذلك كذلك ذلك**: إشارة إلى ما عَدِمَ عاملاً لفظياً، **وكذلك**: إشارة إلى القيود التي قَيَّد بها كلَّ واحد من المُخْبَرِ عنه ومن الوصف.

وقولُه **وهو يرفع المبتدأَ، والمبتدأُ الخبرَ** أي: والابتداءُ يرفعُ المبتدأَ، هذا مذهب س، نص عليه/ ، قال[1]: «وأما الذي يُبنى عليه شيء هُوَ هُوَ فإنَّ [٢:٣/ب] المبني عليه يَرتفع به كما ارتفعَ هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ الله منطلقٌ، ارتفع عبدُ الله لأنه ذُكر لتبني عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته» انتهى. وبقول س قال جمهور البصريين[2]، وهو أنَّ العامل في المبتدأ الابتداءُ، وفي الخبر المبتدأُ. ونُسب أيضاً هذا المذهبُ إلى المبرد.

وقد رُدَّ[3] مذهب س، وقيل: هو باطل بدلائل:

أحدُها: أنَّ المبتدأ قد رَفع فاعلاً نحو: القائمُ أبوه ضاحكٌ، فلو كان

---

(١) الكتاب ٣: ١٢٧ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٤/أ.

(٢) انظر هذه المسألة في الإنصاف ص ٤٤ ـ ٥١ والتبيين ص ٢٢٤ ـ ٢٣٢ واللباب للعكبري ١: ١٢٥ ـ ١٣٠ وشرح الإيضاح له ص ٢٣٩ ـ ٢٤٣، ٢٩٤ ـ ٣٠٠ والمتبع ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣، ٢٢٩ ـ ٢٣٠ وإصلاح الخلل ص ١١٦ ـ ١٢٣ وشرح المفصل ١: ٨٣ ـ ٨٥ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٧٤٢ ـ ٧٤٣ وللأبذي ص ٨٦٢ ـ ٨٧٧. والمحصل ص ٨٤٦ ـ ٨٥٨ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٤/أ. وهو قول ابن كيسان في الموفقي ص ١٠٩.

(٣) انظر الردّ في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٦، ٣٥٧ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٧٤ ـ ٨٧٥.

رافعاً للخبر لأدَّى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وذلك لا نظير له، وإذا لم يوجد في العوامل المتصرفة فكيف فيما يقصر عنها؟

والثاني: أنَّ المبتدأ قد يكون اسماً جامداً، نحو «زيد»، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدلَّ ذلك على أنه غير عامل فيه.

والثالث: أنَّ المبتدأ قد يكون ضميراً، والضميرُ لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل، فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل.

قال شيخاي أبو الحسن الأُبَّذيّ[١] وأبو الحسن بن الضائع: ما رُدَّ به على س لا يلزم:

أمَّا الأول فلا يلزم لأنَّ طلبه للفاعل يُخالف طلبه للخبر، فقد اختلفت جهتا الطلب، وإنما يمتنع أن يعمل في فاعلين أو مفعولين بهما إذا كان لا يتعدى إلا إلى واحد، وأما إذا عمل رفعين من وجهين[٢] مختلفين فلا مانع من ذلك.

وأما الثاني ـ وهو أن العامل إذا لم يُتَصرف فيه[٣] نفسه لم يُتَصرف في معموله ـ فإنما ذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومُشَبَّهاً به، والمبتدأ ليس من ذلك القبيل لأن عمله متأصل؛ لأنه إنما يعمل فيه[٤] لطلبه له كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له[٥]، ولذلك لا أثر للتقدم هنا لهذا المعنى.

---

(١) شرح الجزولية ص ٨٦٥، ٨٧٥.

(٢) زيد هنا في ك ما نَصُّه: أو نصبين من وجهين.

(٣) ك، ف، ن: في.

(٤) س، ح: به.

(٥) كما يعمل... لطلبه له: سقط من س، ح.

وأما الثالث فلا يلزم إلا لو كان المبتدأ يعمل بالحمل على الفعل أو بالنيابة منابه، وأما وهو يعمل بحق الأصالة فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر، والجامد والمشتق، وإنما يُعتبر هذا الذي ذكروه بالنسبة إلى الأفعال المتصرفِ منها وغيرِ المتصرف، أو لِما ينوب مناب الأفعال من الأسماء.

وقولُه **خلافاً لِمَنْ رفعهما به** أي: رَفع المبتدأ والخبر بالابتداء، وهذا قول ابن السراج[1]، وهو مذهب الأخفش[2] والرُّمَّاني.

قال المصنف في الشرح[3]: وهذا لا يصح لأربعة أوجه:

أحدُها: أنَّ الأفعال أقوى العوامل، وليس منها ما يعمل رفعين دون إتباع، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل، فكان أحقَّ بأن لا يعمل رفعين/ دون إتباع. [٢:٤/أ]

قلتُ: قد عَدَّ بعضُ النحويين رَفع خبر المبتدأ على أنه إتباع لرفع المبتدأ، فعلى هذا يكون قد عمل العامل المعنوي رفعين بالإتباع، كما عمل العامل اللفظي رفعين بالإتباع.

الثاني: أنَّ المعنى الذي يُنسب إليه العامل، ويمنع وجودُه دخولَ عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه، أقوى من الابتداء لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد، وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بأن لا يعمل إلا في شيء واحد.

---

(١) نسب ذلك إليه قبل أبي حيان العكبري في التبيين ص ٢٢٩ واللباب ١: ١٢٨ واللورقي في المحصل ص ٨٤٦. وما في الأصول ١: ٥٨ مخالف لهذا، فقد قال: «فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما».

(٢) معاني القرآن ص ٩.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٧٠ ـ ٢٧١.

قلتُ: لا نُسلم أنَّ التمني والتشبيه لا يعمل إلا في شيء واحد، بل قد عَمِل في الاسم والخبر وفي الحال، فهذه ثلاثة، والابتداء قد عَمِل في اثنين المبتدأ والخبر، فقد انحط عن العامل اللفظي درجة.

الثالث: أنَّ الابتداء معنىً قائم بالمبتدأ لأنَّ المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتُقَّ منه، وتقديمُ الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائزٌ بالإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لَزِمَ من جواز تقديمه على المبتدأ تقديمُ معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديمُ معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟

قلتُ: لا يَلزم ما ذكَر لأنَّا لا نُسَلم أنَّ الابتداء معنىً قائم بالمبتدأ[1] فقط، بل هو معنىً قائم بهما معاً، وإن الابتداء وقع بهما معاً، وإذا كان كذلك فلم يتقدم معمول العامل المعنوي الأضعف كما ذكَر، وإنما تقدم أحد معمولي الابتداء على الآخر، إذ ليس معنى الابتداء قائماً[2] بالمبتدأ وحده دون الخبر.

الرابع: أنَّ رفعَ الخبر عملٌ وُجد بعدَ معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا يُنسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا يُنسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ.

قلتُ: هذا يبتنى على أنَّ الابتداء هو معنى حَلَّ بالمبتدأ فقط، وقد مَنَعْنا ذلك.

قال المصنف في الشرح[3]: «وأمثلُ مِنْ قول مَنْ قال الابتداءُ يرفع

---

(١) زيد هنا في «س» كلمة لم أهتد إلى قراءتها، ولم تذكر ضمن هذا النص الذي أثبته الدلائي في نتائج التحصيل ص ٩٥٠.

(٢) ك، ف، ن: قائم.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٧١.

المبتدأ والخبر معاً قولُ أبي العباس[1]: «الابتداءُ رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ». وهو أيضاً مردود لأنه قولٌ يقتضي كونَ العامل معنًى متقوياً بلفظ، والمعروفُ كونُ العامل لفظاً متقوياً بلفظ كتقوي الفعل بواو المُصاحَبة، أو كونُ العامل لفظاً متقوياً بمعنًى كتقوي المضاف بمعنى اللام أو معنى مِنْ، فالقولُ بأنَّ الابتداء عاملٌ مقوًّى بالمبتدأ لا نظيرَ له، فوجبَ رَدُّه.
وقد جعل بعضهم[2] نظيرَ ذلك إعمالَ أداة الشرط في الشرط بنفسها، وفي الجواب بواسطة فعل الشرط. وليس كما زعم لأنَّ أداةَ الشرط وفعلَه لفظان، فإذا قُوِّي أحدهما بالآخر لم يكن/ بدعاً، وأمَّا الابتداء والمبتدأ فمعنًى ولفظ، [٢:٤/ب] فلو قُوِّي اللفظ بالمعنى لكان قريباً، بخلاف ما يحاولونه من العكس، فإنه بعيدٌ، ولا نظير له» انتهى.

وقيل: قول أبي العباس وس واحد في أنَّ المبتدأ رافعٌ الخبر[3]، قال أبو العباس[4] في النداء وقد مثل بـ «زيدٌ منطلقٌ»: فقد عمل زيدٌ في منطلق عمل الفعل، ولا يجوز أن يدخل عامل على عامل، ولكنك تحكيه، كما أنك لو سميت رجلاً «قام زيدٌ» لقلت: يا قام زيدٌ.

وقولُه **أو بتجردِهما للإسناد** يعني بتجردهما للإسناد تَعَرِّيهما من العوامل اللفظية، وهذا مذهب الجرمي[5] والسيرافي[6] وكثير من البصريين[7]، وذكر

---

(١) المقتضب ٢: ٤٩ و٤: ١٢٦.
(٢) التبيين ص ٢٣٠، ٢٣١ والمحصل ص ٨٤٨ ـ ٨٤٩.
(٣) صرح المبرد بهذا في المقتضب ٤: ١٢.
(٤) قال في المقتضب ٤: ١٤ «وإذا دعوت رجلاً اسمه «زيدٌ منطلقٌ» قلت: يا زيدٌ منطلقٌ أقبلْ، لا تُعمل فيه النداء كما لم تعمل غيره».
(٥) الإنصاف ص ٤٩ وإصلاح الخلل ص ١١٨ ـ ١١٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٧١.
(٦) شرح الكتاب ٢: ٢٢/ب ـ ٢٣/أ وإصلاح الخلل ص ١١٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٤/أ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٧٦.
(٧) إصلاح الخلل ص ١١٩ وشرح المفصل ١: ٨٣ ـ ٨٥ واللباب للعكبري ١: ١٢٦، ١٢٩ وشرح الإيضاح له ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ والمحصل ص ٨٣٦، ٨٤٦.

الفراء[1] أنه مذهب الخليل، وأصحابُ الخليل لا يعرفون هذا.

قال المصنف في الشرح[2]: «هو مردود أيضاً بما رُدَّ به قول مَن قال هما مرفوعان بالابتداء، وفيه رداءة[3] زائدة من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يجعل التجرد عاملاً، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداءُ هو العامل عند س وغيره من المحققين.

قلت: هذا ينعكس بقول: التجرد والتعرية هو العامل، والابتداء شرط في عمل التجرد.

الثاني: أنه جَعل تجردهما واحداً، وليس كذلك، فإنَّ تجردَ المبتدأ تَجَرُّدٌ لإسنادٍ إليه، أو إسناده إلى ما يسدُّ مَسَدَّ مُسنَد إليه، وتجردَ الخبر إنما هو ليُسنَد إلى المبتدأ، فبين التجردين بَوْنٌ، فكيف يَتَّحدان؟

قلت: اتَّحدا من حيث الدلالة والاشتراك في القدر المشترك دون ما يَخُصُّ كل واحد منهما، فليسا تَجَرُّدينِ، وإنما هو تَجَرُّد واحد بالنسبة إلى القدر المشترك.

الثالث: أنه أطلق التجرد، ولم يقيده، فلزم من ذلك أن لا يكون مبتدأً ولا خبراً ما جُرَّ منهما بحرف زائد، نحو: ما فيها من أحد، و[4]:

.... هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ»

قلت: لا يحتاج إلى تقييد لأنه قد تقرر أنَّ العامل الزائد كلا عامل في

---

(1) إصلاح الخلل ص ١١٩.

(2) شرح التسهيل ١: ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(3) موضع «رداءة» بياض في س، وقد سقطت هذه الكلمة من ك، ف. وفي ن: زيادة مؤاخذة. وقد أخذته من شرح المصنف.

(4) صدر البيت: يقول إذا اقْلَوْلى عليها، وأَقْرَدَتْ. وهو للفرزدق في ديوانه ص ٨٦٣ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٦٤ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٠٨ وشرح أبيات المغني ٦: ٦٥ ـ ٧٠ [٥٦٧]. اقلولى: ارتفع. أقردت: سكنت. عليها: أي: على الأتان. رمى رهط جرير بإتيان الأتن.

باب الفاعل، وفي باب المبتدأ، وفي غير ذلك، فلا حاجة لتقييده.

وقد صحح الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[١] وبعض[٢] شيوخنا هذا المذهب، وزعموا أن التعري هو الرافع للمبتدأ والخبر. واستدلوا على ذلك بأنه قد وُجد التعري عن العوامل رافعاً للاسم بشرط أن يكون المُعَرَّى قد رُكِّب من وجه ما، حكى س[٣] أنهم يقولون: واحدٌ، واثنانِ، وثلاثةٌ، وأربعةٌ، إذا عَدُّوا، ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها، وذلك مع التركيب بالعطف، فإن لم يعطف بعضها على بعض كانت موقوفة، فقلتَ: واحدْ، اثنانْ/ ، ثلاثهْ، فكذلك المبتدأ والخبر ارتفعا مع تركيب المبتدأ [٢:٥/أ] بالإخبار عنه، وتركيب الخبر بالإخبار به.

وذهب ابن كيسان[٤] إلى أنَّ هذا المذهب يُفسده كونُ ذلك مؤدياً إلى أن يكون وجود العامل أضعفَ من عدمه إنْ قُدرت التعرية عن عامل نَصْب أو خفضٍ؛ لأنَّ التعرية تعمل رفعاً، ووجودُ العامل الذي قُدرت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً، وعاملُ الرفع أقوى من عامل النصب والخفض؛ إذ قد يَعمل النصبَ والخفضَ معنى الفعل، وليس كذلك الرفع. وإنْ قُدرت التعرية عن عامل رفعٍ كان وجودُ العامل وعدمُه سواءً، وإنما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً.

قال الأستاذ أبو الحسن[٥]: «وهذا باطل لأنَّا لا نعني بالتعرية أكثر من أنَّ الاسم المبتدأ لا عاملَ له، وإنما كان يَلزم ما ذكر لو قَدَّرنا أنه قد كان له

---

(١) شرح الجمل ١: ٣٥٦، ٣٥٧.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٨٦٥.

(٣) الكتاب ٣: ٢٦٥ ولفظه: «فإن قلت: ما بالي أقول: واحدُ اثنانِ، فأُشِمُّ الواحدَ...». وما ذكره أبو حيان موجود في شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٥، وفيه أنهم يُشمون الضم في حال العطف. والذي في الكتاب بدون عطف.

(٤) إصلاح الخلل ص ١٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٦٦.

(٥) شرح الجمل ١: ٣٥٦.

عامل، ثم حُذف».

وقوله **أو رَفَعَ بالابتداء المبتدأ، وبهما الخبرَ** أي أنَّ المبتدأ ارتفع بالابتداء، وارتفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معاً. وقد نُسب هذا المذهب إلى أبي العباس[1]، وهو قول أبي إسحاق وأصحابه.

ورُدَّ[2] بأنه يؤدي إلى منع تقديم الخبر لأنه لا يتقدم المعمول إلا حيثُ يكون العامل لفظاً متصرفاً.

ولا يُرَدُّ هذا المذهب بأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد؛ لأنه لا يجعل الابتداء[3] عاملاً على انفراده، والمبتدأ كذلك، بل يكونان العامل في الخبر، وقد تنزلا منزلة الشيء الواحد.

وقوله **أو قال تَرافَعا** يعني أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ. وهذا القول مروي عن الكوفيين[4].

وأطلق المُصَنف ترافعهما، وقيّده غيره[5]، فَحكى أن المبتدأ مرفوع بالذِّكْر الذي في الخبر، فإذا لم يكن ثَمَّ ذِكْر تَرافعا، أي: رَفَع كلُّ واحد منهما الآخر. قال: وهذا مذهب الكوفيين. وكأنهم حين قالوا «زيدٌ ضربتُه» وجدوه مرفوعاً، فلما زال الضمير انتصب «زيد»، فقالوا: زيداً ضربتُ، نسبوا الرفع للضمير، فعندما وجدوا الرفع فيما لا ضمير فيه أصلاً نحو «القائمُ زيدٌ»

---

(١) صرح به في المقتضب ٢: ٤٩ و٤: ١٢٦. ونسب للبصريين. الإنصاف ص ٤٤ وشرح الكافية الشافية ص ٣٣٤ والمحصل ص ٨٤٧ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٤/أ حيث أضاف أيضاً أنه ربما قيل إن هذا مذهب سيبويه استنباطاً، وإلا فليس مصرحاً به في الكتاب.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٧.

(٣) في النسخ المخطوطة: المبتدأ. وفي شرح الجمل لابن عصفور: لا يجعل للابتداء عملاً. والصواب ما أثبت.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣: ١٨٥ والإنصاف ص ٤٤ واللباب للعكبري ١: ١٢٦، ١٢٩ والتبيين ص ٢٢٥ والمتبع ص ٢٢٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٣/ب.

(٥) انظر شرح الجزولية للأبذي ص ٨٦٤ ـ ٨٦٥ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٣/ب حيث ذكر أن هذين ليسا مذهبين، وإنما هما اختلاف أحوال.

قالوا: ترافعا.

وردَّ هذا الحاكي هذا المذهب، فقال[1]: وهذا خطأ لأن الضمير اسم جامد، والأسماءُ الجامدة لا تعمل. قال: وأمَّا بطلان الترافع فبهذا، وبأنَّ المبتدأ قد يَرفع غيرَ الخبر، والخبر كذلك قد يَرفع غيرَ المبتدأ، نحو: القائم أبوه ضاحك أخوه، فيؤدي ذلك إلى أن يعمل الاسم رفعين من غير حرف تشريك.

وفي «الموضح»[2] أن الكوفيين ذهبوا في مثل «زيدٌ قائمٌ» إلى أنَّ زيداً مرفوع بلفظ «قائم»، و «قائم» مرفوع بزيد، والضمير رفع بمعنى «قائم» و «قائم» ينوب مناب اسمٍ/ وفعلٍ جميعاً، لا ينفصل الاسم من الفعل، ولا [٢:٥/ب] الفعل من الاسم. وقيل: يرتفع بالعائد من الذِّكْر، وهو أيضاً مرويٌّ عن الكوفيين.

فتلخص عن الكوفيين مذهبان[3]:

أحدهما: أنَّ المبتدأ يَرفع الخبر، والخبر يرفَع المبتدأ مطلقاً، وسواء أكان في الخبر ذِكْرٌ للمبتدأ أم لا يكون له ذكر.

والثاني: التفصيل بين أن يكون له ذكر، فيكون المبتدأ مرفوعاً بذلك الذكر، أو لا يكون، فيكون مرفوعاً بالخبر.

وقد رَدَّ الناسُ على الكوفيين هذا المذهب، فذكرنا رَدَّ حاكي التفصيل. وقال مَنْ رَدَّ هذا المذهب[4]: هذا فاسد ـ أعني رفع الخبر للمبتدأ ـ لأنَّ الخبر

---

(١) شرح الجزولية ص ٨٦٥.

(٢) لعله «الموضح في النحو» لأبي الحسن علي بن إبراهيم الحَوْفي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ، وهو كتاب كبير حسن. معجم الأدباء ١٢: ٢٢١ ـ ٢٢٢ وإنباه الرواة ٢: ٢١٩ ـ ٢٢٠ وسير أعلام النبلاء ١٧: ٥٢١ ـ ٥٢٢ وحاشيته، وهدية العارفين ٥: ٦٨٧.

(٣) اللباب للعكبري ١: ١٢٦ والمحصل ص ٨٣٥ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٣/ب [باب المبتدأ والخبر].

(٤) انظر هذه الوجوه في اللباب ١: ١٢٧ والتبيين ص ٢٢٧ والمحصل ص ٨٣٧ ـ ٨٣٩. وهذا=

قد يكون جامداً، والجامد لا يعمل. ولأن رتبته بعد المبتدأ، ورُتبة العامل قبل المعمول، فتَنافَيا. ولأنه يكون فعلاً، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً. ولأن الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول. ولأن الخبر كالصفة، ولا تعمل في الموصوف، فكذلك الخبر. ولأن العامل اللفظي يؤثر في المبتدأ، والخبرُ لفظي، والعامل اللفظي لا يبطل بالعامل اللفظي.

وقال المصنف في الشرح ـ وقد حكى مذهب الكوفيين ـ قال[1]: «وهو مردود لأنه لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما أنَّ المبتدأ رافع للخبر لكان لكل منهما في التقدم رُتبة أصلية؛ لأنَّ أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع «صاحبُها في الدار» كما لم يمتنع «في داره زيدٌ»، وامتناعُ الأول وجواز الثاني دليلٌ على أن التقديم لا أصلية للخبر فيه» انتهى.

ورُدَّ عليهم أيضاً بأن قيل[2]: العملُ تأثير، والمؤَثِّر أقوى من المؤثَّر فيه، فيفضي مذهبهم إلى أن يكون الشيء قويًّا ضعيفاً من وجه واحد إذ كان مُؤثراً فيما أثَّر فيه. انتهى ما نقلناه من الرد على الكوفيين.

والذي نَذهب إليه ونختاره ـ وهو الذي يقتضيه النظر ـ قولُ الكوفيين في أن كلًّا منهما رافع للآخَر[3]، وذلك أن كلًّا منهما يقتضي الآخَر، وما كان مقتضياً لشيء، وليس بمستقلٍّ، فينبغي أن يكون عاملاً فيه. ونحن نَرُدُّ جميعَ ما احتُجّ به على بُطلان هذا المذهب:

أمَّا الرد أولاً بـ «أنَّ كلًّا منهما قد يَرفع غيرَ الآخَر، فيؤدي إلى إعمالِ عاملٍ رفعين من غير تشريك» فهذا لا يلزم إلا لو اتحدت جهتا الرفع، أما إذا اختلفت بأن رَفع أحدَهما على جهة الفاعلية، والآخَرَ على غير جهة الفاعلية،

= المذهب مروي عن الزجاج كما في اللباب ١: ١٢٦.

(١) شرح التسهيل ١: ٢٧٢.

(٢) التبيين ص ٢٢٨ والمحصل ص ٨٤٨.

(٣) ك، ف، ن: الآخر.

فلا يمتنع، وقد ذكرنا[1] ذلك في الرد على مَنْ رَدَّ على س في أن المبتدأ يرفع الخبر.

وأمَّا مَن رَدَّ بـ «أنَّ الخبر قد يكون جامداً، والجامدُ لا يعمل» فهذا لا يلزم إلا في الأفعال أو ما عَمِل لِشَبَهِه بها أو لنيابتِه مَنابها/ ، وقد تقدم ذلك[2] [٢:٦/أ] أيضاً.

وأما من قال: «رُتبته بعدَ المبتدأ، ورُتبةُ العامل قبلَ المعمول، فتَنافيَا» فهذا منقوضٌ بما وَقع الاتفاق عليه من قولهم: أيًّا تَضربْ أضربْ، فرتبةُ فعل الشرط بعدَ أداته، وهو عاملٌ في اسم الشرط، ولا يَلزم أن تكون رتبته قبل اسم الشرط، فلا تنافِيَ في ذلك.

وأما قولهم «إنه يكون فعلاً، فلو عَمل في المبتدأ لكان فاعلاً» فليس بصحيح، ليس الفعل الواقع خبراً هو العامل في المبتدأ، بل الاسمُ الذي وَقع الفعلُ موقعه هو العامل في المبتدأ لا على جهة الفاعلية، ولو سَلَّمْنا أنَّ الفعل الواقع خبراً هو العامل في المبتدأ لم يَلزم أن يكون المبتدأ فاعلاً؛ لأنَّ رَفْعَه على جهة الخبرية بالنيابة عن الاسم، فلا يكون فاعلاً.

وأمَّا قولُهم «ولأن الضمير قد يكون في الصلة، فلو عَمِلَ لَعَمِلَ فيما قبل الموصول» فهذا لا يَلزم لأنّي لم أَخْتَرْ أنَّ المبتدأ يرفع بالضمير الذي في الخبر، وإنما قولنا: إن الخبر رافع للمبتدأ.

وأمَّا قولُهم «إنَّ الخبر كالصفة» فليس الخبر كالصفة، لا يُشَبَّه شيء هو أحد رُكني الإسناد بشيء غير مفتقر إليه في كيفية الإسناد.

وأمَّا قولُهم «إنَّ العامل اللفظي» إلى آخره، فنحن نجد العامل اللفظي يَبطُل عملُه بالعامل اللفظي، تقول: ما قام رجلٌ، فرجلٌ مرفوع بقامَ، وليس

(١) ذكره في ص٢٥٨.
(٢) تقدم في ص٢٥٨.

زيدٌ قائماً، فقائماً منصوب بِليسَ، ثم تدخل مِنْ على «رجل»، والباء على «قائم»، فبطَل[1] عملُ العامل اللفظي، «وهو «قام» و «ليس».

وأمَّا رَدُّ المصنف بـ «أنه لو كانا مترافعين لكان لكل منهما في التقدم رتبةٌ أصلية» إلى آخره، فهو منقوضٌ باسم الشرط وفعله، فلا يلزم من ذلك أن يكون أصلُ كلِّ عامل أن يتقدم على معموله. وأمَّا امتناع: صاحبُها في الدار، وجواز: في دارِه زيدٌ، فليس مبنيًّا على ما ذَكره المصنفُ مِن أنَّ أصلَ كلِّ عامل أن يتقدم على معموله، وإنما ذلك لأنَّ وضع الخبر أن يكون ثانياً للمبتدأ لفظاً أو نيةً، والمبتدأ أول لفظاً أو نية لا من حيثُ العمل بل من حيثُ ترتيبُ الإسناد؛ لأنَّ الأصل في الوضع أن يُطابق المعنى للفظ، فتبدأ أولاً بالمسند إليه الحكم، وتأتي ثانياً بالمُسنَد لأنه حديث عنه، ولذلك كان باب وضع الفاعل[2] على خلاف الأصل؛ لأنه ليس المعنى فيه مطابقاً للفظ؛ لأنك بدأتَ أولاً بالمسند، ثم أتيت بالمسند إليه، فلمَّا اتصل بالمبتدأ ضمير شيء هو في الخبر، كان مفسرُه متأخراً عنه لفظاً ونية إذ وقع في موضعه ثانياً، وهو أصله، فلم تجز المسألةُ إذ ليست من المواضع المستثناة في تفسير المضمر بما بعده، وأمَّا جواز «في دارِه زيدٌ» فإنَّ مفسِّرَه وإنْ تأخر لفظاً فهو مقدم رُتبةً، و «في دارِه» وإنْ تَقدم لفظاً فهو مُؤخَّر/ رُتبةً، فلمَّا كانت النية به التأخير جاز ذلك. [٦:٢/ب]

وأمَّا قولُهم «العمل تأثير» إلى آخره فليس قوياً ضعيفاً من وجه واحد، بل اختلفت جهتا القوة والضعف؛ لأنَّ طلب المبتدأ للخبر غير جهة طلب الخبر للمبتدأ، كما جاز ذلك في اسم الشرط وأداته.

وقد رام بعض النحاة[3] أن يفرق بين عمل المبتدأ والخبر وبين أداة

(١) ك، ف، ن: فيبطل. وقد ضبط في س بفتح طاء «بطل» وضم لام «عمل».
(٢) ك، ف: كان في باب رفع الفاعل.
(٣) التبيين ص ٢٢٨.

الشرط وفعله بأنَّ العمل في مسألة المبتدأ والخبر واحد، يعني رفعاً، وعمل أداة الشرط وفعله مختلف، إذ عمل الأداة جزماً، وعمل الفعل نصباً، فلذلك جاز ذلك في أداة الشرط وفعله، ومنعناه في المبتدأ والخبر.

وهذه التفرقة لا أثر لها لأن جهة الرفع مختلفة، فلا فرق بينهما. نَعم لو كان الرفع من جهة واحدة لامتنع إن لم يكن بتشريك.

وأمَّا مَن زَعم[1] من النحويين أن الجزم في فعل الشرط ليس بأداة الشرط إذا كانت اسماً، بل الجازم هو «إنْ» مقدرة قبل أداة الشرط الاسمية، ولا يجوز أن تظهر كما لم يجز إظهار «أنْ» مع «حتى»، فإذا قلت «مَنْ يقمْ أقمْ معه» فـ «إنْ» مقدرة قبل «مَنْ»، وعلى هذا لا يلزم أن يكون كل واحد من اسم الشرط وفعله عاملاً معمولاً؛ إذ النصبُ في اسم الشرط في نحو «أيَّا تضربْ أضربْه» بـ «تضربْ»، والجزم في «تضربْ» بـ «إنْ» مقدرة قبل «أيّ». فهذا[2] الزعم باطل لأنَّ النحويين ذكروا أنَّ «مَن» و «ما» وما أشبههما[3] من أسماء الشرط بُنيت لتضمنها معنى حرف الشرط، ولولا تضمنها معناه لم تُبْنَ، فإذا كان حرف الشرط مُقدَّراً قبلَها لم تتضمنه، فيلزم أن تكون معربة، وأيضاً فما ادَّعاه من التقدير لم يُلفظ به في موضع من المواضع.

وكذلك أيضاً تفرقةُ مَنْ فَرق بين البابين بأنَّ عمل اسم الشرط هو بالنيابة عن الحرف، وعمله في الفعل ضعيف، وهو الجزم، بخلاف المبتدأ والخبر، لا أثر لها؛ لأنه لا فرق في التأثير بين أن يكون بالحرف أو بالاسم الذي تضمنه إذ الكل عمل.

وكذلك أيضاً لا فرق بين الرفع والنصب والجر والجزم إذ الكل بعوامل تقتضيها، ولا نقول إنَّها مِن حيثُ العمل أحدُها أقوى من الآخر؛ لأنَّ

---

(١) الإنصاف ص ٤٨ واللباب ١ : ١٢٩.

(٢) فيما عدا ك : هذا.

(٣) فيما عدا ن: أشبهها.

المؤثِّرات ـ وإن اختلفت آثارها ـ هي مشتركة في القدر المشترك، وهو التأثير.

وإنما اخترنا مذهب الكوفيين لأنه جارٍ على القواعد؛ إذ أصل العمل إنما هو للفظ[1]، ولم نجد إلا مبتدأ وخبراً، ووجدناهما مرفوعين، وأمكن أن يُنْسَب العمل لكل منهما في الآخر؛ إذ قد اختلفت جهتا الاقتضاء، كما وجدنا ذلك فيما هو مُتَّفَق عليه أو كالمتفق من اسم الشرط وفعله، وكان في ذلك بقاءٌ على أنَّ العامل لفظي دون ادِّعاء ما لا يصح من أن يكون العامل معنوياً، كمن ذهب إلى أنَّ العامل في المبتدأ الابتداءُ، أو مَنْ ذَهب إلى أنه الإسناد، أو من ذهب إلى أنه التعري/ من العوامل اللفظية، أو مَن ذَهب إلى [٢:٧/أ] أنه التَّهَمُّمُ والاعتناء، أو مَن ذَهب إلى أنَّه شبهه بالفاعل. وهذه كلها معانٍ ليس ثَمَّ لفظٌ يدل عليها. والمعاني لم يثبت لها عمل في موضع اتفاق، فيحمل عليه هذا المُخْتَلف فيه.

وقولُه **ولا خبرَ للوصف المذكور لشدة شبهِه بالفعل**: الفاعلُ في نحو «أقائمٌ الزيدان» مُغْنٍ عن الخبر إذْ فائدةُ الإسناد قد حصلت بوجود مُسْنَد ومُسْنَد إليه بالمبتدأ والفاعل. وكأنَّ هذا التركيب قد أَخذ شَبَهاً من باب الفاعل ومن باب المبتدأ، فمن حيثُ إنَّ فيه فاعلاً مسكوتاً عليه، يَتِمُّ الكلامُ به، أَشْبَهَ بابَ الفاعل، ومن حيثُ إنَّ فيه اسماً مرفوعاً، لم يتقدمه رافع لفظي، أَشْبَهَ بَابَ المبتدأ.

وقد ذهب بعض النحويين[2] إلى أنَّ خبر هذا الوصف محذوف. وهذا خطأ لأنَّ المبتدأ المحذوف الخبر لا يَستقلُّ كلاماً إلا بتقدير ذلك الخبر، وهذا كلام تامٌّ بنفسه، فلو قَدرت له خبراً لَزِمَ منه تقديرُ ما لا فائدةَ فيه.

وقولُه **ولِذا لا يُصغَّر ولا يُوصَف ولا يُعَرَّف ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع إلا على**

---

(١) ك، ف: اللفظ.

(٢) المفصل ص ٢٩.

لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» الإشارةُ بقوله «ولِذا» أي؛ لِشدة شَبَهِه بالفعل وإعمالِه عمله، فيُرفَع به الفاعلُ، ويُنصب المفعول، لا يُصَغَّر. وليس مختصًّا بانتفاء هذه الأشياء عنه في هذا التركيب، بل اسم الفاعل واسم المفعول العاملان عمل الفعل حكمهما ذلك في هذا الباب وفي غيره، فلا تقول: أَضُوَيربٌ الزيدانِ؟ ولا: أَمُضَيْرِيبٌ العمرانِ؟ وكذلك أيضاً لا يُوصَف، لا تقول: أَضارِبٌ عاقلٌ الزيدان؟ وكذلك أيضاً لا يُعَرَّف، لا تقول: آلقائمُ أخواك؟ قال ابن السراج: لأنه قد يكمل اسماً معرفة، والمعارف لا تقوم مقام الأفعال. وكذلك أيضاً لا يثنى ولا يجمع، لا يجوز: أَقائمان أخواك؟ ولا: أَقائمون إخوتك؟ على أن يكون «أخواك» و «إخوتك» مرفوعين على الفاعل إلا على لغة ضَعيفة، وهي لغة «أَكَلوني البراغيث»[1].

قال ابن السراج: «القائمان أبواهما أخواك» لا يجوز؛ لأنك لا تثني الاسم قبل أن يتم. يعني أنه لما رفع اسم الفاعل أخواك صار الفاعل من تمامه، فلا يجوز تثنيته لأنه لم يتم، فعلى هذا لا يجوز: أقائمان أخواك؟ على تقدير رفع «أخواك» على الفاعلية.

وهذا الذي تَقرر من أن هذا الوصف لا يُثنى ولا يُجمع نَصَّ عليه كثيرون من النحاة، قالوا: أقائم الزيدان؟ لا يثنى ولا يجمع لأنه تمكن في الفعلية بسبب الاستفهام والنفي، ولا تستعمله العرب إلا هكذا.

وقال القاضي أبو محمد بن حَوْط الله[2]: هذا غلط بدليل ما جاء في الحديث من قوله ﷺ: «أَوَ مُخْرِجيَّ هُمْ»[3]؟ قال ابن هشام الخضراوي: قلتُ

(١) تقدم تخريجها في ١ : ١٨٨.

(٢) أبو محمد عبدالله بن سليمان بن داود الأنصاري المالقي [٥٤٩ ـ ٦١٢ هـ] ولد بأُنْدة. كان فقيهاً أصولياً نحوياً أديباً شاعراً كاتباً ورعاً دَيِّناً حافظاً ثَبْتاً بارع الخط. ولي القضاء بإشبيلية ومُرْسية وقرطبة وغيرها. توفي بغرناطة. البغية ٢ : ٤٤ وتاريخ قضاة الأندلس ص ١١٢.

(٣) هذا جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي ١ : ٤.

لأبي محمد: يكون كـ «يَتَعاقَبُون فيكم ملائكةٌ»[1]، فسكت. قال ابن هشام: [٢:٧/ب] إن لم يكثر فهذا/ وجهه، وإن كثر فعلى التقديم والتأخير. يعني: على أن يكون الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ.

وقد أجاز النحويون في هذا الوصف إن كان مطابقاً لِما بعده في إفراد أو تثنية أو جمع أن يكون الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ. وإنما تتعين الفاعلية إذا لم يطابق في تثنية ولا جمع.

وقولُه **ولا يجري ذلك المَجرى باستحسان إلا بعدَ استفهامٍ أو نفي، خلافاً للأخفش.** أشار بـ «ذلك المجرى» إلى جعل الوصف مبتدأ رافعاً للفاعل منتظماً منهما كلام. وقوله «باستحسان» يدل على أنَّ ذلك فيه - أعني الحكم المذكور فيه - يُستحسن بعد الاستفهام والنفي، وأنَّ تَقَدُّم النفي أو الاستفهام عليه ليس بشرط فيه. وكونُ إعمال الوصف يتقدمه استفهام أو نفي فرع من فروع الاعتماد. وهي مسألة خلاف بين جمهور البصريين والأخفش:

ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ شرطه الاعتماد على أن يتقدمه نفي أو استفهام، أو يقع صلةً أو صفة أو حالاً أو خبراً أو ثانياً لِظَننتُ أو ثالثاً لأَعلمتُ.

وذهب الأخفش[2] ومن تبعه إلى أنه لا يُشترط الاعتماد في إعماله. فعلى مذهبه يجوز: قائمٌ زيدٌ، فيكون «قائمٌ» مبتدأ، و «زيدٌ» فاعل به أغنى عن الخبر. وسيأتي استدلال المذهبين في باب اسم الفاعل، إن شاء الله.

وقال المصنف في الشرح[3]: «لا يحسُن عند س الابتداء به - أي بالوصف - على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، فإنْ فعل به ذلك دون استفهام أو نفي قَبُحَ عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء،

---

(١) تقدم في ١ : ١٨٩.

(٢) تقدم تخريجه في ١ : ٤٣.

(٣) شرح التسهيل ١ : ٢٧٣.

ولا مُعارض له في غيره. ومن زعم أنّ س لم يُجِز جعلَه مبتدأ إذا لم يَلِ استفهاماً ولا نفياً فقد قَوَّله ما لم يقل» انتهى كلام المصنف في الشرح.

ونحن نسرد ما ذكره س في كتابه لننظر فيه. قال س[1] في باب الابتداء: «وزعم الخليلُ ـ رحمه الله ـ أنه يُستقبح أن تقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضرب زيداً عمروٌ، و «عمروٌ» على «ضَرَبَ» مرتفعٌ، وكان الحد أن يكون مقدماً، ويكون «زيد» مؤخراً. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومَشْنُوءٌ من يَشْنَؤُك، وأَرَجُلٌ عبدُ الله، وخَزٌّ صُفَّتُك[2]. فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقولك: يقوم زيدٌ، وقامَ زيدٌ، قَبُحَ لأنه اسم، وإنما حسُن عندهم أن يجري مَجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولاً في «ضارِب» حتى يكون محمولاً على غيره، فتقول: هذا ضاربٌ/ زيداً، وأنا ضاربٌ زيداً، ولا يكون «ضاربٌ زيداً» [٢:٨/أ] على قولك: ضربت زيداً، وضربت عمراً، فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري الاسم الذي في معنى الفعل مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم الذي في معنى الفعل فَصْل وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة، وقد يوافق الشيءُ الشيءَ، ثم يخالفه لأنه ليس مثلَه» انتهى ما نقلناه من كتاب س في باب الابتداء، وليس فيه أنَّ س يستحسن ذلك بعد استفهام أو نفي، بل فيه أن الخليل قد استقبح «قائمٌ زيدٌ» على أن لا يكون «قائم» خبراً مقدماً. وكذلك نص س على أنه إذا جعل «قائم» في معنى «يقوم» أو «قام» قَبُحَ، وأنه لا يحسُن أن يعمل إلا إذا كان صفة أو خبراً. هذا ملخص كلامه.

---

(١) الكتاب ٢: ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٢) الصفة للسرج بمنزلة الميثرة من الرحل، وهو وطاء محشو بقطن أو صوف، يجعله الراكب تحته.

وقد استدل المصنف على صحة مذهب الأخفش بقول الشاعر[1]:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ، فلا تَكُ مُلْغِياً　　　مقالةَ لِهْبِيّ إذا الطيرُ مَرَّتِ

وبقول الآخر[2]:

فَخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكُمْ　　　إذا الداعي المُثَوِّبُ قالَ: يا لا

قال[3]: «فخيرٌ: مبتدأ، ونحن: فاعل، ولا يكون «خيرٌ» خبراً مقدماً، و «نحن» مبتدأ؛ لأنه يلزم من ذلك الفصل بمبتدأ بين أَفْعَل التفضيل و «مِنْ»، وهما كمضافٍ ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه. وإذا جُعل «نحن» مرتفعاً بـ «خيرٌ» على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه» انتهى.

وما استدلَّ به المصنف لا حجة فيه: أما «خبيرٌ بنو لِهْب» فـ «خبيرٌ» خبر مقدم، و «بنو لِهْب» مبتدأ، ولا يحتاج إلى المطابقة في الجمع لأن خبيراً فَعِيل، يصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع، ولا سيما ورود ذلك في الشعر، كما أخبروا بـ «فَعُول»، قال تعالى ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ﴾[4]، وقال بعض العرب[5]:

.... هُـنَّ صَـديـقُ

---

(١) البيت لرجل من الطائيين، وهو في شرح التسهيل ١: ٢٧٣ وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٧ وتخليص الشواهد ص ١٨٢ والمقاصد النحوية ١: ٥١٨. بنو لهب: حي من الأزد.

(٢) هو زهير بن مسعود الضبي كما في النوادر ص ١٨٥. وقد خرجت البيت في إيضاح الشعر ص ٣٠٢. المثوب: الذي يدعو الناس للحرب يستنصرهم. يا لا: يا لبني فلان، فحكى صوت الصارخ المستغيث.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٧٤.

(٤) سورة المنافقون، الآية: ٤.

(٥) هذه جملة من بيت لجرير، وهو:

نَصَبْـنَ الهـوى، ثُـم ارتَمَيْـنَ قُلُـوبَنـا　　　بِـأَعْيُـنِ أعـداءٍ، وهُـنَّ صَـديـقُ

وهو في ديوانه ص ٣٧٢ واللسان (صدق). وعجزه في الخصائص ٢: ٤١٢.

فأخبر عن ضمير جمع النساء بـ «صَدِيق».

وأمَّا قولُه «فخيرٌ نحنُ» فخيرٌ: خبر مقدم، ونحن: مبتدأ، وعلى ما قررناه ونصرناه من مذهب الكوفيين أن الخبر هو رافع المبتدأ، فالمبتدأ معمول له، كما أنَّ «مِن» الداخلة على المُفَضَّل عليه متعلقة به، فلم يُفصل بينهما بأجنبي.

وأمَّا قولُه «إنَّ أفعل التفضيل ومِنْ كمضافٍ ومضاف إليه» إلى آخره، فليس بصحيح، لو كان كذلك لما جاز الفصل بينهما بالتمييز وبالفاعل وبالظرف وبالمجرور؛ لأنه لا يُفصل بشيء من هذه بين المضاف والمضاف إليه، فلم يَجْريا مَجراهما. ولو سَلَّمْنا أنَّ المبتدأ ليس معمولاً للخبر لَمَا ضَرَّ هذا الفصل لأنه/ وقع في شعر. وأيضاً فقد خَرَّجَ الأستاذ أبو الحسن بن [٢:٨/ب] خروف قوله «نحن» على أنه تأكيد للضمير المستكن في قوله «فخيرٌ»، وخيرٌ: خبرُ مبتدأ محذوف، التقدير: فنحنُ خيرٌ نحنُ، كما تقول: أنتَ قائم أنتَ.

وذهب الكوفيون[١] إلى ما ذهب إليه الأخفش من عدم اشتراط الاستفهام والنفي، إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده، وما بعده مرفوع به على قاعدتهم. ويوافقونه في التزام إفراده وتجرده من ضمير، ويجيزون إجراءه مُجرى اسم جامد، فيطابق ما بعده. ويجيزون أيضاً جعله نعتَ منويٍّ مطابقٍ للآخر في إفراده وتثنيته وجمعه، فلا بُدَّ إذ ذاك من مطابقة النعت، ويسمونه خَلَفاً.

وأطلق المصنف الاستفهام والنفي ليشمل أدواتهما، فتقول: هل مُعْتَقٌ أخواك؟ وما فاعلٌ الزيدان؟ ومن ضاربٌ العمران؟ ومتى راجع العمران؟ وأين قاعدٌ صاحباك؟ وكيف مقيمٌ ابناك؟ وكم ماكثٌ صديقاك؟ وأيَّانَ قادمٌ رفيقاك؟ هكذا قال المصنف في الشرح[٢]، وهو قياس على الهمزة، والأحوط أن لا

---

(١) شرح التسهيل ١ : ٢٧٤.

(٢) شرح التسهيل ١ : ٢٧٤.

يُقال منها تركيب إلا بعد السماع.

وذكر[1] في أدوات النفي «ما» و «لا» و «إنْ» و «ليس»، إلا أنَّ «ليس» يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها، ويرتفع به ما يليه، ويَسُدُّ مَسَدَّ خبرها، وكذلك «ما» الحجازية، تقول: ليس قائم الزيدان، وليس منطلق إلا العمران، وما ذاهبٌ عبداك، وهذا قياس على «ما»، والأحوط التوقف حتى يُسمَع.

وفي البسيط: «واختلفوا في الظرف والمجرور، هل هو في تقدير اسمِ فاعل أو فِعْل؟ وعلى القول بأنه في تقدير اسمِ فاعل هل يصير رافعاً للظاهر إذا اعتمد، فتقول: أفي الدار زيدٌ، أم لا؟» انتهى. وقياس حرف النفي أن يكون كالهمزة.

وقال بعض أصحابنا: الظرف والمجرور إذا وقع خبراً أو صفة أو حالاً رَفع، وإذا اعتمد على أداة نفي أو استفهام فالأخفش[2] يجيز أن يرفع، كما يجيز ذلك دون اعتماد، وس[3] لا يجيز رفعه دون اعتمادٍ على ما ذكر من غير النفي والاستفهام.

والصحيح أنه لا يعمل إذا اعتمد على نفي أو استفهام بخلاف اعتماده على ما ذكرنا قبل؛ لأنه في ذلك ملحوظ فيه الفعل؛ لأن غالب الخبر والصفة والحال لا يكون شيء منها إلا مشتقًّا، فوقع في محل الاشتقاق، فرفع. والصلة إذا كانت بالظرف أو المجرور فإنما ذلك لأنهما في معنى الفعل، ولولا ذلك ما استقلَّ بهما الاسم الموصول؛ لأنه لا يُوصل إلا بالجملة، وأما الاستفهام والنفي فلا يقوى فيهما جانب الفعل؛ ألا ترى أنك تستفهم عن

---

(١) شرح التسهيل ١ : ٢٧٤.

(٢) المسائل العسكرية ص ١٠٨ ـ ١٠٩ والشيرازيات ص ٤٠٢ والإنصاف ص ٥١ والتبيين ص ٢٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٥٨ ـ ١٥٩ وشرح الكافية ١ : ٩٤.

(٣) الكتاب ٢ : ٥٢ ـ ٥٣، ٨٨ ـ ٩١، ١٢٨ والإنصاف ص ٥٢. وانظر شرح الكافية ١ : ٩٤ وإعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ص ٥١٤.

الاسم الصريح، فتقول: أَزيدٌ أخوك؟ وكذلك/ النفي: ما زيدٌ أخوك، فنهايته[٢:٩/أ] بعد الاستفهام والنفي أن يكون مثلَه قبلهما. وأيضاً فالعرب تقول: مررت بِسَرْجٍ خَزٍّ صُفَّتُه، ولا يرفعون هذا إذا أوقع عليه[١] الاستفهام والنفي، فدل ذلك على صحة مذهب س.

وقولُه **وأُجري في ذلك «غيرُ قائم» مُجرى «ما قائم»**. قال المصنف في الشرح[٢]: «إذا قصد النفي بـ «غير» مضاف[٣] إلى الوصف فيجعل «غيرُ» مبتدأ، ويرفع ما بعد الوصف به، كما لو كان بعد نفي صريح، ويَسُدُّ مسدَّ خبر المبتدأ، وعلى ذلك وَجَّه الشجري[٤] قولَ الشاعر[٥]:

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ... يَنْقَضي بالهَمِّ والحَزَنِ

ومثلُه قولُ الآخر[٦]:

غيرُ لاهٍ عِداك، فاطَّرِحِ اللَّهْـ ... ـوَ، ولا تَغْتَرِرْ بعارض سِلْمِ»

انتهى.

وكأنه قال: ما مأسوف على زمن، فقوله «على زمن» في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بـ «مأسوف»، و«ينقضي» جملة في موضع الصفة لـ «زمن».

---

(١) س: على.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٧٥.

(٣) في شرح التسهيل: مضافًا.

(٤) أمالي ابن الشجري ١: ٤٧ ـ ٤٨.

(٥) ينسب البيت لأبي نواس، وليس في ديوانه. وهو في أمالي ابن الشجري ١: ٤٧ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧ وسفر السعادة ص ٨٤٣ وشرح التسهيل ١: ٢٧٥ وتذكرة النحاة ص ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥ والمغني ص ١٧١، ٧٥٣ وشرح أبياته ٤: ٣ ـ ٦ [٢٦١] والمقاصد النحوية ١: ٥١٣ والخزانة ١: ٣٤٥ ـ ٣٤٨ [٥٣].

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٧٥ وتذكرة النحاة ص ٣٦٦ وشرح أبيات المغني ٨: ٤٤ ـ ٤٥ [٩٠٦].

وسأل عالي بن أبي الفتح أباه أبا الفتح بن جِنِّيْ عن قوله «غيرُ مأسوف» البيت، فأجابه بأنَّ المقصود ذَمُّ الزمان الذي هذه حاله، فكأنه قال: زَمانٌ ينقضي بالهم والحزن غيرُ مأسوف عليه، فزمان: مبتدأ، و «ينقضي»: صفتُه، و «غير»: خبر للزمان، ثم حذفت المبتدأ مع صفته، وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف، لأنك إنما جئت بالهاء لمَّا تقدمها ذكر ما ترجع إليه، فصار اللفظ بعد الحذف والإظهار:

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ... يَنْقَضي بِالهَمِّ والحَزَنِ

وهذا التخريج بعيد جداً مُتَكَلَّف، وهي عادة ابن جني وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المُتَمَحِّلة المتكلفة التي لا يكاد يلحظها العرب.

قال أبو الفتح: وإن شئتَ قلت: هو محمول على المعنى، كما حملت «أَقَلُّ امرأةٍ تَقُول ذاك» على المعنى، فلم تَذكر في اللفظ خبراً لأنه مبتدأ، وقد أضفتَ «أَقَلّ» إلى «امرأة»، ووصفت المرأة بـ «تقول ذاك»، كأنك قلت: قَلَّ امرأةٌ تقول ذاك، فلم تحتج «أَقَلّ» إلى خبر لأنها في معنى «قَلَّ». وكذلك حمل س[1] على المعنى قولَ من قال «خَطيئةُ يومٍ لا أَراك فيه» على معنى: يومٌ خطأٌ لا أَراك فيه. وما حُمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام. انتهى هذا التخريج الثاني وهو الذي أخذه منه ابن الشجري، وخرج البيت عليه. ويعضده البيت الثاني، وهو «غيرُ لاهٍ عِداك»، فإنه لا يُتصور فيه التخريج الأول. ولأبي/ عمرو بن الحاجب[2] في هذا البيت كلام طويل [٢:٩/ب] وترديد، ثم خَرَّجه على تخريجَيْ أبي الفتح.

ص: **ويُحذَفُ الخبرُ جَوازاً لقرينة، ووجوباً بعد «لولا» الامتناعية غالباً، وفي قَسَم صريح، وبعد واوِ المصاحبة الصريحة، وقبلَ حالٍ إن كان المبتدأ أو معمولُه مصدراً عاملاً في مُفَسِّرِ صاحبِها، أو مؤولاً بذلك، والخبرُ الذي**

---

(١) الكتاب ١: ٨٤ ـ ولفظه «. . . لا أصيد فيه» ـ وشرحه للسيرافي ١: ١٩٢/ب ـ ١٩٣/أ.

(٢) أمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧ ـ ٦٤٠.

سَدَّت[1] مسدَّه مصدرٌ مضافٌ إلى صاحبها لا زمانٌ مضافٌ إلى فعله، وفاقاً للأخفش، ورفعُها خبراً بعد «أَفْعَل» مضافاً إلى ما موصولة بـ «كان» أو «يكون» جائز، وفِعْلُ ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورةٍ ممنوعٌ.

ش: مثالُ حذفه جوازاً لقرينة «زيدٌ» لمن قال: مَنْ في الدار؟ وقولُك: زيدٌ قائم وعمروٌ، التقدير: زيد عندي، وعمروٌ قائمٌ، فحذف «عندي» لجريانه في جملة السؤال[2]، و «قائمٌ» لجريانه في الجملة المعطوف عليها. فإن[3] قلت «زيد وعمروٌ قائم» فخبرُ أحدهما محذوف، فقيل: خبر الأول، وقيل: خبر الثاني، وقيل: أنت مُخَيَّر في تقدير الخبر، فإن شئتَ قدرته خبر الأول، وإن شئتَ قدرته خبر الثاني. وصَحَّحَ هذا المذهبَ الأخيرَ بعضُ أصحابنا. وحكى أبو حاتم: هندٌ وزيدٌ قائمٌ، فهذا حذف فيه الخبر من الأول، إذ التقدير: هندٌ قائمةٌ وزيدٌ قائمٌ.

قال المصنف في الشرح[4]: «ومِن الحذف الجائز الحذفُ بعدَ «إذا» الفجائية، نحو: خرجتُ فإذا السَّبُعُ، والحذفُ بعد «إذا» قليل، ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد «إذا» إلا وخبرُه ثابت غير محذوف، كقوله تعالى ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ ﴾[5]، ﴿ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ ﴾[6]، ﴿ فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ ﴾[7]، ﴿ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ ﴾[8]» انتهى كلامه.

وليس كما ذكر: أمَّا قولهم «خرجتُ فإذا السَّبُعُ» فإنَّ «إذا» الفجائية

---

(١) ك، ف: سدت الحال مسده.

(٢) كذا! ولم يجر لـ «عندي» ذكر في السؤال، وإنما يقدر «عندي» جواباً لمن قال: مَنْ عندَك؟ كما في مثال ابن مالك في الشرح.

(٣) ك، ف، ن: فلو.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٥) سورة طه، الآية: ٢٠.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٠٨.

(٧) سورة يس، الآية: ٥٣.

(٨) سورة الزمر، الآية: ٦٨.

ظرف مكان، وهو خبر عن «السَّبُع»، وقَدَّروه: خرجتُ فبالحضرةِ السَّبُعُ، أي: فبالمكان الذي أنا حاضرٌ فيه السَّبُعُ. هذا ظاهرُ كلام س[1] ومذهبُ أشياخنا، وهو الذي تَلَقَّنَّاه منهم. وسيأتي الكلام على «إذا» الفجائية وعلى الخلاف فيها، حيثُ ذكرها المصنف في باب المفعول المسمَّى ظرفاً، إن شاء الله. و«خرجتُ فإذا السَّبُعُ» كلام تامٌّ بنفسه لا يحتاج إلى تقدير شيء محذوف، ولمَّا كان مدلولها مدلولَ ظرف المكان جاز أن تأتي خبراً إذا أريد الإخبار بها عن الجُثَّة، وجاز أن تأتي معمولة للخبر إذا لم تجعل هي الخبر، فتقول: خرجتُ فإذا زيدٌ، وخرجتُ فإذا زيدٌ قائماً، وخرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، كما تقول: خرجت ففي الدار زيدٌ، وخرجت ففي الدار زيدٌ جالساً، وخرجتُ ففي الدار زيدٌ جالسٌ، إذا كان «في الدار» متعلقاً بـ «جالس» الذي هو الخبر.

وأما قولُه تعالى ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ ﴾ إلى آخر ما ذكر مما جاء في القرآن، فإنما لم يحذف/ الخبر لكونه لا يدل على حذفه دليل، ولم يمكن جعل «إذا» [٢:١٠/أ] في الآيات خبراً لأن المقصود الإخبارُ عن المبتدأ الذي بعد «إذا» بأشياءَ لم تكن معلومة للسامع إلا مِنْ ذكر الخبر، لو قلت: فألقى عصاه فبالحضرة هي، وفأخرج يده فبالحضرة هي، لم يكن كلاماً، فمتى قصد الإخبار بخبر غير معلوم للسامع، وهو أن يكون بحيثُ لو حذف لم يكن ثَمَّ ما يدل عليه، وجب ذكره، وصار نظير قولك ابتداءً: زيدٌ منطلقٌ، فلا يجوز حذف «منطلق» لأنه لا دليل على حذفه. ومتى قصد الإخبار عن زيد بـ «إذا» الفجائية كانت هي الخبر، وإنما بَنى المصنف على ما اختاره هو[2] من كون «إذا» الفجائية حرفاً، فلا يصح أن تكون خبراً، فاضطر إلى تقدير خبر في: خرجتُ فإذا السَّبُعُ.

---

(١) يريد قوله: «وتكون للشيء تُوافقه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيدٌ قائمٌ» الكتاب ٤: ٢٣٢ وشرح التسهيل ٢: ٢١٤. ولم يذكر السيرافي هذا المعنى في شرحه للكتاب ٥: ١٩٣/أ، وذكر فيه أن المبرد كان يجعلها ظرف مكان، وكان الزجاج يجعلها للزمان.

(٢) التسهيل ص ٩٤ وشرحه ٢: ٢١٠.

وقولُه ووجوباً بعدَ «لولا» الامتناعية غالباً سقط «غالباً» من بعض النسخ، وهو[1] أجود لأنَّ الوجوب والغلبة لا يجتمعان؛ إذ الوجوب هو أن لا يجوز ذِكْره[2]، والغلبة هي أن يغلب حذفه، فهي من باب الجائز، ومحال أن يكون الشيء واجباً جائزاً، أعني الجواز بمعنى التخيير، ولأن مشهور قول أكثر النحويين هو أنه يجب حذف خبر المبتدأ الذي بعد «لولا»، وهذا الذي ذكره في «لولا» هو على تقدير رفع الاسم بالابتداء. وقد ذكرنا اختلاف الناس في ذلك، وتكلمنا على هذه المسألة في «فصل حروف التحضيض» في «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

قال المصنف في الشرح[3]: «وإنما وجب حذف الخبر بعد «لولا» الامتناعية لأنه معلوم بمقتضى «لولا»؛ إذ هي دالَّة على امتناعٍ لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل «لولا زيدٌ لأكرمتُ عمراً» لم يُشَكّ في أن المراد: وجودُ زيد مَنع من إكرام عمرو، فصح الحذفُ لتعين المحذوف، ووجب لسدِّ الجواب مسدَّه وحلولِه محلَّه، والمرادُ هنا بالحذف الكونُ المطلق، فلو أُريد كونٌ مُقَيَّدٌ لا دليلَ عليه لم يَجُز الحذف، نحو: لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ، ولولا عمروٌ عندنا لَهَلَكَ، ومنه قولُه ﷺ: «لولا قومُكِ حَديثُو عهدٍ بكفرٍ لأَسَّسْتُ البيتَ على قواعد إبراهيم»[4]. فلو أُريد كونٌ مقيد مدلولٌ عليه جاز الإثبات والحذف، نحو «لولا أنصارُ زيد حَمَوْه لم ينجُ»، فـ«حموه» خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه. ومن هذا القبيل قولُ المَعَرِّيّ في صفة

---

(1) ك: وهي.

(2) في النسخ المخطوطة: «حذفه» وفي هامش س: ذكره.

(3) شرح التسهيل ١: ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(4) أخرجه البخاري في كتاب العلم (الباب ٤٨) ١: ٤٠ ـ ٤١ وكتاب الحج (الباب ٤٢) ٢: ١٥٦ وكتاب الأنبياء (الباب ١٠) ٤: ١١٨ وتفسير سورة البقرة ٥: ١٥٠ ومسلم في كتاب الحج ص ٩٦٨ ـ ٩٧٣، ومالك في الموطأ ـ كتاب الحج ص ٣٦٣.

سيف[1]:

. . . . فلـولا الغِمْـدُ يُمْسِكُـه لَسـالا

[٢:١٠/ب] وهذا الذي ذهبتُ/ إليه هو مذهب الرمانيِّ والشَّجَريّ[2] والشَّلَوْبين، وغَفل عنه أكثرُ النحويين. ومِن ذِكر الخبر بعد «لولا» قولُ أبي عطاء السِّنْدي[3]:

لولا أبوك، ولولا قبلَه عُمَرٌ ... أَلْقَتْ إليك مَعَدٌّ بالمقَاليدِ»

انتهى كلامه.

وهذا الذي اختاره غيرُ مختار، بل المختارُ ما حكاه الجمهور من أنَّ خبر المبتدأ بعد «لولا» يجب إضماره، وأنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً لا كوناً مقيداً.

وحكى الأخفش عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد «لولا» بالحال، كما لا يأتون بالخبر، وقد زعم أنه إن ورد خبر لمبتدأ بعد «لولا» كان شذوذاً أو ضرورة، وهو مَنْبَهة على الأصل.

وقال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع[4]: أجاز قوم: لولا زيدٌ قائمٌ لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكرمتك. وهذا لم يثبت بالسماع، والمنقول: لولا جلوسُ عمروٍ، ولولا قيامُ زيدٍ.

وقولُه وفي قَسَمٍ صريح مثالُه: لَعَمْـرُك، وايْمُن الله، وأمانةُ الله، ويمينُ

---

(١) صدر البيت: يُذيبُ الرُّعْبُ منه كُلَّ عَضْبٍ. وهو في شروح سقط الزند ١: ١٠٤ والمقرب ١: ٨٤ وشرح التسهيل ١: ٢٧٦ ورصف المباني ص ٣٦٣ وشرح أبيات المغني ٥: ١١٨ ـ ١٢١ [٤٤٠]. العضب: السيف القاطع.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢: ٥١٠.

(٣) البيت في الأغاني ١٧: ٢٥١ وشرح التسهيل ١: ٢٧٧ والمقاصد النحوية ١: ٥٦٠.

(٤) البسيط في شرح الجمل ص ٥٩٣ ـ ٥٩٤.

الله. قال المصنف في الشرح[1]: «وَجب حذفُ الخبر هنا لأنَّ فيه ما في خبر المبتدأ بعد «لولا» من كونه معلوماً، مع سَدِّ الجواب مَسَدَّه». واحترز بقوله «صريح» من مبتدأ في القسم صالح لغير القسم، نحو: عهدُ الله، فلا يجب حذف الخبر إذ ذاك، بل يجوز نحو: عليَّ عهدُ الله لأفعلنَّ، فيجوز أن تحذف[2]، فتقول: عهدُ الله لأفعلنَّ؛ لأنَّ «لَعَمْرُك» و«ايْمُنُ الله» لا يستعملان إلا في قَسَم، و «عهدُ الله» لا يُشعر بالقسم حتى يُذكر المُقْسَمُ عليه.

وما ذهب إليه المصنف من أنَّ «ايْمُن الله» وشبهها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ليس مُتَّفَقاً عليه، بل أجازوا في مثل هذا أن يكون خبراً محذوف المبتدأ، التقدير: قَسَمي يمينُ الله. وممن أجاز الوجهين الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، ولذلك لم يذكر[3] هذا الموضع فيما يجب حذفه من الخبر. ويأتي الكلام على ذلك في «باب القسم» إن شاء الله.

وقولُه **وبعدَ واو المصاحبة الصريحة** مثاله: أنت ورأيُك، وكلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه[4]، وكلُّ ثوبٍ وقيمتُه. ذكر الأخفش في كتابه «الأوسط» في مثل هذا عن النحويين قولين:

أحدهما: أنه مبتدأ لا يحتاج إلى تقدير خبر؛ إذ هو كلام تامّ لأنه في معنى: أنتَ مَعَ رأيك، وكلُّ رجل مَعَ ضيعتِه. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف[5].

والقول الثاني: أنَّ الخبر محذوف، تقديرُه «مقرونان» أو ما في معناه. وهذا قول الجمهور. وكان الحذف واجباً لدلالة الواو وما بعدها على

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٧٧.
(٢) ك: أن تحذفه.
(٣) المقرب ١: ٨٤ ـ ٨٥ وشرح الجمل ١: ٣٥١.
(٤) الكتاب ١: ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٩٣.
(٥) شرح الجمل له ص ١٤٩ [باب الابتداء] وشرح التسهيل ١: ٢٧٧.

المصحوبية إذ قامت مقام «مَعَ»، فلو جئت بـ «مَعَ» مكان الواو كان الكلام تاماً.

ونقل القولين أبو المعالي الموصلي[(١)] في «شرح الدُّرَّة»[(٢)]، إلا أنه نَسب حذفَ الخبر للبصريين، والاستغناءَ عن تقديره إذ الواو أغنت عنه للكوفيين.

[٢:١١/أ] وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع[(٣)]: / التقدير: كلُّ رجلٍ مَعَ ضيعتِه وضيعتُه معه، وعلى هذا: زيدٌ وكتابُه، وعمروٌ وفَرَسُه، إذا أردت أنَّ كلَّ واحد منهما لا يُفارق صاحبه. وتدخل نواسخ الابتداء على هذا، قال الشاعر[(٤)]:

فَمَـنْ يَـكُ سـائـلاً عَنِّـي فـإنِّـي ... وجِـرْوةَ لا تَـرُودُ، ولا تُعـارُ

وقال آخر[(٥)]:

فكـان تَنـادِينـا وعقـدُ عِـذارِهِ ... وقال صِحابي: قد شَأَوْنَكَ، فاطْلُبِ

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي النحوي الضرير الإربلي الموصلي شمس الدين أبو العباس، وأبو عبدالله المعروف بـ «ابن الخباز» المتوفى سنة ٦٣٩ هـ. ولم أقف على كنيته التي ذكرها أبو حيان في مصادري. انظر ترجمته في البغية ١: ٣٠٤ ومقدمة النهاية ص ٦ وما بعدها [رسالة ماجستير].

(٢) هو شرح ألفية ابن معط المسمى «الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية» والقولان في الجزء الأول منه ص ٤١٠ المطبوع في بغداد، كما ذكر أبو حيان.

(٣) البسيط في شرح الجمل ص ٥٥٤، ٥٩٦. والنص الذي ذكره أبو حيان من كتاب آخر لشيخه لا من البسيط.

(٤) هو شداد بن معاوية العبسي أبو عنترة. والبيت في الكتاب ١: ٣٠٢ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٣٥٧ وللأعلم ص ٢٠١ وأسماء خيل العرب للغندجاني ص ٦٢ والصاحبي ص ٣٥٨. جروة: اسم فرسه. ولا ترود: لا تُخَلَّى وتُترك تذهب وتجيء مع الخيل. ولا تعار: أي لا تعار لمن التمس إعارتها ضناً بها.

(٥) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٥٠ والتنبيه والإيضاح (صحب) واللسان (صحب) و (شأى). شأونك: سبقنك.

التقدير: فإني مع جِرْوةَ وجِرْوةُ معي، وتَنادينا مع عقدِ عذارِه وعقدُ عذارِه معَ تنادينا، فحذف من الأول ما دَلَّ الثاني عليه، ومن الثاني ما دَلَّ الأول عليه. ويجري مجراه في الاستغناء: أنتَ أعلمُ وربُّك، التقدير: أنت أعلمُ بربِّك وربُّك أعلمُ بك. وعلى هذا الحديث «لا أنا ولا ثابت»[1]. انتهى.

وما قَدَّره الجمهور أخصر مما قَدَّره الأستاذ أبو الحسين، إذ قَدَّروا المحذوف خبراً واحداً، وجعلوا الكلام جملة واحدة، والأستاذ أبو الحسين قدَّر خبرين محذوفين، وجعل الكلام جملتين.

فإذا قلت «أنتَ أعلمُ ومالُك»[2] فقال أبو القاسم بن القاسم: لا يصح عطف «مالك» على «أنت» على حد: أنت أعلمُ وزيدٌ؛ لأنك تُضمر في هذا خبراً من جنس ما أَظهرتَ، والمالُ لا يَعلم، ولا على «أَعلم» لأن المعطوف على الخبر خبرٌ يَصِحُّ انفرادُه، فلو قلت «أنت مالُك» لم يصح، ولا على الضمير في «أعلم» لوجوه: منها استتارُه غيرَ مؤكد. ومنها أنَّ أَفْعَلَ التفضيل لا ترفع الظاهر إذا وليها، فكذلك إذا عُطف على مضمر رَفَعَتْه، وقد يكونان هذان الوجهان[3] بشذوذ. قال: فإذا استحالت هذه الأوجه كان معطوفاً على «أنتَ» لا على ذلك الوجه، بل هو بمنزلة: شاةٌ ودرهمٌ، أي: معطوف في اللفظ، خبر في المعنى، لنيابته منابه.

وهكذا أعرب المسألةَ الجرميُّ في «الفرخ»، قال: الشاءُ شاةٌ ودرهم. قال: من قال هذا جعل الشاء مبتدأ، وشاةٌ مبتدأ، ودرهمٌ خبره، والجملة خبر الأول.

---

(١) هذا من قول حبيبة بنت سهل الأنصاري لرسول الله ﷺ في زوجها ثابت بن قيس بن شَمَّاس حين رغبت في الخلع. وقد أخرجه مالك في الموطأ ص ٥٦٤ ـ كتاب الطلاق ـ باب ما جاء في الخُلْع.

(٢) الكتاب ١: ٣٠٠.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة كلها.

وذهب الأستاذ أبو بكر بن طاهر إلى أنه معطوف على «أعلم»؛ لأنَّ الأصل «بمالك»، فوُضعت الواو موضع الباء، فعُطفت على ما قبلها، ورَفعت ما بعدها في اللفظ، وهو بمعنى الباء متعلقة بـ «أعلم». وهذا أقرب لتفسير كلام س؛ لأنه قال في الواو: «يعمل فيما بعدها المبتدأ»[1]. يريد: أنك تعطفه على «أعلم»، فيعمل فيه ما عمل في «أعلم» وهو المبتدأ.

ومما اختلفوا فيه قولُ العرب «حَسْبُك يَنَمِ الناسُ»[2]:

فقيل: الضمة في «حسبُك» ضمة بناء، وهو اسم سُمي به الفعلُ، والكافُ حرف خطاب، وبُنيت على الضم لأنَّ حَسْباً كان معرباً قبلَ ذلك، فحُملت على قبلُ وبعدُ ويا حَكَمُ. وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء[3]، [٢:١١/ب] / نقله عنه أبو زرعة أحد أصحاب المازني.

وذهب الجمهور إلى أنها ضمة إعراب. واختلفوا: فقيل: هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حَسْبُك السكوتُ يَنَمِ الناسُ. وذهب جماعة[4] إلى أنه مبتدأ لا خبر له لأن معناه: اكْفُفْ[5]، وهو اختيار أبي بكر بن طاهر.

وقولُه **الصريحةِ** احترازٌ مما كان يحتمل المصاحبة، ويحتمل مطلق العطف، فإذْ ذاك لا يجب الحذف، نحو قولك «زيدٌ وعمرو» وأنت تريد: مع عمرو، فإنه غير صريح، فلك أن تأتي بالخبر، فتقول: زيدٌ وعمروٌ مقرونان، ولك أن تستغني عن الخبر اتّكالاً على أنَّ السامع يَفهم من اقتصارك عليهما

---

(١) الكتاب ١: ٣٠٠، ٣٠١.

(٢) الكتاب ٣: ١٠٠، ١٢٩. قال ابن خروف في شرح الجمل ص ١٤٨: «والخطاب للمؤنث».

(٣) والجرمي أيضاً كما في الارتشاف ص ١٠٩٢.

(٤) منهم الأخفش كما في الارتشاف ص ١٠٩٢. وانظر الأصول ٢: ٣٦.

(٥) إذا كان الخطاب للمؤنث كما قال ابن خروف فالصواب أن يقال: اكففي. وفي شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٣/ب أن معناه: اكتف. وقال قبله: «فيقال له هذا ليكفّ ويكتفي بما قد عمله منه». واللفظان في الارتشاف وهامشه.

معنى الاقتران والاصطحاب.

وقوله **وقبلَ حالٍ إن كان المبتدأُ أو معمولُه مصدراً عاملاً في مفسِّر صاحِبها أو مؤوَّلاً بذلك** يعني أنه يجب إضمار الخبر قبلَ حالٍ مشروطٍ فيها ما ذكر، وهذا يستدعي تسليم أربعة أشياء مختلف فيها:

أحدها: أنَّ ذلك المصدرَ أو معمولَه مرفوع بالابتداء.

الثاني: أنه مبتدأ[1] محتاج إلى خبر.

الثالث: أنَّ خبره محذوف لا ملفوظ به.

الرابع: أنه مُقَدَّر قبل تلك الحال.

فأما الأول فاختلفوا في رفعه[2]:

فذهب الجمهور إلى أنه مرفوع بالابتداء.

وذهب بعضهم إلى أنه فاعل بفعل محذوف تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً، أو ثَبت ضربي زيداً قائماً.

ورُدَّ هذا المذهب بأنه حذف ما لا دليل على تعينه؛ لأنه كما يجوز تقدير «ثَبَتَ» يجوز تقدير «قَلَّ»، أو: عدم ضربي زيداً قائماً، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره، مع أنه إذا دار الأمر بين الحذف من أول الكلام وآخره كان الحذف من آخره أولى، فإنَّ أول الكلام موضع استجمام وراحة، وآخرَه موضع طلب استراحة وموضع تعب. والذي يجزم ببطلان هذا المذهب دُخول نواسخ الابتداء عليه، فلو كان فاعلاً لم يجز دخول النواسخ عليه، نحو قول الشاعر[3]:

إنَّ اختيارَكَ ما تَبْغيه ذا ثِقةٍ … باللهِ مُسْتَظْهِراً بالحَمْلِ والجَلَدِ

---

(١) أُلحق بعده في هامش ف: غير.

(٢) المذهبان في تعليقة ابن النحاس ق ٣٢/أ من غير نسبة لأحد.

(٣) لم أقف عليه.

فأدخل «إنَّ» على المصدر الموصوف بما ذكر، وتقول: كان ضربي زيداً قائماً.

وأما الثاني فذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ[1] إلى أنه مبتدأ، ولا يحتاج إلى خبر لأن المصدر واقع موقع الفعل، فمعنى ضربي زيداً قائماً: ضربت زيداً، أو أضرب زيداً قائماً، فصار نظير: أقائمٌ الزيدان؟ فكما أنَّ «أَقَائمٌ» مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لأنه في معنى الفعل، فكذلك هذا المصدر مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لأنه في معنى «ضربت».

ورُدَّ هذا المذهب بأنه لو كان كذلك لحسُن الاقتصار على الفاعل، كما صَحَّ الاقتصار على الفاعل في: أقائمٌ الزيدان؟ وحيث لم يَصِحّ أن يقال «ضربي زيداً» ويُقتصر بطل هذا المذهب.

وأما الثالث والرابع فيأتي حكمهما إن شاء الله.

[٢:١٢/أ] / مثالُ المبتدأ مصدراً: ضربي زيداً قائماً. ومثال معمول المبتدأ: أكثرُ شُرْبي السَّويقَ مَلْتُوتاً، ومثَّله المصنف في الشرح[2] بقولك: كُلُّ شربي السَّويقَ ملتوتاً، وبعضُ ضَرْبِك زيداً بريئاً، ومُعْظَمُ كلامي مُعَلِّماً. وهذا فيه نظر، فإنّ ذلك لا يُحفظ إلا في مصدر، أو في أَفْعَل التفضيل مضافاً إلى مصدر، أو مُؤَوَّل بالمصدر.

وفي الإفصاح[3]: «هذا البابُ مُعْتَبَر[4] عند النحويين في كل مصدر وفيما أضيف إليه إضافة بعضٍ لِكُلٍّ أو كُلٍّ للجميع، والمعنى أن يكون المضاف إليه مصدراً في المعنى، نحو: أكثرُ شُرْبي، وأَقَلُّ شُرْبي، وأَيْسَرُ شُربي السَّوِيقَ ملتوتاً، وكلُّ ركوبي الفرسَ دارعاً».

---

(١) شرح الكافية ١: ١٠٥.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٧٨.

(٣) ك، ف، هامش ن: وفي الإيضاح.

(٤) في الارتشاف ص ١٠٩٤: مقيس.

ومعنى قوله «أو معمولُه» أنَّ المصدر مجرور بإضافة المبتدأ الذي ليس مصدراً إليه. وشمل قوله «في مُفَسِّر صاحبها» أن يكون المُفَسِّر مفعولاً بالمصدر، أو فاعلاً من حيث المعنى بالمصدر، نحو: قيامُك ضاحكاً.

واحترز بقوله «عاملاً في مُفَسِّر صاحبها» من نحو: ضربي زيداً قائماً شديدٌ، فإنَّ المصدر عامل في صاحب الحال وفي الحال، فلم يصلح أن تُغني عن خبره لأنها من صلته.

ومعنى قوله «مُفَسِّر صاحبها» أنَّ قائماً حال من الضمير المستكنِّ في «كان» المحذوفة[1]، ومفسِّره «زيدٌ» الذي هو معمول المصدر.

واحترز أيضاً من قولهم «حُكمُك مُسَمَّطاً»[2]، فالمبتدأ فيه مصدر مُستغنٍ عن خبره بحال استغناء شاذًّا؛ لأنَّ صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذي هو «حُكْمُك»، التقدير: حُكمُك لك مُسَمَّطاً أي: مُثْبَتاً، فصاحبُ الحال هو الضمير المستكن في «لك»، وهو عائد على المصدر المجعول مبتدأ، فهذا ونحوه الحذفُ فيه شاذٌّ غير لازم، ونحو «ضربي زيداً قائماً» الحذفُ فيه ملتزم مطرد.

وقولُه **أو مؤولاً بذلك** أي بالمصدر. مثالُه: أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ قائماً، فإنْ أَنَبْتَ «أنْ» مع الفعل مناب المصدر، فقلتُ: أَنْ ضربتَ زيداً قائماً، وأنْ تضرب زيداً قائماً، ففيه خلاف: أجاز ذلك بعض الكوفيين، ومنعه الجمهور.

وقال ابن الأنباري: أَبطل الكسائيُّ والفراءُ وهشامٌ: أنْ تضرب عبدَ الله قائماً، واتفقوا على إجازة: الذي تضرب عبدَ الله قائماً، وما تضربُ عبدالله قائماً، على أنَّ «الذي» و «ما» بمعنى المصدر، معناهما: ضربُك عبدَ الله

---

(١) لأن أصله عند أكثر البصريين: ضربي زيداً إذا كان قائماً. شرح التسهيل ١: ٢٧٨.

(٢) مجمع الأمثال ١: ٢١٢ واللسان (سمط). المسمط: المُرْسَل الذي لا يُرَدُّ.

قائماً. وعَلَّلَ المنع في «أنْ» بأنَّها لما عَمِلت فيما بعدَها أشبهت الأدوات، وبَعُدت عن المصادر، فلم يَجُزْ فيها ما جاز في المصادر.

وفي هذا التعليل نظر، فإنَّ المصدر أيضاً عامل فيما بعده. وقيل: علةُ ذلك أنَّ الحال إنما تَسُدُّ مسدَّ الخبر إذا كان ظرفَ زمان، وظرفُ الزمان لا يكون خبراً لِـ «أنْ» والفعل.

وقولُه **والخبرُ الذي سَدَّت مَسَدَّه مصدرٌ مضاف إلى صاحبها لا زمانٌ مضاف إلى فعله وفاقاً للأخفش**. الذي ذهب إلى أنَّ الخبر هو زمان مضاف إلى فعله/ هو س[1] وجمهور البصريين[2]، ويقدرونه إن كان ماضياً: إذْ كان قائماً، ومستقبلاً: إذا كان قائماً. [٢:١٢/ب]

واختار المصنف مذهب الأخفش[3]، والتقدير: ضربي زيداً ضَربُه قائماً، فضربي: مبتدأ، وضربُه: خبره، وقائماً: منصوب بـ «ضَربُه»، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، وفاعلُه ضمير المتكلم محذوفاً على ما يُذكر في «باب المصدر»، وكأنه كان في الأصل: ضربي زيداً ضَرْبِيه قائماً.

ورُدَّ هذا المذهب بأنه «إما أن يُفهم من نفس الخبر عينُ المفهوم من المبتدأ، فلا يصح، وإما أن يُفهم منه أنَّ ضَرْبيه المطلقَ مثلُ ضَرْبِيه قائماً، وهو غيرُ المعنى المفهوم، وإنْ جُعل المصدر مضافاً إلى فاعله صار المفهوم منه غيرَ المطلوب من الكلام». قاله شيخنا بهاء الدين بن النحاس[4]، رحمه الله.

وقال[5]: «هنا نُكْتة لطيفة، وهو أنَّ الاسم العامل ومعموله يتنزلان

---

(١) الكتاب ١: ٤١٩. وانظر ١: ١٩٩ ـ ٢٠٠.
(٢) شرح الكافية ١: ١٠٥ وتعليقة ابن النحاس ق ٣٢/ب ـ ٣٣/أ.
(٣) شرح التسهيل ١: ٢٨٠ وشرح الكافية ١: ١٠٥ وتعليقه ابن النحاس ق ٣٣/أ.
(٤) تعليقة ابن النحاس على المقرب ق ٣٤/أ.
(٥) أي ابن النحاس في تعليقته على المقرب ق ٣٤/أ ـ ٣٤/ب.

منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النداء، وباب «لا»، فكما يُحذف المضافُ، ويُقام المضاف إليه مقامه، كذلك يُحذف العامل، ويبقى معموله، إلا أنه لمّا كان الأكثر إذا حذف المضاف يُعْرَبُ المضافُ إليه إعرابه، ولا كذلك العاملُ والمعمول، كَثُرَ حذف المضاف، وقَلَّ حذفُ العامل. وهذا، وإن اشترك فيه مذهب س والأخفش، فإنَّ مذهب س ينفرد بما أذكره، قال شيخنا الإمام جمال الدين محمد بن عَمرون الحلبي[1]، رحمه الله: «والذي يُوضح المسألة أنَّ معنى: ضربي زيداً قائماً: ما ضربتُ زيداً إلا قائماً، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب س لأنَّ العامل يتقيد بمعموله، فإذا جعلتَ الحال من تمام المبتدأ يكون الإخبار بأن ضربي مقيداً بالقيام واقع، وذا لا ينفي أن يقع الضربُ في غير حال القيام، وإذا جُعل الحال من جملة الخبر يكون ضربي زيداً هذا الذي لم يقيد بحال كائن إذا كان قائماً، فلو قدر وقوع ضرب في غير حال القيام يكون مناقضاً للإخبار، إذ من المحال وقوع غير المقيد بالحال في زمان وتخلف شيء منه عن ذلك الزمان إذا أُريد الحقيقة».

ثم قال[2] - رحمه الله - في مسألة: أكثرُ شُرْبي السَّويقَ ملتوتاً: «وما أبطلنا به مذهب من يعتقد أن الحال من معمول المصدر يظهر في هذه المسألة أكثر؛ لأنَّ ملتوتاً لو جُعل من تمام الشُّرب يكون الإخبار حينئذ عن أكثر شرب سويق ملتوت أنه حاصل، وذلك لا ينفي أكثريةً في غير حال اللَّتّ، والمراد من هذا الكلام أنَّ الأكثرية تقع في حال اللَّتّ، ولو وقعت في غير حال اللَّتّ لا يكون في الإخبار كبير فائدة» انتهى.

وقد رَجَّحَ المصنف في الشرح[3] مذهب الأخفش على مذهب سيبويه

---

(١) محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون أبو عبدالله الحلبي النحوي [٥٩٦ - ٦٤٩ هـ]. أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع به، وتصدر لإقرائه، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء بن النحاس. وشرح المفصل. بغية الوعاة ١ : ٢٣١.

(٢) تعليقة ابن النحاس ق ٣٤/ ب.

(٣) شرح التسهيل ١ : ٢٨٠.

بأنه أقل حذفاً مع صحة المعنى؛ لأنه لم يحذف منه إلا خبرٌ مضاف إلى مفرد، ومذهب س حُذف منه خبر، ثم نائبٌ عن الخبر مع فعل وفاعل؛ لأن الأصل فيه: ضربي زيداً مستقرٌ إذا كان قائماً. ولأنه حذف منه خبر عامل، فبقي معموله، ودلالة المعمول/ على عامله قوية، وفي مذهب س بقي فيه [٢:١٣/أ] بعد الحذف معمولُ عامل أضيف إليه نائبٌ عن الخبر الأصلي الذي هو مستقر، فضعفت الدلالة لبعد الأصل بكثرة الوسائط. وأيضاً فالحاذف آمنٌ[1] عذراً في الحذف لأن المحذوف لفظُه مماثلٌ للفظ المبتدأ، فيستثقل لذلك، ويقوى الباعث على الحذف، وفي مذهب س لا استثقال فيه، فضعف الباعث على الحذف، وليس في قول القائل «ضربي زيداً ضربُه قائماً» تَعَرُّضٌ لكون زيد وَقع به غيرُ الضرب المقارِن لقيامه أو لم يقع، بل تُعُرِض به لِما تُعُرض بقولك: ضربته قائماً. انتهى ما رَجَّح به المصنف مذهب الأخفش على مذهب س.

أمَّا الأول فلا ترجيح فيه لأنَّ مستقرًّا العامل في «إذا كان» ممات الحذف إذ كان يُقدَّر، ولا يُلفظ به، ولا يُجمع بينه وبين الظرف، بل تنتقل أحكامه إلى الظرف من تَحَمُّل الضمير، ومن رفع الظاهر به وغير ذلك، فكأنه لم يُحذف إلا الظرف الواقع خبراً، فقد ساوى من حيث الحذفُ مذهبُ س مذهبَ الأخفش.

وأما الثاني ـ وهو كثرة الوسائط ـ فهو مبنيٌّ على الأول، وإذا بَطَلَ الأول بَطَلَ الثاني. وأمَّا أنه يؤمن عذرٌ في الحذف لمماثلة المحذوف لفظ المبتدأ فهذا هو المُبَعِّدُ من تقدير الحذف؛ لأنه إن كان مماثلاً لفظُ الخبر المحذوفِ للفظ المبتدأ فلا حاجة له؛ إذ قد استُفيد من لفظ المبتدأ معنى لفظ الخبر.

فإن قلتَ: قد يُقَيَّد بالحال هذا الخبرُ المحذوف؟ قلتُ: الحال التي تُقَيِّدُ الخبرَ تكون في المعنى وصفاً للمبتدأ وخبراً عنه، فهي في الصورة حال،

---

(١) في شرح التسهيل: أبين.

وهي في المعنى خبر، مثالُه قولُه تعالى ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[1]، وقوله ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[2]، و «قائماً» هُنا من وصف المفعول لا من وصف المبتدأ، فلا يجوز أن تكون مُقَيِّدة للخبر في تقدير الأخفش. وما ذكره المصنف مِن أن مذهب الأخفش هو حذف الخبر قبل الحال، وأن تقديره «ضربُه قائماً» نقله غيره عنه.

ونقل بعض أصحابنا أنَّ مذهب أبي الحسن أنَّ الحال سَدَّت مسدَّ الخبر كالظرف لأنها في تقديره، كأنك قلت: ضربي زيداً في حال كونه قائماً، والعرب تقول: أكثرُ شُربي يومَ الجمعة، فاستعملوا الحال استعمال الظرف. وبه قال الجرمي في «الفرخ»، وهو مذهب أبي الحجاج الأعلم، وقال به ابنُ كَيْسانَ، وسيأتي ذكره والردُّ عليه.

وحكى أبو علي عن عَضُد الدولة أنه كان يرى حذف المصدر لطول الكلام وتكرير اللفظ والدلالة على المعنى، وكان يقدر ضربي زيداً: ضربيه قائماً، وأكثرُ شُرْبي السَّوِيقَ: شُرْبي إياه ملتوتاً، فحُذف المصدر، وأُبقي معموله، فقام مقامه. وكان يستحسن هذا القولَ أبو القاسم بن القاسم، وفيه حذف المصدر وإبقاء معموله، وأكثرُ النحويين لا يجيزونه[3]، وقد نص على منعه س، وقدره في مواضع[4]. /والذي يصح من مذهبه منعه. وهذا الذي [٢:١٣/ب] ذهب إليه العَضُد هو مذهب الأخفش.

وإنما[5] كان الخبر ظرفاً دون غيره في مذهب س[6] لأنَّا نُقدر الخبر

---

(١) سورة هود، الآية: ٧٢.

(٢) سورة النمل، الآية: ٥٢.

(٣) شرح الكافية ١: ١٠٦.

(٤) وذلك كقولك في باب المفعول معه: ما لك وزيداً؟ وما شأنُك وزيداً؟ فقد قدره: ما شأنُك وتناولُك زيداً، وما شأنُك وملابسةٌ زيداً، أو وملابستُك زيداً. الكتاب ١: ٣٠٧ ـ ٣٠٩.

(٥) من هذا الموضع إلى آخر قوله «وعود الضمير لا يكون إلا لأقرب مذكور» موجود في تعليقة ابن النحاس على المقرب ق ٣٤/ب ـ ٣٥/أ.

(٦) الكتاب ١: ٤١٩.

محذوفاً، والحذفُ مجازٌ وتوسع، فالظروفُ أحملُ لذلك من غيرها، وقُدر ظرفَ زمان دون ظرف المكان لأنَّ الحال عِوض منه كما ذكرنا، والحالُ لِظرف الزمان أَنسبُ منها لظرف المكان لأنَّها توقيتٌ للفعل من جهة المعنى، كما أنَّ الزمان توقيت للفعل، ولذلك قَدَّر س الحال بـ «إذْ» في قوله تعالى ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[1]، فقال: «إذْ طائفة في هذه الحال»[2]، ولأنَّ المبتدأ هنا حَدَث، وظرفُ الزمان مختصٌّ بالإخبار به عن الحَدَث دون الجُثَّة، فهو أَخَصُّ به من ظرف المكان.

وكان الظرف الزماني المقدر «إذْ» و«إذا» دون غيرهما لأنَّ «إذْ» تستغرق الماضي، و«إذا» تستغرق المستقبل.

وكان المقدَّر بعدهما «كان» التامةَ دونَ غيرِها لأنَّ الظرف المقدر لا بُدَّ له من فعل أو معناه ليكون ظرفاً له، والحال لا بُدَّ لها أيضاً من عامل، والأصلُ في العمل للفعل، فقُدِّرت «كان» التامةُ لتدلَّ على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه.

ولم يعتقد في «قائم» الخبرية للزومه التنكير، وحكى ابن خروف[3] أن الفراء أجاز أن يكون منصوباً على خبر «كان»، وأنشد قول الشاعر[4]:

لَـــذُو الـــرُّمَّـــةِ ذا الـــرُّمَّـ ـــــةِ أَشْهَـــرُ منـــه غَيْـــلانـــا

فنصب «ذا الرمة» و«غَيْلان» ـ وهما عَلَمانِ ـ على الخبرية. وهذا نادر لا يُعتدُّ به، ودخول الواو عليهما[5] على ما سيأتي ـ إن شاء الله ـ يُوجب

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٤.
(٢) الكتاب ١ : ٩٠.
(٣) تعليقة ابن النحاس ق ٣٤/ب وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٥١.
(٤) نسب البيت لذي الرمة في تعليقة ابن النحاس ق ٣٤/ب، وليس في ديوانه. وهو من غير نسبة في شرح الجزولية للأبذي ص ٨٥١.
(٥) ك، ف، ن، تعليقة ابن النحاس: عليها.

الحالية. وهذا الذي حكاه ابن خروف عن الفراء هو خلاف مذهبه في هذه المسألة على ما سيأتي ذكره إن شاء الله.

وزعم الزمخشري[1] أنه يجوز أن يكون التقدير: إذْ كنتُ أو إذا كنتُ قائماً، فتكون «كان» مسندة إلى فاعل الضرب.

ولا ينبغي أن يجوز هذا إلا بدليل لأن التقييدات بالأحوال والصفات، وعود الضمير لا يكون إلا لأقرب مذكور؛ ألا ترى أنَّ[2] ما جاء من ذلك في تمثيلهم يُعين أن يكون حالاً من المفعول، كقولهم: أكثرُ شُرْبي السَّوِيقَ ملتوتاً، وأكلي التفاحةَ نَضِيجةً، وغير ذلك، أمَّا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك أو كان المصدر قد اقتُصر به على الفاعل لحذف المفعول أو لكونه مصدراً لفعل لازم؛ فيتعين إذْ ذاك تقدير: إذْ كنتُ، أو إذا كنتُ، إن كان المصدر مضافاً لضمير متكلم، وإنْ كان مضافاً لمخاطب أو لغائب طابق.

وقولُه **ورفعُها خبراً بعد أَفْعَلَ مضافاً إلى «ما» موصولة بـ «كانَ» أو «يكون» جائز**. أي: ورفعُ الحال، أي: ما كان حالاً، ومثالُ ذلك: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، فأجاز الأخفش[3] في «قائم» الرفع على أنه خبر «أَخْطَب». وتبعه المبرد[4] وأبو علي الفارسي[5]/ وهذا المصنف، قال في [٢:١٤/أ] الشرح[6]: «يلزم من ذلك ارتكابُ مجازين:

---

(١) وابن السيد في إصلاح الخلل ص ١١٢ ـ ١١٣.
(٢) في النسخ كلها: «إلى»، وصوابه في هامش ف.
(٣) الأصول ٢: ٣٦٠ والحلبيات ص ٢٠٣ وشرح التسهيل ١: ٢٨٢ وتعليقة ابن النحاس ق ٣٦/ب.
(٤) المقتضب ٣: ٢٥٢.
(٥) الحلبيات ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.
(٦) شرح التسهيل ١: ٢٨٢.

أحدهما إضافة «أَخْطَب»، مع أنه من صفات الأعيان، إلى «ما يكون»، وهو في تأويل الكون.

والثاني الإخبار بـ «قائم» مع أنه في الأصل من صفات الأعيان، عن «أَخْطَب ما يكون» مع أنه في المعنى كونٌ لأنَّ أفْعَل التفضيل بعضُ ما تضاف إليه، والحاملُ على ذلك قصدُ المبالغة، وقد فُتح بابها بأول الجملة، فعُضدت بآخرها مرفوعاً» انتهى. ولذلك امتنع رفع قائماً في قولك: ضربي زيداً قائماً؛ إذ لم يُفتتح أول الجملة بمجاز.

ولم يذكر المصنف خلافاً في المسألة، إنما ذكر إجازته لذلك، وذكر غيره الخلاف، فقال: أجاز الأخفش: عبدالله أحسنُ ما يكون قائمٌ، بالرفع. ومنعها س إلا بالنصب. قال شيخنا الإمام بهاء الدين بن النحاس[1] رحمه الله: «وَجَّه ابن الدَّهَّان[2] رفع الأخفش قائماً بأن جعل «أَخْطَب» مضافاً إلى «أحوال» محذوفةٍ، تقديره: أَخطبُ أحوالِ كونِ الأمير، فلا مجاز في قائم حينئذ» انتهى.

فقوله «فلا مجاز في قائم حينئذ» غير مُسَلَّم، بل هو مجاز لأن تقديره «أَخطبُ أحوالِ كونِ الأمير» لا يُخبر عنه بـ «قائم» لأن قائماً من صفات الأعيان لا من صفات الأحوال، فالمطابق للإخبار عن قوله «أَخْطَبُ أحوالِ الأمير» أن يقال: القيام، كما تقول: أَحسنُ أحوالِ الأميرِ السرورُ أو الضحكُ، ولا تقول: الضاحكُ ولا السارُّ، فجعلُه قائماً خبراً عن «أَخْطَب» فيه مجازٌ بلا شَكّ.

قال شيخنا بهاء الدين بن النحاس[3]: «ويجوز أن تجعل «ما» بمنزلة شيء، و «يكون الأمير» صفته، والعائد محذوف خبر «يكون الأمير»،

---

(١) التعليقة ق ٣٦/ب.

(٢) سبقه إلى ذلك ابن السراج. الأصول ٢: ٣٦٠.

(٣) التعليقة ق ٣٦/ب.

و «يكون» ناقصة، كأنَّ أصلها: أخطبُ أحوالٍ يكونُ الأميرُ فيها قائماً، وتكون «ما» للعموم والكثرة كقوله ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾[1]. ودليلُ وقوعها للجنس والعموم الإشارةُ إليها بقوله ﴿ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾، وتكون «ما» حينئذ كناية عن الأحوال، فيتوجه ما قاله الأخفش» انتهى. ويكون الإخبار بـ «قائم» عن «أخطبُ أحوالٍ يكون الأميرُ فيها قائماً»[2] على سبيل المجاز؛ إذ القائم ليس خبراً عن «أخطب» في الحقيقة؛ لأنه من صفات الأعيان لا صفات الأحوال كما بيّنّا.

وأجازوا[3] أيضاً في هذا المثال أن يكون التقدير: أَخْطَبُ أزمانِ كونِ الأمير قائماً، قالوا: فيجوز على هذا أن تكون «إذا» أو «إذ» المقدرة المحذوفة خبراً عن «أخطب» بنفسها؛ لأن «أَخْطَب» إذْ ذاك زمان لإضافته إلى الزمان، ولا يكون العامل في «إذْ» ولا في «إذا» إذْ ذاك محذوفاً لأنه هو المبتدأ. قالوا: ولا يُستنكر خروج «إذا» عن الظرفية ورفعها، فقد جاءت مجرورة في قول الشاعر[4]:

/ وبعدَ غَدٍ، يا لَهْفَ نَفْسي على غَدٍ إذا راحَ أَصْحابي، ولستُ بِرائحِ [٢: ١٤/ب]

فأبدل «إذا» من «غَدٍ». وحكي: جئتُك بعدَ إذْ قام زيدٌ، وفي القرآن ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾[5].

---

(١) سورة يونس، الآية: ١٨.

(٢) ك، ف، ن: قائم.

(٣) التعليقة ق ٣٦/أ ـ ٣٦/ب.

(٤) هو أبو الطَّمَحان القَيْني. وقيل: هدبة بن خشرم. الحماسة ٢: ٢٨ [٤٨٤] ـ وفيها تخريجه ـ وشرحها للأعلم ص ٧٥٣ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٢١ و ٢: ٤، ٢٨ وشرح أبيات المغني ٢: ٢٢٩ ـ ٢٣٤ [١٣١]. وأوله «وقبل غد» أي: قبل موتي في غد. وعلى غد: أي: على نفسي إذا مت في غد. وراح أصحابي: رجعوا من دفني، وبقيت رهين القبر. والبيت الذي قبله هو:

ألا عَلِّلاني قبلَ صَدْحِ الصَّوادحِ وقبلَ ارتقاءِ النفس بينَ الجوانحِ

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٨.

وأجاز أبو العباس الرفعَ الصريح فيها، وذلك: إذا يقوم زيدٌ إذا يقوم عمرٌو، فـ «إذا» الأولى مبتدأة، والثانية خبر. ويُبين لك ذلك أنه إذا ظهر الإعراب في الظرف رُفع، تقول: أَخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة، إذا جعلتَ «أَخْطَب» زماناً، فإن جعلتَ «أَخطبَ» كوناً نصبتَ يومَ الجمعة، وكان «إذْ» و «إذا» في موضع نصب.

وهذا الذي أجازوه من التصرف في «إذْ» و «إذا» وإخراجهما عن الظرفية لا يجوز عندي، وسيأتي الكلام على ذلك في «باب المفعول المسمى ظرفاً» إن شاء الله.

فعلى هذا الذي قالوه في «أَخْطَب ما يكون» تكون «ما» مصدرية، ولا حذف، وهو الظاهر، أو يكون المحذوف أَزماناً أو أَحوالاً مضافة إلى الكون، أو تكون «ما» بمعنى شيء، و «تكون» صفةً.

وأجاز ابن الدَّهَّان[1] في «ضربي زيداً قائماً» رفع «قائم» على أن يكون خبراً عن «ضربي» إذا كان معنى «قائم» ثابت ودائم، كما تقول: الأمرُ بيننا قائمٌ، والحربُ قائمةٌ على ساق، وهذا جارٍ على قولهم: ضربي زيداً شديدٌ، ولا خلاف في جوازه.

وقولُه **وفِعْلُ ذلك بعد مصدرٍ صريحٍ دُونَ ضرورةٍ ممنوعٌ** أي: رَفْعُ ما كان حالاً على أن يكون خبراً للمصدر الصريح ممنوع، مثالُ ذلك: ضَرْبي زيداً قائمٌ. واحترز بقوله «صريحٍ» من المسألة التي أجاز فيها الرفع، وهي: أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ قائمٌ.

وقولُه **دُونَ ضرورة** مُشْعِر بأنَّ ذلك يجوز في الضرورة، وهو أن يكون خبراً عن المصدر الصريح. ثم لمَّا تكلم في المسألة في الشرح لم يُجز الرفع على هذا الوجه، وهو أن يكون خبراً عن «ضربي»، إنما أجازه على إضمار

---

(١) تعليقة ابن النحاس ق ٣٦/ب.

مبتدأ مقرون بواو الحال، تقديره: ضَرْبي زيداً وهو قائمٌ، قال[1]: «وحقُّه أن يُمنع مطلقاً لأنه شبيه بقولك: جاء زيدٌ راكبٌ، على تقدير: وهو راكبٌ، لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء في جواب الشرط، وهو أصعب[2]، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى. ومثالُ حذف المبتدأ مقروناً بالفاء قولُ الشاعر[3]:

بني ثُعَلٍ لا تَنْكَعوا العَنْزَ شِرْبَها ... بني ثُعَل مَنْ يَنْكَعِ العنزَ ظالمُ»

انتهى كلامه.

وكان ينبغي أن لا يقول «دون ضرورة»، بل يقول: وفعل ذلك بعد مصدر صريح ممنوع، فإن أدت الضرورة إلى رفعه خبر مبتدأ محذوف، وتكون الجملة حالاً، جاز. ولم يُبين المصنف جهة الأصعبية. ونقول: بل هو في الشرط أسهل لأن جواب الشرط لا بُدَّ أن يكون جملةً، وكونها اسميةً جائز، فإذا حُذف دل طلب الشرط عليه. وأما هذه/ الحال السادَّة مَسَدَّ خبر [٢:١٥/أ] المبتدأ ففيها خلاف: أتقوم الجملة مقامها أم لا؟ يجوز إلا أن تكون صريح الاسم، وسيأتي ذكر ذلك. فعلى هذا لا مقتضى للجملة؛ بخلاف جملة الشرط، فإنها تطلب جملة الجواب، وتقتضيه، فإذا حذف منها شيء، دَلَّ عليه الشرط.

ص: وليس التالي «لولا» مرفوعاً بها، ولا بفعل مضمر، خلافاً للكوفيين. ولا يُغني فاعلُ المصدرِ المذكورِ عن تقديرِ الخبرِ إغناءَ المرفوع بالوصف المذكور، ولا الواوُ والحالُ المشارُ إليهما، خلافاً لزاعمي ذلك، ولا يَمتنع وقوعُ الحال المذكورة فعلاً، خلافاً للفراء، ولا جملةً اسمية بلا واو،

(١) شرح التسهيل ١: ٢٨٢ ـ ٢٨٣.
(٢) في شرح التسهيل: أضعف.
(٣) هو رجل من بني أسد. والبيت في الكتاب ٣: ٦٥ والمحتسب ١: ١٢٢، ١٩٣ وتحصيل عين الذهب ص ٤١٠ واللسان (نكع) وشرح الجزولية للأبذي ص ٣٧٥. لا تنكعوا: لا تمنعوا. والشرب: النصيب.

وِفاقاً للكسائي، ويجوز إتباعُ المصدر المذكور، وِفاقاً له أيضاً.

ش: المناسبُ ذكرُ قوله «وليس التالي لولا مرفوعاً بها، ولا بفعل مضمر، خلافاً للكوفيين» متصلاً بقوله «ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً»، أمّا أن يَفصل بذلك بين مسائل الحال السادَّة مَسَدَّ الخبر فغيرُ سديد في التصنيف.

وقولُه مرفوعاً بها[1] هو قول الفراء[2]. وقوله ولا بفعل مضمر[3] هو قول الكسائي[4]. وأبهم في قوله «خلافاً للكوفيين». وقد أمْعَنَّا الكلام على المرفوع بعد «لولا» في كتاب «التكميل» في الفصل الثاني من «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

وقولُه ولا يُغني فاعلُ المصدرِ المذكور إلى آخر المسألة تقدم الكلام[5] على هذه المسألة، فأغنى عن إعادته.

وقوله ولا الواوُ والحالُ المشارُ إليهما، خلافاً لزاعمي ذلك. أمّا الواو فيعني بها واو المصاحبة، فلا تغني عن الخبر، وقد تقدم الكلام[6] على ذلك.

وأما الحال فقد ذهب[7] الكسائيُ والفراءُ وهشامٌ وابنُ كَيْسان إلى أنَّ الحال بنفسها هي الخبرُ لا سادَّةٌ مَسَدَّه، على خلاف بينهم في ذلك:

---

(١) نسب هذا القول للكوفيين في التبيين ص ٢٣٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٣١/ب.

(٢) معاني القرآن ١ : ٤٠٤ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٥١١ وشرح التسهيل ١ : ٢٨٣ وشرح الكافية ١ : ١٠٤. ونسب في الإنصاف ص ٧٠ [المسألة العاشرة] للكوفيين، وفيه الخلاف في ص ٧٠ ـ ٧٨.

(٣) نسب للكوفيين في التبيين ص ٢٣٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٣١/ب.

(٤) شرح الكافية ١ : ١٠٤.

(٥) تقدم في ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٦) تقدم في ص ٢٨٣ ـ ٢٨٦.

(٧) تعليقة ابن النحاس ق ٣٢/ب. ومن هذا الموضع إلى أول قوله «وكذا قال ابن هشام في الإفصاح» مذكور فيه.

فقال الكسائي وهشام: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ذِكْرانِ مرفوعان: أحدهما من صاحب الحال، والآخر من المصدر. وإنما احتاجوا إلى ذلك لأن الحال لا بُدَّ لها من ضمير يعود على ذي الحال، وهي خبر، والخبر عندهم لا بُدَّ فيه من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن المبتدأ عندهم إنما يرتفع بما عاد عليه في أحد مذهبي الكوفيين. و «ضربي» مبتدأ مرفوع، فلا بُدَّ له من رافع، فاحتاجوا إلى القول بتحمل «قائم» ضميره ليرفعه، حتى إنهما قالا: يجوز أن تؤكد الضميرين اللذين في «قائماً»، فتقول: ضربي زيداً قائماً نفسُه نفسُه، وقيامُك مُسْرعاً نفسُك نفسُه، فإنْ أكدت القيام أيضاً مع المضمرين قلت: قيامُك مسرعاً نفسُك نفسُه نفسُه، فتكرر النفسَ ثلاث مرات.

وزعم الفراء ومَن أخذ بقوله أنَّ الحال/ إذا وقعت خبراً للمصدر لا [٢:١٥/ب] ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتعريها من ضمير المصدر للزومها مذهبَ الشرط، والشرطُ بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر، فكذلك الحال.

وجاز نصب قائماً ومُسرعاً وما أشبههما على الحال عند الكسائي وهشام والفراء وإن كان خبراً لمّا لم يكن المبتدأ؛ ألا ترى أن المسرع هو المخاطب لا القيام. والقائم هو زيدٌ أو أنا لا الضرب، فلما كان خلافَ المبتدأ انتصبَ على الخلاف؛ لأن الخلاف عندهم يُوجب النصب.

وقال ابن كيسان: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف.

وحكى أبو محمد بن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ[1] عن الكوفيين أن الخبر محذوف بعد «قائم»، تقديره: ثابت أو موجود. وكذا قال ابن هشام في الإفصاح، قال: «والكوفيون يجعلون قائماً حالاً من زيد، والعامل فيه

(١) تعليقة ابن النحاس ق ٣٣/أ.

المصدر، والتقدير: ضربي زيداً قائماً واقع، على معنى: يَقَعُ أو وَقَع.
وقالوا: تقدير اسم مفرد أولى من تقديرِ ظرفٍ قد قام مقام جملة، ثم تقديرِ فعلٍ وفاعلٍ بعدَه، فتقديرُ اسمٍ مفردٍ أولى». قال: «وهذا التقدير لا يوافق المعنى، إنما يراد به معنى الشرط، كأنه قال: إنما أضربه بشرط أن يكون قائماً، وإنما ضربته لمّا كان قائماً، وهذا المعنى يصح بتقدير إذْ وإذا، فلهذا احتاج البصريون إلى تقديرهما».

فأما مذهب الكسائي وهشام فأُبْطِل[1] بأنّ العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس أحدهما تابعاً للآخر رفعاً، فكذلك لا يعمل في مضمرين، وأمَّا قولُهم في «زيدٌ حيثُ عمروٌ» من أنَّ «حيثُ» رَفعت زيداً وعمراً لنيابتها مناب ظرفين[2] فقد أبطلناه فيما تقدم في الفصل[3] قبل «باب الابتداء». وإذا انتفى أن ترفع الحال ضميرين انتفى كونها خبراً. وأيضاً، فنقول: ضربي الزيدين قائمين، فلا يمكن أن يكون في «قائمين» ضميران؛ لأنه لو كان كذلك لكان أحدهما مثنًّى من حيث عودُه على مثنًّى، والآخر مفرد من حيثُ عودُه على مفرد، وتثنيةُ اسم الفاعل وإفرادُه إنما هو بحسب ما يَرفع من الضمير، فلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثنًّى في حال واحدة، وهذا لا يمكن.

وأمّا تأكيدُ الضميرين فشيءٌ قالوه بقياسٍ مبنيٍّ على قولٍ فاسد، ولا سَماعَ يَعْضُدُه.

وأمّا ما ذهب إليه الفراءُ فأُبطل[4] بأنَّ الشرط بمفرده من دون جواب لا يصلح أن يكون خبراً لأنه لا يفيد، وإذا كان كذلك تعيَّن أن يكون جواب الشرط محذوفاً، فيكون الضمير محذوفاً مع الجواب، مع أن قيام الشرط

---

(١) تعليقة ابن النحاس ق ٣٣/ أ ـ ٣٣/ ب.
(٢) والتقدير: زيد في مكان فيه عمرو.
(٣) تقدم في ص ٢٤٦.
(٤) تعليقة ابن النحاس ق ٣٣/ ب.

بمفرده دعوى لا دليل على شيء منها.

وما ذهب إليه ابن كيسان[1] من أن الحال تشبه الظرف، فكأنه قال: ضربي زيداً في حال قيام، ليس بشيء، لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجثة/ أن تقول «زيدٌ قائماً» لأنه في معنى: زيدٌ في حال قيام، وحيثُ لم [٢:١٦/أ] يجز ذلك دَلَّ على فساد ما ذكره. وقال المصنف في الشرح[2] موضحاً لهذا الدليل السابق في إبطال مذهب ابن كيسان: «إما أن يُقَدَّر لهذه الحال عامل أو لا، إن لم يُقَدَّر لها عامل لزم استغناؤها عما لا يَستغني عنه الظرف مع أنه أصل بالنسبة إليها، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره، فكان يقال: زيدٌ قائماً؛ لأنه بمعنى: زيدٌ في حال قيام. وإن قَدرت لم يكن العامل إلا مثل المقدر في الظرف، فكما يُقدر في: زيدٌ في حال قيام: زيدٌ مستقرٌ في حال قيام، يقدر: ضربي زيداً مستقرٌ قائماً، فكان يلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال» انتهى.

وأمّا ما حكاه ابن السِّيد عن الكوفيين فقد رُدَّ[3] لأنه تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه، فكما تقدره «ثابت» فيجوز أن تقدره «منفي»، ولأنه يكون من الحذف الجائز لا الواجب؛ لأنَّ قائماً إذ ذاك يكون حالاً من «زيد»، والعامل فيه المصدر، فلا تكون الحال سَدَّت مَسَدَّ الخبر، فلا يجب حذفه، وإنما يجب إذا سَدَّت الحال مَسَدَّه؛ لأن الحال إذ ذاك عوض من الخبر بدليل أنَّ العرب لا تجمع بينهما، ولا تَحذف خبرَ هذه المصادر إلا مع وجود الأحوال للمناسبة التي بين الحال والخبر؛ لأن أصل الخبر التنكير كالحال، ولأن الحال هي صاحبها، كما أنَّ الخبر المفرد هو المبتدأ، والحال مقيدة كما أنَّ الخبر كذلك، ففُهِمَ من عدم اجتماعهما قصد العِوَضية، ولا تُتَصَوَّرُ العِوَضية إلا على قولِ مَن قَدَّرَ أن الخبر قبل الحال؛ لأنك إذا قَدَّرَت الخبر

---

(١) تعليقة ابن النحاس ق ٣٣/ ب.

(٢) شرح التسهيل ١ : ٢٨١.

(٣) تعليقة ابن النحاس ق ٣٣/ ب ـ ٣٤/ أ.

«ثابت» أو «موجود»، وجعلت قائماً حالاً من «زيد» فإما أن يكون إخبارك المخاطب عن ضربٍ قد عُهد منك إيقاعه بزيد في حال قيامه، فلا يكون في الإخبار بثابت أو موجود فائدة لأنه معلوم عنده، أو عن ضربٍ لم يعهده منك[1] في تلك الحال، فلا دليل على ذلك المحذوف لجواز أن يكون التقدير: ضَرْبي زيداً قائماً غيرُ ثابت، ولأنّ في جعل «قائماً» معمول «ضربي» حذفَ الخبر بِرُمَّته، وفي جعل «قائماً» معمول الخبر حذف بعض الخبر، وحذفُ بعض الخبر أولى من حذف جميعه.

وتَلخص من مجموع هذه المذاهب أن النحويين أجمعوا على رفع «ضربي» من قولك: ضربي زيداً قائماً. فقيل: ارتفع على الفاعلية بفعل محذوف. وقيل: على الابتداء. فقيل: لا خبر له لإغناء فاعله عنه. وقيل: له خبر. فقيل: ملفوظ، وهي الحال على اختلاف في التقدير، وقيل: محذوف. فقيل: بعده. وقيل: قبله. فقيل تقديره: ضربُه قائماً. وقيل: إذا كان أو إذ كان.

وهذا الذي ذكرناه من سدِّ الحالِ مَسَدَّ خبر المبتدأ ينبغي أن يُقتصرَ به على مَوْرِدِ السماع/ [٢:١٦/ب] لأنه شيء خارج عن القياس، فلا يجوز ذلك إلا فيما سُمع، وهو أن يكون المبتدأ مصدراً أو أَفْعَلَ التفضيل مضافاً إلى المصدر أو ما قُدِّر بالمصدر.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2] أنَّ الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود يَجري مجرى المصدر في هذا المعنى لا مجرى الجُثَث، فتَسُدّ الحال مسدَّ خبره. واستدل على صحة ذلك بقول الشاعر[3]:

---

(١) س: منه.

(٢) تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ب ـ ٣٦/أ.

(٣) هو البَعيث بن حُرَيث. الحماسة ١: ٢١٨ وشرحها للمرزوقي ص ٣٧٦ وللأعلم ص ٦٣٥. المذبذب: الذي لا يستقر.

خَيـالٌ لأُمِّ السَّلْسَبيـلِ ودُونَهـا   مسيرةُ شهرٍ للبريدِ المُذَبذَبِ

فـ «خيال» مرفوع بالابتداء، وجاز الابتداء به لأنه وُصف بقوله «لأُمِّ السَّلْسَبِيل»، فلا يصح أن يكون خبراً لأنه صفة، بل الخبر هو محذوف، سَدَّت الحال ـ وهي قوله «ودُونَها مسيرةُ شهرٍ» ـ مسدَّه. وساغ ذلك لأنَّ الخيال لا حقيقة له جسمية.

ولا حجة في هذا البيت لأنه يحتمل أن يكون «خيال» خبرَ مبتدأ محذوف تقديره: هذا خيال.

وقولُه **ولا يمتنعُ وقوعُ الحالِ المذكورةِ فعلاً، خلافاً للفراء**. اختُلف[1] في ذلك: فأجاز ذلك أبو الحسن والكسائي وهشام، نحو: حُسْنُك تركبُ، أي: راكباً. ونُقل عن س المنع.

واختَلف النقل عن الفراء: فحكى ابن خروف عنه الجوازَ، ونقل ابن عصفور المنعَ، وهو الصحيح عنه.

ونقل ابن أصبغ الخلاف عن الكسائي.

وقال أبو بكر بن الأنباري: «أجاز الفراءُ رَدَّ الحال إلى الاستقبال إذا كانت غير رافعة، وأبطل ذلك فيها إذا رفعت، فخطأ عند[2] الفراء: حُسنُك تركبُ. وأجاز هو والكسائي: حُسنُك تركب مسرعاً.

قال ابن عصفور: والذي يمنعه الفراءُ المضارع المرفوع. وعلله بأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض من التصريح بالشرط، والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط» انتهى.

والصحيحُ الجوازُ لورود ذلك عن العرب، قال الشاعر[3]:

---

(١) تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/أ.

(٢) ك، ف، ن: فحكى عنه.

(٣) ينسب الرجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١ والكتاب ١: ١٩١ وشرح أبياته لابن=

ورَأْيُ عينـــيَّ الفتـــى أبـــاكـــا يُعطي الجزيل، فعليك ذاكا

وقال الآخر[1]:

عَهْدي بها في الحَيِّ قد سُرْبِلَتْ بَيْضـاءَ مثـلَ المُهْـرةِ الضـامـرِ

قال ابن هشام: يمكنه أن يجعل الخبر في المجرور، أي: عهدي واقع بها، ويجعل الجملة حالاً من الضمير المجرور.

وقولُه **ولا جملةً اسمية بلا واو وفاقاً للكسائي**. اختُلف في وقوع الجملة الاسمية حالاً مصحوبة بالواو: فنقل عن س[2] والأخفش[2] أنه لا يجوز ذلك، وأنَّ الحال لا تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر إلا إذا كانت اسماً منصوباً. وأجاز ذلك الكسائي والفراء. وقد ورد السماعُ بما منعه س، قال الشاعر[3]:

عَهْدِي بها الحيَّ الجميعَ، وفيهمُ عنـــد التفـــرُّقِ مَيْسِـــرٌ ونِـــدامُ

[٢:١٧/أ] / وقال آخر[4]:

خيرُ اقْترابي مِن المولى حَلِيفَ رِضاً وشَرُّ بُعْدِيَ عنهُ، وَهْوَ غَضْبانُ

ولم يَنقل المصنف خلافاً في الجملة الاسمية المصحوبة بواو الحال، بل حكى عن ابن كيسان ما ظاهره الجواز في كل الأحوال، قال[5]: «قال ابن كيسان: إن قلت «مَسَرَّتُك أخاك هو قائم» جاز ذلك عند الكسائي وحده، فإنْ جئتَ بالواو قبلَ «هو» جازت في كل الأقوال». فظاهرُ قوله «في كل الأقوال»

= السيرافي ١: ٣٩٨ ـ ٣٩٩ وللأعلم ص ١٥٩ وتذكرة النحاة ص ٦٥٠.

(١) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص ١٨٩ والتكملة ص ١١٧ والإنصاف ص ٧٧٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٥٩٢ ـ ٥٩٦ وفيه إعرابه.

(٢) تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/أ.

(٣) هو لبيد. والبيت في ديوانه ص ١٦٠ [طبعة دار صادر] والكتاب ١: ١٩٠ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٢٦ ـ ٢٧ وللأعلم ص ١٥٩.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٧٨ وتذكرة النحاة ص ٦٥٠ والمقاصد النحوية ١: ٥٧٩.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٨٦.

أنه لا خلاف في ذلك، وقد حُكي أن س منع من ذلك.

وأما إذا كانت جملةً اسميةً لا واوَ معها فأجاز ذلك الكسائي[1] فيما فيه ذِكْرٌ، كما قاله ابن كيسان، واتبعه المصنف. ومنع ذلك الفراءُ[1] وقال: واو الحال هي رافعة المصدر، والرافع لا يحذف. والبصريون على مذهب الكسائي في هذا الأصل، قاله بعضهم[2]. ويقتضي مذهب س المنع لأنه لا يجيز وقوع الجملة الاسمية المصحوبة بالواو حالاً، وكونها محذوفة الواو فرع على هذا المنع، فهو أولى بالمنع.

والذي ورد عن العرب في هذا إنما هو بالواو، فينبغي اتباعُه. ومن أجاز حذفها فليس مذهبه ببعيد. قال المصنف في الشرح[3]: «مقتضى الدليل أن يكون حذف الواو هنا أولى لأنه موضع اختصار، لكنَّ الواقع بخلاف ذلك، وبابُ القياس مفتوح».

وقولُه **ويجوز إتباع المصدر المذكور وفاقاً له أيضاً**. أي: للكسائي، أجاز الكسائي: ضربي زيداً الشديدُ قائماً، وشُرْبي السَّوِيقَ كُلُّه ملتوتاً. وحجته في ذلك اتباعُ القياس.

وحُجة مَن مَنع أنَّ الموضع موضع اختصار، ولم يَرِد به سَماع، ولا يجوز أن يقع المصدر موضع هذه الحال لأنه لا مناسبة بينه وبين الزمان؛ لأنهم إنما عَدلوا إلى الحال المشتقة للمناسبة، وهذه المناسبةُ لا تُحفَظ إلا مع صورة الحال الأصلية، ولا يجوز التجوز في الحال لكونها كالظرف، لأنه لا يُتجوز في الشيء الواحد مرتين.

وقد أَغفل المصنف ذكرَ مسائلَ تتعلق بهذه المسألة:

---

(١) تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/أ.

(٢) تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/أ.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٨٦.

الأُولى: أجاز السيرافيُّ وابنُ السَّرَّاج[1] دخولَ «كان» الناقصة على هذا المصدر، فتقول: كان ضَرْبي زيداً قائماً. وقال ابن عصفور: هو قبيح لأنَّ تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذفُ خبر «كان» قبيح.

الثانية[2]: إذا كَنَيتَ عن المصدر الذي سَدَّت الحالُ مسدَّ خبره قبل ذكر الحال، نحو «ضربي زيداً هو قائماً» فأجاز ذلك البصريون والكسائي، وإعرابُ «هو» مبتدأ[3]، و «قائماً»[4] حال سدت مسدَّ خبره. وعند الكسائي يرتفع الضرب بالراجع مِنْ «هو»، ويرتفع «هو» بقائم، وهذا جارٍ على مذهبه. وقال الفراء: لا يجوز ذلك/ لأنَّ المَكْنيَّ مثل «زيد» لا يرفعه إلا ما يرفع زيداً وعمراً، والحالُ لا تَرفع زيداً ولا عمراً. [٢:١٧/ب]

الثالثة[5]: اختلفوا في جواز تقديم هذه الحال على المصدر:

فقال الفراء: لا يجوز ذلك سواء أكانت من ظاهر أم من مضمر، فيمنع: مُسرعاً قيامُك، وإن كان يجيز: مُسْرِعاً قمتَ؛ لأن الحال مبنية على الشرط، والشرط يرفع آخراً، ولا يُعَرَّبُ[6] أولاً، فيقال: قيامُك إن أسرعت، وسُكوتُك إن أنصفتَ، ولا يقال: إن أنصفتَ سكوتك[7].

وقال الكسائي وهشام: يجوز ذلك إذا كانت من مضمر لا من ظاهر، فيجوز: مُسرعاً قيامُك، كما يجوز: مُسرعاً قمتَ، ومُسرِعاً تقوم، ولا

---

(١) الأصول ٢: ٣٦١.
(٢) هذه المسألة في تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ب.
(٣) فيما عدا ف: الابتداء.
(٤) س: أو قائماً.
(٥) انظر المسألة في تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/أ ـ ٣٥/ب.
(٦) هكذا ضبطت في س.
(٧) علل ذلك بأن الشرط إنما يتلقى بالفاء أو بـ «إذا» أو بالفعل، ولا يُتلقى بالاسم المفرد. تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ب.

يجوز: مُسرعاً قيامُ زيد[1].

فإن كان المصدر متعدياً نحو «شُربُك السَّويقَ ملتوتاً» فمنع التقديمَ الكسائي والفراء وهشام، فلا يجيزون: ملتوتاً شُربُك السويقَ.

وأجاز ذلك البصريون سواء أكان المصدر متعدياً أم لازماً، نقلاً عنهم، خلافاً لمن قال: لا نقل عن البصريين، بل مقتضى قولهم جواز تقديمها إن قدر الخبر مقدماً على المصدر، ووجوب التأخير إن قدر مؤخراً.

وقال ابن الدَّهَّان[2]: لا يمتنع في القياس تقديمها، ومن نقل وعلم حجة على من لم ينقل ولم يعلم.

وفي الإفصاح: ذكر السيرافي[3] أنَّ الزجاج أجاز: قائماً ضربي زيداً، قَدَّم الحال كقولك: اليومَ القتالُ، كأنك قلتَ: إذا كان قائماً ضربي زيداً يقع.

الرابعة: تقديم الحال على مفعول المصدر، نحو: شُربُك ملتوتاً السَّويقَ، أبطل ذلك الكسائيُ والفراءُ وهشام، وحُكي عن البصريين جواز ذلك. ولعله لا يصح، وإجازة ذلك تُشكِلُ لأنَّ فيه الفصلَ بين المصدر ومعموله بالحال التي سَدَّت مَسَدَّ الخبر، بخلافها إذا تقدمت، فإنه لا يلزم في ذلك فصلٌ بين المصدر ومعموله.

الخامسة: إذا كانت الحال بالواو فهل يجوز تقديمها على المصدر؟ أَبطلَ ذلك الكسائيُ وهشام والفراء إن كان المصدر متعدياً لمفعول، نحو قولك: وهو ملتوت شُربي السَّوِيقَ، وإن كان لازماً جاز ذلك عند الكسائي،

---

(1) احتجا بأن الحال مبنية على الوقت من حيث كانت في معناه، والوقت يرفع متقدماً ومتأخراً، فيقال: قيامك يوم الخميس، ويوم الخميس قيامك. تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ب.

(2) تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ب حيث ذكر أن ابن الدهان قال ذلك في كتابه الشامل في شرح الإيضاح. ولفظه: «ولا يمتنع عندي في القياس: قائماً ضربي زيداً؛ لأن خبر المبتدأ في هذه المسألة يتقدم على المبتدأ».

(3) النص في حاشية تعليقة ابن النحاس ق ٣٥/ب.

نحو: وأنتَ راكبٌ حُسْنُك، ولم يَجز ذلك عند الفراء لأنَّ الحال لا ترفع مقدمة.

السادسة: أجمعوا على إبطال: أَكْلُكَ مُتَّكئاً الطعامَ؛ لأن الطعام في صلة الأكل، ومتكئاً خبره، والصلة لا تأتي بعد الخبر، وقد تقدم الخلاف في جواز نحو: شُرْبُك مَلْتُوتاً السَّوِيقَ، فيُنظر ما الفرقُ بين المسألتين.

السابعة: اتفقوا على جواز دخول «إنَّ»(1) وفاءِ «أمَّا»، تقول: إنَّ حُسْنَك راكباً، وأمَّا حُسْنُك فراكباً.

الثامنة: اتفقوا على منع: ما حُسْنُك براكبٍ؛ لأن الباء تغير نصبَ الحال، فتفسُد المسألة لذلك.

التاسعة: أمَّا ضَرْبيك فإنه حسناً، على أن الهاء ترجع إلى الضرب، وخبر إنَّ حسناً، وحكم كان وظن حكم إنَّ في هذا المعنى، فأجازوا: أمَّا ضَربيك فكان حَسَناً، وأمَّا/ ضَرْبيك فظننتُه حسناً، على أن حسناً صفة [٢:١٨/أ] للضرب. وأبطلها الفراء على أن حسناً صفة للياء والكاف. والكسائي يجيزهن كلَّهن.

العاشرة: أجاز الكسائيُّ وهشام: عبدُ الله وعَهْدي بزيد قديمينِ، وكذلك: عبدُ الله والعهدُ بزيد قديمين. ترتيب المسألة: العهدُ بعبد الله وزيد قديمينِ، فقُدم «عبدالله»، ورُفع بما(2) بعده، وثنى «قديمين» لأنه لِـ «عبدالله» و «زيد»، وكانا خبراً للعهد كما تكون الحال خبر المصدر.

وسَوّى الكسائي وهشام بين قولك: إنَّ عبدَ الله والعهدَ بزيدٍ قديمينِ، وعبدَ الله وإنَّ العهدَ بزيدٍ قديمين.

ولا يُعلم أنَّ الفراء أجاز شيئاً من هذا، وأصحابُه يردُّون على الكسائي

---

(1) في الارتشاف ص ١٠٩٧: على جواز دخول لام إنَّ... إنَّ حسنك لراكباً... الخ.

(2) ك، ف: ما.

وهشام ما جَوَّزاه من هذه المسائل. وقياس البصريين يقتضي المنع.

ولا يجوز في قول الكسائي وهشام: عبدُ الله فالعهدُ بزيدٍ قديمينِ، ولا يصلح عندهما في هذا المعنى العطف إلا بالواو الجامعة.

الحادية عشرة: أجاز الكسائي والبصريون تقديم معمول الحال السادة مسدَّ خبر المصدر على الحال بعد تمام المصدر بما هو من صلته، نحو: ضربي زيداً فرساً راكباً، تقديره: راكباً فرساً.

ومنع ذلك الفراء، قال: لأن راكباً لا يُرَدُّ إلى الاستقبال، وما لم يُرَد إلى الاستقبال لم تقدم صلته عليه، وإنما يجيز الكسائيُّ تقديم صلته عليه إذا كانت إلى جنبه، فإنْ فُرق بينهما لم يَجُز ذلك عنده. وقياسُ قول البصريين الجواز.

الثانية عشرة: أجاز الزجاج: عبدُ الله أحسنُ ما يكون القيام، وقال: لا يجوز غيره. ومنعها المبرد.

الثالثة عشرة: «أكثرُ ضربي زيدٌ» منعها الكوفيون، وأجازها البصريون. قيل: ولا خلاف نعلم في جواز: أكثرُ لبسي الكَتّانُ.

الرابعة عشرة: أجاز ابن كيسان: أَمَّا ضربي زيداً فكان قائماً نفسُه نفسُه، فتكون الأولى لذكر زيد، والثانية لذكر الضرب. وحكى أبو جعفر النحاس أن ذلك جائز على مذهب البصريين والكسائي، وغير جائز على مذهب الفراء.

الخامسة عشرة: «علمي بزيد كان ذا مال» منعها أبو علي[1] على أن يكون «علمي» مبتدأ، و «بزيد» متعلق به، و «كان» في موضع خبره، واسمها مستتر فيها، وهو عائد على علمي، و «ذا» خبرُ كان من حيث إنه يصير التقدير إلى: علمي ذُو مال، و «ذو مالٍ» ليس نفس العلم، ولا منزل منزلته.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٥٠ والمقتصد ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

وتجوز المسألة على وجوه: منها ما جَوَّزه بعضهم من أن تكون من باب: ضربي زيداً قائماً، أي: كائناً ذا مال، وقد كان ذا مال، وذلك[1] على تقدير الكوفيين في نَقْلِ مَنْ نَقَلَ عنهم أنهم يُقدرون الخبر متأخراً محذوفاً، أي: علمي بزيد كان قائماً واقعٌ، أو على تقدير العَضُد: علمي بزيد علمي به ذا مال، وأمَّا على تقدير مَن قدر «إذا كان» فلا يصح. ويمكن أن يكون خبر علمي، أي: علمي ملتبس بزيد أو واقع به ذا مال، أي: غنياً، ويمكن أن تكون «كان» زائدة، ويكون المعنى: علمي بزيد ذا مال.

[٢/١٨:ب] / وزعم بعض النحويين أنه يجوز: علمي بزيد كان ذا مال، على تقدير: إذْ كان، وحذف «إذْ» للدلالة عليها.

وهذا ضعيف لأن العرب إنما حذفت هنا الظرف والفعل معاً، واطرد ذلك في كلامهم، ولم تحذف أحدهما دون الآخر.

وأجاز الأستاذ أبو علي في بعض تقاييده على الإيضاح أن تكون «كان» ناقصة، واسمها مضمر يعود على العِلْم، و «ذا مال» حال تسدّ مسدَّ خبر «كان» كما تسدُّ مسدَّ خبر المبتدأ.

قال بعض أصحابنا: واتفقوا على منع ما أجازه الأستاذ أبو علي، واختلفوا في التعليل: فقيل: امتنع ذلك لأنه بابُ حذفٍ واختصار وتعويض، ولم يجعل العرب ذلك إلا مع المصدر أو مع مضاف إلى المصدر، وعلى أن يكون بعضَه أو كلَّه لا مع ضميره، وإن كان في المعنى مصدراً، وعلينا اتِّباعُهم.

وقال أبو علي في التذكرة: لم يَجز لأنك حُلْتَ بينَه وبين معموله، يريد أن الحال القائمة مقام الخبر عن المصدر لا بد أن يكون في المصدر مَنِ الحالُ له، ويكون معمول المصدر، فإذا أضمرت المصدر لم يبق معموله لأن

---

(١) وذلك: سقط من س، ن.

الضمير العائد على المصدر لا يعمل، فإذاً لا يصح أن تكون الحال سادة مسدَّ الخبر عن مصدر مضمر لأنها لا تسدُّ إلا عن مصدرٍ معمولُه صاحب الحال، والمضمر[1] لا يعمل، فليس له معمول.

وقيل: لم يُسمع منهم: ضربي زيداً هو قائماً، فلا تدخل عليه كان، فيكون اسماً لها، وكلُّ ما كان اسماً لِـ «كان» يجوز أن يتقدم، ويُضمر فيها ضميره، فتقول في كان زيدٌ قائماً: زيدٌ كان قائماً، وهذا لم يأت في نحو هذا، لم يُسمع: ضربي زيداً كان قائماً.

ص: ويُحذف المبتدأ أيضاً جوازاً لقرينة، ووجوباً كالمُخْبَرِ عنه بنعتٍ مقطوعٍ لمجردِ مدحٍ أو ذَمٍّ أو ترحُّمٍ، أو بمصدرٍ بدلٍ من اللفظِ بفعلِه، أو بمخصوصٍ في بابِ نعمَ، وبئسَ، أو بصريحٍ في القَسَم، وإنْ وَلِيَ معطوفاً على مبتدأ فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر صَحَّت المسألة، خلافاً لمن منع، وقد يُغني مضافٌ إليه المبتدأُ عن معطوفٍ، فيطابقهما الخبر.

ش: مثالُ حذفِه جوازاً لقرينة: صحيح، لمن قال: كيف زيدٌ؟ و: مِسْكٌ، عند شَمِّ طِيب، و: إنسانٌ، عند رؤية شَبَح، وقال الشاعر[2]:

إذا ذُقْتُ فاها قلتُ: طعمُ مُدامةٍ مُعَتَّقةٍ مما تَجيءُ بِهِ التُّجُرْ

أيْ: هذا طعمُ مُدامة. ولو كان هذا معرفةً لجاز جعلُه مبتدأ محذوفَ الخبر. ومما يُحَسِّن الحذفَ دخولُ فاء الجزاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ، كقوله تعالى ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾[3] أي: فصلاحُه لنفسه.

وقولُه **لمجردِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم** مثالُه: الحمدُ لله أهلُ الحمدِ، ومررتُ بزيدٍ الفاسقُ، ومررت ببكرٍ المسكينُ. وإنما التزم/ هنا إضمار [٢:١٩/أ]

---

(١) ك، ف: والمصدر.

(٢) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ١١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٦٣ واللسان (تجر). تُجُر: جمع تاجر، أو جمع تِجار، وتجار: جمع تاجر.

(٣) سورة فصلت، الآية: ٤٦.

المبتدأ لأنه مما يجوز فيه القطع إلى النصب على إضمارِ فعلٍ لا يجوز إظهاره، قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، ولم يريدوا به الإخبارَ، فالتزموا فيه الإضمارَ أمارةً على الإنشاء، كما فعلوا في النداء؛ إذْ لو أُظهر لأوهمَ الإخبارَ، فأُجري الرفع مُجرى النصب في إضمار الرافع والناصب ليستويا. واحتَرز بقوله «لمجردِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحم» مِن أن يكون لغير ذلك، فإنه يجوز إظهارُ المبتدأ وإضماره، وإظهارُ الناصب وإضماره، نحو: مررت بزيدٍ الخياطَ، يجوز فيه الرفع والنصب، ويجوز أن تقول: بزيدٍ هو الخياطُ، وبزيدٍ أعني الخياطَ، وقال الشاعر(١):

نَفْسي فِداءُ أميرِ المؤمنين إذا ... أَبْدَى النَّواجِذَ يومٌ باسِلٌ ذَكَرُ
الخائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُه ... خليفةُ اللَّهِ يُسْتَسْقى بِهِ المَطَرُ

وقولُه أو بمصدرٍ بدلٍ من اللفظ بفعله مثالُه قولُهم: سَمْعٌ وطاعة، وقال الشاعر(٢):

فقالتْ: حَنانٌ، ما أتى بك ههنا ... أذُو نَسَبٍ أم أنتَ بالحيِّ عارفُ

التقدير: أَمري سمعٌ وطاعة، وأَمْري حَنانٌ.

والأصلُ في هذا النصبُ لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بالفعل، فلم يَجُز إظهار ناصبه لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل منه، ثم حُمل الرفع على النصب، فالتُزم(٣) إضمار المبتدأ.

وقيل لبعضهم: كيف أصبحتَ؟ فقال: حَمْدُ الله وثَناءٌ عليه، أي: أمري

(١) هو الأخطل. والبيتان في ديوانه ص ١٩٧، ١٩٩ والثاني قبل الأول، وبينهما عدة أبيات. والكتاب ٢: ٦٢ وتحصيل عين الذهب ص ٢٦١.

(٢) هو المنذر بن درهم الكلبي. والبيت في الكتاب ١: ٣٢٠، ٣٤٩ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٢٣٥ وللأعلم ص ٢١١ والمقتضب ٣: ٢٢٥ والكامل ص ٧٣٢ وفرحة الأديب ص ٥٧ والخزانة ٢: ١١٢ ـ ١١٥ [٩٧].

(٣) ك، ف: والتزم.

حَمْدُ الله. وقد جاء إظهار هذا المبتدأ في الشعر، أنشد ابن جني في الخصائص[1]:

فقالت: على اسمِ الله، أمرُك طاعةٌ وإنْ كُنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أُعَوَّدِ

وقولُه أو بمخصوصٍ في باب نِعْمَ وبئسَ مثالُه: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، جوزوا في «زيد» أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو زيدٌ، فعلى هذا قالوا: يكون قد حُذف المبتدأ وجوباً، وسيأتي الكلام في هذه المسألة إن شاء الله. ويتضح أنه لا يجوز في هذا المخصوص إلا أن يكون مبتدأ، والجملة التي قبله في موضع الخبر له، كما لو كان تقدم على الجملة.

وقولُه أو بصريحٍ في القَسَم مثالُه قولُ العرب: في ذِمَّتي لأفعلنَّ، أي: في ذِمَّتي ميثاقٌ أو عهدٌ، وهذا[2] عكسُ قولهم: لَعَمْرُك لأفعلنَّ، ذكر هذه المسألة أبو علي الفارسي[3]، وقال الشاعر[4]:

تَسَوَّرَ سَوَّارٌ إلى المجد والعُلا وفي ذِمَّتي لئنْ فَعلتُ لَيَفْعلا

ومما يجب فيه إضمار المبتدأ مواضعُ:

أحدها أن يَذكر الشاعر منزلاً أو منازل/ يتغزل بها، ثم يقول: دارُ [٢: ١٩/ب] فلانة، أو ديارُ فلانة، كما قال الشاعر[5]:

أَتعرِفُ رسْمَ الدارِ قَفْراً منازِلُه كسَحْقِ اليَماني زَخْرَفَ الوَشْيَ ماثِلُهْ

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة. وهو في ملحقات ديوانه ص ٤٩٠ والخصائص ٢: ٣٦٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٦٠ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٢١ ـ ٣٢٢. وأوله في النسخ كلها: «فقلت» صوابه في المصادر المذكورة.

(٢) س: وهكذا.

(٣) إيضاح الشعر ص ٥٤٨ وشرح التسهيل ١: ٢٨٨.

(٤) البيت لليلى الأخيلية، وفي ديوانها ص ١٠١ ط. بغداد، والكتاب ٣: ٥١٢ وإيضاح الشعر ص ٥٤٨ والمقاصد النحوية ١: ٥٦٩.

(٥) هو طرفة بن العبد. والأبيات في ديوانه ص ١١٥ والمقاصد النحوية ١: ٥١١. س: قفر. ك، ف: إذ تصديك.

بِتَثْليثَ أو نَجرانَ أو حيثُ نلتقي　　　من النَّجد في قيعانِ جَأْشٍ مَسايلُهْ

ثم قال:

ديارُ سُليمى إذْ تَصِيدُك بالمنى　　　وإذْ حبلُ سَلْمى منك دانٍ تُواصِلُهْ

أي: هي ديار، أو تلك ديار. وقال الآخر[1]:

هل تَعرفُ اليومَ رَسْمَ الدارِ والطَّلَلا　　　كما عَرفتَ بِرَسْمِ الصَّيْقَل الخِلَلا

دارٌ لِمَــرْوَةَ إذْ أَهْلــي وأهلُهُــمُ　　　بالقادِسيَّةِ نَرْعى اللَّهْوَ والغَزَلا

وكـذلـك مـا انتصـبَ تـوكيـداً لنفسـه، نحـو ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[2]، و ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾[3]، و ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾[4] و ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾[5]، هذا كلّه يجوز رفعُه بإضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره.

قال بعض أصحابنا: «وكذلك سائر ما جاء من الفصل الأول». يعني ما ارتفع خبر مبتدأ، وأصله أن يُنصب بفعل لا يجوز إظهاره. قال: «إلا أنه غير مقيس، لا تفعله». يعني ترفعه على خبر مبتدأ إلا فيما سمعتَ بخلاف ما جاء في الديار، وما قطع في النعوت، وفي مصادر التوكيد، لكن ما سُمع منه لا يكون إلا على هذا، أي: على خبر مبتدأ، كقولهم: مَنْ أنتَ زيدٌ؟

الثاني: قولُ العرب: مَنْ أنتَ زيدٌ[6]؟ أي: مذكورُك زيدٌ، حذفت

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. والبيتان في ملحق ديوانه ص ٤٩٧ والكتاب ١: ٢٨٢ وتحصيل عين الذهب ص ١٩١. ونُسبا في شرح أبيات سيبويه ١: ١٩٩ ـ ٢٠٠ لعَوْج بن حزام الطائي، وبينهما فيه بيتان، وذكر محققه أن الكوفي نسب الأبيات الأربعة لعويج بن حزام الطائي. الصيقل: شحاذ السيوف وجلاؤها. والخلل: جمع خِلَّة، وهي بطانة يغشى بها، تنقش بالذهب.

(٢) سورة النمل، الآية: ٨٨.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٢٢.

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٣٨.

(٦) الكتاب ١: ٢٩٢. وانظر شرح المفصل ٢: ٢٨.

المبتدأ وجوباً لأنهم قالوا: من أنتَ زيداً؟[1] بالنصب، أي: تذكر زيداً، أضمروا في الرفع كما أضمروا في النصب.

الثالث: قولُ العرب «لا سَواءٌ» حكاه س[2]، وتأوله على حذف المبتدأ، تقديره: هذان لا سواءٌ[3]. وقال س[4]: «إنما دخلت لا هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت[5] عليه سواءٌ؛ ألا ترى أنك لا تقول[6]: هذان لا سَواءٌ». والمبرد[7] لا يمنع ظهورَه، يعني ظهور المبتدأ. وقدّره بعضهم[8] بعدَ «لا»، أي: لا هُما سَواءٌ. ومن كلام المختار بن أبي عُبيد، وقد قَتل حَفْصَ بنَ عمرَ بنِ سعدِ بنِ أبي وَقَّاص، وأباه عُمَر بنَ سَعْد: «عُمَرُ بالحُسين، وحفصٌ بِعليٍّ بنِ الحُسين، ولا سَواءٌ»[9]، أي: ولا هُما سَواءٌ. ولم تكرر «لا» لأنَّ المعنى: ولا يستويان، فكما أنَّ الفعل لا يلزم تكرير «لا» معه، فكذلك مع ما في معناه.

وفي كتاب أبي الفضل الصفار: س لا سَواءٌ، يريد أنَّ هذه اللفظة تُستعمل عندما تُسَوِّي بين شيئين أو أشياء، فيقول الرادُّ: لا سَواءٌ، أي: هما لا سَواءٌ، لكن لم يظهر قَطُّ ما ارتفعت عليه سَواءٌ، وعاقبه «لا»، فكما أنك لو قلت «هما سَواءٌ» لم يلزم تكرار، فكذلك ما عاقبه.

الرابع: قولُهم «لا سِيَّما زيدٌ» في من رفع زيداً، التقدير: لا سِيَّ الذي هو زيدٌ.

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٢. وانظر شرح المفصل ٢: ٢٨.
(٢) الكتاب ٢: ٣٠٢ والمسائل المنثورة ص ١٠٠.
(٣) ك، ف، ن: لاهما سواء.
(٤) الكتاب ٢: ٣٠٢.
(٥) س: وارتفعت. ك، ن: عاقبت ما عليه. ف: عاقبت ما على سواء. والتصويب من كتاب سيبويه.
(٦) قلت: ذكر السيرافي أن هذا جائز. شرح الكتاب ٣: ٩٧/أ.
(٧) الأصول ١: ٣٩٥.
(٨) البسيط في شرح الجمل ص ٦٠٠.
(٩) تاريخ الطبري ٦: ٦١ والبداية والنهاية ٨: ٢٧٤.

[٢٠:٢/أ] وقولُه وإنْ وَلي معطوفاً إلى آخر المسألة مثال/ ذلك: عبدُ الله والريحُ يُباريها، فمجيزٌ ومانعٌ، والمنع أظهر لأنَّ «عبدالله» مبتدأ، و «الريح» معطوف عليه، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ، و «يُباريها» خبر عن المبتدأ الواحد، ويبقى الآخر لا خبر له، فلو لم تكن الواو صحت إجماعاً.

ومَنْ أجازها من البصريين[١] جَعل خبر المبتدأين محذوفاً، تقديره: عبدُ الله والريحُ يجريان يُباريها[٢]، و «يُباريها» في موضع نصب على الحال، واستغني بها عن الخبر لدلالتها عليه. ومن أجازها من الكوفيين[٣] فعلى معنى: يتباريان، إذْ مَنْ باراك فقد باريته، ولم يقدر محذوفاً. قال أبو بكر بن الأنباري: عبدُ الله والريحُ يباريها، وأخوك والدنيا يَذُمُّها، بَيَّنَ هشام أنَّ «عبدالله» رافعه في الأصل ما عاد من «يُباريها»، و «الريح» يرفعها رجوع الهاء في «يُباريها»، والواو نَسقت «الريح» على «عبدالله»، فبُنيا على: عبدالله والريح يتباريان، وعبدالله والدنيا مقرونان ومجتمعان، وبطل: عبدالله فالريح يباريها، وأخوك ثُمَّ الدنيا يَذُمُّها.

ولهشام في هاتين المسألتين[٤] جواب آخر، وهو أن الواو ترفع «عبدالله»، و «الريح» نسق على «عبدالله»، و «يباريها» حال لـ «عبدالله» و «الريح».

وتلخيصُ المسألة: عبدُ الله مع الريح يباريها[٥]، إذا كان معروفاً بالسَّخاء والإفضال والإشباه للريح في هذا المعنى، فكانت الواو هنا على ما هي عليه في: كلُّ ثوب وثمنُه، وكلُّ رجُل وضيعتُه.

وقال أحمد بن يحيى: إذا نسقت الريح على عبدالله على أن يباريها

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٨٩.
(٢) بعده في شرح التسهيل: فيجريان خبر محذوف.
(٣) شرح التسهيل ١: ٢٨٩.
(٤) المسألتين: سقط من س.
(٥) في النسخ كلها: «ويباريها» بواو قبله.

حال نصب إذا صُرف إلى الدائم، فقيل: مُبارِيهَا، وإذا عُمل على أن «يُباريها» خبر «عبدالله» و «الريح» اختلطا في عقدة، واجتمع «عبدالله» و «الريح» في التقرب لاختلاط الخبرين، إذا صُرف «يُباريها» إلى الدائم رفعه، وأتي بعده بكناية صاحبه، وصاحبه «عبدالله».

وقيل: عبدُ الله والريحُ مُبارِيْها هُوَ، بإسكان الياء، وأخوك والدنيا ذامُّها هُوَ، برز «هُوَ» بعد «مباريها» و «ذامّها» لأن فاعلاً جرى على غير صاحبه، فلم يحتمل ضميراً من صاحبه، كما فعل ذلك في «يدُكَ باسِطُها أنتَ» لمَّا جَرى «باسط» على اليد، وهو فعل للكاف، لم يحتمل ضميراً من الكاف، فظهر صاحبه معه وأُبرز.

قال أبو بكر: وقد شرحنا من إجازة الكوفيين هذا المكني، وأبى البصريون إلا إظهاره.

وأصل المسألتين بغير واو عاطفة: عبدُ الله الريحُ يُباريها، وأخوك الدنيا يذمُّها. وللريح والدنيا وجهان:

أحدهما النصب بـ «يُباري» و «يَذُمُّ»، وهما مبنيان عند الكوفيين على التأخر بعد الفعل، والبصريون ينصبون الدنيا والريح بفعل مضمر قبل الدنيا والريح، يفسرهما الفعل المظهر.

والوجه الآخر ارتفاعهما برجوع الهاء. فمن عَمل على أنَّ «الدنيا» و «الريح» في موضع نصب، وصَرف المستقبل إلى الدائم، لم يَحتج إلى زيادة في الكلام، فقال: عبدُ الله الريحُ مُبارِيْها، وأخوك الدنيا ذامُّها، فذامٌّ ومُبارٍ/ رافعُهما عبدُ الله والأخ. ومَن عَمل على أنَّ «الدنيا» و «الريح» في موضع رفع، وصَرف المستقبل إلى الدائم، قال: عبدُ الله الريحُ مُباريها هو، وأخوك الدنيا ذامُّها هو، احتيج في هذا المعنى إلى إبراز «هو»، وفيه من الحذف ما في غيره. [٢:٢٠/ب]

وقد أجاز هشام: كلُّ رجلٍ وأخوه قائمٌ، على أنَّ كلاًّ يرفعه رجوع الهاء، والأخ رافعه قائم، نسقْتَ الأخ على كلّ، لما اجتمع الخبران واختلطا

شُبِّها باختلاطهما[1] في: عبدُ الله والدنيا يذمُّها.

وقد خالف بعض الكوفيين هشاماً في هذا وفي إجازته: عبدُ الله وصاحبُه قائمٌ، على أنَّ الصاحب معطوف على عبدالله تشبيهاً بـ «أخوك والدنيا يذمُّها»، وقال: لا ينبغي أن نقيس على المختلطين غيرهما. انتهى ما لُخِّص من كلام ابن الأنباري في هذه المسألة.

وقد أطلق المصنفُ في قوله «وإنْ وَلِيَ معطوفاً على مبتدأ»، وقد قيَّدوه بأن يكون العطف بالواو، فلو كان بالفاء أو بِثُمَّ لم يجز. وقيَّد المصنف بقوله «فعلٌ لأحدهما»، وقد جوَّزوا ذلك في الفعل وفي اسم الفاعل كما سبق في كلام ابن الأنباري.

وقال المصنف في الشرح[2]: «واستدل أبو بكر بن الأنباري على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر[3]:

واعلــــمْ بـــأنَّـــك والمنيّـ ـــةَ شـــارِبٌ بِعُقـــارِهـــا»

انتهى.

ولا حجة فيه لأنه لا يتعين أن تكون الواو للعطف، إذ يحتمل أن تكون واوَ «مَعَ»، ويكون «شاربٌ» خبراً لِـ «أنَّ» في قوله «بأنك»، التقدير: بأنَّك مَعَ المنيةِ شاربٌ بِعُقارها، كما تقول: إنك مَعَ هند محسنٌ إليها.

وقد جعل الكوفيون هذا مقيساً على أن تكون الواو بمعنى «مَعَ»، فيجيزون: إنَّ زيداً وعمراً قائمٌ، كأنك قلت: إنَّ زيداً مَعَ عمرو قائمٌ، فليس لك ما تخبر عنه إلا اسم واحد، ولو أردت العطف عندهم لم يجز إلا أن تُثني الخبر. واستدلوا على ذلك بقوله[4]:

---

(١) س: في اختلاطهما.

(٢) شرح التسهيل ١ : ٢٨٩.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٤) البيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط من أبيات يحض فيها معاوية على قتال علي. وهو في =

فـإنَّـكَ والكتـابَ إلـى علـيٍّ كـدابِغـةٍ، وقـد حَلِـمَ الأديـمُ

وسيأتي ذكر هذه المسألة في «باب إنَّ» إنْ شاء الله.

وقولُه **وقد يُغني مضافٌ** إلى آخر المسألة. قال المصنف في الشرح[1]: «قد يُقصد اشتراك المضاف والمضاف إليه في خبر، فيجيء الخبر مثنًّى كقول بعض العرب «راكبُ البعيرِ طَليحان»[2]، والأصل: راكبُ البعيرِ والبعيرُ طَليحانِ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى» انتهى.

وهذه المسألة أجازها الكسائي وهشام، فلو قَدَّمت، فقلت «طليحان صاحبُ الناقة» أَبْطلاها إذ لم يقم سابقُ دليل على تثنية الخبر، والمرفوع المخبرُ عنه واحد.

قال ابن الأنباري: «وإنما جاز الأول لأن التقدير في التقديم: الناقة والصاحب، فثنى الخبر بالدليل السابق، وهو الاثنان المذكوران، واستحال/ [٢:٢١/أ] «طَليحانِ صاحبُ الناقة» لتثنية الفعل ورفعه من غير سبقِ دليل يوجب التثنية، ولا تأخَّر اثنان مرفوعان يكون مبناه عليهما، وما يَصِحُّ البناء على مدلولٍ عليه إلا بمقارنة الدليل وسَبْقه إياه» انتهى.

وقال صاحب البديع: فأما قولهم «راكبُ[3] الناقةِ طَليحانِ» فتقديره[4]: أحدُ طَلِيحَينِ، فحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه. ويجوز أن يكون قد حُذف المعطوف للعلم به، تقديرُه: راكبُ الناقةِ والناقةُ طَليحانِ، ومثلُه

= النوادر ص ٥٥٧ وجمهرة اللغة ٢: ١٨٨ وتهذيب اللغة ٥: ١٠٧ وديوان الأدب ٢: ٢٥٠ والحماسة البصرية ٢: ١١٦ والسمط ص ٤٣٤ واللسان (حلم) وشرح الجزولية للأبذي ص ٦٠٩، ١٠١٠. حلم الأديم: فسد وتثقب.

(١) شرح التسهيل ١: ٢٨٩.

(٢) كذا! والمشهور «راكب الناقة طليحان» كما في المحتسب ٢: ٢٢٧ والخصائص ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٣. طلح البعير: أعيا.

(٣) س: صاحب.

(٤) هذا التقدير والذي يليه في الخصائص ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٣.

قولُ الشاعر[1]:

أقولُ له كالنُّصح بيني وبينَهُ   هَلَ آنتَ بِنا في الحج مُرْتَحِلانِ

وقد جوز بعضُهم: غلامُ زيد ضربتُهما، فيُعيد الضمير إليهما.

ص: والأصلُ تعريفُ المبتدأ وتنكيرُ الخبر، وقد يُعَرَّفان. ويُنكَّران بشرط الفائدة، وحصولُها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفاً، أو موصوفاً بظاهرٍ أو مقدَّرٍ، أو عاملاً، أو معطوفاً، أو معطوفاً عليه، أو مقصوداً به العموم أو الإبهام، أو تاليَ استفهام أو نفيٍ أو لولا أو واوِ الحال أو فاءِ الجزاء أو ظرفٍ مختصٍّ أو لاحقٍ به، أو بأن يكون دُعاءً، أو جواباً، أو واجبَ التصدير، أو مُقَدَّراً إيجابُه بعد نفي. والمعرفة خبرُ النكرة عند س في نحو: كم مالُك؟ واقصِدْ رجلاً خيرٌ منه أبوه.

ش: إنما كان الأصل تعريف المبتدأ لأن المبتدأ مسند إليه، والإسناد إلى المجهول لا يفيد المخاطب إلا بقرينة لفظية أو معنوية تُقَرِّبُه من المعرفة. وإنما كان الأصل تنكير الخبر لأن نسبته من المبتدأ نسبةُ الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه، قاله المصنف[2]، قال[3]: «أو لكونه إذا كان معرفاً مسبوقاً بمعرفة تُوهم كونهما موصوفاً وصفة، فمجيئه نكرةً يرفع ذلك التوهم». ومثالُ تعريفهما: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾[4] و ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[5].

وقولُه **وقد يُعَرَّفان** مثالُه: زيدٌ القائمُ، وفائدتُه أقلُّ من فائدة الإخبار بالنكرة؛ لأنك إنما تستفيد منه النسبة إلى المبتدأ لا ثبوته، لأنك تَعلمه،

(١) البيت في ضرائر الشعر ص ٢٨٢ وشرح الجزولية للأبذي ص ٦١٠.
(٢) شرح التسهيل ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٠.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٩٠.
(٤) سورة الشورى، الآية: ١٥.
(٥) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

ويُشترط فيه أن لا يكون معلوم النسبة لأنه لا فائدة فيه إلا أن يدخله معنى تعظيم، نحو: أنا أنا، ونحوه.

وقد خَيَّرَ بعضُ النحويين في جعل أيِّهما شئت المبتدأ أو الخبر. وقال بعضهم: هو بحسب المخاطب، فإن عُلم منه أنه في علمه أحدُ الأمرين، أو سأل عن أحدهما بقوله: مَنِ القائم؟ فقلتَ في جوابه: القائمُ زيدٌ، فلا اختيار هنا؛ لأن الثاني كالمجهول، وأما لو أُحْضِرَ الأمرين، فقال: هل أخوك زيدٌ؟ فحينئذ تكون بالخيار. وأما مَن خيَّر فلأنه لا فرقَ بين كونه في ذكره الأمران أو أحدُهما إذا كان عالماً بذلك في الجملة.

وفي الإفصاح[1]: قال بعض المتأخرين: محلُّ الفائدة ـ وهو الذي كان غير معلوم عند المخاطب ـ / هو الخبر، والمعلوم عنده هو الاسم، يعني في [٢:٢١/ب] «باب كان». قال: وكذلك جعلوه في المبتدأ والخبر، وألزم بعضهم تقديم الخبر على هذا لئلا يلبس.

وقال بعضهم: إذا كان أحد الاسمين أعمَّ من الآخر فالعموم هو الخبر، نحو: زيدٌ صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره، ولا يجوز على هذا: صديقي زيدٌ، كما لا يجوز: الحيوانُ زيدٌ، ولا: الكاتبُ عمرٌو، ولا: كاتبُ الأميرِ عمرٌو، إذا كان له كُتّاب، وتقول: عمرٌو كاتبُ الأمير. إذا لم يكن له كاتب سواه. وقال بعضهم: هذا على معنى الحصر.

والذي عليه المتقدمون قول أبي علي[2]: إنَّك تجعل ما شئت منهما الاسم والآخر الخبر، يعني في «باب كان وأخواتها» وكذا[3] في المبتدأ والخبر.

---

(١) ك، ف، هامش ن: الإيضاح.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٩٩ والمقتصد ص ٤٠٣، ٤٠٥.

(٣) كذا: سقط من س.

وقد قال أبو بكر بن الصائغ[1] في قول الشاعر[2]:

أردتُ قَصيراتِ الحِجالِ، ولم أُرِدْ　　قِصارَ الخُطا، شَرُّ النساءِ البَحاترُ

إنّ «البحاتر» هو المبتدأ، و «شر النساء» الخبر لأنه أعم منه؛ لأن القِصَر من العيوب، والقصائر بعض معيبات النساء.

وسَلَّم له ابنُ السِّيد هذا على أنه الوجه والأصلُ، وأجاز أن يكون مبتدأ لأن الأول هو الثاني، وإذا عَلمنا من أحد الشيئين أنه الآخر عُلم من الآخر أنه الأول، فوقعت الفائدة. واحتج بقول زهير[3]:

وإمـا أن تَقُـولـوا: قـد أَبَيْنـا　　فَشَرُّ مواطِنِ الحَسَبِ الإباءُ

قال: فدخول الفاء يدل على أنه مبتدأ لأنها لا تدخل على الخبر.

قال ابن هشام: «وهذا خطأ فاحش لأن الجواب إنما يكون في صدر الكلام، فإنْ تَقدم الخبر كان صدراً، ودخلت عليه الفاء، كقولك: أمَّا زيدٌ ففي الدار، و: إن كان زيدٌ في السجن ففي الدار عمرو. والحُجَّةُ في قوله تعالى ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ﴾[4]» انتهى، وفي بعضه لي قليل توضيح.

---

(١) أبو بكر محمد بن يحيى بن باجَّهْ التُّجَيْبيّ الأندلسي السَّرَقُسْطي المعروف بابن الصائغ [ـ٥٣٣ هـ]. كان فيلسوفاً وشاعراً مجيداً، عارفاً بالأنساب، ينسب إلى التعطيل ومذهب الحكماء، اشتغل بالطبيعيات والفلك والطب والموسيقى، شرح كثيراً من كتب أرسطاليس، ومن مصنفاته: مجموعة في الفلسفة والطب والطبيعيات، ورسالة الوداع، وتعليق على كتاب الفارابي في القياس. توفي بفاس. والباجَّه: الفضة بلغة فرنج المغرب. وفيات الأعيان ٤: ٤٢٩ ـ ٤٣١ والأعلام ٧: ١٣٧.

(٢) هو كثير عزة. والبيت في ديوانه ص ٣٦٩ وإصلاح المنطق ص ١٨٤، ٢٧٤ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٨٩ وشرح المفصل ٦: ٣٧ واللسان (بهتر). البحاتر: القصار. وقد أنشده المصنف مع بيت قبله في ص ٣٣٩ من هذا الجزء.

(٣) البيت في ديوانه ص ١٣٨ [صنعة الأعلم].

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٢٢.

وقولُه ويُنكَّرانِ مِن النكرات ما يلزم حالاً واحدة، نحو: عَرِيب وكَتِيع[1] وأَحَدِ الذي همزته أصل، تقول: ما أحدٌ مثلك، ونحوه؛ لأنه عام، ولا يقع إلا في النفي، وسيأتي خلاف المبرد فيه. ومنه ما لا يلزم طريقة واحدة.

وقولُه وحصولُها ـ أي: وحصولُ الفائدة ـ في الغالب قال المصنف[2]: «تنبيه على أن الفائدة قد يندر حصولها في الإخبار عن نكرة خالية من جميع ما ذكر، كقول من خُرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة أو بسَماع حصاةٍ مُسَبِّحة: شَجَرة سَجَدتْ، وحَصاة سَبَّحَتْ» انتهى.

والمصنفُ لم يَسْتَوْفِ المسوغاتِ لجوازِ الابتداء بالنكرة، وسنذكر ما أَغفله منها، ونُبين أنَّ في هذا مُسَوِّغاً منها: فالوصفُ قولُ العرب «ضَعيفٌ عاذَ بِقَرْمَلة»[3]، أي: إنسانٌ ضعيف أو حيوانٌ ضعيف التجأ إلى ضعيف، والقَرْمَلة: شجرة ضعيفة.

والموصوفُ بظاهر «شَوْهاءُ وَلُود خيرٌ/ من حسناءَ عقيم»[4]. وهذا [٢:٢٢/أ] يسميه بعضهم خَلَفاً من موصوف، أي: امرأةٌ شَوْهاءُ.

وبِمُقَدَّر قولُهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم»[5]، أي: مَنَوانِ منه بدرهم، وصف «منوان» بالمجرور المقدر، ومَنَوانِ: مبتدأ، وبدرهم: خبره، والجملة خبرٌ عن قولهم «السَّمْن». وجَعل المصنفُ[6] من هذا قولَه ﴿ وَطَآيِفَةٌ قَدْ

---

(١) كتيع وعريب: بمعنى: أحد.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٩٠.

(٣) مجمع الأمثال ١: ٢٧٩ وأوله فيه «ذليل».

(٤) كتاب المجروحين لابن حبان ١: ١١١ وكشف الخفاء ١: ٤٥٧ ـ ٤٥٨، والنهاية ٤: ٤١٦ والمعجم الكبير للطبراني ١٩: ٤١٦ وتهذيب اللغة ١٣: ١٣١ وشرح التسهيل ١: ٢٩٠. وقيل فيه: منكر لا أصل له. ويروى أوله: سوآء.

(٥) الأصول ١: ٦٩ و٢: ٣٠٢ وإيضاح الشعر ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠، ٣٤٧، ٥٨٧.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٩٠.

﴿أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[1] أي: من غيرِكم، وهُم المنافقون، وقول الشاعر[2]:

إني لأُكثر مما سُمْتِني عَجَباً يَدٌ تَشُجُّ، وأخرى منك تأسوني

أي: يَدٌ منك.

ولا يتعين ما ذَكر لأنه موضع تفصيل، فيجوز أن يكون المسوِّغ هو التفصيل.

وأنشد المصنف أيضاً من ذلك[3]:

وما بَرِحَ الواشُونَ حتى ارتَمَوْا بنا وحتى قلوبٌ عن قُلوبٍ صَوادِفُ

أي: قُلوبٌ مِنَّا عن قُلوبٍ منهم.

والعامل: «أمرٌ بمعروفٍ صَدَقةٌ، ونَهْيٌ عن منكرٍ صَدَقةٌ»[4]. قال المصنف[5]: (ويدخل في هذا المضافُ إلى نكرة، نحو «خمسُ صَلواتٍ كَتَبَهُنَّ الله على العباد»[6]).

والمعطوف: زيدٌ ورجُلٌ قائمان، فـ«رجل» نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة.

والمعطوفُ عليه قولُه تعالى ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[7] على أن يكون التقدير: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ، فساغ الابتداء بقوله (طاعةٌ) لأنه عُطف

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٤.

(٢) البيت في تخليص الشواهد ص ١٩٧.

(٣) البيت لمزاحم العقيلي. وهو في الحماسة ٢: ١٣١ وشرحها للمرزوقي ص ١٣٨٦ وللأعلم ص ٨٥٠.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ص ٤٩٩ وكتاب الزكاة ص ٦٩٧.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٩١.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٥: ٣١٥، ٣١٩ ومالك في الموطأ ـ كتاب صلاة الليل ص ١٢٣ والنسائي في كتاب الصلاة ـ الباب السادس ١: ٢٣٠ وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة ـ الباب ١٩٤ ـ ١: ٤٤٨.

(٧) سورة محمد، الآية: ٢١.

عليه ما فيه مُسَوِّغ لجواز الابتداء به، وهو (مَعْروفٌ) الذي هو وصف لقوله[1] (وقول)، وقال الشاعر[2]:

غُرابٌ وظبيٌ أَعْضَبُ القرنِ نادَيا بِصَرْمٍ، وصِرْدانُ العَشِيِّ تَصيحُ

فابتدأ بـ «غُراب» ـ وهو نكرة ـ لعطف «وظبي» عليه، وفيه مُسَوِّغ، وهو وصفه بـ «أعضب القرن». وظاهرُ كلام المصنف في الشرح[3] أنَّ مطلق العطف مُسَوِّغ لجواز الابتداء بالنكرة، وجَعل من ذلك قولَهم «شَهْرٌ ثَرَى، وشَهْرٌ تَرى، وشَهْرٌ مَرْعى»[4] وقولَ الشاعر[5]:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسَرّْ

وهذا عند غيره ليس مُسَوِّغُ الابتداء فيه بالنكرة ما ذكره المصنف من العطف، وإنما مُسَوِّغُ ذلك التفصيلُ، وقد ذكره أصحابنا[6] في المسوغات، وأغفله المصنف.

---

(١) س: الذي وصف بقوله.

(٢) هو عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود كما في جمهرة اللغة ١: ٣٠٣ والأمالي ٢: ١٥٩ والسمط ص ٧٨١. والبيت أيضاً في مجمع الأمثال ١: ٣٧٠ وشرح التسهيل ١: ٢٩٢. ظبي أعضب القرن: انكسر أحد قرنيه. والصرم: القطع. والصردان: جمع صُرَد، وهو طائر يصطاد العصافير.

(٣) قال: «ومن الابتداء بالنكرة لأجل العطف عليها...» شرح التسهيل ١: ٢٩٢.

(٤) الكتاب ١: ٨٦ ومجمع الأمثال ١: ٣٧٠ وأمالي ابن الشجري ١: ١٤٠ و ٢: ٧٢. يعنون شهور الربيع، أي: يمطر أولاً، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النعم. وقيل: يعنون أشهر الشتاء. والثرى: التراب النديّ.

(٥) هو النمر بن تولب كما في الكتاب ١: ٨٦ وتحصيل عين الذهب ص ١٠٥ وحماسة البحتري ص ١٢٣. والبيت بغير نسبة في الكشاف ١: ٤٦٦ وأمالي ابن الحاجب ص ٧٤٩ وشرح التسهيل ١: ٢٩٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١١٣ والبسيط في شرح الجمل ص ٥٣٧ وتخليص الشواهد ص ١٩٣.

(٦) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٤١ ـ ٣٤٢ والأبذي في شرح الجزولية ص ٨٨٠ ـ ٨٨١. وسماه ابن أبي الربيع في البسيط ص ٥٣٧ «التنويع».

وجَعل المصنف مما ابتدىء فيه بالنكرة لأجل العطف قولَ الشاعر[1]:

عندي اصطبارٌ وشَكْوى من مُعَذِّبتي   فهل بأَعْجَبَ مِن هذا امرؤ سَمِعا

ولا يتعين ما ذكره المصنف لأنه قد تقدم هنا على النكرة ظرف، وهو مُسَوِّغ لجواز الابتداء بالنكرة، وقد ذكر هذا المسوغَ المصنفُ[2]، وسيأتي في التمثيل.

والمقصودُ به العمومُ قولُ ابن عباس[3] «تمرةٌ خيرٌ من جرادة»، وقول [٢:٢٢/ب] العرب «خُبَأَةٌ خيرٌ/ من يَفَعة سَوْءٍ»[4].

والإبهامُ مَثَّله المصنف بقولهم: ما أحسنَ زيداً! وأصحابنا يقولون[5]: جاز الابتداء بـ «ما» لأن فيها معنى التعجب. وجعلوا من ذلك قول العرب: عَجَبٌ لزيدٍ. ولم يذكر المصنف هذا المسوغ، استغنى عنه بالإبهام.

وتالي الاستفهام: أَرَجُلٌ في الدارِ؟ والنفي: ما رجلٌ في الدار.

و «لولا» قولُ الشاعر[6]:

لولا اصطبارٌ لأَودى كلُّ ذي مِقةٍ   حينَ اسْتَقَلَّتْ مطاياهنَّ للظَّعَنِ

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٢ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٩٤.

(٣) كذا في شرح التسهيل ١: ٢٩٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١١٤. ونسب لعمر بن الخطاب في الموطأ ـ كتاب الحج ـ الباب ٧٧ ص ٤١٦ ونتائج الفكر ص ٤٠٩. وهو بغير نسبة في البسيط في شرح الجمل ص ٥٣٩.

(٤) مجمع الأمثال ١: ٢٤٢ ـ ٢٤٣ واللسان (خبأ). أي: بنت تلزم البيت تخبأ نفسها فيه خير من غلام سوء لا خير فيه. س، ف، ن: بقعة. وغلام يفعة: شاب. وهو مثل يضرب للرجل يكون خامل الذكر.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٠ والمباحث الكاملية ١: ٤٦٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٨٠.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٤ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٢. أودى: هلك. ومقة: حب.

وواوُ الحال قولُ الشاعر[1]:

سَرَيْنا، ونجمٌ قد أَضاءَ، فَمُذْ بَدا ... مُحَيَّاك أَخْفى ضَوْؤُهُ كلَّ شارِق

وقال البعيث[2]:

أَغَرَّ إذا ما شَدَّ عقداً لذمةٍ ... حَماها، وطيرٌ في الدماء كَرُوعُ

وأنشد المصنف في الشرح[3]:

عَرَضْنا، فسَلَّمنا، فسَلَّم كارهاً ... علينا، وتبريحٌ من الوَجْدِ خانِقُهْ

ولا يتعين أن يكون الابتداء هنا بالنكرة لأجل واو الحال؛ لأن «من الوجد» إما أن يكون متعلقاً بتبريح، أو يكون في موضع الصفة، وكل منهما مُسَوِّغ، أما إذا كان متعلقاً بتبريح فيكون المسوّغ كونَ المبتدأ عاملاً، وأما إنْ كان في موضع الصفة فيكون المسوّغ كونَه موصوفاً بظاهر، وقد ذكر المصنف هذين المسوّغَينِ.

وفاءُ الجزاء قولُ العرب: «إن ذَهبَ عَيْرٌ فعيرٌ في الرِّباط»[4].

وظرفٌ مختصٌ: أمامَكَ رجلٌ، فلو كان غيرَ مختصّ لم يَجُز، نحو: أماماً رَجُلٌ. واللاحق به هو الجار والمجرور[5]. قيل: وإنما جاز هذا لأن المُخْبَر عنه في الحقيقة هو أمامك، المعنى: أَمامَكَ معمورٌ برجُل. وشَرَطَ السهيليُّ[6] أن يكون المجرور معرفة.

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٤ وتخليص الشواهد ص ١٩٣ والمقاصد النحوية ١: ٥٤٦ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٣. الشارق: النجم.

(٢) لم أقف على البيت.

(٣) البيت لعبدالله بن الدمينة. وهو في الحماسة ٢: ٢٧ وشرحها للأعلم ص ٨٥٣ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٥ - ٣٧ وشرح التسهيل ١: ٢٩٤. ونسب إلى يزيد بن الطثرية.

(٤) مجمع الأمثال ١: ٢٥ وشرح التسهيل ١: ٢٩٤. يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب.

(٥) نحو: لك مالٌ، وفي الدار رجلٌ.

(٦) نتائج الفكر ص ٤٠٩، وفيه تعليله.

ومثلُهما في ذلك ما ذكره المصنف من الجملة المشتملة على فائدة، نحو[1]: قَصَدَكَ غلامَه رجلٌ. ولا أعلم أحداً أجرى هذه الجملة مُجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف.

والدعاءُ: ويلٌ لزيد، ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾[2]، و«أَمْتٌ في الحجر لا فِيْكَ»[3]، و«خيرٌ بين يديك»[4].

والجوابُ: درهمٌ، في جواب: ما عندَك؟ أي: درهمٌ عندي. قال المصنف[5]: «ولا يجوز أن يكون التقدير «عندي درهم» إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يُسلَك به سبيلُ السؤال، والمُقَدَّم في السؤال هو المبتدأ، فكان هو المُقَدَّمَ في الجواب، ولأنَّ الأصلَ تأخيرُ الخبر، فتُرِك في مثل: عندي درهمٌ؛ لأنَّ التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم يُعدَل عن الأصل بلا سبب» انتهى. وغير مطابقة الجواب للسؤال في الإعراب لا نقول إن ذلك هو/ ضعيف، بل هو جائز، وإن كان الأرجح [٢:٢٣/أ] المطابقة؛ ألا تراهم جوزوا الوجهين في باب الاشتغال في الجملة الاشتغالية التي تكون جواباً، وإن كان الطباق في الإعراب أولى عندهم، لكن الوجه الآخر ليس بضعيف.

وواجب التصدير: مَنْ في الدار؟ وكم عبداً لك؟

ومُقَدَّرٌ إيجابُه بعدَ نفي «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»[6] و«مَأْرَبٌ دعاكَ إلينا لا

(١) نحو: سقط من س.
(٢) سورة الصافات، الآية: ١٣٠.
(٣) الكتاب ١: ٣٢٩ والخصائص ١: ٣١٨ ونتائج الفكر ص ٤١٠. الأمت: العِوَج، والغِلَظ. س: في حجر.
(٤) الكتاب ١: ٣٣٠.
(٥) شرح التسهيل ١: ٢٩٥.
(٦) الكتاب ١: ٣٢٩ والخصائص ١: ٣١٩ ومجمع الأمثال ١: ٣٧٠ واللسان (هرر) والبسيط في شرح الجمل ص ٥٣٩. أَهَرَّه: حَمَله على الهرير. والهرير: صوت دون النباح. وذو =

حَفاوة»[1] بمعنى: ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ، وما دعاك إلينا إلا مَأْرَبٌ، ومثلُه قولُ الشاعر[2]:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجاز، وقد أَرى ... وأَبِيَّ ما لَكَ ذُو المَجاز بِدارِ

وقال الآخر[3]:

قضاءٌ رمى الأَشْقى بسَهْم شقائه ... وأَغْرى سبيل الحر كلَّ سعيدِ

أي: ما أَحَلَّك ذا المجاز إلا قدرٌ، وما رمى الأشقى إلا قضاءٌ. أنشد المصنف البيتين على هذا المعنى.

قال بعض أصحابنا: «لا يقال «شيء ما جاء بك» إلا لمن جاء في وقتٍ ما جرت العادة بأن يجيء في مثله إلا لأمرٍ مهم. وكذلك «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»، لا يقال إلا في وقتٍ لا يَهِرُّ الكلب فيه إلا لشرّ، وجرت العادة لذلك، وإلا فالكلب يَهِرُّ لغير الشرّ كثيراً.

وقال س[4]: «إنما جاز أن يبتدأ به لأنه في معنى: ما جاء بك إلا شيء».

وقال ابن الطراوة: إنما جاز لأنه مفاجأة، فلا يحتاج إلى التعريف، وإنما التعريف والتنكير أمر يختص به المخاطب. وهذا ليس بشيء، فإنَّ قولك «شيءٌ ما جاءَ بك» لا يقال إلا لمن تستقبل بالخبر كما بَيَّنَّا، ولو زعم ذلك في «شَرّ أَهَرَّ ذا نابٍ» أمكن لأنه يمكن أن يُستقبل به أحد، لكن لا على

= الناب هنا: الكلب. يُضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله.

(١) مجمع الأمثال ٢: ٣١٣ وجمهرة الأمثال ٢: ٢٣٠. ولفظه فيها «مَأْرَبَةٌ لا حَفاوةٌ» والمأربة: الحاجة.

(٢) هو مُؤَرِّج السُّلَمي كما في معجم ما استعجم ص ٤٣٥ (الربذة). وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ١٣٢ ـ ١٣٣. وهو أيضاً في شرح التسهيل ١: ٢٩٥.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٦. ك، ف: بسهمي شقائه.

(٤) القول في الكتاب ١: ٣٢٩.

اللزوم، فنهايته أن زاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون مفاجأة. وكذلك جعل المثل «ليس عبدٌ بأخٍ لك»[1] على المفاجأة. ونحن نقول[2] أن يكون سببه النفي» انتهى. وقد انتهت المُسَوِّغات التي ذكرها المصنف، وهي ثمانيةَ عَشَرَ.

وزادوا: أن تكون موضع تفصيل، نحو قوله[3]:

فأقبلتُ زحفاً على الركبتين   فثـوبٌ نسيت، وثـوبٌ أَجُـرّ

وأن يكون اسمَ شرط، نحو: مَنْ يقمْ أَقُمْ معه. وهذا داخل تحت قول المصنف «أو واجبَ التصدير».

وأن يكون قارَبَ المعرفة، نحو: أفضلُ مِنْ زيد عندَنا. وهذا داخل تحت قول المصنف «أو عاملاً» لأن «مِنْ» تتعلق بأَفْعَل التفضيل.

وأن يكون مصغراً، نحو: رُجَيْلٌ عندنا. وهذا يمكن أن يدخل تحت قول المصنف «أو موصوفاً» لأنَّ التصغير وصف في المعنى، فكأنك قلت: رجلٌ صغيرُ الجرم عندَنا.

وأن يكون «كم» الخبرية، نحو: كم رَجُلٍ جاءني. وهذا يندرج تحت قوله «واجبَ التصدير».

[٢:٢٣/ب] وأن يكون فيه معنى التعجب/ ، نحو: عَجَبٌ لزيدٍ. وعلى هذا يتخرج ما تقدم ذكره من قول المصنف «شَجَرةٌ سَجَدَتْ» وشبهه؛ لأنَّ الناطق بذلك تعجب من هذا الخارق العظيم.

وأن يكون محصوراً بأداة الحصر، نحو: ما في الدار إلا رجلٌ، وإنما

---

(١) أمثال أبي عبيد ص ١٨٢ ومجمع الأمثال ٢: ٢٠٩. يقال في خذلان الإخوان عند الشدائد.

(٢) زيد هنا في ك: يمكن.

(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ١٥٩ والكتاب ١: ٨٦ وأمالي ابن الشجري ١: ١٤٠ و ٢: ٧٢ والخزانة ١: ٣٧٣ ـ ٣٧٥ [٥٨].

في الدار رجلٌ. وهذا في معنى ما تقدم عليه حرف النفي، أو تقدم عليه الظرف، وكلاهما مُسَوِّغٌ للابتداء.

وزاد الأخفش[١] في مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون في معنى الفعل، نحو: قائمٌ زيدٌ. وتقدم مذهبه[٢] في ذلك. وما استدل به أيضاً من قوله تعالى ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[٣] في قراءة من رفع (دانية) لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبراً مقدماً.

وزاد الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[٤] في المسوِّغات أن تكون النكرة لا تراد لعينها، نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأة، يريد واحداً من هذا الجنس، أيُّ واحد كان خيرٌ[٥] من كل واحدة من هذا الجنس، قال[٦]: «إلا أنَّ معناه يؤول إلى العموم، إلا أنه يخالف[٧] العموم في[٨] أنه يدل على كل واحد على جهة البدل، أعني أنه لا يتناول الجميع دفعةً واحدة» انتهى.

وهذا الذي ذكره الأستاذ أبو الحسن يندرج تحت قول المصنف «ومقصوداً به العموم»؛ لأنَّ العموم على قسمين، عموم شمول، نحو: كلٌّ يموت، وعموم بدل، نحو: «تمرةٌ خيرٌ من جرادة»[٩].

ولا يجوز أن يُبتدأ بالنكرة إلا وفيها مُسَوِّغ من هذه المسوِّغات التي ذكرنا، فأمَّا قوله[١٠]:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤١ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٨٠.

(٢) تقدم في ١: ٤٣ وص ٢٧٢ من هذا الجزء.

(٣) سورة الإنسان، الآية: ١٤. والرفع قراءة أبي حيوة. البحر ٨: ٣٨٨.

(٤) شرح الجمل ١: ٣٤٢.

(٥) ف: خيراً.

(٦) شرح الجمل ١: ٣٤٢.

(٧) ك: مخالف.

(٨) في: سقط من س، ك.

(٩) تقدم تخريجه في ص ٣٢٨.

(١٠) هذا البيت من قطعة تنسب لامرئ القيس بن حجر الكندي، ولامرئ القيس بن مالك =

مُـرَسَّعَـةٌ بيـن أَرْسـاغِـهِ   بـه عَسَـمٌ يَبْتَغـي أَرْنَبـا

فزعم بعضهم[١] أنه جاز الابتداء بالنكرة هنا لأنه فَعَل ذلك ضرورة.

ورُدَّ هذا بأنه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلامُ الذي لا يفيد.

وخَرَّجه بعض أصحابنا[٢] على أنها نكرة لا تراد بعينها؛ لأنه لا يراد مُرَسَّعة دون مُرَسَّعة، بخلاف قولك: رجلٌ قائمٌ، فإن رجلاً لا يقع هنا إلا على الذي وقع منه القيام.

ولم يشترط س[٣] في الابتداء بالنكرة إلا أن يكون في الإخبار عنها فائدة، لكنَّ النحويين تتبعوا مواضعها. ولا يدخل على س جواز ما أجمع النحويون على أنه ليس من لسان العرب، وهو: رجلٌ في الدار، لاعتقاد أن فائدته وفائدة «في الدار رجلٌ» واحدة؛ لأن امتناع «رجلٌ في الدار» إنما هو لعروض اللَّبْس الحاصل بتأخر «في الدار» أهو صفة أم خبر، وأنه ينبغي حمله على الصفة لاحتياج النكرة إليها لشدة إبهامها، وذلك بخلافه إذا تقدم[٤]. ولا يرد[٥] عليه نحو «زيدٌ القائمُ» فيمنع لأنه يؤدي إلى اللبس لاحتمال أن

= الحميري. انظر ديوان امرئ القيس ص ١٢٨ والمؤتلف والمختلف ص ٩ والمعاني الكبير ص ٢١١ ومجالس ثعلب ص ٨٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٢ واللسان (رسع) و (لسع) وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٨١ والبسيط في شرح الجمل ص ٥٤٠ والمقاصد النحوية ١: ٥٤٦. المرسعة: التميمة يجعلها بعضهم في رُسْغه. والعسم: اليبس في المرفق والرسغ تعوجّ منه اليد والقدم.

(١) ذكره من غير نسبة ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٤٣.

(٢) هو ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٤٢ ـ ٣٤٣. وتبعه الأبذي في شرح الجزولية ص ٨٨١.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٩ ـ ٣٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٨٧٨.

(٤) هذا تعليل الكسائي كما في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٣.

يكون صفة؛ لأن النكرة أحوج إلى النعت من المعرفة، فلذلك كان اللَّبْس إلى النكرة أسرع منه إلى المعرفة.

وقال بعضهم: الابتداء بالفعل فيه إنباءٌ بأمر وقع في زمان، فيتشوف الذهن عند سماعه إلى محل الفعل، فإذا أتيت بما أتيت حصل غرض / السائل. وكذلك إذا قدمت المجرور، بخلاف تقديم النكرة. [٢:٢٤/أ]

وقيل: المجرور نائب عن عامل في الخبر بحيث لا يُذكر معه، وإذا ناب عن عامل صار بمنزلة تقديم الفعل، والفعل يكون فاعله نكرة، ولم يكن ذلك في «قائمٌ زيدٌ» لأن «قائمٌ» لم ينب عن عامل كالمجرور.

وقولُه في **نحو: كم مالُك؟** إنما حكم س[١] على «كم» بالابتداء مَعَ أَنَّ **ما** بعدها معرفة لأنَّ أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظرف، فيتعين إذ ذاك أن يكون اسم الاستفهام مبتدأ، نحو: مَنْ قائمٌ؟ ومَنْ قام؟ ومَنْ عندك؟ فحكم عليها بالابتداء وعلى المعرفة بالخبر ليجري على حال واحدة، فيكون الأقلّ حُمل على الأكثر، قال معناه المصنف[٢].

وقال غيره: «ما أنتَ وزيدٌ؟» «ما» عند س[٣] مبتدأ، و «أنتَ» الخبر، نَصَّ على هذا، وغيرُه يعكس، ويقول: قدم الخبر لأجل الاستفهام. وما ذكر س أولى لأنَّ معنى الاستفهام كالتعريف، يُحَسِّنُ الابتداءَ بالنكرة، وإذا تقدم على معرفة صارا كالمعرفتين، نحو: زيدٌ أخوك، والمقدم منهما[٤] هو المبتدأ.

وكذا قال[٥] في «كم أرضُك»؟ إنَّ «كَمْ» مبتدأ، و «أَرضُك» الخبر.

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٦ ـ ١٦٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٩٦.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٤) س: فيهما.

(٥) الكتاب ٢: ١٦٠ ومثاله: كم جريباً أرضُك؟

وغيره رأى أنَّ المستفهمَ به هو المجهول، والمستفهم عنه معلوم للمخاطب، فلا يخبر به، وهو في الجواب خبر، فكذلك ينبغي أن يكون في السؤال. وس يرى أنَّ الأول لمَّا كان الثاني معنًى وقعت الاستفادة بمجموعهما. قال المصنف[1]: «والكلام على أَفْعَلِ التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام» انتهى.

ونقول: إن قولك: اقصد رجلاً خيرٌ منه أبوه، كان القياس أن يكون «خيراً» منصوباً ليكون صفة للنكرة قبله، لكنْ مَنَع مِن ذلك أنَّ أَفْعَلَ التفضيل لا يَرفع الظاهر فصيحاً إلا في مسألة «ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ»، ولو جعلت مكان «أَفْضَل» وصفاً غير أَفْعَل التفضيل لرفع الظاهر، فكنت تقول: اقصد رجلاً مُحسناً لك أبوه، لكان كونه منصوباً صفةً أحسنَ من كونه مرفوعاً، فلما كان محل «أَفْضَل» محل ما يُرْفَعُ به ما بعدَه تُرك مرفوعاً بالابتداء، ليرتفع به «أبوه»، وجعل «أبوه» خبراً حتى لا يخلو أَفْعَلُ التفضيل من العمل فيه؛ إذ كان قياسه لو كان منصوباً على الوصف أن يعمل فيه هذا مع كونه فيه مُسَوِّغانِ لجواز الابتداء بالنكرة: أحدهما كونه عاملاً يتعلق به المجرور. والثاني قربُه من المعرفة حيث لا يقبل «أل».

ص: والأصلُ تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لم يُوهم ابتدائيةَ الخبر أو فاعليةَ المبتدأ، أو يُقْرَنْ بالفاء أو بإلا لفظاً أو معنًى في الاختيار، أو يَكُنْ لمقرونٍ بلامِ الابتداء، أو لضميرِ الشأن، أو شبهِه، أو لأداةِ استفهامٍ أو شرطٍ أو مضافٍ/ إلى إحداهما، ويجوز نحو: في داره زيدٌ، إجماعاً، وكذا: في داره قيامُ زيدٍ، وفي دارها عبدُ هند، عند الأخفش. [٢:٢٤/ب]

ش: إيهامُ ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين، فأيُّهما تقدم هو المبتدأ لأنه لا يتميز المبتدأ من الخبر إلا بأن يتقدم، فإذا قلت: زيدٌ أخوك، وأفضلُ منك أفضلُ مني، فـ «زيدٌ» و «أفضلُ منك» هو المبتدأ. فلو كان ثَمَّ

(١) شرح التسهيل ١: ٢٩٦.

قرينة تُميز الخبر من المبتدأ جاز التقديم للخبر على المبتدأ، كما قال حسان[1]:

قَبيلـةٌ أَلأَمُ الأحيـاءِ أكـرمُهـا وأَغدرُ الناسِ بالجيرانِ وافيها

وقال آخر[2]:

وأَغناهما أرضاهما بنصيبِه وكُلٌّ له رزقٌ مِن الله واجبُ

أي: أكرمُها ألأَمُ الأحياء، وأرضاهما بنصيبه أَغناهما. وقال[3]:

بَنُـونـا بنـو أبنـائنـا، وبنـاتُنـا بَنُـوهُـنَّ أَبْنـاءُ الـرجـالِ الأبـاعـدِ

أي: بنو أبنائنا بنونا، فـ «بَنُونا» خبر شُبِّهَ به المبتدأُ، وعلى هذا يجوز في: زيدٌ زهيرٌ شعراً، وعمروٌ عنترةُ شجاعةً، وأبو يوسُفَ أبو حنيفةَ فِقْهاً، تقديم زهير وعنترة وأبي حنيفة وإنْ كانت أخباراً مُشَبَّهاً بها المبتدآتُ لوضوح المعنى بأنَّ الأعلى لا يُشَبَّهُ بالأدنى عند قصد الحقيقة. وكذلك قول الشاعر[4]:

جانيكَ من يَجْني عليكَ، وقد تُعْدي الصِّحاحَ مَبارِكُ الجُرْبِ

فـ «من يجني» هو المبتدأ، و «جانيك» الخبر، أي: كاسِبُكَ الذي تعود

---

(١) البيت في ديوانه ص ٢٥٦ وشرح التسهيل ١: ٢٩٦ وتخليص الشواهد ص ١٩٨ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٤.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٧.

(٣) ينسب البيت للفرزدق. وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٢١٧ والحماسة ١: ٢٧٤ والحيوان ١: ٣٤٦ ودلائل الإعجاز ص ٣٧٤ والإنصاف ص ٦٦ وشرح المفصل ١: ٩٩ و٩: ١٣٢ وشرح التسهيل ١: ٢٩٧ والخزانة ١: ٤٤٤ ـ ٤٤٥ [٧٣] وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٤ [٦٩٠].

(٤) نسب البيت في تهذيب الآثار ١: ٣٥ لزهير بن أبي سلمى. ونسب في معجم الشعراء ص ٢٧٦ إلى عوف بن عطية بن الخرع التيمي. ونسب في النقائض ص ١٠٢٥ ـ ١٠٢٦ وجمهرة الأمثال ١: ٣٠٧ إلى ذؤيب بن كعب. وقد حرر المسألة محمود شاكر في هامش تهذيب الآثار. وانظر العقد الفريد ١: ٢٢ و٥: ٢٥٧ وشرح التسهيل ١: ٢٩٧.

جنايتُه عليك. هذا كله تفسير المصنف في الشرح[1] لقوله «إن لم يوهم ابتدائية الخبر».

وسواء أكانا معرفتين أم نكرتين أم كان المبتدأ مشبهاً بالخبر، فمتى دل المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر في هذه الأشياء[2] جاز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، ومتى لا يتميز وجب تقديمُ المبتدأ وتأخير الخبر.

وأطلق أكثر أصحابنا[3] القول بوجوب تأخير الخبر إذا كانا معرفتين أو نكرتين، أو كان الخبر مُشَبَّهاً به المبتدأ من غير لحظٍ لما يدل على التمييز مما لا يدل. ولا يُعنى بكونهما معرفتين تساويهما في رتبة التعريف، ولا يُعنى أيضاً بكونهما نكرتين تساويهما في رتبة المُسَوِّغ لكل واحد منهما في جواز الابتداء بالنكرة، بل مُطلَق التعريف ومُطلَق المُسَوِّغ، فإذا قلت: زيدٌ أخوك، فالمتكلم قَدَّرَ أن المخاطب يعرف زيداً، ويجهل نسبةَ الأُخُوَّة، فلو عكستَ انعكست النسبة إذ يكون المخاطب عالماً بأنَّ له أخاً، وجَهِلَ كونَه زيداً، فلذلك لم يجز تقديمه إلا إن كان ثَمَّ ما يميز المبتدأ من الخبر.

وهذه المسألة فيها خلاف: فمِن النحويين مَن أجاز ذلك، ولم يلتفت إلى هذا الانعكاس، / ويقول الفائدة تحصُل للمخاطب سواء أَقَدَّمْتَ الخبر أم أَخَّرتَه. ومنهم مَن مَنع لهذا الذي ذكرناه. [٢:٢٥/أ]

وهذه المسألة جرى الكلام[4] فيها بين رجلين كبيرين من علماء بلادنا الأندلس، وهما الأستاذ أبو محمد بن السِّيد، وأبو بكر بن الصائغ، وأصل

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٩٦ ـ ٢٩٨.

(٢) ك: الأسماء.

(٣) الجزولية ص ٩٦ ـ ٩٧ وشرحها للشلوبين ص ٧٥٠ ـ ٧٥١ وللورقي ١: ٤٧٠ وللأبذي ص ٩٠٢ ـ ٩٠٣ وشرح الجمل لابن خروف ص ١٥٦ ولابن الضائع ١: ١٠٠ [باب الابتداء] والمحصل ص ٩١٤ ـ ٩١٥.

(٤) ذكر هذا الخبر اللورقي في المحصل ص ٩١٧.

ذلك اختلاف النحاة بمدينة سَرَقُسْطَة في قول الشاعر[1]:

وأنتِ التي حَبَّبْتِ كلَّ قصيرةٍ ... إليَّ، ولم تَشْعُرْ بذاك القَصائرُ
عنيتُ قَصيراتِ الحجالِ، ولم أُرِدْ ... قِصارَ الخُطا، شَرُّ النِّساءِ البَحاترُ

فقال بعضهم: «شَرُّ النساء» خبر مقدم، و «البَحاترُ» مبتدأ، ولا يجوز غيره لأنَّ الشاعر أراد أن يَحكم على البحاتر أنهن شرُّ النساء. وقال بعضهم: لا يجوز ذلك لئلا ينقلب المبتدأ خبراً والخبر مبتدأ. فدارت بين الرجلين مكالمة ونزاع وتعصب، حتى أَملى في ذلك ابن السِّيد، وأجاز أن يكون خبراً مقدماً، وأجاز أن يكون مبتدأ. ويُوقَفُ على ترجيح ذلك من كلامه، وقد حكى هو الخلافَ في ذلك، فقال: لم يجز ذلك عند جماعة من النحويين.

وقولُه **أو فاعليةَ المبتدأ** وذلك بأن يُخْبَر عنه بفعل مستكنٌّ فيه ضميرُه، نحو: زيدٌ قامَ، فلا يجوز تقديم قامَ لأنه لو تقدم أوهَم أنَّ زيداً فاعلٌ. فلو أُمن اللَّبْس ببروز الفاعل في حال التثنية والجمع، فقلت: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهنداتُ قُمْنَ، ففي جواز التقديم خلاف:

منهم مَن مَنع[2] ذلك إجراء لضمير التثنية والجمع مجرى الضمير المفرد لأنهما فرعه، فيُجري الباب مجرى واحداً، ويقول: إذا ورد مثل «قاما أخواك» فله تأويلان:

أحدهما: أنَّ الألف علامة تثنية كالتاء في قامتْ زينب، وهي لغة «أكلوني البراغيثُ».

والثاني: أن تكون الألف فاعلاً، وما بعدها بدل منها.

ومِنهم مَن أجاز[3] ذلك لأنه موضع قد أُمن فيه اللبس. وإياه اختار

---

(١) تقدم البيت الأول في ص ٩٨ والثاني في ص ٣٢٤.
(٢) نسبه أبو حيان في الارتشاف ص ١١٠٤ إلى غير الأخفش والمبرد من البصريين.
(٣) نسبه في الارتشاف ص ١١٠٤ إلى الأخفش والمبرد.

المصنف في الشرح، وقال[1]: «لا يَمنع من ذلك احتمالُ كونه على لغة «أكلوني البراغيثُ»؛ لأنَّ تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح».

فلو كان الضمير منفصلاً أو رفع سببيًا جاز التقديم، نحو: ما قام إلا هو زيد، وقام أخوه زيدٌ. فإن رفع الفعل ظاهراً غير السببي قَبُحَ، نحو: ضَربَ أبو بكر زيدٌ، أي: زيدٌ ضَربَه أبو بكر. ووجهُ قُبْحِه أنك صَدَّرتَ الموضع بما لا يَصحُّ أن يكون له، فتبني الكلام على الفعل. وقال يعقوب: قُرِئَ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[2] على معنى: السمواتُ والأرضُ وَسِعَها كُرسيُّه.

وقولُه أو يُقْرَنْ بالفاء مثالُه: الذي يأتيني فله درهمٌ. وعلته أنه إنما دخلت الفاء في الخبر تشبيهاً للمبتدأ باسم/ الشرط، ولخبره بجواب الشرط، [٢:٢٥/ب] فكما لا يجوز أن يتقدم جواب الشرط، كذلك لا يجوز أن يتقدم هذا الخبر المُشَبَّه به.

وقولُه أو بإلا لفظاً مثالُه ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[3].

وقولُه أو معنىً مثالُه ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾[4].

وقولُه في الاختيار إشارةٌ إلى أنه قد جاء في الشعر مقدماً وقد قُرِن بـ «إلا»، قال الشاعر[5]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٩٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥. ولم أقف على القراءة بهذه الصورة، وقال في البحر ٢: ٢٨٩: «قرأ الجمهور (وَسِعَ) بكسر السين، وقرئ شاذاً بسكونها، وقرئ أيضاً شاذاً (وسْعُ) بسكونها وضم العين، و (السمواتُ والأرضُ) بالرفع مبتدأ وخبر».

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

(٤) سورة هود، الآية: ١٢.

(٥) هو الكميت. والبيت في هاشمياته ص ١٦٤ وسر الصناعة ص ١٣٩ وشرح التسهيل ١: ٢٩٨ وتخليص الشواهد ص ١٩٢ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٤.

فيا رَبِّ هل إلا بِكَ النَّصرُ يُرْتَجى عليهم، وهل إلا عليكَ المُعَوَّلُ

وقولُه **أو يَكُنْ لمقرونٍ بلامِ الابتداء** مثالُه: لَزيدٌ قائمٌ، فلا يجوز: قائمٌ لَزيدٌ. وسببُ ذلك أنَّ اقتران المبتدأ باللام يؤكد الاهتمام بأول الجملة، والتقدمُ عليه مُنافٍ لذلك، فامتنع، فأمَّا قوله(١):

خالي لأَنتَ، ومَنْ جَريرٌ خالُهُ يَنَـلِ العَـلاءَ، ويَكْثُـرِ الأَخْـوالا

فتخريجه إمَّا على زيادة اللام في الخبر كقوله(٢):

أُمُّ الحُليـس لَعَجـوزٌ شَهْـرَبَـهْ تَرْضى من اللحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبهْ

وإمَّا على إضمار مبتدأ، أي: خالي لَهُو أنتَ. والزيادةُ أَولى من اعتقاد كونها للتأكيد وحذف المبتدأ؛ لأنَّ مصحوبها مؤكَّد بها، فينافيه الحذف. ومن زيادتها في الخبر قولُ كُثَيِّر عَزَّةَ(٣):

أَصابَ الرَّدَى من كان يهوى لَكِ الرَّدَى وجُـنَّ اللـواتـي قُلْـنَ: عَـزَّةُ جُنَّـتِ

فَهُـنَّ لَأَوْلـى بـالجُنـونِ وبـالـرَّدَى وبـالسَّيِّئـاتِ مـا حَيِيـنَ وحَيَّـتِ

وزِيدتْ مع المبتدأ في قول الخنساء(٤):

وبنفسي لَهُمومٌ فَهْيَ حَرَّى أَسِفَهْ

---

(١) البيت في سر الصناعة ص ٣٧٨ وشرح التسهيل ١: ٢٩٩ وشرح الجزولية للأبذي ص ١٠٠٢.

(٢) نسب البيتان لرؤبة، ولعنترة بن عروس. انظر تخريجهما في سر الصناعة ص ٣٧٨. وزد على ما فيه ضرائر الشعر ص ٥٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٠، ٤٤٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٣٧٢، ١٠٠٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٤٥ ـ ٣٤٧ [٣٧٥]. الشهربة: الكبيرة الفانية.

(٣) البيت الأول في ديوانه ص ١٠٧. والبيتان له في شرح التسهيل ١: ٢٩٩.

(٤) البيت في ديوانها ص ١٠١ [طبعة دار صادر] وشرح التسهيل ١: ٢٩٩. وقد سقطت الواو من أوله في النسخ المخطوطة.

وقولُه **أو ضميرِ**[1] **الشأنِ** مثالُه: هو زيدٌ منطلقٌ، فلو تأخر «هو» لم يُدْرَ أهو ضمير الشأن أم لا، ولاحتمل أن يكون تأكيداً للضمير في «منطلق».

وقولُه **أو شبهِهِ** مثالُه: كلامي زيدٌ منطلقٌ، يمتنع تقديم الخبر لأن تقديم قولك «زيدٌ منطلقٌ» يَعلم منه السامع أنه كلامُك، فإذا قلت بعد ذلك «كلامي» لم يُفِدْه هذا شيئاً، وكأنك قلت: كلامي كلامي[2]، ولا فائدة في ذلك.

وقولُه **أو لأداةِ استفهامٍ** مثالُه: أيُّهم أفضلُ؟ **أو شرطٍ**: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه.

وقولُه **أو مضافاً إلى أحدهما**[3] مثاله: غلامُ أيِّهم أفضلُ؟ وغُلامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه. فهذه المواضع التي ذكر المصنف أنه يجب فيها تأخير خبر المبتدأ.

وزاد بعض أصحابنا أن يكون خبراً لِـ «كم» الخبرية، نحو قولك: كم غلامٍ عندي. أو لمضاف إليها نحو: وزيرُ كَمْ ملكٍ زارني. أو لِـ «ما» التعجبية/ [٢:٢٦/أ] نحو: ما أحسنَ زيداً! أو لمبتدأ مستعمل مُقَدَّماً عليه في مَثَل، نحو «الكلابُ على البَقَر»[4]، و «أَمْتٌ في الحَجَر لا فيك»[5]، و «عَبدٌ صَريخُه أَمةٌ»[6].

أو يكون خبراً لضمير متكلم، أو مخاطب، موصولاً يجوز تثنيتُه وجمعه، أو نكرةً والصلةُ والصفة قد عاد الضمير فيهما مطابقاً للمبتدأ في التكلم أو الخطاب، مثالُه: أنتَ الذي تَضربُ، وأنا الذي أَضربُ، وأنتَ رجلٌ تَضرب زيداً، وأنا رجل أَضربُ، فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من

---

(١) كذا! وقد سبق في الفص: «الضمير».

(٢) ف: كلامي من كلامي. شرح التسهيل: كلامي هو كلامي.

(٣) كذا في النسخ كلها! وقد سبق في الفص: أو مضاف إلى إحداهما.

(٤) أمثال أبي عبيد ص ٢٨٤ ومجمع الأمثال ٢: ١٤٢. والرواية المشهورة نصب «الكلاب». يضرب عند تحريش القوم على بعض من غير مبالاة.

(٥) تقدم في ص ٣٣٠.

(٦) أمثال أبي عبيد ص ١٢٣ ومجمع الأمثال ٢: ٥. الصريخ هنا: المُصْرِخ، وهو المغيث. يضرب في استعانة الذليل بآخر مثله.

هذه المثل، خلافاً للكسائي، فإنه يجيز التقديم.

أو خبراً لمبتدأ فيه معنى الدعاء: معرفةً، نحو ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[1] والويلُ لزيد، و ﴿لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[2]، والخيبةُ لِزيدٍ. فأمّا: لله الحمدُ، وقولُ الشاعر[3]:

له الويلُ إنْ أمسى، ولا أُمُّ هاشم قريبٌ، ولا البَسْباسةُ بنةُ يَشْكُرا

فإنما خَرج مخرج الخبر الثابت الذي لا يُرجى ولا يُطلب. أو نكرةً نحو: ويحٌ لزيدٍ، وويلٌ له، ولَبَّيْكَ، وخيرٌ بين يديك، وسَلامٌ عليك، ووَيْسٌ لك، وويلةٌ لك وعَولةٌ، وخيرٌ لك، وشرٌّ لك، وفِدىً لك أبي وأُمّي، وحِمًى لك أُمِّي، ووِقاءٌ لك أمي من هذا عند س[4]. أو جملة لا تحتمل الصدق ولا الكذب، نحو: زيدٌ اضربْه، وزيدٌ هلاَّ ضربتَه.

قال بعض أصحابنا: وكذلك: ما زيدٌ بقائم، يجب فيه تقديم «زيد» على اللغتين، فلا يجوز: ما بقائم زيدٌ. ويعني بـ «اللغتين» لغةَ تميم ولغة الحجاز، وسيأتي ذكر الخلاف[5] في هذا إن شاء الله.

وزاد الجزولي[6] أن يكون الخبر محذوفاً والمبتدأ معرفة، ومَثّلوه[7] بقولهم: لولا زيدٌ لأكرمتك، فالنية بالخبر المحذوف التأخير.

ولا ينبغي أن يُجعل قولُه[8] «والمبتدأ معرفة» قيداً في المبتدأ، بل أُخرج مُخرج الغالب؛ ألا ترى أنه يجوز أن يأتي المبتدأُ نكرةً بعد «لولا»، وإنما قُدِّر

---

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٢.

(٢) سورة هود، الآية: ١٨.

(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٦٨.

(٤) الكتاب ١ : ٣٣٢.

(٥) ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ١ : ٥٩٥ ـ ٥٩٦.

(٦) الجزولية ص ٩٦.

(٧) شرح الجزولية للشلوبين ص ٧٤٩ ـ ٧٥٠ وللورقي ص ٤٧٠ وللأبذي ص ٩٠١.

(٨) أي: الجزولي.

مؤخراً لأنه خَرج عن الأصل بالحذف، فلا يُجْمَعُ عليه مع ذلك خُروجُه عن الأصل بنيّة التقديم، وقد تقدم الخلاف[1] في الرافع للاسم بعد «لولا».

وزاد في «الإفصاح»[2] قولهم: ضربي زيداً قائماً، والمبتدأ بعد «أمّا» نحو: أمّا زيدٌ فعالمٌ؛ لأن الفاء لا تلي «أمّا».

وقولُه **ويجوز نحو «في داره زيدٌ» إجماعاً**[3] إنما جاز ذلك لأنه منويٌّ به التأخير، وفيه ضميرٌ يُفَسِّره ما بعدَه لفظاً، والنيةُ به التقديم، فهو شبيه بقولهم: ضَربَ غلامَه زيدٌ.

وما ذكره المصنف من جواز هذه المسألة إجماعاً ليس كما ذكر، بل فيها خلاف عن الأخفش، نقل عنه أبو جعفر الصَّفَّار أنه إذا ارتفع «زيدٌ» بالظرف منعَها. وإنما مَنعها لأنه إذا رفع الظرفُ الاسمَ بعدَه كان واقعاً في محله لأنه عامل، فيلزم من ذلك أن يتقدم/ الضمير على مُفَسِّره، وذلك لا يجوز. [٢:٢٦/ب]

وأجاز ذلك البصريون لأنَّ زيداً مرفوع بالابتداء لا بالظرف، وذلك عندهم على التقديم والتأخير. وكذلك أجاز هذه المسألة الكوفيون[4].

فقيل لهم: كيف أجزتموها وليس المعنى التأخير؟

قالوا: حُمل على المعنى؛ لأنَّ المعنى: استقرَّ زيدٌ في داره، وحلَّ في داره، أو نزلَ في داره، فهي مع الظرف بمنزلتها مع المفعول.

قيل: أوَ ليس قد صار الظرف رفعاً، وحَلَّ مَحَلَّ الفعل الذي لا يجوز تأخيره؟

---

(١) تقدم بإيجاز في ص٢٩٩ ـ ٣٠٠. وقد أحال فيه على كتاب التكميل: الفصل الثاني من باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك.

(٢) ك، ف: في الإيضاح.

(٣) شرح الكافية ١: ٩٤.

(٤) ذكر اللورقي في المحصل ص ٩٢٩ أنهم لا يجوّزونها.

قالوا: بلى، ولكنه بمنزلة ذلك الذي كان يتقدم، ويجوز تأخيره، يعنون المفعول، والقياس على قولهم أن لا يجوز.

وقولُه وكذا «في داره قيامُ زيد» و «في دارِها عبدُ هند» عند الأخفش. قال المصنف في الشرح[1]: «أجاز الأخفش[2] تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أُضيف إليه المبتدأ، وسَوّى في ذلك بين الصالح للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: في داره قيامُ زيد، وبينَ ما لا يَصلح لذلك، نحو: في دارها عبدُ هند. وبقوله أقول لأنَّ المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فإذا كان المضاف مُقَدَّرَ التقدم بوجهٍ ما كان المضاف إليه مقدَّراً معه، إلا أنَّ تقديم ضميرِ ما يَصلح أن يُقام مُقام المضاف أسهلُ، ومنه قولُ العرب «في أكفانه دَرْجُ الميِّت»[3]، وقولُ الشاعر[4]:

بِمَسْعاتِهِ هُلْكُ الفتى أو نَجاتُه فنفسَكَ صُنْ عن غَيِّها تَكُ ناجِيا»

انتهى كلامه.

وما ذكر المصنف من أنَّ الأخفش أجاز المسألتين هو قول البصريين، وذكرُه جواز ذلك منسوباً إلى الأخفش يُوهم أن غيره من البصريين يخالفه، وليس كذلك[5].

ومنع الكوفيون[6] المسألتين، فلا يُجيزون: في داره قيامُ زيدٍ، ولا:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠٠.

(٢) شرح الكافية ١: ٩٤.

(٣) الإنصاف ص ٦٦ والتبيين ص ٢٤٨ وشرح المفصل ١: ٩٢ والمحصل ص ٩١٩، ٩٢٩ وشرح الكافية ١: ٩٤. ويروى: «... لُفَّ الميتُ».

(٤) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٣٤١ ـ ٣٤٢ [٦٨٧].

(٥) قلتُ: قال ابن السراج: «ويقول قوم من النحويين: إذا كان المخفوض ليس في نية نصب فلا يقدم مكنيُّه، تقول: في داره ضربتُ زيداً، ولا يجوز عندهم: في داره قيامُ زيد. وهذا الذي لم يُجيزوه هو كما قالوا...» الأصول ٢: ٢٣٩.

(٦) نسب الرضيُّ المنعَ لبعض البصريين. شرح الكافية ١: ٩٤.

على بابِها عبدُ هندٍ. وكذلك أيضاً لا يُجيزون: كفاعِله الدالُّ على الخير.

ويجيزه البصريون. وإنما أجاز البصريون ذلك لأنهم يرفعون زيداً والدالَّ بالابتداء.

وحكى أبو جعفر الصَّفَّار عن الأخفش المنعَ إن رفعت بالظرف. فكان ينبغي للمصنف في هذه المسألة أن يُفَصِّل القول عن الأخفش، فيقول: إن رفع بالظرف لم يجز، أو بالابتداء جاز.

ولو كان الخبر مضافاً إلى ضمير يعود على مضافٍ إليه المبتدأُ، نحو: غلامُه محبوبُ زيدٍ، أو جملةً مصدَّرةً بمضافٍ إلى ضميره، نحو: أبوه ضَربَه عمرو، فنقل ابن كيسان أنَّ ذلك لا يجوز من قول النحويين أجمعين، فلو زدت اسماً، فقلت: أبوه ضربَه عمرو زيد، والفعل لعمرو، والهاء في «أبوه» لزيدٍ، جاز ذلك في قول البصريين على التقديم والتأخير؛ لأنَّ من كلامهم: أبوه صائمٌ زيدٌ.

ص: ويجب تقديم الخبر إن كان أداةَ استفهام، أو مضافاً إليها، أو [٢:٢٧/أ] / **مُصَحِّحاً تقديمُه الابتداءَ بنكرة، أو دالًّا بالتقديم على ما لا يُفهم بالتأخير، أو مُسْنَداً دون أمَّا إلى «أنَّ» وصِلتِها، أو إلى مقرونٍ بإلَّا لفظاً أو معنًى، أو إلى مُلْتَبِسٍ بضميرِ ما التبسَ بالخبر.**

ش: مثالُه أداةَ استفهام: أينَ زيدٌ؟ واحترز بقوله «إن كان ـ أي الخبر ـ أداةَ استفهام» من أن يكون جزءًا في الخبر، نحو: زيد هل ضربته؟ فإنه لا يجب تقديم الخبر هنا.

ومثالُه مضافاً للأداة: صبحُ أيِّ يومٍ السفرُ؟

ومثال المُصَحِّح: في الدار رجلٌ، وخَلْفَك امرأةٌ. وقال المصنف[1]: «ونحو: قَصَدَك غلامُه رَجُلٌ، لولا الكاف من «قَصَدك» لم يفد الإخبار

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠١.

بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما».

وذهب الكوفيون[١] إلى أنَّ قولك: أمامَكَ رَجُلٌ، وفي الدار رجلٌ، ارتفع الاسم فيهما على الفاعلية، وكذلك لو كان معرفةً، نحو: أَمامَك زيدٌ، وفي الدار عمرٌو؛ لأنه في معنى: حَلَّ أمامَك رجُلٌ، وحَلَّ في الدار رجلٌ، فحُذف الفعل، واكتُفي بالظرف والجار، فتقدُّمه كتقدُّم الفعل، ولو تَقدم الفعل لوجب أن يكون فاعلاً، فكذلك هذا.

ورُدَّ هذا المذهبُ بجواز دخول النواسخ عليه، فلو لم يكن الأصل الابتداء والخبر لم يجز دخول النواسخ. واتفق أكثر القائلين على أن الظرف أو الجار إن كان معتمداً عمل لقوته.

وزعم بعضهم أنه يرتفع بالابتداء سواء اعتمد أم لم يعتمد. وسيأتي الكلام في ذلك.

ومثالُ الدالِّ بالتقديم قولُهم: لله دَرُّكَ! وشبهه من الجمل التعجبية، فإنَّ تَعَجُّبَها لا يُفْهَم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ. قال المصنف في الشرح[٢]: «وكذا نحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٣] من الجمل الاستفهامية المقصودِ بها التسويةُ، فإنَّ الخبر فيها لازمُ التقدم، وذلك لأنَّ المعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه، فلو قُدم (أَأَنْذَرْتَهُمْ) لَتَوَهَّمَ السامع أنَّ المتكلم مُستفهِم حقيقةً، وذلك مأمونٌ بتقديم الخبر، فكان مُلْتَزماً» انتهى كلامه.

وما ذكره المصنف من أنَّ (سَواءٌ)[٤] هو خبر مقدم واجب التقديم هو

---

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة والردَّ التالي في الإنصاف ص ٥١ ـ ٥٥ والتبيين ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥ واللباب للعكبري ١: ١٤٣ ـ ١٤٤ ونتائج الفكر ص ٤٢٢ ـ ٤٢٥ والمحصل ص ٩٢٥ ـ ٩٣٠ وشرح الكافية ١: ٩٤.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٠١.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٤) انظر الأقوال في إعرابها في الحجة ١: ٢٦٤ ـ ٢٧٣ ونتائج الفكر ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩ والمحصل ص ٩٢١ ـ ٩٢٢ والدر المصون ١: ١٠٥.

قول جماعة. وذهب بعضهم إلى أنه مبتدأ، والخبر الجملة، وقد ذكرنا هذين القولين فيما تقدم[1].

وذهب بعضهم إلى أن (سواءٌ) مبتدأ، والجملة فاعل، والتقدير: استوى عندي أقمتَ أم قعدتَ، فيكون ذلك مثل تخريجهم «نَوْلُك أنْ تَفْعَل»[2] على أنَّ «نَوْلك» مبتدأ، و«أنْ تفعل» فاعل به؛ لأنه في معنى: ينبغي لك أن تفعل.

وللسهيلي في هذه المسألة مذهبٌ غريب، قال ما نصُّه[3]: «ومما لا يجوز تقديمه باتفاق: سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدتَ، فـ«سواءٌ» مبتدأ، والجملة خبر. و«سواءٌ» ليس بمبتدأ في المعنى؛ إذ لو كان مبتدأ لكان في الجملة عائد، فالجملة/ إذاً ليست خبراً على الحقيقة؛ لأن المعنى: سواءٌ عليَّ القيامُ والقعودُ، فالقيامُ مبتدأ معنًى، ولا يكون في المبتدأ ضمير يعود على الخبر البتة، فكذلك في هذه الجملة الواقعة موقع المبتدأ الذي هو «الإنذار». هذا تفسير مذهب أبي علي[4] ومن قال بقوله. [٢٧:٢/ب]

ولا يصح ذلك لأنك تقول: سِيَّانِ زيدٌ وعمرٌو، ولا تقول: سِيَّانِ أقمتَ أم قعدتَ، ولا: سواءٌ أقمتَ أم قعدتَ، حتى تقول: عليَّ أو عليهم؛ لأنك لا تريد استواء الشيئين في صفة هي لهما، كما إذا قلت: سواءٌ زيدٌ وعمروٌ، إذا سويتَ بينهما في حُسْن أو قُبْح أو نحوهما، وإنما المساواةُ في عدم المبالاة، فمعنى ذلك: لا أبالي أكان هذا أم هذا، فقد عاد معنى المساواة إلى فعل القلب، وهو عدم الالتفات والمبالاة، وإذا عُدم الالتفات بالقلب إلى الشيء عُدم العلم به، فصار معنى «سَواءٌ علي»: لا أبالي، ولا ألتفت، وصارت الجملة الاستفهامية في موضع المفعول بـ«لا أبالي»، كما تكون في موضع

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٢) تقدم في ص ٢٥٢.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ومعناه في نتائج الفكر ص ٤٢٨ ـ ٤٣٢.

(٤) الحجة ١: ٢٦٤ ـ ٢٧٣.

المفعول إذا قلت: لا أدري، وصار الفعل نحو الضمير المخفوض في عليَّ وعليهم، ولولا قوله «عليّ» و«عليهم» ما جازت المسألة، وإنما أتى بـ «على» دون غيرها لأن المعنى: هَيِّنٌ عليهم، أي: لا يبالون، فالضمير في «عليهم» هو الفاعل في «يُبالون»، فلا بُدَّ منه في هذه المسألة، كما لا بُدَّ منه في «﴿ثُمَّ بدَا لَهُمْ﴾»[1]، فقولُه (لَيَسْجُنُنَّهُ) و (أَأَنْذَرْتَهُمْ) كلامٌ لا يكون في موضع رفع أبداً، إنما يكون في موضع نصب بعد فعل القلب، وذلك أنَّ معنى بدا: ظهر، وهو هنا ظهور للقلب لا للعين، ولا بُدَّ له من فاعل، وفاعلُه هو الاسم المجرور باللام من قوله (لَهُمْ). قال: المعنى إلى العلم ورؤية القلب، فكأنه قال: ثم رَأَوْا لَيَسْجُنُنَّه، فالفاعل في (رَأَوْا) هو المجرور باللام، كما أنَّ الفاعل في «لا يبالون» هو المجرور بـ «على» إذا قلت: سواءٌ عليهم، وقد قال س[2] في قولهم «له صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ»: بنصب الثاني إنَّ «صوتَ حمار» مفعول، وإنَّ الفاعل هو المجرور باللام من قولك «له»، وإنه الضمير الذي في يُصَوِّت أو يُبدي صوتَ حمار، فكذلك الفاعل هو المخفوض بـ «على» وباللام من قوله (سَواءٌ عَلَيْهم) و (بَدالَهُمْ)، والجملة المستفهم عنها أو المؤكدة باللام هي المفعول بالمعنى الذي بَيَّنَّاه، فـ «سواءٌ» على هذا مبتدأ في اللفظ دون المعنى، ولذلك لم يكن له خبر في الحقيقة، كما كان في قولهم «حَسبُك يَنَمِ الناسُ»[3] معناه: اكْفُفْ، فخالف باطنُ الكلام ظاهرَه، فلم يكن له خبر، كما أنَّ قولك «اكْفُفْ» لا يُخبر عنه. وكذلك أَقائمٌ زيدٌ؟» قائمٌ: مبتدأ في اللفظ، وزيدٌ: فاعل به، ولا خبر لـ «قائم» لأن معنى الكلام: أيقوم زيدٌ؟ وكلُّ مبتدأ معناه/ معنى الفعل فخبرُه متروكٌ مُراعاةً للمعنى الذي [٢:٢٨/أ] تَضَمنه الكلام، ولهذا نظائر في أبواب كثيرة من العربية» انتهى كلامه.

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٥٥ ـ ٣٦٦. وعبارته الصريحة في ص ٣٦٦ في قولك: له نوحٌ نوحَ الحمام. وكذا في ص ٥٦٥ في قولهم: له صوتٌ صوتَ حمار.

(٣) تقدم في ص ٢٨٦.

وتَلَخَّصَ من هذا كله أنَّ الجملة بعد (سَواء) إما مبتدأ، و (سواء) الخبر، وإما خبر، و (سواء) المبتدأ، وإما فاعل، بـ (سَواء)، و (سَواء) مبتدأ، وإما مفعول، و (سواءٌ) مبتدأ.

وقولُه **أو مُسْنَداً دون «أمّا» إلى «أنَّ» وصلتها**. مثالُ ذلك: معلومٌ أنَّكَ عاقلٌ، قال تعالى ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[1].

وهذا الذي ذكره من وجوب تقديم الخبر على «أنَّ» ومعمولها إذا لم تلها «أمّا» فيه خلاف:

ذهب س والجمهور إلى المنع.

وأجاز تقديمَ «أنَّ» الأخفشُ والفراءُ وأبو حاتم، فتقول: أنَّكَ عاقلٌ صَحيحٌ.

واعتلوا للمنع بخوف الالتباس بالمكسورة، أو الالتباس بـ «أنَّ» التي بمعنى «لعلَّ»، أو التعرض لدخول «إنَّ» فيستثقل اجتماعهما.

واستدل من أجاز بالقياس على «أنْ» نحو قوله ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2].

فإن وليتها أمّا جاز التقديمُ بلا خلاف، قال الشاعر[3]:

دَأْبي اصْطِبارٌ، وأمّا أنّني جَزِعٌ يوم النوى فَلِوَجْدٍ كادَ يَبْريني

وقولُه **أو إلى مقرونٍ بإلاّ لفظاً**: ما في الدار إلا زيدٌ، **أو معنًى**: إنما في الدار زيدٌ.

وقولُه **أو إلى مُلْتَبِسٍ بضميرِ ما التبسَ بالخبرِ** مثالُه: في الدار ساكنُها،

---

(١) سورة يس، الآية: ٤١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٠٢ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٦ وشرح أبيات المغني ٥: ٩٣ - ٩٤ [٤٣٠].

وخلفَ دارك مَنْ يشتريها، ومُعْرِضٌ عن هند أخوها، وقولُ الشاعر[١]:

أَهابُكِ إجلالاً، وما بكِ قُدْرةٌ علَيَّ، ولكنْ مِلْءُ عينٍ حَبِيبُها

وقدم الخبر في هذه لأنه لو تأخر لعاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة. فهذه المواضعُ التي ذكر المصنف أنه يجب فيها تقديم خبر المبتدأ.

وزاد بعض أصحابنا أن يكونَ الخبر «كم» الخبرية، نحو: كَمْ درهمٍ مالُك. أو يكونَ مضافاً إليها، نحو: صاحبُ كَمْ غلامٍ أنتَ، أو يكونَ قد استعمل متقدماً في مَثَلٍ، نحو قولهم «في كل وادٍ بنو سَعْد»[٢]. أو تكون الفاء دخلت على المبتدأ، نحو: أَمَّا في الدار فزيدٌ.

وزاد بعض أصحابنا: إذا تقدم الخبر ودخله الوصل، نحو: والله لَفِي الدار أخوك، وإنْ تَقُمْ ففي الناسِ من يُنكِرُ قيامَك، وإن قَدَّمتَ[٣] بعد الوصل[٤] جاز.

وزاد آخر أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً، نحو: ثَمَّ زيدٌ، وهُنا جعفرٌ، وقال: فهذا يتقدم على المبتدأ، ولا يجوز تأخيره أصلاً لأن فيها الإشارة، فقدمتَ كما تُقدم «هذا» على «زيد» في الإخبار؛ ألا ترى أنك تقول: هذا زيدٌ، ولا تقول: زيدٌ هذا، ولما رآه الفراءُ[٥] مبدوءًا به جعله أَعرفَ من العَلَم، وذلك أنَّ تقدُّمَه إنما كان لأجل الإشارة، وقد ثبتت الإشارة مقدمةً

---

(١) هو نُصيب بن رباح. وقيل: معاذ بن كليب العامري. وقيل: الملوّح أبو قيس المجنون صاحب ليلى. انظر الحماسة ٢: ١١٢ وشرحها للمرزوقي ص ١٣٦٣ وللأعلم ص ٧٤٨ والسمط ص ٤٠١ وشرح التسهيل ١: ٣٠٢ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٧ وديوان المجنون ص ٧١.

(٢) الأمثال للمفضل ص ٥٠ ومجمع الأمثال ٢: ٨٣. قاله الأضبط بن قريع، وكان قد رأى من أهله وقومه أموراً كرهها، ففارقهم، فرأى من غيرهم مثل ما رأى منهم، فقال هذا المثل.

(٣) أي: المبتدأ.

(٤) فتقول: والله لزيدٌ في الدار، وإن تقم فمن يُنكر قيامك في الناس.

(٥) تقدم رأيه في ٢: ١٢٠ ـ ١٢١.

[٢٨:٢/ب] في: ههنا زيدٌ، / وثَمَّ عمروٌ، فكذلك: هذا زيدٌ. انتهى.

ولما ذكر المصنف ما يجب فيه تأخير الخبر، وما يجب فيه تقديمه، واستدركنا عليه ما ذكره أصحابنا، دَلَّ ذلك على أن ما سِوى ما ذكر يجوز فيه التقديم والتأخير، سواء أكان الخبر اسماً رافعاً ضمير المبتدأ أم رافعاً سببيه، أو ناصباً ضميره أو سببيه، نحو: قائمٌ زيدٌ، وقائمٌ أبوه زيدٌ، وقام أبوه زيدٌ، وضربته زيدٌ، وضرب أخاها زيدٌ هندٌ، وهذا مذهب البصريين(١).

وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الخبر في هذه المسائل كلها، ونُسب ذلك إلى الخليل.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون، حكى س(٢) عن العرب: «مَشْنوءٌ من يَشْنَؤُكَ، وتميميٌّ أنا، وخَزٌّ صُفَّتُك، وأَرَجُلٌ عبدُالله»، وقال الشاعر(٣):

إلى مَلِكٍ ما أمُّهُ مِن مُحارِبٍ ... أبوه، ولا كانت كُلَيْبٌ تُصاهِرُهْ

وقال الآخر(٤):

قد ثَكِلَتْ أُمُّه من كنتَ واحدَهْ ... وصار مُنْتَشِباً في بُرْثُن الأَسَدِ

وقال(٥):

فتًى ما ابنُ الأَغَرِّ إذا شَتَوْنا ... وحُبَّ الزادُ في شَهْرَيْ قُماحِ

---

(١) ك: الكوفيين. انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ص ٦٥ ـ ٧٠ والتبيين ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨ وهوامشه وشرح الجزولية للأبذي ص ٩١٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٢٧.

(٣) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٣١٢ وطبقات فحول الشعراء ص ٣٦٧ وإيضاح الشعر ص ١٢٦ والخصائص ٢: ٣٩٤.

(٤) هو حسان بن ثابت. والبيت في ديوانه ص ١٦٠ والكامل ص ٢٥٩.

(٥) هو مالك بن خالد الهذلي. والبيت في شرح أشعار الهذليين ص ٤٥١ واللباب ١: ١٤٢ واللسان (قمح). ابن الأغر: هو زهير بن الأغر اللحياني. وشهرا قماح: شهرا الكانون لأنهما يكره فيهما شرب الماء إلا على ثقل.

التقدير: مَنْ يَشْنَؤُك مَشْنوءٌ، وأنا تميميٌّ، وصُفَّتُك خَزٌّ، وأعبدُ الله رجُلٌ؟ وأبوه ما أمُّه من مُحارِب، ومن كنتَ واحدَه قد ثَكِلَتْ أُمُّه، وابنُ الأَغَرِّ فتًى إذا شَتَوْنا.

ونقل بعض أصحابنا عن الكسائي والفراء أنهما يُجيزان التقديم إذا لم يكن الضمير مرفوعاً، نحو: ضربته زيدٌ، ويمنعان ذلك مع المرفوع، نحو: قائمٌ زيدٌ.

والصحيح عن الكوفيين المنع مفرداً كان الخبر أو جملة، وفرقوا بين: قائمٌ زيدٌ، وضربتُه زيدٌ، فمنعوا، وبين: في داره زيدٌ، فأجازوا. قالوا: لأن هذا الضمير غير معتمد عليه؛ ألا ترى أن المقصود: في الدار زيدٌ، وحصل هذا الضمير بالعَرَض، كما أنهم أجازوا: ضَرب غلامَه زيدٌ؛ لأن المقصود: ضَربَ الغلامَ، واتفق أن كان المضروب غلامه. وهم محجوجون بالسماع السابقِ ذكرُه.

وذهب أبو الحسين بن الطراوة[1] إلى مذهب غريب في تقديم الخبر، بناه على مذهب له في الواجب والجائز والممتنع، فالواجب عنده: رجل وقائم ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود عنه. والممتنع: لا قائمَ، ولا رجلَ؛ إذ يمتنع الوجود أن يكون لا رجلَ فيه ولا قائمَ. والجائز مثل زيد وعمرو؛ لأنه جائز أن يكون وجائز أن لا يكون. قال: فكلامٌ مركب من واجبين لا يجوز، نحو: رجُلٌ قائمٌ؛ لأنه لا فائدة فيه، وكلامٌ مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز، مثل: لا رجلٌ لا قائمٌ؛ لأنه / كذب، ولا فائدة فيه، وكلامٌ مركب من واجبٍ وجائزٍ صحيحٌ، نحو: زيدٌ [٢:٢٩/أ] قائمٌ، وكلامٌ مركب من ممتنع وجائز لا يجوز[2]، ولا من واجب وممتنع، نحو: زيدٌ لا قائم، ورجلٌ لا قائم؛ لأنه كذب، إذ معناه: لا قائمَ في

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٩١٤ ـ ٩١٥.

(٢) ك، ف: لا يكون.

الوجود، وكلامٌ مركب من جائزين لا يجوز، نحو: زيد أخوك؛ لأنه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً، فصح الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطب، فالجائز يصير بتأخيره واجباً. وإذا ثبت هذا كله انبنى عليه أن لا يجوز: قائمٌ زيدٌ؛ لأن زيداً صار بتأخيره واجباً، فصار الكلام مركباً من واجبين، فصار بمنزلة: قائمٌ رجلٌ. فلا يجوز عنده تقدم الخبر إذا كان واجباً.

وتأَول المُثُل التي أوردها س، فقال: «مَشْنُوءٌ من يَشْنَؤُك» دُعاءٌ، كأنه قيل: شُنِئ من يَشْنَؤُك، فكأنك ابتدأت بفعلٍ. ورُدَّ هذا التأويل بأنه دعوى، ولو كان على معنى الدعاء لنقله س.

وقال: «تميميٌّ أنا» هو جواب لمن قال: ما أنت؟ فقال: تميميٌّ، على معنى: أنا تميميٌّ، وحَذف المبتدأ، ثم أتى بـ «أنا» توكيداً. ورُدَّ بأن قوله «إنه جواب» دَعْوى، ولم يقله أحد، ولا يجوز حذف المؤكَّد للتناقض.

وقال: «خَزٌّ صُفَّتُك» على معنى: مِنْ خَزٍّ صُفَّتُك، فابتدأت بمجرور. وكذا عُمِل في: هذا درهمٌ ضَرْبُ الأمير، أي: مِن ضَرْب الأمير، فهو صفة للنكرة. وخَرَّجه الخليل على إضمار «هو»، أي: هو ضَرْبُ الأمير. ورُدَّ بأنه يلزمه: هذا راقودٌ الخَلُّ؛ لأنه في معنى: مِنَ الخَلِّ، والعرب لا تقول ذلك.

وقال: «أَرجُلٌ عبدُ الله؟» عبدُ الله: فاعل، وكأنك قلت: أَكاملٌ عبدُ الله؟ قال: والدليل على هذا أنك لم تُرِد أن تسأل عن كونه رَجُلاً، لأن ذلك معلوم. ورُدَّ ذلك بأنَّ قولهم «أَرَجُلٌ عبدُ الله؟» وإن كان على معنى الكمال كما ذكَر، فهو يخالف «أَكاملٌ» في العمل، غايته أن يعمل في الحال في نحو: أنتَ الرجلُ علماً، أمَّا أن يعمل رفعاً فلا لضعفه.

وأما قوله «إن الجائز بتأخيره يصير واجباً» فرُدَّ عليه بأنه لا يصير الجائز بالتأخير واجباً، ومعناه مقدماً ومؤخراً واحد، أي: هو مخبر عنه قدمتَه أم أخرتَه، كما لا يصير الفاعل بتأخيره عن المفعول مفعولاً، ولا المفعول بتقديمه فاعلاً.

ص: وتقديم المفسِّر إن أمكن مصحِّح، خلافاً للكوفيين إلا هشاماً، ووافق الكسائي في جواز نحو: زيداً أجلُه مُحْرِزٌ، لا في نحو: زيداً أجلُه أحرزَ.

ش: قال المصنف في الشرح(1): «إذا التبسَ المبتدأُ بضميرِ اسمٍ مُلْتَبِسٍ بالخبر، وأمكنَ تقديمُ صاحبِ الضمير، صَحَّت المسألةُ عند البصريين وهشام الكوفي، نحو: زيداً أَجلُه مُحْرِزٌ، وزيداً أَجَلُه أحرزَ. ووافق الكسائيُّ في مسألة اسم الفاعل لا في مسألة الفعل». انتهى كلامه.

وقال غيره: «وتقول: / زيداً أبوه ضرب أو يَضرب، جائزة من قول [٢٩:٢/ب] البصريين وهشام، وخطأ من قول الكسائي والفراء. والحُجة لهما أنَّ تقدير «زيد» أن يكون بعد الفعل، فيصير التقدير: أبوه ضَرب زيداً، فيتقدم المكني على الظاهر. فإن قلت: زيداً أبوه ضاربٌ، أجازها البصريون والكسائي، وأحالها الفراء» انتهى.

قال المصنف(2): «وعضَد أبو علي قول الكسائي بأن قال(3): المبتدأ وخبره المفرد بمنزلة الفعل والفاعل، فكما لا يمتنع: زيداً أحرز أجلُه، لا يمتنع: زيداً أجلُه مُحْرِزٌ؛ لأنه لم يفصل بين المنصوب وناصبه أجنبي، بخلاف: زيداً أجلُه أَحرزَ، فإنَّ الأجل - وإن كان الفعلُ خبرَه - فالإخبار بالفعل على خلاف الأصل؛ لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقلَّ بهما كلام، فَعُدَّ المبتدأ قبلهما أجنبياً، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل، فإنَّ اتصال المبتدأ به على الأصل لأنه مفرد.

قال المصنف(4): «وقول أبي علي «إنَّ الفعلَ وفاعله أصلُهما أنْ يستقلَّ

---

(1) شرح التسهيل ١: ٣٠٢. وفي شرح المصنف سقط.

(2) شرح التسهيل ١: ٣٠٢. وأوله ليس في شرح المصنف.

(3) بأن قال: سقط من س.

(4) شرح التسهيل ١: ٣٠٢ - ٣٠٣.

بهما كلام، فَعُدَّ المبتدأ قبلهما أجنبياً» تَحَيُّلٌ جَدَلِيّ[١]، لا ثبوت له عند التحقيق؛ لأنَّ الجملة لا تُوقَع موقع المفرد إلا لتؤدي معناه، وتقوم مقامه، فلا يُعَدُّ ما هي له خبر أجنبيًا، كما لا يُعَدُّ أجنبيًا ما المفردُ له خبر.

وقد يُفرق[٢] بين الصورتين بأنَّ اسم الفاعل لا يجب تأخيره، فلا يمتنع تقديم معموله، بخلاف الفعل، فإنَّ تأخيره إذا وقع خبر مبتدأ واجبٌ، فلا يجوز تقديم معموله لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل.

والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون من التسوية في الجواز بين: زيداً أجلُه محرز، وزيداً أجلُه أحرزَ، بل الآخِر أولى بالجواز لأنَّ العامل فيه فعلٌ، وعامل المثال الأول اسمُ فاعل، فمن يمنع الأول دون الآخِر فقد رَجَّح فرعاً على أصل، ومن مَنَعَهما فقد ضَيَّق رحيباً، وبَعَّدَ قريباً. ومِن حُجَج البصريين قول الشاعر[٣]:

خيراً المُبْتَغِيهِ حازَ، وإن لم يُقْضَ فالسَّعيُ في الرَّشادِ رَشادُ

فهذا مثله[٤]: زيداً أجلُه أحرزَ» انتهى كلام المصنف.

وفي البسيط: إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول، وقَدَّمتَهما، فقلت: زيداً أجلُه أحرزَ، وزيداً غلامُه ضَربَ، فأكثرُ النحويين المتقدمين يُحيلها[٥]، وجَوَّزها هشامٌ[٥] والمتأخرون منهم؛ لأن المفعول لما تقدم عاد عليه الضمير، فكأنك قلت: أَجَلُ زيدٍ أحرزَ زيداً، وإذا كان يجوز عَودُ الضمير على ما لم يتقدم، كقوله تعالى ﴿ مَاتَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن

(١) س: تحيل جدًا أي. ك: جدلي لأن ثبوت.
(٢) هذه الفقرة قبل الفقرة السابقة في شرح المصنف، وبينهما كلام آخر.
(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.
(٤) ن، شرح التسهيل: مثل.
(٥) الأصول ٢: ٢٤٠.

دَآبَّةٍ ﴾[1]، و ﴿بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[2]، فأَولى هنا، وليس المفعول كالفاعل في التقدم، فإنَّ الفاعل إذا تَقدم خَرج عن الفعل، بخلاف المفعول، فلذلك بَقي مفعولاً.

* * *

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه
الجزء الثالث من كتاب «التذييل والتكميل»
بتقسيم محققه، ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ
الجزء الرابع، وأوّله:
«ص: فصل: الخبر مفرد وجملة، والمفرد مشتق وغيره»

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٤٥.

(٢) سورة القيامة، الآية: ٢٦.

فهرس الموضوعات